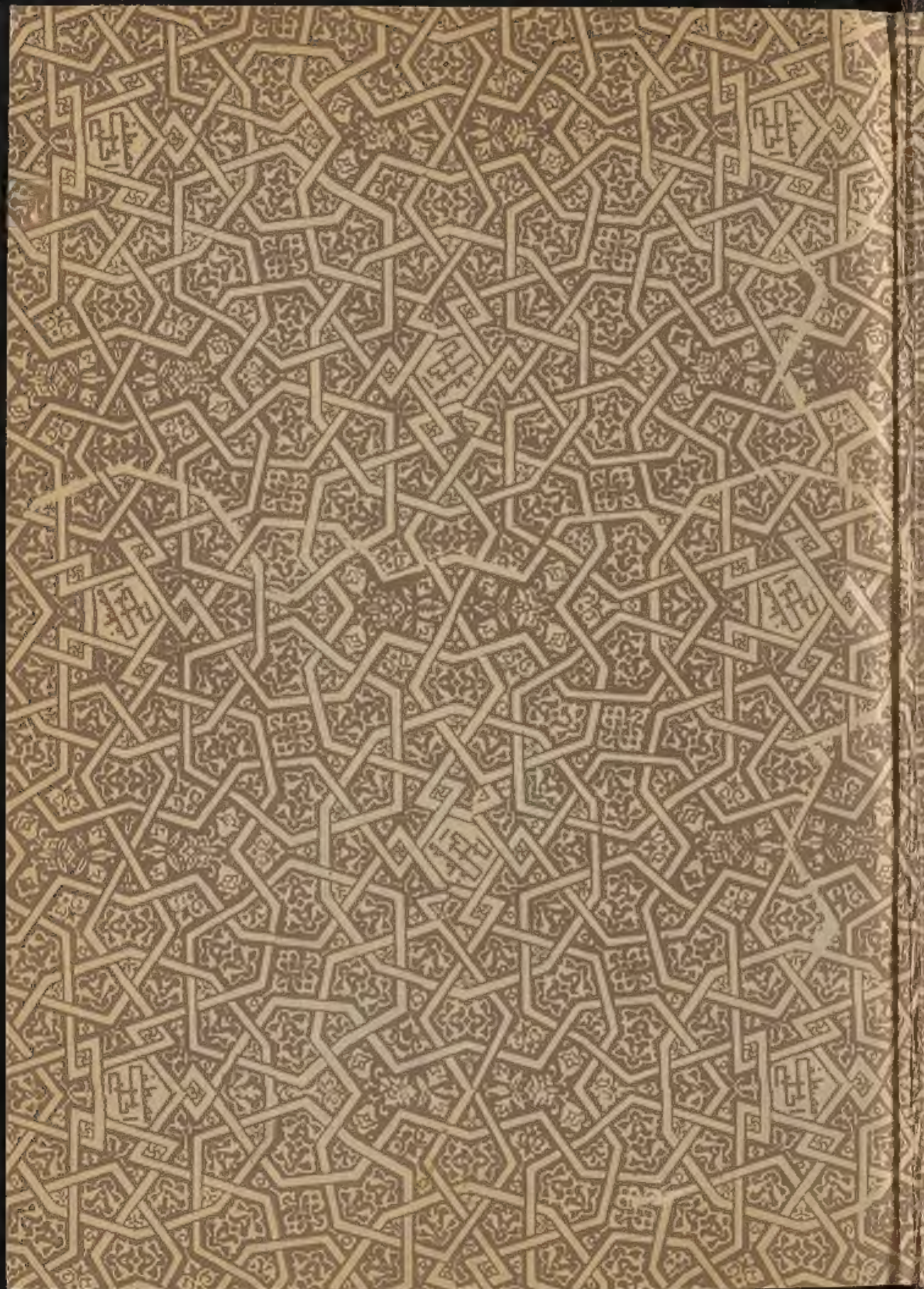
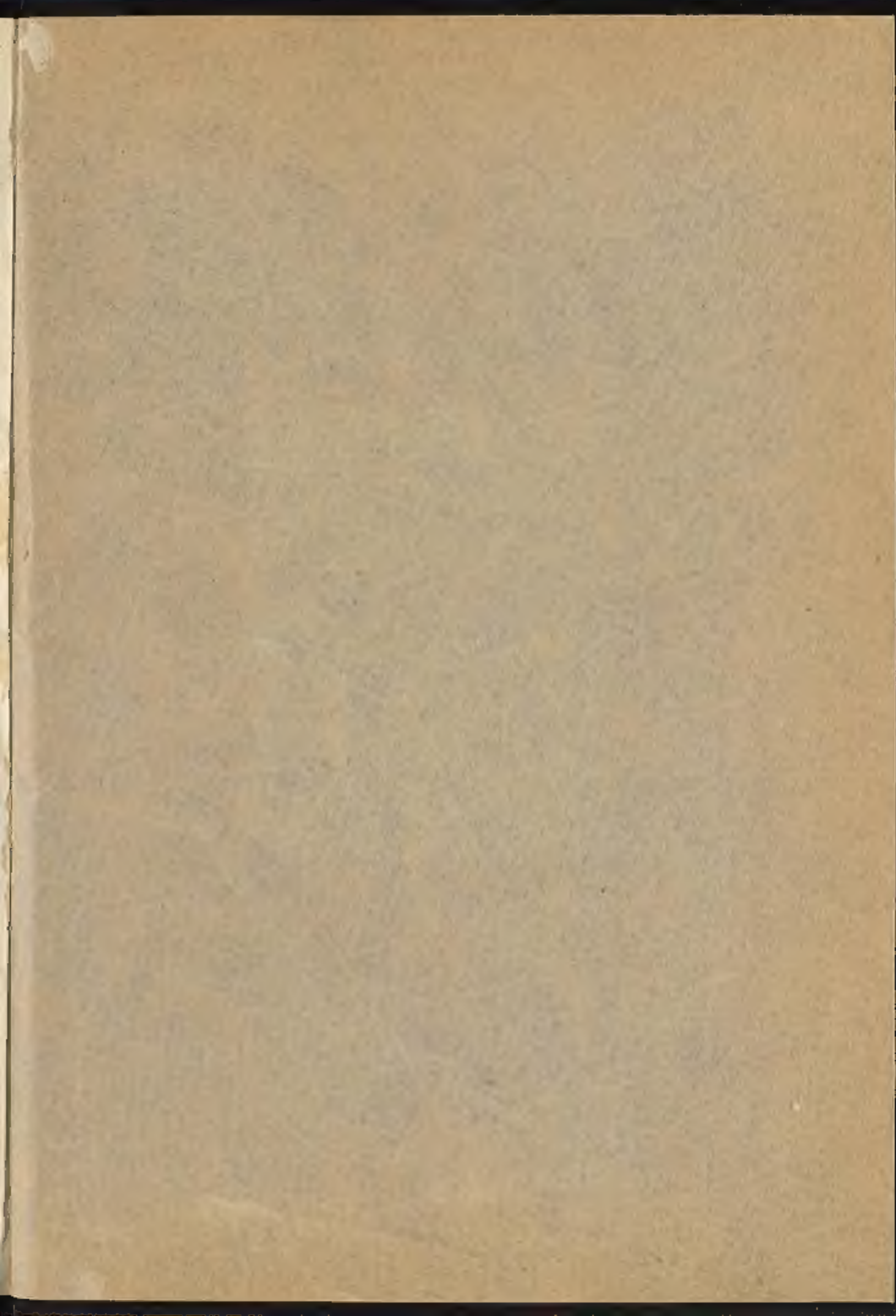


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







نَهْيَاتُ الْمُحْتَاجِ

إِلَى

شَرْحِ الْمِنْصَحِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلَّفَتْ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْرَةَ

ابْنُ شَهَابٍ الدِّينِ الرَّزْمِيُّ الْمَنْصُورِيُّ الْمِصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ

الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمُتَوَفَّى ثَلَاثًا هَجْرِيَّةً

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْخِ الْمِصْرِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧ هـ

وَبِالْهَامِشِ

حَاشِيَةُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ

الْمَعْرُوفُ بِالْمَعْرُوفِيِّ الرَّشِيدِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٦ هـ

الْجُزْءُ السَّادِسُ

طُبِعَ عَلَى نَقِيشَةِ

الْشَيْخِ سَالِمِ بْنِ سَعْدِ بْنِ نِيْهَانَ وَأَخِيهِ أَحْمَدَ (بِسْرَبَايَا - جَاوِي)

بِسْرَبَايَا مَكْتَبَةُ مَطْبَعَةِ دَارِ الْإِسْلَامِ

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٨٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الفرائض)

أى مسائل قسمة للوارث جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فعليت على غيرها . والفرض لغة التقدير ، ويرد بمعنى القطع والتبيين والآنزال والاحلال والعتاء . وشرعا هنا نصب مقدر للوارث . وتعرف هذا العلم هو الفقه المتعلق بالارث والعلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذى حق من التركة والأصل فيه قبل الإجماع آيات الموارث وأخبار تكبر الشبهين « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر » وقائدة قوله صلى الله عليه وسلم ذكر بيان أن المراد بالرجل هنا ما قبل المرأة فينضم إلى ما قبل الصبي المختص بالبالغ وورد في الحديث على تعلمها وتعليمها أخبار منها ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فأنى امرؤ مقبوض وإن هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في فريضة فلا يجدان من ينضى بينهما » وورد أنه نصف العلم وأنه ينسب وأنه أول علم ينزع من الأمة أى يموت أهله ، وسبى نسبا لتعلقه بالموت المقابل للحياة وقيل النصف بمعنى النصف قال الشاعر :

إذا مات كان الناس نصفان شامت وآخر منى بالذى كنت أصنع

(كتاب الفرائض)

(قوله أى مقدرة) فسر به بذلك مع أن الفرض مشترك على ما ذكره بقوله ويرد بمعنى الخ لأنه المناسب (قوله فعليت على غيرها) لفصلها بتقدير الشارع لها ولكثرتها انتهى حجج (قوله ويرد بمعنى القطع) أى لغة (قوله والآنزال) ومنه - إن الذى فرض عليك القرآن - الآية (قوله والاحلال) أى الإباحة (قوله مقدر للوارث) أى لا يرد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالاعول (قوله والعلم الموصل) عطف لتفسير لأن العلم الموصل لما ذكر هو عين الفقه ويمكن أن لا يكون تفسيريا بحمل الفقه على معرفة أن للبحث إذا اشتدت النصف ولا يلزم معرفة مال كل واحد إلا بالحساب الذى توصل به إلى معرفة أصول المسائل وتصحيحها وما ذكره الشارح شامل لقول شيخنا الزيدى وعلم الفرائض كما قال بعضهم هو الفقه المتعلق بالارث ومعرفة الحساب الموصل إلى معرفة ذلك ومعرفة قدر الواجب لكل ذى حق انتهى (قوله فلاولى رجل ذكر) أى أقرب انتهى حجج وأراد بالأقرب ما يشتمل الأقوى (قوله وأنه ينسب) أى أنه أكثر نسبانا من غيره أو أنه ينسب بحيث لا يصير لأحديه شعور بخلاف غيره فإنه لا يصل فى النسيان إلى هذا الحد (قوله وأنه أول علم ينزع من الأمة) هو معنى الحديث والمظلة على ما فى حجج « تعلموا الفرائض وعلموها » فانه نصف العلم وهو ينسب وهو أول علم ينزع من أمى » وقال إنه ضعيف اهـ ولعل هذا حكمة المقابلة فى كلام الشارح حيث قال هنا ورد أنه نصف العلم الخ وفيما قبله منها ما صح الخ (قوله وآخر منى) فى شرح الأثر بعين الحجج بدل وآخر يموتى ومنى .

893.799
R145
v.6

[كتاب الفرائض]

(قوله والفرض لغة التقدير) ويرد بمعنى القطع الخ (ظاهر هذا السياق أنه حقيقة فى التقدير مجاز فى غيره أو أنه مشترك بين هذه المعاني واستعماله فى التقدير أكثر عبارة والده فى حواشى شرح الروض بعد أن أورد المعانى التى ذكرها الشارح بشواهد مع زيادة نصها فيجوز أن يكون الفرض حقيقة فى هذه المعانى أو فى القدر المشترك وهو التقدير فيكون مقولا عليها بالاشتراك اللفظي أو بالتواطؤ وأن يكون حقيقة فى القطع مجازا فى غيره لتصريح كثير من أهل اللغة بأنه أصله .

وهو مخرج على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً أو اسم كان ضمير الشأن محذوفاً والناس مبتدأ ونصفان خبره والجملة خبر كان والمراد بالنصف الشطر لاختصاص النصف كما لا يخفى، وعلم القرائض يحتاج إلى ثلاثة علوم: علم الفتوى بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة، وعلم النسب بأن يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انسابه للميت، وعلم الحساب بأن يعلم من أى حساب تخرج المسئلة وحقيقة مطلق الحساب أنه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجهول من معلوم (يبدأ) وجوباً (من تركه الميت) وهي ما يخلفه من حق كفاية وحد قذف أو اختصاص أموال تكبر تخلف بعد موته ودية أخذت من قاتله لسخولها في ملكه وكذا ما وقع بشبكة نصيبها في حياته على ما قاله الركني وما نظره من انتقالها بعد الموت للورثة فتواقع بها من زوائد التركة وهي ملكهم ردة بأن سبب الملك نصبه للشبكة لاهي وإذا استند الملك لضعفه كان تركه ووقع السؤال عن عاش بعد موته معجزة لى. وأجاب بعضهم بتبين بقاء ملكه لتركته وهو محمول على أنه بالاحياء تبين عدم موته لكنه خلاف الفرض في السؤال إذ لا توجد المعجزة إلا بعد تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للورثة بالإجماع فإذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة بلا تبين عود ملك ويلزمه أن نساء لو تزوجن أن يعدن له وليس كذلك بل يبقى نكاحهن. والحاصل أن زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الأصل وسيأتى في الصداق حكم المسوخ حماداً أو حيواناً

(قوله وهي ما يخلفه من حق الخ) أى ولا ينافي هذا التفسير ما الكلام فيه من أنه يخرج منها الأمور الآتية لأن التركة بهذا المعنى مبدأ الإخراج ومعلوم أنه لا يكون إلا عما يصح الإخراج منه وهو الأموال فلا يضر اشتغالها على غيره ويجوز أن تكون من لبعضها والبعض الذي يخرج منه هو المال لكن هذا يقتضى وجوب تقديم المؤن والدين والوصية على استيفاء نحو حد قذف فلا يجوز تقديم استيفائه على واحد منها وظاهر أنه ليس كذلك فالأولى الجواب بأن فيه شبه استخدام فالمعرف مطلق التركة لاختصاص ما يخرج منه ذلك.

(قوله والمراد بالنصف الخ) الأولى التعبير بأو ليكون جواباً آخر وعلى ما في الأصل قلعه تفسير للنصف (قوله وهي) أى التركة ما يخلفه من حق أى وإن لم تنأ منه التجهيز ولا قضاء الديون كحد القذف (قوله أو اختصاص) النظر لو كان لما يؤخذ في مقابلة رفع اليد عنها وقع هل يكاف الوارث ذلك وتوفي منه ديونه أولاً فيه نظر والأقرب الأول لما فيه من برائة ذمة الميت ونظيره ما قيل إن الفلاس إذا كان بيده وظائف جرت العادة يأخذ العوض في مقابلة الزول عنها كلف ذلك (قوله تكبر تخلف) أى فإن لم تتخلل فهي من جهة الاختصاص وقد مر (قوله ودية أخذت من قاتله) أى سواء وجبت ابتداء كدية الخطأ أو بالعفو عن التصاص سواء كان العفو منه أو من وارثه (قوله عن عاش بعد موته الخ) هل تبين عدم خروج التركة عن ملكه أولاً (قوله فوجب البقاء مع الأصل) وهو موته ثم ما ذكره من الحياة هل ترتب عليه أحكام الحياة الأولى من وجوب التصاص على قاتله المكافى له ووجوب الحد على من زنى به لو كان امرأة والمهر لها وتجهيزه بالفسل والتكفين والصلاة عليه إذا مات وسائر الأحكام أو لا يثبت شيء من ذلك إلحاقاً لهذه الحياة بالأمور الأخروية واستصحاباً لحكم الموت كحياة الشهيد أو يفرق بين كون الحياة العائدة مستمرة أم لا كتركة المذبح فيه نظر والأقرب الأول ويحتمل أن يفرق بين الحياة المستمرة وغيرها فيعطى حكم الأحياء في الأولى دون الثانية ولو قيل به لم يكن بعيداً وتجعل هذه الحياة من أمور الآخرة فلا ينقطع بها حكم البرزخ ويدل عليه ما قيل في أبوي النبي صلى الله عليه وسلم من أنهما أحياء له وآمناء به ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهما بعد ذلك ولا غسلهما وفي فتاوى ابن حجر الحديثية في آخر الجواب عما لو مات شخص ثم أحياء الله الخ مانعه وقد علم من قواعد شرعنا كما قررته أنه لا عبرة بالحياة بعد الموت للتبين أى بأخبار نحو معصوم كما قدمه وإن لم

بالنسبة لخلفه وغيره (بمؤنة تجهيزه) ولو كانوا من كفن وأجرة غسل وحمل وحفر وطم وحنوط كما في المجموع عن الأصحاب لاحتياجه لذلك كالفلس بل أولى لاقطاع كسبه بالمعروف بحسب يساره وإعساره ، ولا عبرة بما كان عليه في حياته من إسرافه وتقديره ، وعلم بما مر في الجناز أن عليه مؤنة تجهيز عبده ونحوه من مؤنة تجهيزه كزوجته غير الناشئة إذا كان موسرا ، وإن كان لها تركة ، ولو اجتمع معه مؤنة ولم تق تركته إلا بأحدهما فالأوجه تقديمه لتبين محزه عن تجهيز غيره ، أو اجتمع جمع من مؤنة وماتوا دفعة قدم كما في الروضة من يخشى تغيره ثم الأب لشدة حرمة ثم الأم لأن لها رحما ثم الأقرب فالأقرب ويقدم الأكبر سنا من أخوين مثلا ويقدم بين زوجتيه ،

يليقن مؤنة حكمنا بأن ما كان به غشي أو نحوه اهـ . ويوافق ما في الفتاوى قول الشارح إذ لا توجد العجزة إلا بعد تحقق الموت هذا ونقل عن خط شيخنا الشورى ما صورته منازعة للفتاوى قوله فلا يجوز لنا أن ندير عليها حكما وقوله قبله لم يكن لحياته أثر كلاهما صريح أو كالصريح في أنه لا يجب تجهيزه ثانيا وبه برز قول شيخ مشايخنا .

فرع - لو مات إنسان موتا حقيقيا وجيز ثم أحيا حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لاشك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خلافا لما نوهم اهـ وقد كنت أتوقف في كلام الشيخ كثيرا لما علمت به في الجواب من قوله لأنها وقعت خارقة للعادة حق وقعت على هذا الجواب فله الحمد الكريم الوهاب . قال وقى البحر للزركشي قال الساوردي في تفسيره : اختلف في بقاء تكليف من أعيد بعد مؤنة فقيل يبقى ثلاثا بخلافه عن تعبد وقيل يستقط بالتكليف معتبر بالاستدلال دون الاضطرار اهـ وهو غريب وقال الإمام في تفسيره إذا جاز تكليفهم بعد الموت فلم لا يجوز تكليف أهل الآخرة . فأجاب بأن المانع من الآخرة الاضطرار إلى المعرفة وبعد العلم الضروري بالتكليف وأهل الصاعقة يجوز كونه تعالى لم يضطرهم فصح تكليفهم بعد ذلك اهـ قال بعض مشايخنا الحق أن الآيات المضطرة لا تمنع التكليف وقد أبوا أخذ الكتاب فرفع الجبل فوقهم فآمنوا وقبضوا ولا شك أن في هذا آية مضطرة ، وقول الرازي بعدم التكليف في الآخرة ليس على إطلاقه فإن التكليف في الآخرة باق فيها وقد جاء أنه يؤجج نار ويؤمر بالدخول فيها فمن أقبل على ذلك صرف عنها وهذا التكليف . وقال بعضهم قولهم الآخرة دار جزاء والدنيا دار تكليف محمول على الأغلب في كل وأن في الآخرة التكليف كما في الدنيا الجزاء اهـ ما قاله شيخنا (قوله ولو كافرا) أي غير حر في ولا مرتد لأنه لا يطلب تجهيزه بل يجوز إغراء الكلاب على جيقته بل يحرم تجهيزه مما خلفه لأنه صار فينا (قوله لاحتياجه لذلك) علة للبداءة بمؤنة التجهيز (قوله فالأوجه تقديمه) أي وإن مات مؤنة قبله وخيف تغيره (قوله من يخشى تغيره) أي وإن بعد وكان مفصولا (قوله ثم الأم) ظاهره تقديم الأبوين على الفرع ولو صغيرا وسياق ما يصرح به في قوله ولعل الفرق بين هذا وما مر الخ وظاهره أيضا أن الأم تقدم على الفرع ولو ذكرا وسياق ما يخالفه (قوله ويقدم الأكبر سنا) أي ولو كان مفصولا كما اقتضاء إطلاقه وأقاده قوله الآتي إنه يقدم هنا في نحو الأخوين المستويين سنا الأفضل بنحو فقه أو ورع وقياس ذلك تقديم الولد الصغير على الولد الصغير إذا لم يمكنه القيام بهما .

إذ لا مزية والأوجه تقديم الزوجة على جميع الأقارب ثم المملوك الخادم لما بعدها لأن العلقه بهما أهم
أخذاً مما ذكر في النفقات وقياس كلامهم فيما لو دفن اثنان فأكثر في قبر أنه يقتسم هنا في نحو
الأخوين المستويين سناً الأفضل بنحو فقه أو ورع وأنه لا يقتسم فرع على أصله من جنسه بخلافه
من غير جنسه فيقدم أب على ابن وإن كان أفضل منه وابن على أمه لفضيلة الذكورة ورجل على
صبي وهو على خنثى فيجعل امرأة فإن استنوا أفرع بينهم ، وفي كلام الأذرعى ما يؤيد ما ذكرناه
وظاهر كلامهم الإفرع بين الزوجات وإن تفاوتن في الفضل وغيره ويوجه بأن الزوجية لا تقبل
التفاوت فيها بخلاف الأخوة القضيية لوجوب التجهيز وبه يعلم أن المملوكين كذلك أما إذا ترتبوا
فيقدم السابق حيث أمن فساد غيره ولو مفضلاً هذا كله إن لم يمكنه القيام بأمر الجميع ، وإلا
فالأوجه وجوبه كما بحثه الزركشي أخذاً مما مر في الفطرة فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالأب فالأم
فالكبير ولعل الفرق بين هذا وما مر قبله أن ذلك فيه إشار مجرد التعجيل فنظر فيه إلى الأشرف
وهذا فيه إشار بالتجهيز فنظر فيه إلى الأكرم مؤنة ثم الأشرف ، وذكرهم الأخوين هنا مع أن
الكلام إنما هو فيمن يجب مؤنته لعلمهم أرادوا به ما إذا انحصرت تجهيزها فيه أو ألزمه به من يرى
وجوب ذلك (ثم) بعد مؤنة التجهيز (نقضى ديونه) المتعلقة بذمته من رأس المال سواء أكلن
الله تعالى أم لآدى أوصى به أم لا لأنه حق واجب عليه وإنما قدمت الوصية في الآية على الدين ذكراً
لكونها قرينة أو مشابهة للثب من حيث أخذها بلا عوض ومشقتها على الورثة ونفوسهم
مطمئنة على أدائه فقدمت عليه بعنا على وجوب إخراجها والمصارعة إليه ، ويقدم دين
الله تعالى ،

(قوله وما مر قبله) أى
قوله أو اجتمع جمع
من مملوكه .

(قوله إذ لا مزية) أى من حيث الزوجية كما يأتي فلا نظر إلى كون إحداهما أفضل من الأخرى
(قوله والأوجه تقديم الزوجة الخ) أى فتقدم على الأب الخ (قوله لفضيلة الذكورة) يؤخذ منه
أن الإخوة لو اختلفوا ذكورة وأنثوية قدم الذكور وأن المماليك كذلك (قوله فيجعل امرأة) أى
يفرض (قوله ما يؤيد ما ذكرناه) أى من التفصيل (قوله بخلاف الإخوة) أى فاتها تفاوت
في نفسها بأن يكون أحد الإخوة شقيقاً والآخر لأب أو لأم (قوله وبه يعلم أن المملوكين كذلك)
أى كالزوجين لأن الملكية لا تتفاوت فيهم (قوله وإلا فالأوجه وجوبه) أى الترتيب (قوله وما مر
قبله) أى من تقديم الأب والأم على الولد الصغير (قوله إن ذلك فيه الخ) يتأمل قوله إن ذلك
الخ فانه فرض الكلام ثم فيما إذا لم تف التركة إلا بتجهيز واحد وعليه فالقائمت التجهيز لا التعجيل
فكان المناسب أن يقول إن القائمت ثم التجهيز فروعى فيه الأشرف والقائمت هنا مجرد التعجيل
فروعى فيه الأكرم (قوله ما إذا انحصرت تجهيزها فيه) أى بأن لم يكن ثم غنى إلا هو (قوله أم لآدى
أوصى به) أى ذلك لآدى به أى بالدين هذا هو المتبادر مما ذكر وقد يتوقف فيه بأن ما أوصى
به ليس ثاباً في ذمته ففعل المراد أن الدائن أوصى به لزيد مثلاً ومات وقبل الموصل له الوصية ثم
مات من عليه الدين فيخرج من تركته مقلماً على الارث وعلى ما أوصى به من عليه الدين لأنه
لم يترك بالوصية من جهته فليتأمل أو أن المراد أوصى بقضائه مقلماً على غيره أو لم يوص به ويكون
فائدة التنصيص عليه دفع ما قد ينوهم من أنه إذا أوصى به تعلق بالثلث فيزاحم غيره من الوصايا
وهذا هو الظاهر لما تقدم أنه المتبادر من العبارة .

كركاة وكفارة وحج على دين الآدمي . أما المتعلقة بعين التركة فستأتي (ثم) بعد الدين وإن كان إنما ثبت بإقرار الوارث سواء أكان بعد ثبوت الوصية أم قبلها كما علم مما نقلناه عن السيدلاني تنفذ (وصاياه) وما ألحق بها من عتق عاتق بالموت أو تبرع بنجز في مرض الموت أو للحق به لقوله تعالى - من بعد وصية يوصي بها أو دين - (من) للابتداء فتدخل الوصايا بالثالث وبعضه (ثالث الباقي) بعد الدين كانه عليه يتم ولو استغرق الدين التركة لفدت الوصية وحكم باعتقادها لو تبرع متبرع بقضاء الدين أو إبراء للسحق منه كاذكره الرافعي في باب الوصية واعتبرت الوصية من ثلث المال وإن كانت الآية مطلقة لتقييد السنة لما يقوله صلى الله عليه وسلم « الثالث والثالث كثير » ولا يرد ما في الرافعي عن الأكثرين أنه لو ادعى واحد أن له على الميت ألفي دينار وآخر أنه أوصى له بثلاث ماله والتركة ألف وصدقهما الوارث معا قسمت التركة بينهما أرباعا ، فإن صدق مدعى الوصية أولا قدمت فقد ساءت الدين في الأولى وقدمت عليه في الثانية لأن الأصح بل الصواب كما في الروضة تقديم الدين على الوصية سواء أصدقهما معا أم لا كما لو ثبتا بالبينينة (ثم يقسم الباقي) من التركة (بين الورثة) على ما يأتي بيانه بمعنى تساطهم على التصرف حيثئذ وإلا فالدين لا يمنع الإرث ، ومن ثم فازروا بزوائد التركة .

(قوله أن له على الميت ألفي دينار) كذا في النسخ بالثنائية والصواب ألف بالإفراد وعبارة الشارح عميرة رجلان ادعى أحدهما أن الميت أوصى له بثلاث ماله والآخر ادعى ألفا عليه والتركة ألف قسمت بينهما أرباعا بأن يضم الوصى به إلى الدين وتقسم التركة على وفق نسبة حق كل منهما إلى مجموع الوصى به والدين .

(قوله كركاة وكفارة وحج على دين الآدمي) أي أما بعض هذه الثلاثة مع بعض فهل يغير أولا فيه نظر والأقرب الأول ، والكلام بالنسبة لركاة مفروض فيما لو تلف المال حتى يكون في الذمة إذ لو كان باقيا كانت متعلقة به تعاقب شركة (قوله أما المتعلقة بالحج) محترز قوله بذمته (قوله ثم بعد الدين الحج) قضية التعبير يتم هنا وفيما يأتي أنه لو عكس الترتيب لم يحجز وفي حج قال بعضهم وجوب الترتيب فيما ذكر إنما هو عند المزامحة ، فلو دفع الوصى مثلا مائة للدائن ومائة للوصى له ومائة للوارث معا لم يتجه إلا السحبة أي والحل ، ويوجه بأنه حيثئذ لم يقارن الدفع مانع ، ولتغيره من عليه حجة الإسلام وغيرها فأنهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهما ، قالوا والراد به أن لا يتقدم على حجة الإسلام غيرها لأن لا يقارنها غيرها اهـ وقضيته أنه لو قدم المؤخر في الإعطاء لم يصح ولم يحل ، فلو دفع الوصى الوصى به للوصى له قبل أداء الدين أو دفع للورثة حصصهم وأبقى مقدار الدين والوصى به لم يعتد بما فعله ويجب استرجاع ما دفع لهما (قوله مما نقلناه عن السيدلاني) لم يتقدم له هنا نقل عنه ولعله ذكره في باب الإقرار فليراجع ، وعبارة حج عما نقلناه ثم رأيت في نسخة كذلك (قوله لو تبرع متبرع) أي فهي موقوفة إن تبرع متبرع أو أبرأ من الدين تبين اعتقادها وإلا فلا (قوله أن له على الميت ألفي دينار) الذي وقع في كلام سم على منهج نقلنا عن شرح الإرشاد أنه لو ادعى واحد أن له على الميت ألفا وآخر أنه أوصى له بثلاث ماله والتركة ألف وصدقهما الحج (قوله قسمت التركة بينهما أرباعا) أي لأنها تزيد على خرج الثلث بسطه وهو واحد ونعطيه للوصى له وهو ربع الألف . وحاصله أن إقرار الوارث بالدين يجعل كوصية أخرى فكان الميت أوصى لرجل بجميع ماله ولآخر بثلاثة . وطريق قسم ذلك أن يزداد على الكسر بسطه وهو واحد ثم يقسم المال بينهما بحسب ذلك كما تقدم وهذا ظاهر على ما نقله سم عن شرح الإرشاد السابق من أن التركة ألف (قوله في الأولى) هي قوله وصدقهما الوارث ، وقوله في الثانية هي قوله فإن صدق مدعى الوصية .

كاسر (فت) كما قال ايرافى في الشرح ما علم منه ان محل شجر بين عن مؤن التحجير إذا لم
تعلق بعين الحركة حق (فان تعلق بعين الحركة حق) بعد حجر في الحاة قسم (كبركة) الواحدة
في قبل مونة ومومن غير خمس فيقسم على مؤن التحجير بل على كل حق نعتي بها فكانت
كألهونه به وتوابع النصب بعد التمكن بلا قدر الحركة كثرة من ثر بعين مات عنها فقط لم يقدم
إلا ربع عشرها كما - ظهره الأدرعى ووجهه ان حق النصب في النصف ديون مرسده فيؤخر له
من فرض الكلام في كاة متعينة اهل موحودة واستشكل استثناء الركاة بأن انصباب إلى
كان بقيا وفيه بالأصح ان نعتها تعلق شركة فلا تكون ركاة فلا تكون مع حق فيه وب
منه في حصة أو رهن فقد ذكرنا في غصاه خمسة فقط وكان النصب ثلثا فان نعتها
من لأدى وسو لا منشاء وإن قدمها وهو الأصح فتقدم على من الآتى لاسي مؤن
التحجير ثبات الركشي وعنده عنه - حصة الأول وهو ما صرح به النعوى وعنده
ولا سم أنه ليس ركاة بل هو ركاة - وإن لم تعلق شركة لكنها ليست شركة حقيقة بل
حور جراح الركاة من غيرها - ص أن مع خروجها عما عن فيه لصحة إسقاط الركاة عليه
لا كور وعى البرن فصاح به في على مجموع يدى منه الحق الخاثر بأدبه من محل
حز كافي فوله تعالى - الخج أشهر معومات - مث كاف في صحة الاستثناء (و على) - بدل السد
أو بعد رده إذا نعتي رأس خمسة برصه ولو بالعبو من القدر من فحقى عنه معاقبة على غيره بأول
الأمر من من الأرض وقصة إحدى فان كان المعلق برصه فاستد - ولما من معاقبة برصه كما وقدر من
مالا من من السبد وأما م يصد من الحق عليه ونقص على غيره وبمورث التصرف
في رصه بيع (ورهنون) رهن جعل وإن حجر على الرهن بعده (ولبيع) من في الدمة
(قوله كاسر) أي في قوله فانه مع من روائد الركاة الخ (قوله ما علم منه) أي فولا (قوله
بعد حجر في حصة) فهم أنه لو كان سبب حصة شركة الحجر عليه في الحياة تقدم مؤن التحجير
على الدين المتعلق بها وسد ذكر عذر صاحب الارشاد (قوله وب من غير الخمس) أي كالثناء
الواحدة في الإ - وكالواجب في من النجدة ان كانت من غير خمس المال (قوله فيؤخر) أي
عن مؤن التحجير (قوله أما ختر الأول) هو قوله ان نعتها تعلق شركة (قوله لا خسر لذكر
أي وهو كور) ليست شركة حقيقة (قوله كافي قوله) أي الخج أشهر معومات (أي من حيث إسقاط
الأشهر مع كون من الخج شهر من وعشر ليل (قوله فان كان المعلق الخ) محترق قوله إذا نعتي
رأس إحدى الخ (قوله ولما لا التصرف) أي وبقى انقص في دمة الرهن إلى ان ينفق
ومسحق النقص يمكن من الانقص من العدد متى شاء قبل البيع أو بعده ويد فقص منه
رجع ما يرى على الداع عما دفعه إن كان جاهلا يتعلق النقص برصه وسمر جهله إلى أن قبل
فان كان له أو جهلا ولم يسخ عند العلم فلا رجوع و برصه يحجره اه سم على حج ما نعتي (قوله
ورهنون الخ) قال حج وألحق بعتهم بالرهنون حجة لاسلام - مات وقد سبقت في دمة نعتها
بمن الركاة حيثما كان فلا يسحق تصرف - وثه في شئ منها حتى شرع احاج عنه من جميع
أعمال الخج لا يحصر وره كأن حصر - من شئ منها - ان يبادر إلى بيعه اه ثم باع فيه وقال

(قوله بعد حجر في الحياة)

أن إذا كان يحجر في

حياة سيأتي به فيه .

(إذا مات المشتري مقلبا) فمعه وبكى عند ما منع من التسليم فيمكن البائع منه ويقور به ويرث
 ثم يحجر عليه وليس فيه ماله ويكون التسليم برفع العقد من حقه مخرج به عن كونه
 تركته فان وجد ما منع كنعاق حتى لا يملكه وكذا في مسحة في يد قسم التحجر لا يملكه المتعلق
 بانهن حيث وبت (عدم) ذلك الحق في ذلك النور (على مؤنه خبره) إشارا للاشم كما تقدم
 بذلك عدوق على حقه في الحياة (وبه غير) لعدم له حب التعلق على حقه كما في حال الحياة
 إذا صاحب الإرشاد لا يحجر سحر به ما ورد على من تركه كضده وهو ماله حجر الحاكم على
 انفس فان حق العزم يعني على ماله قبل موته ولا تقديم بذلك المتعلق كما في روضة لأنه لم
 يخرج عن كونه مرسلا في المسألة وفي معنى موته ما يملك من ماله من التسليم بنية مال
 اشترى وبمسد صر البائع من مات مشتري حصة في ذلك التسليم بنية ماله بيقدم به على
 مؤن التحجر والى مكان السكى ما قرر من البائع حتى لا يسحق فوراً في مسحق كدست
 خرجت العين لمصلحة من الركة فلا يملكه وإن أخر لا يملكه حقه بها بتقديم مؤن التحجر
 بها عيبه أو لعدم فهي مات وبه وحده من مات فيجوز تقديم حقه كالموتس والمعنى عليه
 وخمسين لا يستند حتمهم وهذا ما يملكه من الإلتزامات فهو كعاقب العزماء على
 نفس وانفس معند مؤنه بكونه قد مات فحيث أنه لا يملكه من حصة له على اختيار الأول
 لا يملك ما ذكره من عدم صحة الاستثناء من ذلك مع دفع العقد من حقه لأمن أهله وخروجه
 عن الركة بعد التسليم لا يملكه الاستثناء كما في بيع حتى في الحياة وبمخرج ماله
 عن الركة لا يملكه في ذلك وعلى اختيار من فالأوجه لا يملكه لأن وهو عدم حقه
 والتيسر المذكور في الاختيار الثاني من خبره في دفع من ماله في مسألت تتعلق
 بأعين المسألة ومعاودة عدم على الخصوص وانفس كذلك العزم والمصلحة إلى مال انفس ولو
 حتمت الركة واحدا في ذلك حاد احده عدم الركة لا يختص بعاقب كل في العين مع ريدته
 الركة تتعلق حصصها كما في مؤن وليس له لا يختص فيما ذكر من قال بعضهم إن
 صورها لا يملكه مختص (وأما الإرث في المسألة) فانه يجمع عدمه وما رابع بعد ما وقع
 انسية حقه بمقتضى الحياة (قوله) في ذلك من خبره اشترى بضمه في مرض موته
 وبمسئله خبر حوار التصرف بمجرد دفعه من الاختيار الذي ورثت وحدث أخرى وبمسئله
 أنه بدعيه للتبرور لا يصرف في شيء من ماله إلا بعد دفع الخرج عنه (قوله) له حب
 البعق) هذا غير من قوله إشارا للاشم (قوله) لا صاحب (إرشاد) في ذلك قوله فان يتعلق
 بعين الركة حتى كما أشار إليه فيما مر بقوله لغير حجر في الحياة وإثبات ذكره في إيمان ما يرب
 عليه (قوله كالأصل) مراده بأصله الخاوي (قوله ثم مات المشتري حيث) في قس التسليم
 (قوله قال فصح كذلك) أي قد را (قوله عن اختيار الأول) هو قوله للبائع حتى التسليم فوراً (قوله
 لا يملك في صحة الاستثناء) قد شاع أن البيع حيث وجد في حقه يسرى خرج لمصلحة عن الركة
 قبل الموت في معنى شصص استثناءه من الركة (قوله) وعلى حصر الثالث) هو قوله أو
 غير فهي مات وبه وقوله فالأوجه الاختيار الأول هو قوله فيجوز تقديم حقه خ وقوله لا يملك
 في الاختيار الثاني هو قوله ويجوز أن لا

(قوله تقديم لصاحب
 التعلق الخ) لأحاجة إليه
 مع قوله إشارا للاشم (قوله
 إذا صاحب الإرشاد الخ)
 لأحاجة إليه لأنه قدمه
 في قوله بعد حجر في الحياة
 عقب قول المصنف فان
 يعاقب على غير الركة حتى
 على أن إردده هو موته
 وكان لأولى له الانقضاء
 على أخذ مفهومه كما صنع
 حج فانه لما قيد التمسك
 مرثلاً ما تقدم في الشارح
 قال هنا وخرج بقولي
 غير حجر يتعلق العزماء
 بماله بالحجر الخ (قوله
 لأنه لم يخرج عن كونه
 مرسلا في المسألة) قال
 الشهاب سم يتأمن مع أنه
 في صورة الزهن وليس
 كذلك (قوله واستشكال
 السكى ما قرر) يعني في
 التمسك من قوله وللمبيع إذا
 مات المشتري مقلبا (قوله
 أحجب عنه عند حصره مع)
 اخوات منى على أن
 التسليم في الشق الأول
 وقع بعد الموت وهو
 خلاف ظاهر قسم السكى
 (قوله تتعلق حقين بها)
 أي حق لله وحق لأدى

[illegible]

(قصہ)

وَقَدْ كُنَّا فِي الْخُصُوفِ

[illegible]

(قصہ اول)

فی کتبہ اربع مخطوط

(قوله ومنه التبرع) أي يذكركم والعين لاسي (قوله لاسيهم قولي) أي ودلس قوتهم أن لاس
قد فرض دلل مع العبدس ونعني هو الباقي ولأنه يعصب أخيه بخلاف الأب (قوله أم معه
سبح فرض كروحة) أي زوج (قوله فأوفي كلامه مائة حلق لأماعة جمع) أي وهي التي يتمتع
معاها تناع لمعصفين ويحب وجود أحدهما ومناعة الجمع هي التي لا يجوز معها اجتماع للتعاضفين
وحدود ارتدعهم مثله قد عرفت الثوب بما عصف أو أسود فهي مائة جمع لأن السواد والياض
لا حمة وان وحب مائة كلان كقول المتنوب أحر

ونعته أولاد صاري ورثوه مع حبة منهم (ورثهم) أي عصات لعن هب (كتريلهم في النسب) فقدم عند موت العبيق ابن فاسه وابن سقر الأقرب فالأقرب فأب خذ وابن علة وثنية حواشي كما مر (لكن لأظهر أن أحد المعن) لأبوين أولاد (ون أخيه) كذلك (يقدمان على حده) هب وفي النسب الحد يترك لأخ ويستقطب من الأخ إذا تعصب لأخ في الأول ثم تعصب الأب لابنه لأنه بالنسبة وهي مقدمة على الأبناء وكان قياس ذلك مبدوء النسب بذلك لكن مع منه لإجماع وقوة المسوقة في ذلك فقدم ابن لأب وابن سقر على الأب وصاري بذلك في عم لمعنى وأبى حده فقدم عمه وفي كل سم جتمع مع حد وقد أدنى ذلك العلم بأن ذلك حد وصم في الرخصة لأن بيت مالو كان للعن اب عم فقدم أخ لأنه فانه يقدم ويستويان في النسب بما ينبغي بعد فرض أخوه لأن لأنه بحد فرضه لصالح بقوة وهذا لأفرضها فصحت بالتزجيح (فإن لم يكن له عمة فمعنى لمعنى ثم نعته) من النسب (كذلك) أي كالتنسب السابق في عمة المعن فإن قدما فمعنى المعن ثم لعنه وهكذا ثم لست أصل (ولا يرث امرأه بولاء إلا معتقها) مع حجج الله ومعه أوها إذا ملكه معن عبيها فمهره ومهرية عتقه عدم لأخرجه عن كونه معتقها شرعا لأن قولها لحو شرع مبرر مبررة فوها له وهو في ملكها أب حر فلا يعرض بذلك على النصف رحمه الله تعالى (وتمتع به إليه من) كاس الله وإن سقر (أو ولاد) كعتقه وعتق شقيقه وهكذا لأن النعمة على الأصل نعمة على فروعه فلو شرب امرأه أبها وعتق عتقها ثم هو عتقها وأعتقه فبذلك الأب عتقها وعن ابن م عتقته عتقها ثم إنه ليس دوسها لأنه عتق معن من النسب لله وهي معتقة معن والأب مقدمه وهذا أخطأ في هذه أربعمائة فاض غير للتعقيد لتقدمهم لها القربا .

(فصل)

في حكم الحد مع الإخوة

هذا (جتمعت حد) وابن علة (وإخوة وأخوات لأبوين ولأب) فله خلاف منسب من الصحابة ومن ثم استعظموا الكلام فيه حتى قال عمر وعبيد بن جراح أنهم أحرقوا كرم على قسم الحد أحرقوا كرم على النار ، وقال: من سره أن يقتحم جرائم جهنم ،

(قوله ولعنته أولاد صاري) وكذلك وأعتقه مسلم ثم ردد وأولاد المعن مسمون ثم مات العبيق ورثه أولاد المعن نشوب بولاء لهم في حبة منهم أي فم به اتباع (قوله شتمان على حده) أي فلا شيء له مع وجودهما (قوله لست) أي أح المعن وابن أخيه والمهر بالنعم أنه تقدم الأخ الأم لذي هو ابن عم على غيره ، لأخوه له (قوله ثم هو عتق) أي اشترى هو الخ (قوله ثم عتقه) أي لأب (قوله والأب مقدم) فوجد منه أن ذكر الأب مثل وإلا فعليه من عتق النسب كالأخ والم يقدّم عليها .

(فصل)

في حكم حد مع الإخوة

(قوله وقال من سره الخ) أي قال عبيد (قوله أن يقتحم جرائم) أي أصول

(فصل)

في حكم الحد مع الأخوة

[illegible]

(قوله وحده) أى
الوعاء إن الشقيق نوع
والأب نوع و
ممد (قوله بل تحده و
ممد) أى وم يكن مع
ممد ولابد من ذكره
ممد

عسم بين الكل كما مر (والحنث الشكل) وهو من له آت رجل والنزاع ، وما دام مشكلا
 مستحق كونه أبا أو حذا أو أما أو زوجا أو روحا ، وهو من حث النعم اسمه صعبا لمسود
 م آخر (إن لم يختلف إرثه) بالذ كونه وصيها (كونه أم وصيها) صهر أي قدر
 إرثه (وإلا) أي وإن حلف إرثه بهما (ويعمن سفل في حقه وحس غيره) ويوقف مشكوك
 فيه حتى يقين (حاله ولو بقوله وإن اتهم ، فإن وب سفل لم يدفع به شيء) ويوقف ما به على
 ذلك التدبير ويرب ورب عنهما لكن اختلاف إرثه يعني لأن ووقف الباقي أشبه ذلك وقد حث
 ونح بصرف ماله حسب ولد حنثي وبعت وعم يعطي الحنثي والبنت الثلثين بالسوية ويوقف الثلث
 بين الحنثي والعم ولد حنثي وزوج وأب للزوج الربع وللأب السدس وللحنثي السب ويوقف الباقي
 بينه وبين الأب ، ولو مات الحنثي في مدة الوقف والورثة غير أولاد أو حث : منهم لم يسوى
 الصلح ، ويجوز من الكل في حق أنفسهم على تساوي تماوت وإستد بعصمهم ، ولا بد من له
 صلح أو توأمت واعتقر مع الجهد للضرورة ، ولا صلح وإن محجور عن حق من حثه برص
 إرثه (ومن أحده مع فيه جهات فرض والعصب كزوج هو معن وإن عم ورب بهما) لأحلافهما
 في أحد من وجهه السب والى ماله ذ أو مود المير ، وخرج خبه فرض إرث الأب بالفرض
 والعصب فانه جهة واحدة هي ذمه قلب أحد من إرثي في الزرح (فلو وجد في نكاح
 نسوس أو أشبهت بنت هي تحت) لأن ش وصي ذمه قوله ع من مات الوفا عنها فهي أحد
 من أسس وفتها (ورث نسوة) بعد ذمهم فرائس ورب كل منهما فرض ع لدا مرد
 وفوقهما عند لأحباع كالأحب لأن من ذرب السب نحوه الأب والسب نحوه الأم ودعوى
 أنه لا يرث من إرثه المورث جهن فرض نسوة جهن فرض وعصب نسوة ، إذ الفرض
 أقوى من العصب ، فانه يؤثر بالعصب أولى ، وهو مرد ما مر في روح ذن كلاما في جهن
 فرض وتعصب من جهة القرابة (وقين) ب (سهما ، والله أعز) السب بأسه والسب لأحقه
 وهو قياس ما في أي عم أحدهم أح ذم حث أحد أحق ذم وقوة المير ، نعم يمكن الفرق
 بأن وجوه من العم معه عند ثم أوجب له بيه ، والله

(قوله لي قسم بين الكل) فيه إشارة إلى من سفل التسمية ومن قوله فصلها أنه لا سور
 المروثة من عسم بين الورثة بأخصه هذا وهو شكل مذكر من بطان التسمية على ماله قسم
 مال أساس على عرثته ثم بين عرثته ثمر دون نسوة عليهم سلاها من التسمية لأن نص ،
 وإنما يرجع عليهم بما يخصه نسبة دينه دون الزوائد ، بهما لأن مال عول المورث انقلب
 عمن الحركة للورثة بأخصه ، فما عمن مال يصف على ملك الجمع وما في مشر بهم
 والتلف يتبين بطلان التصرف فيه لعدم ملكه له ، بخلاف أرباب النسوة على أنفسهم
 لا يكون ماله عمن سفل ويدا مع إسهامه فهو يعرض عما في نسوة فدا سفل أنهم حدود زيادة
 على قدر نسبة ديوسهم كانوا صامنين ، ويكر في الصب وحول السفل (قوله ويوقف قوله) سية
 لحمايه (قوله ويجوز من الكل) أي الصلح (قوله ولا صلح وإن محجور) أي فإن فعل لم
 صلح الصلح (قوله إذ الفرض أقوى من العصب) لكن قد يرد عليه من موات عن بنت وأب
 فإن الأب يأخذ السدس فرضا والى نصيبا كما تنم فقد جمع بين الفرض والعصب وهما من جهة
 واحدة وهي القرابة لكن اختلاف سبهما ، وهو كاف في دفع المعارضة .

وما صحت منه المستثنان صار كمشكلة الأولى ، وإدعاء ثالث عمر في مسئلته ما عمر في مسئلة الثاني وهكذا .

(كتاب الوصايا)

أخرجها عن المرائض لأن قبولها وردّها ومعرفة قدر ثمن مال ومن يكون وارثاً متأخر عن الموت سقط السؤال بأن الأسبب فيها على ما فيها لأن الإنسان توصي ثم يموت ثم تقسم تركته . وهي جمع وصية كهندية وهدايا ، وقول الترخيع معنى الإيعاز أراد به شمول ذلك لأن الرحمة معبودة للموت ، والإيعاز هو الوصية ومصاديقه واستعرفه منهم من اصطلاح الفقه ، وهي خصيص بوصية تانع المصالح بعد الموت والوصاية بالعهد إلى من يقوم على من بعده ، ووصية نفع : الإيصال من وصي الشيء بكذا وصله به لأن الموصي وصل خير ديناه بخير عسده وشرعاً لا بمعنى الإيصال تبرع بحق مضاف ،

(كتاب الوصايا)

[كتاب الوصية]

(قوله متأخر عن الموت) وقد قيل تحدد أخرجها عن الموت لا سمدعي ، أخرجه عن المرائض لأن أحكام وصية وقسمة الموارث هي بعد الموت فكان الأولى في التعبير أن يقول أخرجها عن المرائض لأن المرائض ناتجة بحكم الترخيع لا تعبر للموت وهذه عارضة قد يوجد وقد لا ، وفي حجج ورد أي استول من تحتها سبب من غير قسمة الوصية ودوريات متأخر عن غيره المرائض وما عيه فتعبر عدم أمر من كادرج عسده كثرهم ، ولعل الترخيع اكنو على ذكره لأنه كاف في رد قول المرائض ، لأن الإنسان توصي ثم يموت وإن لم يكن كافياً في أخرجه عن المرائض .

قائدة — قال السمرى . رأيت خطأ من التصحيح أن عمرو أن من مات بعد وصية لانه لكم في مدة المرائض وبن الأموات ينز وروب سواء فتول بعضهم لبعض مائة مائة مائة من عمر وصية انتهى من خط شيخنا الشوانى ، وانكسرت حمل ذلك على ما إذا مات من عمر وصية وحنة أو خرج مخرج الرحر اه هكذا هامش صحيح ، وسأى أنها إنما يجب حيث قام به ما حذف منه الهلاك ، وعلمه من مائة خاة أو بمرض خفيف لا يخشى منه هلاكه لم يحصل له ما ذكر (قوله أراد به شمول ذلك) أي الوصية إلى من هو مفرد الوصية (قوله له) أي للإيلاء تعني العهد على من يقوم على أولاده بعده ويست مقصود على الترخيع استيفاء بعد الموت (قوله وصل خير ديناه بخير عسده) يحتمل أن المراد بخير ديناه الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعة وخير عسده الخير الذي يحصل له بعد موته بسبب حصول الوصية به للموصي له فهو عسده حصل له بعد موته خير وقد صدر منه في حياته خير فقد وصل أحدهم الآخر ثمن ، ويحتمل أن معناه أنه وصل خير ديناه في نفعه في ديناه بالمال بخير عسده أي استغنى الوصية بالمال فليراجع والمحرر اه سم على منهج .

وأشهر مصنف قوله فالحقول إلى ما في الروضة كاصلها أنه يحمل على وجه الصلح
من الوقف على علقها ، ولو مات الموصي قبل من مراده رجع إلى وارثه ، هل كان أراد
العلق بعت وإلا حلف وبطلت ، فإن قال لا أدري ما أراد بعت كما يقع في الشأن عن العدة ،
في الثاني للحرثاني لو قال مالك الدابة أراد تحيكي وقال بورت أراد تحكيك صدق بورت لأنه
عازم (وتصح لعمارة) نحو (مسجد) ورابط ومدرسة . وفيه من كثر إنشاء ومبانيها
من أفضل القرب والمصلحة لا لمسجد سيئ إلا بعد ما على من ممر آت (وكذا من نصب
في الأصح) من قال أوصيت به للمسجد ، وإن أراد تحكيك من في الوقف أنه حرّ تلك أي
مزل ممراته (وتحس) الوصية حيثش (على عمته ومثله) عملاً بالعرف وتصرفه
الناظر للأهم والأصح باحتياده وهي للكعبة والصرح السوي أو ساكنة نفس الصلاة والدار
تصرف مصالحها خاصة بهم كبرهم وفي من الكعبة دون عمة الحرم ، وأوصيه
أحمد عما مر ، وفي قوله في السرقة تصرفه بغير وجه صحيح كالتصديق على صريح
الشيخ الغلاني ، وتصرف في مصالح قومه والبناء الخائز عنه ومن خدمه أو عزم عليه .

فصل في وقف النصارى على قوله بصلحها على . والأثر . وفيه حج قال ويؤيده
بالقديم من أن أهل البطلان فيما بد . أوصى حمة مئة أو مئة مئة أو مكروه أن يكون ذلك
تدبيره (قوله فإن قال لا أدري) أي بورت (قوله صدق بورت) أي بظن (قوله وصح
مدره نحو مسجد) حتى ما لو قال بعمارة مسجد كذا هل تصح الوصية أم لا فيه نظر والأثر .
الأول و يوجد من تركته ما بعد به ما يسمى عمارة عرفاً وهل يتوقف على إنشاء صيغة وقف منه
أو لا فيه نظر ، والأثر الثاني حيث كانت العمارة ترمي بما أوصى به أما لو أوصى بإنشاء مسجد
فأشهر في صحة الوقف وهو مسجد فصار له لا من وقف له ومن فيها من رغبة من التصديق
أو بأنه مسجد ولو كان لمسجد غير مسجد لم أوصى به به فلا يصح وقفه ما أوصى به به حيث
وقع زمان يمكن التصرف فيه فإن لم يقع كثر كان محكم البناء حيث لا يقع زمان من تصرف
فيه ما أوصى به ، فأشهر بطلان بوضعه وتصرفه ما على شأونه ، ومراده نحو المسجد ما فيه
مصلحة عامة كالمسجد والجسور والآبار المسببة وغيرها (قوله لأمر) أي حرمه المسجد وحرمه (قوله
بمن قياس ما مر آت) أي في قوله أوصى من ما في الوقف الخ (قوله) وتصرفه النصارى لأصحب
أي فليس بأوصى التصرف بنفسه بل بغيره أو من قدمه من النصارى . وفيه ما يقع الآن من
تدبير الإمام الشافعي رضي الله عنه أي عمة أو غيره من ذوي الأعراف المشهوره فوجب على النصارى
تصرفه بأولى القيم بمصاحبه وهو فعله . وفيه من يسمع بذلك بعد أو حرام لمن يكون
بذلك لما ور عليه أتصديق من خدمته الذين حرب العدة بالإساق عليهم شأنهم بمصاحبه (قوله
وهي للكعبة) أو أوصى بدارهم ككسوة الكعبة أو الصريح السوي وكان عند محمد بن سنان ذلك حالاً
وفي شرط من وقفه لكسوة من في ذلك ، فيسعى من شأن مصاحبه وصلة وتصرفه ما أوصى به
أو يحدد به كسوة أخرى لما في ذلك من العتصم (قوله ما وهي) أي سداً من (قوله أو بغيره)
عليه) هل المراد من اعتبار انقضاء ملكه كالأثر ع الذي مر به في وقت مخصوصة أو لكل
من بعد قراءته عليه وإن لم يكن له عده ما فيه نظر ولا بعد الأول

(قوله ولو مات الموصي)
أي فيما إذا أطلق في عبارته
(قوله لا مسجد سيئ)
أي بالنسبة للمصالح كما هو
ظاهر (قوله على صريح
الشيخ الغلاني) متفق
اصحها وعلى معنى اللزم
كما عرفت ، في النسخة
وقوله كالتوقف اعراض
(قوله ومن يخدمه أو يقرأ
عليه) هذا لا ينافي ما تقدمه
أول الباب لأن ذلك
من رخص فيها ما أوصى
على العمارة وهذا مفروض
في إرادته التصريح
وأطلق كما هو ظاهر .

م يشترط فيه لأن فيه حجة مؤكدة أنه فكان كاحيه العامة ، وكذا المذاهب بخلاف ما وصفت به
 رفقة لأخص ، هذه الصفة القول ^{في} كشيء وصغير كلامهم أن المراد قول الوصي ،
 ويشبهه لا كنعاء ، يفعل وهو ، وأحد كلفه به ، وذووجه الأول (ولا يصح قول ولا رتبة
 في حياة الوصي) ولا مع موته ، إذ لاحق له إلا بعد الموت ، فمن رتبة حيث القول عند موت
 وعكسه بخلافهما بعد الموت ، ثم القول بعد الرتبة لا اعتبار به كالأرد بعد قول ، سواء
 قص ثم لا على المصداق ومن صريح رتبة ردائها ولا أقصدها أو أخصها ، أو أخصها ، ومن
 كسائه نحو لا صحة في ما دونها ، وهذه لا تليق في فيما يظهر (ولا يشترط بعد موته
 المورث) في القول منه ، بل في عند مخرج من قوله بأخيه ، ثم يتم بولي القول
 أو الرتبة فوراً بحسب الصلحة ، فإن منع في نفسه منحة عادداً بغير أوجه ، ولا يتم حداً كم
 معامته ، وذووجه صفة فتصير على قول المصنف في قوله ، بل يشترط مطلقاً بين
 لإختار القول ، ما هي في السمع ، وبديهية وحكمة ما كذا (فإن مات الوصي به
 قبل) أي قبل موت الوصي ، وكذا الوصية معه (مات) الوصية لمعنى لزومها ، وأولها
 بروم حيث (أو بعده) أي بعد موت الوصي وقبل القول والرتبة لم تبطل (فيقبل وارثه)
 ولو لم يكن فيه شيء من المال لأنه خليفته ، ومن ثم لو قبل قصي دين مورثه منه ، ثم قول
 الوارث بعد قول الوصي له ، فإن الوصي لو قبل بولده فقبل غنى عليه الولد وورثه ،
 فإن قيل ولأنه غنى الولد ولم ير ، لأن الوارث لا يغير قوله ، ولا يجوز أن يغيره ، فإنه
 ولا يصح قوله ، ويعبر كذا حكاه في التمهيد عن الأصحاب (وهو) جرى عن المعروف في استعمال
 من في مقامه من التصور الذي هو محل الحمزة في مثل هذا المقام ولذا أتى في حيرتها بأمر ، وهذا
 بناء على مقالة صاحب النعي ، وجرى عنه صاحب النجاشي وشارحو كلامه أن الحمزة في نحو
 " يد في يد " ثم عمرو " يد في يد " أم في مسجد است السور ، ثم على ما حققه السيد أن
 الحمزة في نحو هذين لطلب التصديق لأن السائل متصور ، سأل من ردد وعمرو ولقدار
 والمجد قبل جواب سؤاله وبعد الجواب لم يزد له شيء في مقولها ، لأن بقى مقولها على
 ما كان ، وحصل جواب هو النسب ، أي حكم يدى هو إرادته منسبة إلى أحدهما ، أي
 وبصفة أولاً ، ظهر في كلامه منسبة إلى وصفها من طلب إيجاب أو سأل ، وأم في كلامه منسبة
 لمنسبة ، ولا مانع من وقوعه في حيزه من حيثها له بوقوعها في حيز الحمزة إلى معناه (تلك
 موصى له) معن الوصي به أي ليس " موصى (موصى أم قوله ثم) ملك (موقوف)

(قوله ، يشترط قوله) أي ومع ذلك لا يعق إلا بالإعناق من الوارث أو الوصي ، فلا امتنع
 لوارث من بعده ، أخر عنه بروم (قوله ، يشبهه الاكتفاء بالفعل) صيف (قوله والأوجه
 الأول) هو قوله أن المراد القول ، على أي حالاً لحج (قوله وهذه لا تليق في فيما يظهر)
 أي وإن كانت لا تشبهه في وقوع ذلك ، فقد ذكر في صريح (قوله يعزل) وفيه
 لا يعزل بذلك أنه كبره (قوله والأوجه صحة اقتضاه الحج) أي الموصى له ، وكذا أوله من نص
 منسبة ذلك ، ولا ينبغي أنه إن فعل أمك عند يعزل فلا يصح قوله أو ما لا يصح فيها ، وقام
 حكمة مقامه في الذي (قوله ومن ثم يوقن) أي وارث ولو بعدا (قوله قصي دس مورثه) أي
 موصى به وقوله منه أي موصى به وقوله ومن ثم أي لو لم وقوله ولا يصح قوله شيء .

ومعنى الوقف هنا عدم الحكم عليه بعد موت مولى (فإن قيل إن أمه ميتة مولى وإذ) بل
لم يقبل بأن ردة (بان) أنه ملك (لأولاد) من حين الموت (فموت تضرعها الثالث) فإنه
لا يمكن جعله لميت فإنه لا يملك ولا للوارث فإنه لا يملك إلا بعد الوصية وأما ولا يوصي له ولا يوصى
صحيح رده كإثبات فتعين وقفه (وعليها) أى على الأقوال الثلاثة (بني) ثمرة وكسب عند حصوله
للاولاد فيه لأن عمر بن مرة جالس فساوى التنكير في كسب ووقع حينئذ حصصه صفة لها من
غير إكساب فيه كما في ذلك البركسي (بين موت والنسب) وكما في هذه الفوائد خاصة حيث
(وتمتة ومصرية) وغيرها من مملوك معنى ذلك أنه ذؤلان وعليه الآخرون وعلى الثاني لا يملك
القول بل للوارث وعنده معنى ما مدعى موافقه فإن فيه ذؤلان وعليه الآخرون ولا يملك
وإذا ردت فالرائد بعد الموت للوارث وليست من التركة فلا يتعلق بها دين (وعد) يسبح سواء
بالأهل من فاعله بالمعنى ولا يعول فهو أهل من صحت منه الطالبة كالموت ووجه موسى
(ووصى له) نسبة إلى موصى في قوله ورثه (فإن قيل مولى من يرثه خيرة الحاكم بينهم قال أبي
حكم عنه) لا يملك كبحر المصنف من الإحياء وقضية كلامه حريان ذلك على الأقوال كلها
والمشكل حرره عن أبي بن مالك وغيره وكسب التركة بوجه من ماله بها
وسببه أصلا ثمرة مولى أو ردة مولى وهذا يجب أيضا عن ترجيح ابن الرضا على قول
الوقف وجوب النسخة عنهم كأنهم سعد بن مراء وجهه لسان مولى السكى أن كلامهما
معروف وجوب النسخة عنه ومن مملك من رجع الآخر خبرهما هذا مروي عن مرة في خبر
يسبح من أنهما يطالنان على القول بالوقف مع فقد نظير ما ذكره من المعروف نعم أنه من هو
السب في مثل سهمه وإسلام في حقه حالا ثمرة ماله مقرر فهو موصى به إن من
ولا معنى للوارث وفي وصية الميت أما موصى به مطلق من معنى ماله مقرر فله للوارث
إلى عتقه فله كما في ماله مقرر وفيه وقفه عنه كما في ماله مقرر فله للوارث
كما صححه في البحر لثقرر سجنه العقب وهو مقرر ماله موصى به مقرر فله وقفه عنه
موتة وحصل من ماله مقرر فله للوارث كما في ماله مقرر فله وقفه عنه مقرر فله وقفه عنه
جعل للوقوف عنه معنى تقدير حصول الوقف من المسمى وهو المسمى مقرر فله وقفه عنه
خبره وعنده من فاستشهد بوارث

(قوله وللمعول فهو)
يعنى المطلب المعهوم من
يطلب (قوله كسب ماله)
وله شارح قد يعرف بين
هذه وبين مسائلنا بأن
العقار في هذه لم يعين
لنفس المالك موصى
توقعه فإنه معين للوقف
ومن ثم غنم حج
مساواة لموصى توقعه
بالموصى به مقرر

(قوله لا علاقة فيه) ولعن وجهها عند من تمهيد أن خبر معرفة وكسب العبد مكره لإضافته
إلى مكره جملة أصلا لا يحسن إعرافها حالا منهما لتنكير الكسب ولأنه مقرر ماله مقرر
والخاص أن الخبر الواقعة بعد المعارف أحوال وبعد التكرات صواب وعنى هذا بعد معرفة مكره
ثمرة مقرر ماله مقرر فله للوارث وهذا وقد بين عن عبد الكرم على معرفة كعكسه مقرر
مقرر ماله مقرر فله للوارث ثمرة مقرر ماله مقرر فله للوارث (قوله واستشكل حرره عن
الثاني) هو مقرر مقرر أم قوله (قوله ليس هو) أى لا يعرف (قوله وفي وصية الميت)
عطف على قوله في المطالبة (قوله أما لو أوصى بأعناق قرن) عطف على قوله ليس هو مقرر ماله
(قوله نعم كسبه) أى الحاصل بعد الموت

أعطوه رأساً من رقيق أو رأب من مدي أو منبرو سث ، ووقا أعطوه قيتا وفنصر عني سث
فككا بوقل من مدي في ثيه يتجر من إغصانه من أهد أو غره ، ووقا عنيه ماله قال أعطوه
ثيه ويغز من مدي ولا تسمى (والطال والدقة يسولان السحى) ششيد به وتحميها
واحد عني وشحة (والعراب) أسسم والصغير وصدهم لصدق لاسم عنيهما (لا أحد في الآخر)
فلا يسول عر الدقة وعكسه لأحصاه يدكر وحى لأنى ، من لم يقر قول البعير - قال
ر كشي حرم (وذاصح تسول سير باقة) وعيها من طير ما مر في الشدة لأنه اسم حبس ،
ومن ثم سمع حرم بعيره إلا القصر وهو وسائقه يد من عني والى أربع ورجحه كسول
وهو مسورى والعري به الذهب (د) بعير - كروا (د) تور - ششقة ولا تحيده ماله
مع - سه يعرف الدرس من ثش باقة من بعير به شش عرك (ودور) أو
الكلب أو الحمار مصروف (للكرك) فقط لذلك ، ويسول البقر جاموسا وعكسه كما خاله من
تكمس صاب أحدهما بالآخر وعندهما في الرباحنا واحدا بخلاف بقر الوحش فلا يقر له الأهر
من قول من ترى ولا تتر - وهو - حرم - كرك - بعير - حرم من حرم - كرك
لحم ، من يأكله لحم بقر وحشى .

وقوه أعطوه رأساً من رقيق أو رأب من مدي (أى فيه في هذه حور الدقة) (قوله ولم يقل
من مدي ود تسمى) أى عني يتجر من إغصانه من ماله حيث كان له غنم وبين الشراء من
عنه ، من لم يكن له عني أو من تعين الشراء من ماله كما هو مقتضى قوله ، فكما لو قال من
مدي مع (قوله من ثم لم يسول البقر) يتأمل هذا مع ما بعده فإن البعير شامل للذكر والأنثى
فمن معنى لاسم يسول لدقة حصن ولا يسمي البعير الشمن به وإنما ذكر إن كان يشترى مراده
بالبعير لا ذكر ، وقوله ماله غنمه من قوله ولا يسول مع ، وفي العنبر ورياح يسمى بعيراً إذا
أخذ مع أه وعينه فيمكن أن يراد بالبعير هنا الذكر إذا أذنح ، وهو أخص من مطلق الجمل
(قوله وهو ولد البقر إذا ولد من أنثى) أى ولم يبلغ سنة وإلا يسمى ابن محاص وبنها وهل يسول
لحم والدقة أولاً بيده عور ، وعبارة حجج قال أهل اللغة إنما يقال جمل وناقعة إذا أربها ، فلما
قبل سث فعود وقصص ونكر به وحشد فيه بعير هذه الأسماء ، ولا يسول أحدها الآخر عملاً
بأمة أو مذهب الفصل المذكور شمشيد الجمل ولأن شمشيد الدقة يستمر فيه محاص ولا يسمي بعيراً أحد
من مرتين وذكر أنه من عرف عرف عام بخلاف بعه عمل به ولا يسمي وأفضاه كالأم غير واحد
من اشراج وعيرهم الذى أغنى مذهب الفصل في إصداره عر صهره وفول حجج يدكر
أى دخلا في السنة السادسة (قوله عني صدفه) أى البقرة عنيته أى الثور ، وقوله مصروف
بكر تى وهو من الحواميس (قوله سث) أى يعرف (قوله ويسول البقر جاموسا) حرم
حج وهو الأقرب ، وقوله وعكسه مع من اسم الجاموس لا يسول البقر - البقرة في العري
بقر ، خلاف قول البقر للحواميس فإن البقر جنس تحتها العرب والحواميس عني أنه لو نظر
لكنين صاب أحدهما بالآخر ليس يسول الصار المعرو وعكسه (قوله فلا يسول البقر) أى للعرب
لعمري

(قوله من ثم لم يسول
البعير الخ) مثله في التهمة
لكن عبارتها فمن ثم لم
يسول البقر قال الر كشي
والظاهر الحريم به اه
وكتب عليه الشهاب سم
بأنه قوله فمن ثم الخ
يتأمل فأنثته (قوله وإن
اتفق أهل اللغة الخ)
صريح في أن العرف العام
مقدم على اللفظة مطلقاً
وعنه مخالفة لما يأتي (قوله
على إطلاقها عليه) أى
بملاقى البقرة عني الثور .

لأن ماها مسمى على اللغة حيث لا عرف عام تحالفها وبين حيث كما يصير من كلامهم ونم لا يبي
على اللغة إلا بين أشهر ، وإلا رجح للعرف العام أو الخاص كما يعرف من ذي ثم (ولشبه من
الدية) وهي لغة كل مدينة على الأرض (على فارس وبن وحمير) فهي وإن لم يمكن ركوبها
كما شئهم إحداهما في اللغة فيسمى أحدها في كل من عمرها بالعرف كالعرف كالكرو والقر .
الذي . ويتعين أحدها إن لم يكن له عند الموت سواء أو إن ذكر خصصه كالكر والقر .
والقنن بفرس وأخرى من فارس قال ذلك قبل عند الفرس عليه وكان من لأخرى من ، وحسن
ليعطي إلا صاحب أحد له من مرة ، فإن أعيدت إلى فارس أو العرف أو الجول دحب فيعطي
أحدها ولو لم يكن له عند موته واحد من اللغة حيث ، نعم إن كان له شيء من السم أو نحوها

(قوله لأن ماها مسمى على اللغة الخ) من فيه من سبغ منه هذا أن العرف العام يخصص
التر لا يهي ، ومن ثم حمل عليه وأن العرف العام في ذلك من شمل كلامهم ، ومن ثم حيث
نكل ، وعليه فقد حذف كلمة في العرف لأن مثل العرف هو غيره في ذلك وهو بعيد ،
وعنده من على مخرج في لغة كلام ، ونحو أن ماها مسمى على العرف وما هناك إنما هي
عليه إلا ما يصير وهو في ذلك منطرب ه (قوله كل ما) هو كسر لدل كما في الحمار
(قوله على فارس) كرواني ، وقوله وبن وكر ، وقوله وحمير ذكر (قوله وإن لم يمكن
ركوبها) أي صغرهما مثلا (قوله بالعرف كالعراق) مثل لكل بلد ، ودفع به مدون إلى
موصى حيث كان من العرف حمل اللغة في كلامه على الفرس ، لكن ما فيه قوله خلاف مع ،
ولعل في العدة سقطا ، وبعبارة حج عملا بالعرف العام ، وزعم خصومه بأهل مصر ممنوع
كزعم أن عرفهم يخصص بفرس كالعراق الخ (قوله لا يطى إلا بالمال) أي ، حمل (قوله من
الدية) أن أن سكر ذلك واشهر بهم تحية لا سكر على فاء (قوله أو العرف) في كون
حوار إعطاء البقر إذا اعتيد الحمل عليها نصر لأن اسم الدابة لا يشملها عرفا ، ووصف الدابة بالحمل
عنها محسن لأعظم ، وعبرة شرح روض إلا أن دلالة الحرس دحل بها خال والفارس
عندوا الحمل عليها ، قال شرحه وأما التي فصعته شأ بالبرية الدابة على الأحاس الثلاثة
لأنهم حملها على غيرها بعد توصية (قوله فيعطي أحدها) أي ولو كان يعطي صغرا كسجل
تدري سم لدية عليه (قوله وإن لم يكن له عند موته واحد من اللغة طلت) هذا واضح إن
كانت اللغة كحوالعه دابة من دواي ، كما لو كان أوصت به الله وطوق ، أو قل من مدي
وتناس ما من في أعطوه شدة من ماني أن بشرى له دابة ، وعبارد سم على مخرج قوله ويسأل
له الخ ، قال في الروض وشرحه قد قال شطوة دابة من دواي ومعها دابة من حس من الأحاس
سأته تعذب أو رأت من حسين منها عند التوارب منها فإن لم يكن له شيء منها عند موته
طلت وصيته لأن العدة يوم موت لا يوم توصية ه فهو كما يصدق استيفاء لوقف من
دواي ، ومفهومه عدم البطلان حيث لم يقل ذلك .

فرع قال سم على مخرج في لغة كلام ولتوله بين أحد الثلاثة التي ذكر نصف حكمه
حكمها كما هو مدعرو بين أحدها وعدها كحكم من يدل لأحد من لغة ، وحمل أن يصير إلى
صورته وأقرب الأول أخذ من كلامهم في الزكاة والأصحية وإن أمكن الفرق اه .

(قوله حيث لا عرف عام
يخالفها) أفهم أنه إذا
خالفها العرف العام لم ين
الوصية عليها وهو يخالف
ما يأتي قريبا (قوله إلا
إن اشترت) أي فإن
اشترت فتمت على
العرف وهذا مخالف
ما يشتر أن الأيمان مبنية
على العرف (قوله عملا
بالعرف كالعراق) كما
في نسخ الشارح والظاهر
أن فيه سقطا من السكتة
وعبرة النجفة عمدا
بالعرف العام وزعم
خصومه بأهل مصر
ممنوع كزعم أن عرفهم
يخصص بفرس كالعراق الخ
(قوله ولو لم يكن له عند
موته واحد من اللغة
طلت) لعله فيما إذا قال
دابة من دواي كما صوره
بذلك الشهاب سم في
حسواشي شرح التلخيص
وكذا يقال في الاستدراك
الآتي ويدل على أن
الصوره ما ذكرناه للشمسية
الآتي فليراجع .

فإنه من الصفة ، ويعطى منها لصدق اسم الدابة عليها حيثما كان لو قال أعصوه شاة من شيء
ومن عدة بلاصة ، فإنه يعطى منها كما مر وجوبه في العرب ، وقال السقبي به معنى حقيقة
أعصوه أو يحمل على الحمار العرق ، قال ويدل على ذلك ما مر في أولاده ومن له إلا أولاد أو لا
وهو السبع الوقت ، ويصرف إليه من كان يعطى وقتها ، ولكن تعين الحمار بمقتضى
الواقع (ويستدل برقمي سبعه شيء ومعبه كمر ومكوس) ، وجوبه لصدق الاسم ، نعم إن
حصصه حصص غيره من شيء مع أو حصصه في الشيء من شيء ، وكونه في الأولى سليما
من نحو معنى ورميه ولو عدا ، وفي شيء مع شيء حصصه كشيء لأرضي ، قال
في روجه ولو كان أعصوه ربه شيء مع شيء ، كما هو في أي بالنسبة للدكورة والأثونة لا مطلقا
إلا الشرائع لا يكون من شيء مع شيء ، فإنه في أي بالنسبة للدكورة والأثونة لا مطلقا
في شيء به لشيء بالنسبة من حيث حد السكاح ، نعم أن ما أحمله الموصى بحمل على
أبيه ما أمكن ، وإلا يعرف منه أن الشخص من شيء ، فإنه في ذلك كله رجوع لاحتياط الوصي
ثم لا يكون غير ، وبذلك هو في بوضعية مع شيء ، فإنه في عرف شارع به كونه في شيء
وأوكاله لعدم شبهة ، فإنه في بوضعية مع شيء ، فإنه في عرف شارع به كونه في شيء
بإجراء ذلك على عادتهم ، فإنه في عرف موسى (وهو من شيء مع شيء) ، فإنه
خطا (وحيث أخرى كسيرة) ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
الشيء به شيء ، وكذا ربه شيء بالنسبة شيء وهو في شيء مع شيء ، فإنه في عرف
في شيء أو غير أو معمول لأجله مراداه التكميل به شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
(فإنه في شيء مع شيء) ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
في شيء مع شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه

(قوله استمر ما مر) ، فإنه في شيء مع شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
لا يكون من شيء مع شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
(قوله تعين الذي) ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
من ثوابت بعينه غير ما ثبت أشار كما معنى ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
حيث لا يكون فيه روجه ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
وهو متشدد لعدم قبول الوصي في شيء مع شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
ما هو مقيدا لذلك نظرا ، بل قد يفيد حمل الدابة على الفرس والعمل والحمار خلافا ، فإنه في عرف
العرف على شيء مع شيء (قوله ثم الحكا) ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
و موصي الأمر به شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
ذكر من من أن الورث ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
معين فلا مهمة فيه موارث والإجمال هنا في الموصى به والخاص وبعضهما مقدم على بعض (قوله
على عرفهم) ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
أي في السكارة (قوله لا) ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
لواقع عليه (قوله وو) ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه
فهو معنى شيء أو شيء فيكون من شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه في عرف في شيء ، فإنه

(قوله وقال السقبي إنه
معنى الحقيقة الخ) كذا
في نسخ الشارح والذوات
بمقاط الوو في سطر
قال وريادة لام في أنه
كما هو كذلك في حوشى
والد الشارح على شرح
الروص ، وحاشا به أن
السقبي على إقصاء من
الصواب فيما إن قال أعصوه
شاة من شيء وليس له
لا طباء بأننا حملنا كلام
الموصى إما على الحقيقة
اللعوية إذ تسمى فيها
شياها كما مر وإما على
الحمار العرق فإن العرف
بطلقها عليها محزا (قوله
يحمل على الالة ما أمكن)
ثم ما إذا حبيب فتقدم
على العصرف العام إذ
لا يرجع إليه إلا إذا لم
يمكن كما مر من قوله ولا
وهذا بخلاف ما مر آتفا
(قوله مراداه التكفير)
أي لا التكفير به الذي
هو الصواب من لعدم
الكفارة وإنما أريد
ذلك لأن المفعول لأجله
لا يكون إلا مصرا

بلفا مضمنا بعد الموت فإن الوصية في مضمنا من الوصية ثم يمكن شح في حصول بدله وهذا منهم
وهو لا يدل له فاشترط وجود صادق عند موت وحيد يكون بدله عليه لنقل تحول الوصية له
حيثما تحلوا التالف قبله فإنه لم يقتض شموله له (وإن بقي واحد من) الوصية تصدق الاسم
ومن للورثة إمساك ودفع قسمة مقول ، أما بعد موت فلا مضمنا فصرف الموت
قسمة من شاء منهم هذا كله إن قيد بالموجودين ، لا شح في واحد من الموجودين عند موت وإن
تحدد بعد الوصية (أو) أوصى (باعتاق رقاب) من قبل أعتقوا على شئ رده أو اشتروا على
رقابا وأعتقوهم (ثلاث) من الرقاب على شروط من كان ثمة وعمها عنه لأنها في مسمى
الجميع أي على الأصح الواقع للعرب للثبوت فلا عذر بعد الموت أن أقيد من كاهن هو
ومعنى ثمة عام حواري الثمن عليها لا مع ، دد ما ١٢ من هي أفضل كاهن الثمن رضى الله
عنه الاستسكان مع الذي يخص نوى من الاستسكان مع الاستسكان عكس الأمانة ولو صرفه إلى
نفس مع مكان الله عمنه قبله شح في رتبة ، وبذلك من أنس رقاب ثلاث
ملا في رتبة كاهن فهو للورثة نصيب من (من) ١٢ من كاهن أنه لا شح في نصيب
مع رده إلى ، لأن ذلك لا شح في (من) رتبة رتبة أو (من) رتبة في الثالث
وقضية قوله نعتستان أنه حيث وجه على شئ رده ، وإن واحد من نفس منهم وله وجه
لأن التعداد أقرب لارض الوصية حيث أمكن على ثالث رتبة عرفت من هذا حتى رجع
على بعد و حتم له وجه في كل عرفت (فإن نص) من الوصية (من نفس رتبة)
أو (من شئ رتبة) و حتم وجهه ولا شح في شئ رتب كان رده حرا كما هو
مستصحب ، ما فهم ولأن على مع عام سمع رتبة ، الذي شح في نصيب رتبة أقرب لارض
الموصي من صرف الفاضل للورثة واختاره السكي . واعلم أن تصوير كلامه أعتقوا على شئ رده
هو مدق الوصية وصرفه . كان تصرف الكسب شح احتساجه لاك ولأن ذلك رده حيث
وسعها الثالث ،

(قوله عدم احتساجه
نفس) أي بقوله شئ

(قوله : أما مضمنا بعد الموت) انقيده به شح إلا من أصبه فإنه في مضمنا رده في الوصية بعد
الموت لم يطل بوصية فيكون حكمهم كحكمه في كل ، أما بعد موت وصرفه حرج مضمنا فإن
الوصية الخ فلا يقدح بعد موت ومضمنا في صحة صحته ركن الشعر في التفسير لأنه منه لأن
ما نلف قبل الموت تلف قبل من حي الوصية له رده في الوصية ، أما بعد موت إلا أن من
كان بدل الوصية بد قائم بمضمنا على رده ثم رتب قوله الذي ولو كان من الأذى حده
مضمونة نفدت الوصية في ضمن رده خلاف من الهمة لأن الوصية مضمونة من رتبة رده
وغو تصرف في تصرفات بعد (قوله : فليس يورثه) كذا (وهو رتب الوصية بدله بدله
في نوب أموره شح من قوله وليس يورث أن عسده من غيرها وإن رده لأنه تابع على
مجهول (قوله : يتهين شروطه) ومضمنا في ذلك هو الوصية ثم الحكة (قوله : في حيث وحدها) من
شروطها) انظر في أي محل شح احتساجها منه و حتم وجوب احتساج شح دون مسافة المقتر
أحدا من شرطه كما لو فقد شرط الواجب في رده تصرف في ذلك ووجده في دون مسافة تصرف
فانه شح تحصيله منه (قوله : ويختص به سحر) صديق (قوله : ولأن عدم شح) عطف على قوله
كأن هو مقتضى تصرفهم (قوله : عدم احتساجه) شئ لقوله أعتقوا على شئ رده .

حين ان يوتج وحين يحب والأوجه أن يكون "ربع كانه أو الشتملة على بيوت حق يسوع
دوره ووردت على الأر بعين وربع اشمن عيه دور متعده فلا تعد دارا واحدة ويحب
اشمن بالعد بعد مقتله لاصي ثم من كل جهة ما كان قرب من يسوع وسم المال على عدد
لهور برماحصل كل دار على عدد سكانه أي عني من يسوع وربع كايو كايه في مؤنه واحد كما هو
وضيح سواء في ذلك من والمو وحر والشكف وضحه كشمه بضمهم ودره من ماحصل النص
سعد ولعصن سهم بسمه ربي وحر به بن من مكن مهاد به ر ومن وقع لوب في نور به
وه بعدد دار موصي صرف لخير ان أكثرها سكنى فان استوا في خيرتها وهم مائة وستون من
كل بصر مامر في عهد ومرف من أحده مسكنه حصر حره بضمه لاصي بضمه حصر
حصر الثاني وحره مامر بان وكما حكم العرف ثم يحكم هذا ويبحث لاصي اعترافه هو بها
حاي اوصيه والمو ودر كشتي اعتبار التي مات بها والوجه كذا أفاده الثاني في العدد كانه
في ثلث دور من حصن الاشمن بد على من يوتج ووجه احدها (والله اعلم) في بوضه المم
امر ووقوع بزم ووب لا اوصيه كذا عر قياس مامر بأهم (أصحاب علوم الشرع من تفسير)
وهو معرفة معنى كل آية من آية في التوقيل والاطا في غيره ومن ثم قال الله في
لا يحرف من علم بصر امير من بصر حكمه ربه كذا في حديث (وحدث) وهو علم يعرف به

(قوله والأوجه أن يكون
الربع الخ) حاصله كما نقله
اشمن بسم عن اث رخ
ثم ربع بعدد دار واحدة
من الأر بعين ويصرف له
حصه دار واحدة بسم
على بيوت به وإن كان في عه
دور متعده (قوله مقتله
صلاصق من كل جهة
ما كان أقرب) كذا في
الشيخ ولعله سقط لفظ
من اسكنه من مؤنه ما كان
قرب (قوله عن الأدرعي

الخ) مقتله من مؤنه من
قوله فان استوا مع (قوله
واوجه كذا أفاده الشيخ
أن المسجد كانه) في
دار موصي شخص لخير
المسجد جعل المسجد كدار
لموصي فيما مريم كيعبر
من كذا شرح الشيخ
في شرح الروض وهذا
استوجهه الشيخ هدم من
عن غيره من حار المسجد
من بسم بذاه (قوله
وهو معرفة معاني كل آية)
فان اشمن بسم بضره
اعبر معرفة جمع
بالعن وقد يتوقف فيه

(قوله حين ان يوتج) أي وقع ذلك وهو ربع مؤنه وقوله والأوجه أن يكون ربع كانه أي
در كايو موصي به كذا عرجه مامر من كل وجهه كل من مؤنه دارا فان كان استوي
العدد المتعبر فذاك وإلا نتم على بيوتها من خارجه (قوله والأوجه أن يكون ربع كايو
شمنه على عدد دور من بني حصر كانه) أي كايو مع أهم صرحوا أنه من الناس
الوجه (قوله على عدد سكانه) أي مؤنه بكن س - كايو بها بضمهم بكن س - كايو
امرها أو لافيه بصره وذاق الثاني وابل عن حواش شرح دروس ديك في البرس عن
اسكويك بكن س - ووب ما لو كان امير كايو مامر اهل حصره لاصي حصرها من عوده من
السفر أم لا فيه نظر والأقرب الأول وله من موصي به حصره لاصي الثاني في حصره على دار
موصي دفع إيه شركه كذا لاصي بكن س - كايو بكن س - كايو بكن س - كايو
قوله على عدد سكانها ذكورا أو أنثا كبارا وصغارا أحدا من قوله وربع كايو كايه الخ (قوله
كما شمه إصلاقيهم) بسم ظهر به لا سجن أحد من ورثه من أحياء وصفته أحدا بكن س -
به لا موصي له عده وكذا في كل من يأتي من العشاء ومن مامر رأي بكن س - كايو الذي
قدمته في محله اوصيه وهو صريح في ذلك انه حجج (قوله فان استوا) أي فلا حهل
الاستواء أو علم القنوب وثبت وده ح السن فبني أنه كما لو علم الاستواء أما لو علم القنوب ورجي
السن فيبني استويق فيما صرف له أي ظهور احب (قوله ويبحث لاصي) مسدال قوله
ولو تعدد الخ وقوله اعبر التي هو بها ضعيف (قوله فيما تقر) أي في أنه يعطى كاحد
دور وفي أنه موصي حيران مسجد بصرف دار بعين دارا من كل حاص (قوله وما أريد بها)
أي من الأحكام

حال تراوى قوة وصحة وارادى صحة وصحة وعلى ذلك ولا غيره مجرد الحجة والسمع (وقته)
 أن يعرف من كل باب صورا صاها يهتدى به الى معرفة حقيقة مدركا واسقاط وإن لم يكن محتدا
 عمدا ما عرف امتحنا فمقول عنه على الوصل فيه حيث نفس العلم لا يسدر منه إلا أحد هؤلاء
 وبكى لأنه من أصحاب العلم ثلاثة أو بعضها أو على جهة لا أو فتراه مثلا ولا على أول فتر
 فيهم وقت موت دعوت الوصية وج جمع الدرة في واحد أحد فحدثها فقط نظير ما تأتي في قسم
 القديقات وهو أوصى لأبيه أنيس حنن بخلق له من الله كذا العلوم واستغنى من شغل
 شغلين الله وحسن شغل الله ومع (لا تفرى) وإن أحسن طرق التمرين وأدائها وصفتها
 مدبر وأحكامها (وأرب) وهو من عرف العلم العرفية نحو الوصل والعه وشعرا ومعتقداتها
 (ومع) لا يؤا الخاصة والفرص من غير ما تحب وفي الخبر: «رواؤا لأول عار» (وصب)
 وهو من عرف موارض من الألبان صحة وحده و: «حسن أو مبرر كل كلامهما» (وكذا) مسكهم
 على الأكرين) وإن كان علمه بالنظر لمتعلقه أفضل العلوم، ونصوى ماهر وإن كان الله معينا
 على عمله لأنه ليس بعقبة خلافا للعبسرى، وصاحب البيان ومسبق وإن كانت كلاب العلوم على
 عامة وحرفي وإن كان مستوفى من عامة شهر الشهر والدين من كل حين دى ونجليتهما
 مثل كان من هو شخص للعلم باسم من العلم، وأنه من علمها رجل الماض دون البتدى من
 شهر وجوده والموافقة بينهما راجع حجة على أنهما مع بره لا أو غير ذلك على أن
 من كل العرب على من قبل أو بعده فمن قبل من قبل ما يكفيه وميله أو لأعلى
 أنس فلا رده في الدنيا.

(قوله) مدركا وصحة، و: «جمع في حدود كل من لا يعرف من محتده في زمانا العارف
 لا يبر لائقه به من مذهبه بعد فقها وإن لم يثبت من كماله على ما يلى الله» (قوله)
 طلت الوصلة) قد يتجه أن عمله ما يوجد تلك البلاد من العلم ذاته ولا حتى عنهم كذا
 أوصى الله ولا شأنا وحده على جعل وصية عنه شأنا الله على حج وأما قوله «يعنى في
 وصية» عن صرف اللهم في نى غير نفس وجوهه و: «إن من ربه القديرات من غير الله الوصى
 وإن كان من فقره» (قوله) «فوقه وفي الخبر: «رواؤا لأول» (يعنى من رأى رؤيا ونقصه
 على من عهده من ماله أو علمه وحده و: «إن من من العلم ولكن خرم على من ليس
 بعد ما قيل لأنه إفاء من علم» (قوله) «وكذا مسكهم» نى عنه بالعلم (قوله) «صاحب البيان» هو
 العبري (قوله) «ممر» على لقوله «لا تفرى» الخ (قوله) «على صهر» نى عنه «فتراه» (قوله) «أى الأشد
 والحن كذلك فما يظهر» (قوله) «سوى ما يكفيه» أى في الحالة الراحة (قوله) «درهم» (قوله) «أى الأشد
 تاعدا عنها من غيره فيحافظ على أقل ما يكفيه ويترك ما ردد وإن شقته من الخلال انصرف

فرع - وقع السؤال في الدرس عما أوصى به الوصل، هو صحيح وصحة ويدفع للأصح أو يدعى
 فيه بطر و خواب الكثر من علم فيه أنه من وجد من سطو عليه يعرف الولى بأنه ملازم
 للعدا والبارك للوصية الغير المسبوك على السهو لا أعطى موسى به ولا نعت الوصية ولا شرط
 وجود الولى في الله الوصى بل حيث وجد من اجتمعت منه شروط الولى في نى محل وإن تعد عن
 الله الوصى أعطيه ما يأتي من أنه يجوز النشها إلى غير فقره الله تعالى الخ.

وإن لم يكن له ربحات أو لمعرب صرف رجل لأروحة به ، ولا بدح لمرأه الحية في أوجه الرأين
(وإن جمعها) أي الموعين في وصية (شرأ) الوصي به سبها أي شركة الوصي إن كان ولا
فأدكم (صعين) فيحمل نصف موصى به بمقتضى وصيته للمساكين كافي إركاه ، ولا يقسم
دفع على عدد مؤسهم ، ولا يجب استيفائهم من سبب عند الإمكان ، بخلاف ما في الوصي لى
به وإن عمرو حيث يقسم على عددهم ولا يجب (وأقل كل صنف) من الفقراء والمساكين
مثلاً حيث لم يقابلوا شئ أو فسد به وهم غير محصورين (ثلاثة) لأنها أقل الجمع ، فإن دفع
الوصي أو ورث أو عا كماله من إحياء أو قيد صحيح لا بين ماله عزم ثلاث أقل مسؤول ثم
إن لم يعمد استقبل بالدفع إليه لقاء عدائه ، ولا تأبى عند عدم حرمة دفعه إلى الحاكم
وهو يدفعه له أو يدفعه له أو يدفعه له كماله فلو دفعه وقد تقرر كيف ساعدكم يدفع به
وإن يدفعه بعد دفعه مع دفعه ذلك ، ويمكن حمل كلامهم على ما ياب ، إذ الشعرية
لا يثبت في مثل هذه الحالة والأوجه كما ختمه لأرى بعض الاستدلال منها أن عشر الدفع
ذاته ليس أهلاً للتبرع (وله) أي الوصي والإمام كماله (المتصل) بين أحاد كل صنف وما كد
بعض الأشدة حاجة ، والأولى إن لم يرد التعميم لأصل تقديم إرحم الوصي وحرمة أولى
فحرمة رصعاً ثم حرمة ثم معارفه ، ومن أهم مني الخصوة وحقوقهم واستيفائهم والسوية
بينهم وإن تفاوتت حاجتهم خلاف ذلك من في الصب ، وقد يؤخذ من مائتي عنه حر الب أن لو
فومن الوصي التفرقة حسب ما يراه رصعاً من غير أن الحاجة إلى ، أهم تمكن الفرق أنه ربط
الإحصاء بوصف الفقراء فقطع حدود وصي ومن وكل الأمر لأحدهم حرمة ذلك (أو) الوصي
(يريد الفقراء) فذهب أنه كالحكم

(قوله وإن لم يكن له
روحات) الأولى لهم (قوله
وأنوجه كما نخله الأدرعى
تعالى الاستدلال منهم) أي
الابنين المدفوع إليهما .

(قوله وإن لم يكن له) أي للرجل (قوله ولا يقسم ذلك على عدد مؤسهم) مظهره وإن
تخصروا به كى سبب قوله أو في أدواه وهم غير محصورين أي في كل ثلاثة من كل صنف ،
ومعهم أنه إن تخصصوا وحسب استيفائهم وأصرح منه في ذلك قوله ومن أهم مني الخصوة
وحسب قوتهم واستيفائهم (قوله حيث تقسم على عددهم) والبرق بين ذلك وبين ما في أو صلت
للمعرب ، وما كى حيث قد سبها ما دفعه أن يبدو ويعمروا عند بدكرى فيها ولا
مجرد التدبر عن غيرهم من حسمهم بخلاف المعرب واستا كى فاسم ما اتفق وفضل مسبين
ن على سبب كل منها حكم فقسيم سبها ما دفعه (قوله أو يورث) لم تقسم ما بعد أن
للوارث الدفع بل قوله أي شركة الوصي إن كان ولا فالدفع كماله نصي أن ثواب ليس له الدفع ،
وعليه فلعل الوارث ليس له الدفع لانتهاه لكن و انتهى بالدفع عند به ، وقوله بقاء عدله ولا
في من تعمد (قوله عزم ثلاث) أي إن كان مؤسراً ولو ما لا (قوله وهو) أي الحاكم
(قوله تعالى الاستدلال) انظر ما سطره هو جمع لسان الدفع أو تمت ما دفعه إليهما أو أن
متمول لأنه الذي يعرمة وكان مؤسراً فيه غير ، والأقرب الثالث ، وعينه هي عين في يسترده
أن يكون متهما أو كفى من أحدهم وكان مابق يمه هو الذي دفعه له ابتداء فيه نظر ولعل الثاني
أقرب (قوله منهما) أي الاثنين المدفوع هما (قوله ولا فالدفع كماله) وقد ختب عند الحاكم
و عند الوصي له قبل العدة ، عند الحاكم ولا فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله فحرمة رصعاً)
م بدكرى محرم لشهره ويسعى أنهم بعد محارم رصع .

الله وجهه أو لأفان استأفني دحر كل من نسب لسابع لأنه أقرب حدة عرف به الثماني لالم
نسب لحد بعد شفع كأولاد أخرى مع عني وانعاس لأنهم راء يسبون للصب أو لأقارب
بعض أولاد الثماني دحر فيها أولاده دون أولاد حدة شافع ومرو في مركاة له صي لله عنه وسم
هو أو صي لآل بده صحت ، وحقن على الترابية في أوجه الوحيين كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى
لا على الجهاد كما كن وتكن است كآل ، نعم بدخل الروحة فيهم أيضا أو لأههم من غير ذكر
اللب دحر كل من بده مئة أو لآله دحر أحد دده من الصريين أو لأههم دحب حدة نه
مهما نسبا ، ولا بدخل الأخوة في إحد كعكسه وأحد ، آله روحة وكما أبو روحة كل
مجرد حم ، ولا يظهر يشمل الأخوان والأخوة ، و بدخل في اخوة كل محرم نسب أو رصاع أو
مصدرة ، و روضة بموالي كما نف عنهم (و بدخل في قرب ثمانية) أي راء (الأصل)
أي ذبوس (والعروع) أي بولد ، ثم بده عند تقدم على الصريين الآتي رعاية لوصف الأقربة
مقتضى لاء قرب أو قوة حبة ، وهو الذي ان تملكه قوله وأنح على جد اندفع الاعتراض
عنه بأنه وجه أن تم قرب من غير الأصول والعروع ، و يدفع قول بعض الشراح الراد بالأصل
لأن والأثم وشوهم ، وو ومن حبة من قرب أقرب راء وحب استيعاب لأقربين ،
وسبق كال رافعي له أن من سفل الوصية لأن حدة مكره هو كما أو صي لأحد
رحبين أولادته لا على البعض من حدة معني شكل جواب عنه أن ماد كره فيه بهام
من كل وجه من غير قرينة نسبه ، وما ه من كدك لأنه لم رط موسى لهم بوصف
الأقرب منه ثم أن مراده إصفا الحكم بها من غير نظر باستيعاب الذي لب عليه من ،
(والأصح تقدم) العروع وبه راء و من أولاد البت لأقرب فالأقرب ، فيقدم ولد
ولد على ولد ولد الولد ثم لأقوة ثم الأخوة ولو من الأثم ثم بقوة الأخوة ثم الجدود من
قبل الأب أو الأثم التري فالري بطرا في العروع ، أي قوة الإرث والعسوة في الحالة ، ولي
الإخوة أي قوة النسب في حدة ثم بعد الجدود العمومة والخووية فبسبون ثم نسوبها
ونسوب أب لككن تحت أن رافعة عدم العلم والعمه على أن حدة والحب والحالة
على حدة الأثم وحدتها انتهى ، وب غيره وكافهم في ذلك سه كافي بولاء ، إذا بقر ذلك علم

(قوله من غير لأصول
والعروع) من فيه آية

(قوله نعم تدخل الزوجة فيهم) أي في أهل البيت (قوله والأشقاء آباء روضة) هذا خلاف
المشهور في العرس من أنهم أقرب رواج ، وعنده الجدر وحماء باره أم روجه لألعة فيها
عند هذه ، وفي التصحيح حماء الروحة ورب حصاء ثم روحها لا يجوز فيها غير القصر ، والمجا :
كل قريب للروح مثل الأب والأخ والعلم ، وفيه راجع نسب كما مثل عما وحم من يد وحموها
مثل شوها عرب ، الحروف وحماء الجدر مثل حب وكل قريب من من إراة فهم الأخوان قال
من عباس ، نعم أو الروح أو امرأة رجل ، وقال في الحكم نسبا وحم الرجل أو روجه أو
أخوه أو عمها فحصل من هذا أن الحم يكون من حاسب كاصبر ، وهكذا الله لخلل على
بعض العرب انتهى (قوله لأخا) أي أقرب الزوجة (قوله كالوقت عليهم) أي يشمل
لعين ويعتق (قوله وحب استيعاب الأقربين) يتأمل هذا مع قوله من أقرب أقارب زيد ،
وما نرد من لأقربين لدى تحت استيعابهم (قوله لككن تحت أن الرفعة لم) صعب

منه قدم (اس) ولبها (على) و(أخ) و(أخ) منه من أي جهة (على) من أي جهة . ولثاني يسوي سهميهما لأسواء الأثني في رتبة والآخرة في درجة لأدولهما بالأل (ولا ترجح به كونه موثوق به من يسوي الأب والأخ والأخت والأخت لأسواء لجهة من كل . ثم التمسق بمنته على هذه والأخ مع الأخ للأخ مسموه (و يقدم من البع على اس من الاس) لأنه أقرب منه في الدرجة (ولو وصي لأخ أو بنت له من بعده في الأصح) عندنا يعرف الشرع لأعموه بمنته وأب أو بنت لا توصي له . فيختص بالهذين والثاني وهو الأقوى في السراج الصغير بدخول أن من يد وله ثم يسبق نصيبهم ويصح الباقي لغير الورثة

(فصل)

في أحكام معنوية لموصي به مع بيان ما يعمل عن الميت وما ينفعه

(تصح) الوصية (بمنافع) نحو (عبد ودار) كما قدمه وأعاد ذلك لرب عهده (وحيث) نصيب على منافع (حقوق) ودار مؤبدة ومؤبدة ومقتدته وهي متناهية دون نصيب عطف العبد على المنفعة من . . . (وذلك موثوق به) بمنته وكذا بعد أن نصيب من رتبة على أن أرادها ما طاق لمنته أو صر العرف بذلك في عطف من رتبة (منته) نحو (أله) لموصي بمنته فلنصيب إباحة ولا عريه . ومما يدعون . ومن يحد له أن يخرجه ويوصي بها ويسافر بها عند الأمن وهذه ما أمته ودون منته منته تقتضي عدم الفرق بين المؤبدة ومؤبدة . لكن فيد في أربعة أشياء . أو منته من رتبة أو نصيب من رتبة منته من رتبة في الزوجه وأصلها هـ . أنه ليس عندك وإب هو إباحة . ومن له إباحة وفي الإجارة وجهان أصحهما كما قاله الأسنوي صح قد حرمه في رتبة من يوقف سكن حرم الرافعي في الباب الثالث من إباحة نحو إجارته منه وصوته في مهمات . وقال إنه نصيب انوقف على رتبة ثم محروان كلاً منهما . ذلك المنفعة مع المنفعة . وجمع نصيب سهمهم بحسن الجمع على ما إذا كان في عهده الموصي مباشرة نصيب المنفعة عنه منته كما وصفت له السكن ويستمتع والمواز على خلافه . لأنه لما عبر بالفعل وأسند إلى المأطاب اقتضى فيمورد على مباشرة

(قوله نعم التمسق بمنته على غيره) أي هو في الوقف

(فصل)

في أحكام معنوية لموصي به

(قوله تصح الوصية بمنافع الخ) قال حبيب في شرح هذا المعنى كونه منته ومن هذا يعلم أنه لا يصح الإساءة إليه كما يتجر فيها الوصية ويستحق أن يحصل من رتبة لأن ربح المنفعة لها لا يسمى عتبه ولا منفعه للعين الموصى بها لأنه لا يحصل إلا رواتها وهذا واضح خلافاً لما ذهب إليه (قوله ويسافر بها) أي بأعين الموصي عنقه (فونه يقتضي عدم الفرق) معتمد (قوله المؤبدة) أي أن ذكر فيها المنفعة بأبيد وقوله أو لمصلحة وفي حاشية الردي أن مثل ذلك موثوق بسجوة (قوله حياته) أي أو حياة ربه أهريدي (قوله فيمورد به الخ) معتمد وقوله كماله الأسنوي الخ معتمد .

[فصل]

في أحكام معنوية لموصي به
(قوله ويسافر بها) أي
لحسن المنفعة

تحمل على السنة الأولى فتوفهم أو أوصى بشفعة منه ثم أخره سنة ومات فور نطت وصية لأن
 لم يستحق شفعة السنة الأولى وقد توفها وعلى من الأولى وكان الموصى به عند الموت وحب
 به إذا قل مالك الوصية بشفعة مالك السنة الأولى ثوبت وإن ترحى في القبول عنها لأن به
 من استحقاقه من حين الموت كما علم من غير أنى من استولى عليها من وراث أو غيره كما هو ظاهر
 وإن قل ثوبت حقه بعينه وإن له سنة من حين الخالية (وكذا أبدأ في الأصح) لأنه ملكه
 وهو ممكن من دفع الضرر عنه اعتدق أو غيره والذى أنها على الوصى له لأنه مسوق شفعة
 فهو كالروح وعلف الدابة كشفقة الرقيق وإنما سعى الموصى بشفعة من ترصب عليه أو يورع
 به أحد من قطار وليس إلا آخر سنة وإن ترصد له أحد من قطار خلاف السنة لحزمة الروح
 وأفق صاحب البيان بأنه وإن عتق يفسخ عليه حكم ذرعه لاستعراق مفاعله على ذنب خلاف
 المستأجر لانتفاء ملك مفاعله واعتدله الأصحى وحاشا أن يشكك والنسب فقال له حكم
 الأحرار ورجح بعض المتأخرين الثانى بأنه لو لم يسلط له أحد من موانع خو
 لارت والشهادة استعراق مفاعله من قول مروى لأمره شفعة يحمل كلام من رتبين ثم لأول
 فواضح وما ذكى فهو لاستعراق مفاعله إن كان حراً وماله من رد شفعة له على قدر الظهور
 ولا ريبه ولم تكن له ملك مفاعله مفعلاً كما سيد مع ذمة (و دفعه) أى الوصى بشفعة فهو
 مضاف للمعول وحذف فاعله وهو ورث ثامره ويصح عود الضمير بموارث الناس فهو مضاف
 للمعول (بم يؤيد) مضاف للسعل وحذف فاعله أى الوصى بشفعة والمعول أى من يؤيد
 وصية مفعله (ك) بيع الذى (المستأجر) فصاح البيع وباعه الوصى به وشمل ماله لو كانت
 سنة مجهولة وصرف من الصحة مشددة كره في جلاط حكم الله حين مع الخلال (وإن أيد) بشفعة
 ولو ما تعلقها لم يرد من ثمة يتعنى التمسك (فالأصح أنه يصح بيعه للموصى له دون غيره) إذ لا ريب
 بغيره فيه

(قوله على من استولى
 عليها) متعلق بقوله يدل
 (قوله وعلف الدابة الخ)
 أى كما علم من قوله
 سابق قد كان أو غيره
 الخ (وقوله وصريق
 الشفعة حينئذ ما ذكره
 في احتياط حرم البرجين)
 أى فاعلان ثالث

(قوله تحمل على السنة الأولى) بخلاف ماله الوصى بخدمة عبده سنة غير معينة من بعض الموارث
 كما في الروضة لأنه ما فى للورث شركة في التمتع وكذا الوصى له شهر حله سنة أو حب
 بالهوى أقول يشكك على صحة البيع في ذكر مع مع دار سحقت لعدة لأفرد سكتها
 للجهن عمدة لاستحقاق ووجه الاشكال أنه قد أوصى له بخدمة كان الموصى به غير معلوم لأن
 لو رتب بشفعة به في غير من خدمة وكذلك ملك الموصى به على وجه لا يؤدى إلى منع
 لعدة من السكنى كوضع أمتعة في الدار لأمع لعدة من السكنى ولا يربب فيها حواء (قوله
 لأن المستحق) أى الوصية وقوله وقد توفها أى بالإجارة (قوله على من استولى عليها)
 أى من يستولى علم أحد فانت على الوصى له فلا يستحق بلها (قوله له حكم الأحرار)
 معتمد (قوله أما الأول) هو قوله يسجد عليه حكم ذرعه وقوله وما الذى هو قوله
 له حكم الأحرار (قوله وشمل ماله لو كانت أمة مجهولة) أى مدة الوصية كأن قل إلى عبيد أى
 مثلاً من السر (قوله وطرف من الصحة) أى من البيع ثالث و يورع من على شفعة مسبوبة
 بشفعة وفيه منتهى به و يدفع ما يخص بشفعة الوصى به وما بقى موارث وقوله أنه أى الإطلاق
 (قوله إذ لا فائدة بغيره) قصة هذا التمسك أنه لو خص بشفعة الوصى بها كأن أوصى كسبه دون
 غيره صح بشفعة لغير الوصى به لئلا ينعى استعراق ثوبت بشفعة في البيع وهو ظاهر

لنحج منه . ونحن نؤمن بأن هذا النص صحيح ما يترتب عليه من ثبوت ما قلنا قال
 شيء من ما يمكن به ذلك من حيث هو . ولا يمكن الحجج به فهو للوارث كالمسألة (وحجة
 لاسلام) ورواه عن محمد بن عيسى عن أبيه (عن أبيه) كذا في المتن ومثلهما حجة المذنب
 في دفع في الصحة كما في جمع واذن البتة ويصح منه من حيث هو . وقد تقدم ما يروى به الثالث
 وهو يروى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 لا بد من الاستدلال في هذه المسألة بعد صحة ما ذكره في المتن وهو أن جعله كالمسألة
 نعم يوافق في صحة ما يروى في كذا . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 كذا في جمع عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 ويكون في ذلك ما كذا في المتن . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 ترجمها حجة في المتن . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 انه من حيث هو . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 مالي . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 بوجه . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 البتة . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 (وحيث) عنه (من سلك) . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 خرج من حيث هو . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 انما من حيث هو . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 ورواه عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 الألف ورواه عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 ائمن على الإجماع ويصح عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 وأما جمع المتن في المتن .

(قوله ونحن ما نقرر إذ
 قال حجوا على الخ) انظر
 ما مراده مما تقرر حق
 يكون هذا الجواب (قوله
 لأن هذا عقد معاوضة)
 انظر ما مرجع الإشارة
 فان كان هو ماصدر من
 الموصى فلا خفاء في عدم
 صحته إذ لم يقع منه ذلك
 وإن كان هو ما يفعله
 الوصى أو الوارث كان
 من تعيين الشيء نفسه
 (قوله عنه) أي سواء كان
 المتصدق هو أو غيره
 فتقوله منه في حياته أو من
 غيره عنه الخ راجع لهذا
 وما بعده .

خرج أو الوصى أو غيره . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 إن عن عقد . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 بعد ذلك حجة لا يعرف للموصى به في مستحق حتى يخرج من حيث هو . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 ملو . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 حقا من عقد . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 ذلك في سنة . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 به لا يصور وقوع حجة من شخص في سنة . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 عنه لا ينعى من بين ما لا (قوله إن وقع) أي صدر (قوله لأن هذا عقد معاوضة) قضية هذا
 البطل أن الأمر كذا . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 وقوله نعم الخ صدر عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 يستحق ما عنه أي الوصية وقوله عن أبيه كذا . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 بدون ما عنه الموصى . ونحن نؤمن بأنه لا بد من الاستدلال في هذه المسألة
 حجة عن (أي بمقولي وهذا استدلال على ما قاله .

وسببه في الثانية عقبها أحرة الأخيه من ماله ولو لم يكن له ماله فمعه فوجد من يرتضى بدونه حار
 إحداهما والباقي هو رثته فانه من سبب سببه وحده لا يرضى قبل الصحيح وجوب صرف جميعه
 وجمع ماله كما ذكر سابقا من حمل الأول على ماله كان الميراث قدر أحرة الثلث عادة . والثاني
 على ماله . عسى ولو عسى الأخير سقط أحجب عنه بأحرة الثلث فأقل إن رضى ذلك الميراث قبل يظهر
 أو خصا في سببه فأراد السحري في قدر ماله ورد وأدو حه كما كنه لأمر على أنه إن مات عاصبا
 لأخيه ماله حتى مات أب غيره بعد تعيين ماله ووجوب القوريه في ماله عنه ولا حرج
 إلى الناس من حجه لأنها كانت طوع ومأموع وأمر غير عيسى في قدر أحجب غيره بأقل ما يوجد
 وفي التصوع وفيما إذا سبب قدره من الخسائر فصح وإلا فمما رضى ما يوجد من أخيه
 من حجه من ميراث من رأس المال والأند من الثلث وحث السحري رضى أو وارث أو أحسب
 من حجب عن ميراث ماله من السحري فصح وإلا فمما رضى ما يوجد من أخيه كنه على ما يرد
 سبب السحري في الألفه وإلا كان عند الأخير أو حجب حجه أو قلته أو قلته ديانتها طرقت . قال
 الرضا في قول الأخير إلا إن يرى يومئذ في سببه سببه ماله ومن حجب أو عسرت
 (ونلاحظ في) سبب من الورث على نفسه ومن ثم حجب أحرف ماله في ماله اقرب
 عنه وارث (أن حجب عن ميراث) الجمع الواجب كحجه لإمامه ومن سببها ميراث في حجه على
 الميراث لأنهم دفع عنه بلا وجه فحجب بالواحد (ميراثه) من ميراث (في الأصح) كنه
 ديه حجب حجب التصوع لأخيه حجه من ورث أو أحسب في سببه ميراث أو حجب ماله في السراج
 خلافه . والثاني لأنه من يده له ميراث في الألفه وصححه تصعب في غيره من الصوم ووفق
 الأول في لاسهم ماله وهو الزماد . وفي حجب الميراث ميراث على حجب الباقي لأن حجب
 الخلاف حيث لم يأذن الوارث والإصح وإن لم يوص الميت قطعا ويصح قضاء الباقي حله
 من عوده للميت ولا يرد عليه ما ذكر من التصوع لأن وارثه أو الوصي أو الحاكم في نحو
 التصوع فم مقام يده ويحوز كون أخيه التطوع لا الغرض ولو نذر أقنا . وأمر في الألفه
 وقال لا يرضى ميراث أخيه تطوع أم لا . لا كما هو وهو مع فرض كنهه وكالحج . كما قال
 والمطر ثم ما فعل عنه فلا وصية لآب عليه بدور عند في السحري كما قاله القاضي أبو الطيب
 (ويؤدى الوارث) .

(قوله وعليه) أي الوصي وقوله في السنة هي موهبة أو ميراث (قوله ولو لم يكن له ماله) أي دون
 من يحجب عنه (قوله فأرد) أي ما يخص وقوله إن مات أي لم يوص (قوله وحمله كبير الخ) معتمد
 وقوله ويقبل قول الأخير أي في الاتيان بالجمع وقوله يرد عرفة أي ميراث (قوله وقال حجت أو
 اعتمرت) أي وإن كان وليا لأنه لا عرفة حوز بقاعدات (قوله ولا يرضى) أي يحوز به (قوله من
 يحجب عن الميت الخ) وهل يرضى ميراث أخيه يتزوج أبى أم لا فيه نظر وقصة
 إظهارهم الغرض صحة حجه عنه لأنه حيث أقصد وجه القصد وليس لأخيه ميراث يرضى على فعل
 الوارث (قوله ويجوز كون أخيه التطوع الخ) معتمد (قوله ولا يرضى) أي ميراث (قوله ولا يرضى) أي ميراث (قوله ولا يرضى) أي ميراث
 السيد وفي الثاني الولى (قوله وكالحج . كما قاله) أي في كونه من رأس المال وصحة فعل الأخيه
 به من غير بدور .

(قوله بل يصح نحو الوقف عن بيت الخ) أي حرقا - اختصا قول الركني المذكور (قوله لأنه لا ينفعه سوى ذلك) يعني
الحق وما بعده (قوله وحين جمع لأجل على قراءته لا بحضرة البيت) قضية هذا (٩٣) أن مجرد القراءة بحضرة

البيت وهو اتفاق من غير قصد يحصل ثوابا للبيت وفيه بعد وإن كان قصد الله وسعا فتأمل - وأعم أن مثل هذه العبارة في النجدة وكتب عليه الشهاب سم ما نصه اعتمد من قول هذا الجمع ورد الاكتفاء بنية حسن الثواب له وإن لم يدع - قال فالخاص أنه إذا نوى ثواب قراءته له أو دنا به حقا فحصل ثوابها له أو قرأ عند غيره حصل مثل ثواب قراءته وحصل للقارئ أيضا الثواب فهو مستقط ثواب القارئ المستقط كان على الدعاء الذي سوى كقراءته بأخرة فسمى أن لا يسقط منه بالنية للبيت (قوله ويجزى هذا في سائر الأعمال) ظاهره أن الإشارة راجعة لقول ابن الصلاح ويسعى الحزم الخ بل يحتمل أنه من كلام ابن الصلاح أيضا وحيث أنه صريح في أن الإنسان إذا صلى أو صام مثلا وقال اللهم أوصل ثواب هذا لفلان يصل إليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلا

مثلا فإنه تعالى شهما ولا يتقص أحد - وثقون الركني ماد كوفي الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتعليقه العزم ولا يضره رد أن هذا يرد في الصدقة أيضا - وإعالم يطرله لأن حصوله كالتصدق محض فصل فلا يضر خروجها عن القواعد - حجب نيت القدر مع أنه غير محتاج إليه بل يصح نحو وقف عن بيت الله من ثواب له - والبيت ثواب الصدقة لنية عليه - ومعنى دفعه بالدعاء حصول المدعونة له إذا استجاب واستجابته محض فصل منه تعالى - ولا يسمى في العرف ثوبا - كما سئل له تعالى ورواه فالتأني لأنه متدفع آخره يشافع ومقتض ودها للشفوع له - وبه فارق ما مر في الصدقة - نعم دعاء الولد يحصل ثوابه نفسه للوالد لئلا لأن عمل ولده بالنسبة في وجوده من عمله كماله كما صرح به في خبر «يستطيع عمل ابن آدم لا من ثلاث» ثم قال «أو ولد صالح يدعو له» جعل دعاءه من جبره عمل مؤثرا وإن يكون منه - ويستثنى من دفعه العمل إن أراد به سبب الله لأنه مؤثر به - وثمهم كلامه لخصه أنه لا ينفعه سوى ذلك من نية العبد ولو غيره - نعم دفعه نحو ركعتي الطواف تبعا للفتك والصدوق كما مر في سببه - وفي القراء وهو مذهب الأئمة الثلاثة وحصول ثوابها للبت بمجرد قصدتها - وحاربه كسر من ثبت - وحين جمع الأول على قوله وحده - ثبت ولا ينفه القارئ ثواب قراءته له أو غيره ولا يدع - قال ابن الصلاح ويسعى آخره - مع أنه أوصى بثواب ما قرأه أي مثله فهو المراد - وإن لم يصرح به علان لأنه إذا دفعه الدعاء مما ليس بالثابت له أو لغيره - ويجزى هذا في سائر الأعمال - وما ذكره في أوصل ثواب مذكوره إلى آخره يدفع بكار الترهين القارري قوله اللهم أوصل ثواب ما فعله إلى فلان خاصة وبني لمصلحة خاصة لأن ما حصل شخص لا ينفذ في استعماله فيه - فقد قال الركني الظاهر خلاف ما فعله من الثواب يتعاون فاعلاه - حصه وأداه ما عمله وغيره والله تعالى يحصر في نفسه من الثواب ما يشاء - ومع النج القارري من هذا - فترتب سببا عنه فصل الصلاة والسنن معلا له أنه لا يخرج عن حصه لا يقع في يد غيره - شيء لا يرد به - ومن ثم حلقه غيره واحتاره السكي - وقد أوصى ببيت الله يسبح في الصلوة

ومراد به سنن - لذكر ما مر في الفرع قل قوله ونصح بحج الجمع - وأحرص أنه لا يشبه بإمكان حمل هذا على أنه شرط لا سبب لوصفة فربما على غيره جمع حياته فيحصل عليه نصحا بنفسه ما يمكن - ومثله في الوقف منه على نية فراجعه (قوله ومعنى دفعه بالدعاء الخ) الخاص أنه إذا نوى ثواب قرأه له أو دعاء عفاها فحصل ثوابها له أو قرأ عند غيره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل للقارئ أيضا الثواب - فهو مستقط ثواب القارئ سقط كان على الدعاء الذي سوى كقراءته بأخرة فسمى أن لا يسقط منه بالنية للبيت وبني سنن من قراءة بمسألة وم يسودها ولادته له بعد ولا قرأ عند غيره ثم يترتب من وجب بإحارة وهل سكتي به الترواه في ثوبها وإن سكت فيها سكوت يسمى نعم إلا عند ما بعد الأول من تداعيه من سم على جمع (قوله ثواب البيت) أي ومثله أي لله اند كورد وقوله أو ولد صالح أي مسر (قوله وذهب جمع ح) (٩٤) ضعيف (قوله وحين جمع الأول) هو قوله وهو غيره - وقوله أو بواه ضعيف أحدا من كلام سم المذكور -

(١) قول الحنفي وذهب جمع - لست في نسخ النسخ إلى تأديها -

فمنه ور جمع (قوله ومن ثم ح) اعتبر من أي شيء استخرج هذا ولعله سقط فيه بعض الوصية والنية قبل النقص لعدم الحكم ويدل على ما ذكرته عبارة شرح الروض للمراجع -

(فصل ١)

في الرجوع عن الوصية

(له الرجوع عن الوصية) ، حمدا وكافحة من المتن من أي ، ومن ثم لا بد جمع في ترجع غيره في مرض موه للبرائة وإن عد من سبب الوصية (وهو من مقتضى) كذا ، ولا فصل مدة الوارث به إلا إن عرفت أنه موه بعد وصية ولا تكي عنه قوله رجوع من جمع واد ، وتفضل الرجوع (جوه حسب وصية أو غيرها أو حسب فيج أو حسب) أو ردهم أو رثتها أو رخصها وادها صريح كجوه حرم على الوارث (أنه) قوله (هكذا) يشهد في الوصية (وأي) أو ميراث على وإن كان بعد موتي لأنه لا يكون كذلك إلا وفي حال وصية موه صرح بقوله ردهم ، وقد في منه ومن ما يوصي به ، ثم به للمعروف ، ومنه ما لو أوصى حامل يريد وتكميلها بعد أو عكس ، وقد في وصية ردهم جمع أحسن فإنه يشترط بينهما لأجل سببه الأول أن الذي هو من الأول في كونه موه من بعد موت الوارث لا يمكن كونه موه موه غير ذلك في ردهم فترده لأجل ما في وشكك لعدم الرجوع ، بخلاف ما يوجب قابلية معار له وسبقه على ذلك كما في الوصية ، وهو في شأن عمارات ولا مفهوم له ووارثي مفهومه صحيح أن لا يبرأ منه ولا يبرأ منه ، ويوصي به ما يشي ، ثم أوصى به ماله أو قرينة أو رده من سراج كره به الذي هو رده مع أن الذي لا مفهومه صحيح ، فالأصل ما شهد من الفرق ولا أثر لثبوت موه من كره ، وكره من أن رده ، ما يرجع له موه في ما أوصت به للمعروف أو في رده موه ، ثم أوصى به ماله وسبقه عليه لا كره أو أوصى به رده ماله في كره كان رجوع أو جود مرجح كانه من النص على الأول الرابع لأجل المتن مستضي منه بطلان .

[فصل]

في الرجوع عن الوصية
(قوله فانه يشرك بينهما)
أي في الأصل خاصة في
الصورين (قوله تقوية)
هو عنه الرابع والصبر
فيه للوارث (قوله ما
أوصيت به للمعروف)
المناس لما مر لريد

(فصل ٢)

في الرجوع عن الوصية

(قوله في الرجوع عن وصية) أي في سبب حكم الرجوع من الوصية ، وهو حسن به (قوله له الرجوع) أي تحوله ، وسمى أن في فيه موقفة في حكم الوصية وهو أنه يجب على من أوصى له بصرته في مكروه كرهت أو في عزم حرمت وعمل بها بعد حصول الوصية وإن كانت عظة موه حال فعلها بد عرض للوصي ما يقتضي أنه يبرأ في حرم وجه الرجوع أو في مكروه سبب الرجوع أو في صاعه كره الرجوع (قوله بل أو) أي لعدم تنجزها بخلاف المبة وقوله ومن ثم في وهو أن الرجوع في الوصية حذر لعنفها سبب كانه من قبس على لطفه (قوله ولا تكي عنه) أي انعرض ، وقوله قوله في السعد (قوله منه يشرك بينهما) أي في أصل فقط دون الذم (قوله أن عمارات) أي لأنه اسم جامع ، وقوله ولا مفهومه أنه أي يشرك بينهما (قوله ويقتضى) أي الفرق أن عمارات الخ (قوله والأصل ما شهد) أي من قوله من الثاني هنا الخ (قوله ولا أثر لقوله) مستأنف وهو في معنى محرم قوله وورثي (قوله بسعد المرجح) أي الذي غير عنه قوله ويشرك لعدم الرجوع .

وقرّع النسخ على عدم الرجوع أن الزيادة الحاصلة بالحدود غير متميزة فتدخل في الوصية ويوجه
أن الخط حيث لم يترك به الخط غير المتكسر مشتركين كما علم من كلامهم المذكور، وحيث
فحص الوصية له شريكاً لذلك الخط بالأحرار سواء الوارث أو غيره فيسببه سواء استويا في
الحدود أم لا (ولو وصى بصاع من صرة) معية (خصيصة) هو أو مأذونه (أحد من) حيث
لا يمكن معه الغير (مرجوع) لأنه أحد الخطوط المدة لا يرص بسببها ولا يمكن له وسها
(أو غلبها فلا) فصح أنه لم يحد بغيره لا عرف من الشئ (وكذا ترد في الأصح) فيأب
على نص الوصية أنه أو يضاف معه (وصح حصه) معية (وصى به) أو معصية (وبدورها
وعن دقيق) وصح لم وشه وحده وهو لا يحد قديداً (وغرل قطن) أو جعله حشواً ما لم
يتحد لموصي له بشيء والتقليد كاختلافه في الحق لا يظن أنه شرط أن لا يرسل اسم أحد العينيين
في دفعه وجعل حصه له وحده وبها وعين حده والبرق منه وبين تحصيل الرطب لا يحد
إلا بحد منه الباء فهو كناية ثوب معطوف أو وصى به وكذا لم يحد بغيره وبه في هذا وحده
المتكسر مع أنه عند له كما أن شبهة ذلك في الحيز أغلب وأظهر منها في القديد (وسج
حرب) مثلاً (وقسم ثوب ثوباً) وهو في عرصه رجوع) سواء أكان معه أم بغيره
مما به سواء شمله بحدته أم قال به في هذا الباء مثلاً في شعار ذلك كله بالأعراس، هذا
كأنه في نص كما قرر فهو وصى بحصته منه م حصر في جميعه ولو بما يزيل لذلك أو هلك
منه لم يكن رجوعاً لأن العبرة بثبوت ما له لموجود عدم الموت لا العبرة ولو اختص حكم العراس
بعض العروة حصص رجوع غيره وأما في الحصول في ذلك ما أنظره في العرس بغير
قوله يكون رجوعاً وبه يراى في الاسم حيث كان منه ومن مأذونه ومبرور به الاسم حصص
الرجوع وإن كان مع أحده من غيره في الاسم مستحق وهو المقتصد وخرج
بهاء والعراس أربع وتبلغ الثوب بهاء نصف شعيرته حيث ومن ثم يردم بهاء صوته أي بالنص
المر في الأصول وما

(قوله وقرّع النسخ على
عدم الرجوع) لم يقرع
الشيخ إنما هو في المسئلة
الآتية في المتن كما يعلم
بمراجعة كلامه في شرح
الروض وإلا فالشيخ
كتمن الروض لم يقرع
لما ذكره الشارح هنا
كالنخفة من فعل الغير
الذي لا يمت رجوعاً (قوله
بالمرارة) أي بأن كان
يخز مرارة.

لأنه غير عصب وكان عصباً وحفظ مال موصي بماله الآخر (قوله على عدم رجوع) في
في لو اختصت نفسها أو حصتها غيره بغير إذنه (قوله شريكاً لذلك) والعرض أن المالك غير
موصي ولا يملك الوصية وكان لأصغر أن يقول ما لا يجوز لأن العرض أنها حقتب نفسها
أو كان الخط من غير لموصي ومأذونه (قوله بالأحرار سواء) في حد فالحج حيث قال مطلق
بوصية في الصنف (قوله أو متبها) والبرق من هذه وبين مال الوصية كصفة معينة ثم حطها حيث
جعل رجوعاً متبهاً لموصي به في مسبه الصرة محوط من البيع في تحدد له صفة رائدة مجرد
حيط الصرة بغيرها فاشتر أن يكون الخط بأحد حصصه حصل له صفة مشعره بالرجوع والحصصة
العينة ما كانت مسمرة وقت الوصية كان في مجرد حصصه له لم يكن موجوداً في وقت مقتضاها
(قوله والفرق منه وبين تحصيل رص) أي حيث لم يكن رجوعاً (قوله سواء شمله بسمه)
أي حال الوصية به كقوله أو صلب له مهد العرس الخ رجوعه وخرج بأسماء والعراس أربع) أي
ولا يكون رجوعاً (قوله بالمرارة) أي بأن يخز مرارة ولو في دون سنة، وحيث في قوة
تشبهه بالعراس الذي يراد بإيقظه.

ولا يولى هو أو غيره من ذوات النفع من ماله ليرجع في الركة رجع من
كان وارثا ولا يولى إلا من أدى له حاكم أو أحد وقت الصرف من ماله ليرجع في الركة
وم يشترع بيع الركة فيشهد عليه رجوع كما هو قس بخلافه وسأني في غيره ولو توسع
بعض الركة وإخراج كفه من ثمة فيرضى وصلى به ويصرفه في ماله مع ماله الراجح وبه
وقد ليس من ماله ويصح أن يحمد عند عدم اختياره إلى الصرف من ماله ولا كان له عند
مشتري رجوع إلى نفسه حكم أو ماله فيشهد عليه رجوع من ماله فيرضى أو توسع في
من غير شعور به وهي ماله فيكون بطلان الرجوع في ماله وهو صحيح فمنها بعض من
لو ثبت في حكمه وماله يؤخذ أنه لا يملك الوصي شيئا في خلاف ما يدعي بعض لا تصرف حتى
يستأنسهم لأهلها كما قال أبو إسحاق في كونه حصة في ماله في وقت ماله حصة في
من الدين لا يشره وفي حر الركة ما يؤخذ ويصرف من ماله في وقت ماله في وقت ماله

(قوله ولا يولى هو أو غيره من ذوات النفع) قال سيم على جميع هذه ويرى واحد ولا يولى
قول له يملك لأي متبعية الورثة بالعن يدل على أن للوارث تولى الصرف وعند العتق من
جعل كفه من هذه الترام لله الشراء بعينها أو في القيمة وعس من ماله في وقت ماله في وقت ماله
مالا فأراد الوارث ماله من نفسه لم يملكه الوارث ، وبما أن رجوع بعض ماله في وقت ماله في وقت ماله
تعلقاه فأيهما أحق وجهان انتهت فآخر قوله في هذا أحق من سائر ماله في وقت ماله في وقت ماله
وتشبه الوصية متبعية الورثة بالعن أو يملك الركة من ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله
أنه مراجعته للقاضي ليأذن له فيه أنه فإنه إذا وجب الرجعة في ماله في وقت ماله في وقت ماله
مراجعة من تحت ماله حتى يكون أحق إلا أن ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله
وبعض الأوجه في ماله أنه إذا وجب الرجعة لأحد من ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله
ماله وعند إرادة بيع العن في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله
ولو أخرج الوصي أح (قضية النسب بالوصي في غيره) إخراج من ماله ليرجع لأحد من ماله في وقت ماله في وقت ماله
بدل ما صرفه من الركة وإن كان وارثا فطريق من أول الصرف في ركة ماله في وقت ماله في وقت ماله
أن يستأنس الحاكم فتدبه له فإنه يحكم (قوله فيشهد عليه رجوع) بخلافه وإن كان
في الورثة من هو محبور عليه بصيا أو جنون أو ماله (قوله فيرضى أو توسع) في ماله في وقت ماله في وقت ماله
كان وارثا ويخرج به غير الوصي من الورثة ، ويمكن الفرق بين هذه وما في ماله في وقت ماله في وقت ماله
للسكن عينا وعلقه بخصوصها كان ذلك أكد مما لو قال أعطوا زيد كذا من ماله في وقت ماله في وقت ماله
فبعد على الوصي حيث خالف غرض الوصي فأثره في ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله
فإنه ما لم يملك له في جهة كان الأمر أوسع فموسع بوارث متبعية منه ماله في وقت ماله في وقت ماله
ولا كان لم يجد مشتريا) أي أو حيف تصرف ماله أو سبيع (قوله هو يملكه) في
الدين (قوله لا تصرف حتى يستأنسهم) في ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله
به (قوله وفي آخر لو كالة ماله) في ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله
مدى كذا قالوه ، ثم إن حجر قبل بعد استكمال ماد كذا في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله
مفقرا وكذا في ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله في وقت ماله

(قوله أي إذا كان أحد من
حكم في) صريح هذا
الصحيح أن إذا حكم
تكمية في الرجوع إذا
صرف من ماله ويرى
كان في الركة ماله في
بصرف منه والتأثير
أنه غير مراد كما يدل عليه
قوله كما هو قس بخلافه
في هذا الوجه يس
قياس النظائر ويصرح
به في ماله في وقت ماله في وقت ماله
بيع بعض الركة
وإخراج كفه من ثمة
من أن إذا حكم إخراج
عند التعلل ثم قال
عنه في ماله في وقت ماله في وقت ماله
هذا هو الذي أراد به
من أن إذا كان هو ظاهر
وهو لا يكون نظيره إلا
في سواء في ذكر (قوله
بأن يملكه الحاكم) عبارة
التجدة الذي عنه لم يمت
أنه ولعلها الصواب
(قوله بيع بعض الركة)
بصرفه وإن كان غير
معين بأن قد سعى
بعض ركني وكصوفي
منه فإرجع

(ربي) كافر معصوم (دمي) أو معاهد أو مؤمن فيما يتعلق بأولاده الكفار بشرط كون الوصي عدلا في دمه كما يجوز أن يكون ولدا لأولاده ويعرف عدالته بتواضعه من العارفين بدينه أو بسلامة عاقلين وشهادتهما ، والآن نوسع كنهه بعبارة أخرى أن لا يكون عدوا للطفل كما حكاه رافعي عن الروابي وآخر من أي عداوة دمه فأحدا لا يوي منه عداوة وصاية نصراني ليهودي وعكسه مردود وسنورد وقوع العداوة منه وبين لغيره ونحوه يكون الوصي عدوا للوصي أو لغيره كرهه من غير عدو والصيغة في هذه الشرع حالة موت ذاته من السبط على القول فلا نصرته فقد عاقب ولو عد الوصي (ولا صيرت العمى في ذبح) لأن الأنبياء كافر وكلمة التوكيل في لائمه والذي نصرت لعدوه صحه بعه وشراؤه نفسه وما بحثه الأذرع من مباح بوضعية الآخرس وإن كان به إشارة مهمة من واضح والأقرب الصيغة فمن له إرادة معصية وتوفرت فيه مع الشرط (ولا شرعه له كونه) بحسب (وم الأعداء) مستجمعة للشرط حال الوصية لا حال الموت وإن جرى عداوة جمع من الأولاد بعد موت الوصي وهو لا يعم له ما يكون من الموت فعين أن يكون بارا به فهو بين جمعت الشرع فيها حال الوصية فالأولى أن يوصي بها ويدفع ولا يسوي له ذافا له لك لأنها قد تصلح عند الوصية لا لموت مردودة بأن أدخل فيها معنى (يوي) بعبارة الوصية بأنها (من غيرها) لأنها أتمس عداوة وبراءة بغير كونه أوي كنهه لأدعي بين موت الزوج في لا يباح ونحوه من مصالح الدماء والمحاكم بموجب أمر لا يمتنع في أمراءه حيث لا وصية ويكون قيمة وو كات ثم الأندلس فهي أوي كنهه العري في ذاته (لا يعرف الوصي) وهم الحاكم والآن واحد (يوصي) ولو لم يعرفه الحاكم يول أهله ، نعم تعود ولله الأب والجد ، تعود له والدان لأن ولائهم شرعية خلاف عداوة بولائها على الوصي فإذ كانت حادثة ، ولو بين حادثة وكذا يعرفون بنحوه وإجماعه لا يحصل الكونه من تضم ما سبق له معصية من أبي السبكي عند أنه يجوز له ضم آخر الوصي بمجرد رتبة ، ثم قد وتظهر كلام الأصحاب يقتضي

اسمع له

(قوله ربي كافر معصوم) من سمع على حج قوله معصوم قصيته امتناع إيضاح الخرفي من حري وهو مدعي لأن الخرفي لا يراه له (قوله كنهه) أي القمي على مثله (قوله أن لا يكون) أي الوصي (قوله عن الموت) أقول : هل يعتبر في الفاسق إذا تاب معنى مدة الاستبراء قبل الموت أو كفي كونه عدلا عنه ويرى ، نص المدة المذكورة فيه من والثنى هو الأقرب قياسا على عدم اشتراط ذلك في حق أوي ، لا يرد أن روح بعد الموت (قوله ضمن له إشارة مهمة) ظاهرة ويرى حصص عنهم النصوص ، ويعني تخصيصها ، إذا فهمها كل أحد سيكون صريحة (قوله وأم الأعمال) وهو حسنة كدك وو من حجة الأب منه بصر والظاهر أنها كدك لأنها أشق من الأجانب وظاهره كلام الروضة يشملها في باب الفرائض (قوله نعم تعود ولايه) لأن والجد (منهما في تلك الحاضرة والناظر بشرط الواقع) وبهم راد الأم إذا كانت وصية (قوله وكذا يعرفون بنحوه والإجماع) ظاهره وإن من ربه فهم فيعرفون ولا تعود إليهما ولاية بعد إيفاءهما إلا تولية جديدة

وحمل لأدنى الأول على قبة الرمة والثاني على صعبها وأن من ذلك في مخرج ما من يتوقف
صمه على حمل فلا عصبه إلا بعد خمسة العطن لئلا يصيح مال اليمين بالتوجه من غير دليل ظاهر
وتعبر القاصي فيجوز تحرد احتلال كعبه لأنه الذي ولده ويظهر حريز مامر من القاصين في
عمت به السوى في رمة من نصب مصر حصة مضمنا إلى النصر لأدنى (وكذا القاصي) يسجل
ع ذكر (في لأصح) روال غيبه نص والثاني لا كإيماء وذووجه في فاسق ولده ذو شوكة
على نفسه عدم اعترافه رده ويطرؤ فاسق آخر إن كان حيث يوكا موحودا به حال تولسه
به ولده معه ويد حمل لأن موليه جيبه لأدنى به (نحو إمام لأعظم) سعي في الخ الكفا
تولسه وحالف فيه كثيرون فمنهم من الإجماع فيه مراده الإجماع (وأنصح الأئمة
في نص ليس) ورثة حقوق (وتنفذ بأوصية من كل حر) سكران أو (مكف) محرم نظر
مامر في الوصية بالمال ومن ثم يأتي هنا نظير مامر هناك ولو نوصي النسبة مال وعين من نفسه
تأمين فيما يظهر وتنفذ بالنسبة مبدرا عود في أكمة الشيخ كالحر وعمره وحكي عن حبه حذف
المرصعة وانعج كثير من الأولى في بد بزم النامه الكبار خص لأنه فقه الوصية بالنسبة
لأن أول النص وحذف ليس من مضمونه ومحملة فيه وفيه نظر لأن الحر والغرور مضمون
سعي أيضا فلا سكران وحذف ذلك من عنه قوة الآي وشرط ما من موصي فيه (ويشترط)
في الموصي (في أمر الأطفال) والمجننين والسعاه (مع هذا) لأن كور من حريه والكفا
وعمره عند أشهر إليه (أن يكون له ولادة عبيده) مستدرة من الشرع وهو ذات واحد لجميع
الشروط وإن علا دون سائر الأقارب ونوصي واحد كقوله ومعه أب أو جد نسبه كما
على مال من طرأ نسبه لأن وصية الأب على كونهما وما تحته الأنصبي من عدم صحة إيصاء
فاسق فيما كره تولده من المال لسبب ولأنه على ومعه معهم من كلام نصف (وأنصبي)
يوكل إلا في يعجز عنه أو لا يوصي به فله نصه على ممر في يوكا ولا (نص) استلزامه
(أن أدنى له) بالنسبة لمفعول خطه (فيه) من الوصية وبين له شخص أو فوص ذلك
مشتملة (حر في لأصح) لأنه السببه في كونه يوكا يوكا يوكا والثاني لا لظلال
رمة موصى وعمل ما قرر عند عدم التعيين أن في نص من ثابت أما إذا قال وصي
إلى فلان

(قوله وحذف ذلك يضي
عنه الخ) قال الشهاب
سم الإغناء ليس عن
الحذف بل عن الذكر اه
فكان ينبغي أن يذكر
لأنه في قوله أي (قوله
وعمل ما تقرر عند عدم
التعيين الخ) وحذف
فكان ينبغي حذف قوله
في حل التي وعين شخصا
أو فوص ذلك مشتملة .

(قوله وحمل الأذرعى الأذن) أي حوار الصم تحرد الرمة وإثنا هو قوله وصامه كلام لأصح
الخ (قوله يجوز صم آخر للوصي الخ) أي وإن وقف صمه على حمل دفع له من مال المطلق
على ما يأتي في قوله أما من يتوقف صمه على حمل فله لأبعد إلا بعد علمه أن لا يصح
مال اليمين الخ (قوله ويظهر حر من مامر) أي من قوله من أفى الخ (قوله وعين من ينفذه
يعين) أي من عيه السقيه (قوله ومعه) أي النعم أو الخ (قوله معهم من كلام نصف)
أي من قوله أن يكون له ولاية الخ (قوله أما إذا قال فوص الخ) العوض منه إذا فوص مشتملة
ولم يعين له شخصا فقيه قولان وإن عين له شخصا فله طر يدين حكمة بمقربين وقبعة بالجمعة ولا
مالمصر لأراجع لأخرى بينهما .

(قوله وصورة الإذن أن يصيب إليه) أي يصيب إلى منه لأوصى به كالمركبة كما أشار به الشارح بقوله أن تقول أوصى
بمركبة أي فلاه أو من شئت ، فإن لم يصيب ذلك إلى نفسه لم يتصح الإيصاء أصلاً ، ثم إذا صح الإيصاء بأن أوصى مدرك لنفسه
تارة يقول لأوصى أوصى بكداً على وتارة يقول عشت وبارة طلاق وإلا فحق فهو أوصى به حتى عن نفسه أو عن أوصى فيه
خلاف هذا حاصل ما في الروص وشرحه وما في حواشيه من الشارح علمه وإن كان مذهبنا في ذلك صحيح بعد ما هو في بعض
ذلك ، وعلم أن هذا المقام وقع فيه اختلاف فهم في ثلاثة الشرح فإن عبارتهم وأوصى قد أوصى من شئت أو لم فلا
ولم يصعب على نفسه فهم تحمل على وصائه منه حتى يحضر فيه اختلاف أو يجمع أنه لأوصى عنه وجهان حكاهما السعوى وقال
أصحهما الذي انتهت ، ثم انفس من فهم أن معنى الإذن في نفسه موقوف ، وبهم من أن يرى في روضة ، وبهم عليه
شيخ الإسلام في شرحه وهو السواب كما مر في شرحه ، والشارح في حواشيه ، وعليه فقول الشيخين عن البعوى أو يقطع
أنه لأوصى عنه معناه أنه لأوصى في تركه موصى به ، وأوصى به عليه أي أنه تركه لأوصى أو أطلق لعدم صحة الإذن ،
ومهم من فهم أن معنى الإضافة إلى نفسه أن يقول أوصى به ، ومن أن يثبت من يرى في شرحه ، وإذا تقرر ذلك علم
ما في كلام الشارح الآتي وأنه مفعول من الهمم ، وسبب في الهمم على بعض ذلك ، فهو وصوه الإذن أي التي هي عن لصاحبه
أن يصيب إليه أن يقول (١٠٤) أوصى تركه حتى على الهمم لأن معنى هو الموصى به ، وقوله فإن قال

فلم يدع له كسب ، و قد سيج قصده ، فصوره الادب ان يعطيه له من قول اوصى به كي
قال اوصى من كتب في كتابه من وصف الى نفسه لم يوصى عنه على الاصح عبد البغوي واقره
وحسينه فالحاصل انه ان قال به اوصى به في كتابه كي او حوكمه ومن عنه و لا وصى على منه كما قاله
جميع ، و هو السج به في حالة الإيماء في كتابه من اوصى وأنه أوجه في عبد الشيخ من
البغوي من صحيح انه لا وصى فلا يلزم له في كتابه من اوصى عنه مجموع لأنه لا بها
لا في بقري خذ ما فهمه من كتابهما ، و هو قال ما فيه وصفت في من اوصى به في كتابه
أنت أو إذا مت أنت فوصيك وصي لم يصح لان الوصي إليه مجهول .

(قوله فلهذه نذكرها) في خبر (قوله ثم نوسعه) في عن ابي بصير (قوله فلهذه نذكرها) في خبر (قوله ثم نوسعه) في عن ابي بصير (قوله فلهذه نذكرها) في خبر (قوله ثم نوسعه) في عن ابي بصير

فوص من ثلث أو إلى
فلازم وم يحذف من
م ووص عنه على الأصح
عند الدعوى وأقرأه
على الفهم الثاني من
قوله الآتي : وقول الشيخ
إنه في حالة الإطلاق الخ
فانه جعله مقابلاً لهذا مع
أن هذا لا ينتظم مع
ما قدمه من حصر صورة
لأدب الصححة في ١٤

أضاف إلى نفسه أن قال أوصى تركي ، وقوله وحده فحصل ح مائة من
 الفهمين جميع كما يعلم من قدمه ، وقوله وقول الشيخ أنه في حقه لم يرد في
 معناه أنه لم يقل عني ولا عني لكن بعد التمسك به تركي إلى سنة الذي هو شرحه بصفحة وعشرية فرب أن له في الإيضاح
 عن سنة أو عن الوصي أو مطبعت صح بكنه في السنة إنما هو عن موسى كما فساه كلام القاضي أبي الطيب وابن الصباغ
 وغيره انتهت ، وكتب عليه والد الشارح ما يقتضيه قوله فإن شئت له في الإيضاح من عدة وعن الوصي أو مطبعت أن قال أوصى
 تركي عني أو عن موسى أو أوصى تركي أهب ، وقوله وأنه أوجه في سنة التمسك به صريح في أن عدد من قول الشارح ،
 وهو عجيب فإن هذا ليس من كلامه وإنما كتبه عليه والد الشارح في حاشيته حسب ما يقتضيه عدة ، وعنده أنه في والد الشارح
 في قوله كما اقتضاه كلام القاضي أبي الطيب الخ ، وهو أوجه مما نقله الشيخان عن العلوي من صحيح أنه لا يوصي أصلاً إلا إذا
 أدل له بولي أن يوصي عنه انتهى وقوله لأنه منه بعد أن يقرى له فيه أنه كان مقرى في الروض من كتابه الشيخين
 إلا الصواب كما علم من قدمه ، ووجهه قد ذكره الشارح في عدة السوائد شرح من أوجه والإصلاح وعنده التمسك به من
 المسامح بها فإن أدل له فيه من الوصي وشئت له شخص أو فوضه لشئته فإن قال أوصى تركي فلا ، أو من نائب ، قال لم يقر
 تركي لم يصح في أظهر ثم إن قال له أوصى عني أو عني أو صح ، إلا أوصى عن الوصي لأن نفسه على لأوجه انتهى وهو
 مسبوقة له في روض وشرحه وما قدمه أول التوبة فتأمل .

حلف د كرادان الصريح في وصي وأهوى في أمه، الناصي ومثابه منه الأبناء وفهم كلام القاضي
أن الأمر في ذلك كله راجع إلى رأى الخا كما يجب من أمه من الصراحة وهو مدبر ولو لم يدفع
نحو ظالم إلا يدفع مال الوى دفعه وتجه في قدره وصدق في حبيبه وإن لم سم عليه قربة
في ظهر أو لا تعبسه حربه من دمه فدا لكن لا صدق فيه بسهولة فانه ابنة عبيه ولو أراد
وصي شيء من مال المطلق دفع الأمر له كما صدق فيه ولا يجوز له أن يسرع من دفعه إلى الوكيل
ويجعل بما يعمل به ولا تقبل شهادته لموليه فيما هو وصي فيه إن كان الوصي قد لم يقبل فقلت
وإن صرح بكونه وصيا في ذلك وكذا لو عمل به وهو شري شئت من وصي وسأله نفس فكأن
لوى عليه ونكر كون البيع بصفه وسأله منه يسرع رجع على وصي في أنه إبيه وإن
واقفه على أنه وصي خلافا للقاضي لقولهم له اشترى شئت من وكس وسأله نفس وصدقه على وكالة
ثم أسكرها الموكل وزع منه البيع فراجع على الوكيل ومن صرف أن غشه مالا غير عام
أنه قال له هذا لفلان أو أنت وصي في صرفه في كدالم صدق لا صدق كما رجحه لغيره وغيره
وهو أحد وجهين في الثانية وترجيح السبكي فيها أنه يصرف لغيره عند لا أن يكون مراده
أنه يجوز له أن يلزمه بأداء دفعه له لكن هذا لا نزاع فيه

(كتاب الوديعة)

هي لمة ما وضع عند غير مالك لحفظه من دونه أو سكن ذمها كنية عند المودع وقد من
الدية أي راحة لأمر حب راحته ومراده وشرب العمد القاضي للاستحسان أو العيين
في الحقيقة به حقيقة فهمها وصح إيرادها وإيراد كل منهما في الدية مراده في حقيقة
توكل من جهة المودع وتوكل من جهة المودع في حفظه من أو حبس من كس مسرع به

(قوله حلف) أي المدعي عليه ولو جعل (قوله أن الأمر في ذلك) أي من الوصي ومثابه القاضي
تغلاف الوكيل والمقارض والتشريك فالأمر فيه للمالك فإن طلب حسبه أحب ولا فلا وما وقع
فيه النزاع القول فيه قول الأئمة (قوله بما ينزل به) أي وكأن (قوله ولا يفسد شهادته) أي
الوصي (قوله وصي فيه) أي دون غيره (قوله رجع على الوصي) أي رجع لوى عليه على
شترى بالموت الذي استوفاه مدة وضع دمه عليه كما رجع على العاصم في سقوطه لئلين ودد
شرائه (قوله ورعه) أي قال (قوله وهو أحد وجهين الخ) معتمد

(كتاب الوديعة)

(قوله من ودع) نعم لذل شو يرى لكن في القموس وودع ككبر وودع فهو وديع
وودع سكن واستقر كأنه اه (قوله وإرادة كل منهما) لكن إن حلت في الدية على
يعقد وحسب أن يراد بالصغير في قوله عن حفظه العيين فيكون فيه استخدام (قوله في حفظ
مال أو حصص) هذا التعريف لا يشمل التوكيل في استيفاء التصاص في نفس أو طرف
ولا استيفاء الحدود كقوله القذف فانه توكيل في بداع وعليه فكل إيداع توكيل ولا يمكن

(قوله ولو اشترى) أي

شخص (قوله أن غشه

مالا لفلان) أي الميت

كافي التحفة (قوله وترجيح

السبكي فيها) صوبه في

الأولى كما في التحفة

[كتاب الوديعة]

خرجت المنة والأمانة الشرعية كان غير محذور بحسب شدة إيمانه وعمره والخاصة من
الضرورة داعية إليها وأركانها هي لإبداع رغبة، وودعة ومودع وودع وصيغة وشرط وودعة
كما علم من قورده كونه محرمة كسجن نفس وحنة رت تخلف تحرك لا ينعكس وآله هو والأصل
فيها قبل الإجماع أنه من الله يأمركم أن تؤمنوا بالآيات التي أنزلنا من ربكم وتعلموا أن الله
مصدق الكتاب الذي بين يديه من صفة فهي عامة في جميع الأمانات قال أبو حنيفة: أحجموا على أنها
برئت بسبب مقابح الكعبة ولم يرد في خوف الكعبة أنه سواه وقوله تعالى: وليؤذنا أي يؤمن
أمانته - وخبر «أن الأمانة إلى من أئتمنك ولا تخنك من حديث» روى عنه كرم وقال عن شرط
مسند وروى السهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: وهو حديث لا ينعكسكم من
الرجح من طلبة والكن من أذى لأنه يكف عن أحد من الناس فهو الركن (من
غير عن حفظه حرم عليه قوله) أي أحدها لأنه يعرفها بسبب ويب ويؤمن أنه عسى ومن
قدر (على حفظها وهو أمين (و) لكنه (لم يثنى أمانته) فيها حالا أو استقبالا (كره)
له فوجد من ماسكها رتبة من أحسن حجة حيث لم ينعكس عليه قبولها، والدول معرمة مردود
أنه لا ينعكس من مجرد الحسية، سواء ولا ينعكس من ثم جاز على نفسه وقوع خيانه منه فيها
حرم عليه قبولها، أما غير ما لكم كونه حجة من مثنى أمانته ويب من عدم
حجته ولا يحرم عليه قبولها منه، وأما إذا علم لذلك الرتبة تحاله فلا يحرمه ولا كراهة في قبولها
كما كنه من رتبة وقول الركني، إن الوجه في تحريمه علمها، أما على مالك فلا ينعكس عليه
وأما على مودع فربما ينعكس على ذلك مردود، إذ لا ينعكس من عدم من عدمه فعدمه ينعكس
دفعه لعدمه لا يحرم منه شكبه منه ولا لأحد من غير رتبته وإبداع صحيح مع الحرمة وثم
التحريم مقصور على الإنم،

(قوله أخذها) أي لا يحذر
فيقول ما لم يرد إلا لأمر
فيه على المودع وليس
هو من العقد السادس
لا ينعكس (قوله والإبداع
صحيح مع الحرمة) أي
حيث قلنا بها .

(قوله خربت منطه) أي سفسرها فربما شاعرا عند بعض (قوله والأمانة) عطف الأمانة
على ما قبله لأن العرب في لغة معنى الأمانة (قوله يعني إبداع) أي لا ينعكس (قوله
وشرط الودعة) أي إبداعي فيها الأحكام الآتية (قوله وآله هو) أي فلا ينعكس عليه حفظه
ولم يرد (قوله فهي عامة) الأولى حذف السبب من ماله بها حجة عن هي ونحو جعلها
حجته لأن (قوله وعونه يعني) أي والأصل فيه قوله تعالى الخ (قوله صبطته) أي كلامه
الذي على شدة صحته، وفي القاموس الخطين كأمر صوت الله كصص ومططنة حكاك صوت
الصبر وشبهه به (قوله أي أحده) قال سم على حج كان وجه التفسير بذلك أن
النون لفتحة لا شدة كما سباني سكن سباني أص أنه يكنى الله من جهة مودع فهل يحرم
أيض لأنه وسبب لأحد الحرم أول أنه تعاضى عند فاسد أه أقول: الصهر عدم الحرمة حيث
غير لم ينعكس ما سباني من أن لماك إذا غير محل لأحد لا يحرم القول ولا يكره (قوله كره له
فيقول) ونصير لإدخاله فيها أيضا لأن شدة في نفسه لكن قوله ولم يثنى الخ يقتضي
الكرهية في هذه أيضا (قوله لا يحرم منه شكبه منه) أي ما يعنى منه صرفه في معصية
ولا حرم (قوله وثم التحريم) أي حيث قلنا به (قوله مقصور على الإنم) أي فلا ينعكس
إلى الصمان .

ثم لو كان الودع متصرفاً عن غيره بولاية أو وكالة حيث يجوز له الإيداع فهي مضمونة بمجرد لأحد قطع (فان وثق) ثمانية عشر وقد عني حقه (اسحب) له قبوط ذاته من العدول بمؤثره ومحله لم يتعين عليه فان يعني أن لم يكن ثم غيره وحسب عليه كإداء الشهادة ، فان راعى وهو يحول على أصل القول كما به السرخسي دون اختلاف مدفعه ومفعلة حرره في الحفظ عند وقضائه أن لا تنأخذ آخره المقتضى كما نأخذ آخره الحرر وهو كحديث كذا هو صاهر كلام لأصحاب خلافه لله رقي و س في عصور وفد وأخذ آخره على الوجه كذا في سنيها وإتقن نحو عريق ونعمم نحو الفاتحة فان لم يقل عصى ولا ضمان ولو تعقد الأمانة القديرون فالأوجه بعصب على كل من سأله منهم عند وجوب قبولها لئلا يؤدي التواكل إلى تلفها (وشربهم) أي الودع و الودع لدل عليهم ما فيها (شربهم موكل ووكيل) لم ير أنها توكل في حصة فلا يجوز إيداع بحرم صيدا ولا كافر نحو مصحف ومربى شربهم في التوكلة مع ما سئله من لقي باقي هذا فلا رد عليه ويجوز إيداع مكارر سكن بأخره ذمناع بربعه بمفعلة من غير إذن سيده (وشربهم) مراده بالشرط هذا ما لا بد منه (صيغة الودع) بلفظ أو إبرة أخرس معقبة صريحة كانت أو كانتون حيث هذا أو استجيبك أو استجبت في حصة (أو أودعك أو استودعته أو استخففته أو كسبه كخذه مع التوبة والكتابة معها فلا تنكح على حرمي حيث يجوز أن يستحفظ وإن دعت العادة حقه خلاف القاصي ، فلا صاع لم صمها وإن توط في حقه بخلاف ما إذا استحفظه .

(قوله ولا كافر نحو مصحف)
 مصحف (نية الشهاب
 سم على أن فيه محلة
 ما من أوائل البيع فليراجع

(قوله ثم لو كان) هو سنداء على قوله وأثر المحرم مضمون الخ (قوله فهي مضمونة) أي الدفع والأخذ فكل منهما مبرق في الصواب وفور الصواب على من سمع العين تحت يده (قوله بمجرد لأحد) أي أحد من سمع على صفة له ذاتية . (قوله ثم لم يكن ثم غيره) أي وكان تحت لو امتنع من القول لصاعت على مالكها (قوله وابن أبي عسرون) أي حيث منه أحد آخره حفظ (قوله عصى ولا صم) في صم عين ولم يعلم به المالك هل يجب عليه السؤال لا تلك وأد هامة ثم لا فيه ظر والأفول الأول (قوله ولا كافر نحو مصحف) فان سمع على حج إنلاره مع قوته في السع ويجوز أن كراهة إرهاب واستيداع واستعارة نسلم وسنم مصحف وكراهة حارة عصب وإعارة وإيداعه لكن يؤمر بوضع إرهاب عند عدل وسنم عنه مسلم في قص المصحف لأنه محدث انتهى قل شجنا لريدى ويكمل ماها على وضع اليد مذهب على العقد انتهى لكن سأل هذا الخواب بالنسبة للودعة فان وودع لس له الاستبانة في جعلها (قوته ويجوز إيداع مكاتب) مصدر متصرف ليعوله والمراد بقوله بربعة وعصبه فهو منها بلا إذن سيده ويجوز الودع آخره مثل عمل الودع ومع ذلك وباعت فلا صاهر لأن عاتة لها فاسدة وهي كالصححة في عدم الصم (قوله والكتابة معها) أي الكتابة (قوله فلا يجب) قصيته عدم الاتم إذا ذهب وتركها حتى ضاعت وقد حاله ما في الهامش عن حج من أنه يأثم إذا لم يقل ولم يقض إلا أن يقال ذلك فيما إذا وجد أحد من مالكة بدل على طلب الاحتج بها فيما إذا وضعها صاحبها بلا سبأ أنة .

ومن منه أو أعطاه أجره لحفظها فيصحبها إن فوط كأن نام أو غاب أو عسى ولم يستحفظ من هو
 شبه كاللاحق وإن فسد الإحالة ، ومثل ذلك سواء في حق ولا يصحب حتى إلا من فسد
 الاستحفظ أو لأجرة ومن من النعوط فيهما ما وكان يلاحظ على العادة فتعقيد سارق أو حرحت
 الدابة في بعض عقوباته بعدم تقصيره في الحفظ ليعاد ومنه أنه يقبل قوله فيه بجيبه لأن الأصل
 عدم التقصير (والأصح أنه لا يشترط القبول) لصيغة العقد أو الأمر (لفظا وبكيا) مع عدم
 تأمض (القصد) أي لما في البيع لأجره كما هو ظاهر ولا ينعقد فيه العوي به كما في بكتله ،
 ولا يشترط عدم رد وقصده كإلزامه عدم شرط فعل مع القبول ، فلو قال هذا وديعة أو أحفظه
 فقال قلت ، أو صعه فوصفه كان يندب وهو كذلك كما في الدعوى سواء استبعد وعنده لأن الأصل
 أقوى من مجرد القصد ، وقد رجع ذلك في الشرح الصغير وعمدة الأدرعي وحرره في
 الأتوار ، والذي شرط قبول العقد وإن لم يرد في دعوى التمسك في بكتله ولو وجد العقد
 من أودع ، وإعصا من النوع كان يندب في غير وقت التمسك والرد كشي فاشترط بعد
 أحدهما وفعل الآخر لحصول التقصير به ،

(فونه وقيل منه) أي فانه ضمن جميع الخواصج ظاهرها وباطنها إذا كانت بمحررت العادة
 تعمله في الجبه خلاف كمن بعد مثله لا يبرئه له بشخصه ، فإن عيبه له كذلك ضمن . وعنده
 ما يظهر الرق بالبرصة فإن أظهره لأصحب وقولنا ضمن جميع الخواصج أي سواء كانت الإجارة
 كأن لم يبر صعه إجارة أم لا كأن أسأجره لحفظه مدة معينة (قوله أو أعطاه أجره) أي وإن لم
 يقبل الأودع بالمعنى ولابد من عدم من ذلك ، به فيمر قوله أنقصه أجره لحفظها ، وإن ثبت أيضا
 حمله الله قوله أو أعطاه أجره ودعاه بدونه أي ودعاه وإذ ذلك حاصر رد ولا يتم عليه ما مضى
 وفي ظهر خلاف لما يوجهه بعض العبارات أنه بعد رد الشيء للمالك لا يثبت له التقصير
 بوجه خلافه في رد . وقبل ولم يقبل فانه يأنم إن ذهب وتركها بعد غيبة المالك لأنه فتره هـ
 حجج (قوله أو ص) هل يرد إلى صرافه ما مضى عليه ولم يمسك من رده هـ ذلك لا يرى
 في نورد السفر أو كانت العادة حار به يستحصد عنه من عرض له عند ومطاعها لما يأتي في قوله
 بعد قول انصحب إلى الحرر أو خصبه وهـ احتياجا إن بقي نظره عليها كالعادة (قوله وإن فسد)
 أنه بقوله فيصحبها (قوله لا يثبت قبل الاستحفاظ) ومنه اذهب وخلها ، وبذلك له قوله الآي
 أو صعه فوصفه أع في العباب ومن ربط دونه في حق واستحصد منه حجة خرجت في بعض
 عقوباته ولم يستحفظ بل قال أين أو بطيا فقال هنا ثم فقدتها لم يصحب هـ قول وقال مثله
 في الختام ، وبالأصح أن كان من حرمه مثلا وقال له أن تضع حوذي فقال صدم هذا فصاحت لم
 يصحب (فونه كما في التوكيد) أي حيث فسد في فسد يثبت وإن كان الأصح ثم خلافه (قوله
 فالشرط لفظ أحدهما) ومن بعده نعم جواب حديثه وقع السؤال عني وهي أن رجلا حمل دابته
 خطيا وصحب من أهل بيته أن يأخذوها معهم إلى مصر وسعوا خطبا له فامسعو من ذلك
 ولم يهابوه منه فذهب عنهم على بيته في ثياب ثياب سفر ورجعهم في الصبر بقوم من ثم
 إنهم حضروا في مصر ونصروا في خطب لعدة صاحبه ووضعوا له دابة مسند دوابهم فصاحت
 فلا تنصر وهو عدم النصير

وقد قال شيخنا رحمه الله: قد علم من حاله أنه لو علم فسقه لم يوكفه (فان
 فتدبر) عليه طوبى به أن كانت مائة فصر كما تحته ابن الرضا أحدنا من كلامهم في عدل الرهن
 فوجس مع عدم تنكر وصول لهما (فاسعى) رتبها إليه إن كان ثقة مأمونا كما نقله الأدرعي
 عن مضر بن الأصحاب أنه قال: ما أعتد و بركة العول كمن حرم والإشهاد على نفسه فقصصه كمن قاله
 في وردى ومحمد حاربه، وفي ممره أحدكم دفعها لأعين كمن لا يرميه سبيلها نفسه كما مر،
 فله الزكشي ولا يعين عليه تسليمها نفسه ولو كان مالكا محبوسا بالملك وتعدى الوصول له
 فكالمال كما قاله القاضى أبو اسيب، ويقاس بالخمس التوارى ونحوه (فان فقدته فأمين) بالملك
 يدفعها إليه فلا يتصرر بتأخير الفجر وهل يترجمه الإشهاد على نفسه وحال حكاها، فيوردى
 وجهها غلظه كما في الحاكم، والذى سبها من شبهة في الإشهاد عنه خلاف غيره غير محمد
 وهو يترجمه في بعض النسخ، قال القاضى في رد المحتار: لا يترجمه في بعض النسخ، فترجمه في بعض النسخ مع
 وجوه القاضى فتدبر من هذا الحكم، وقد كثر في نسخة الشيخ في بعض النسخ في حقه
 ذلك بالرفع للحد كما فتوا بعض النسخ في الحق في اليوم، في قوله يترجم، وفوق منه في محل
 مدفوع من أحد الحكماء عندنا في نحو نفسه وماله، وحديثه فلا وجه في سفره من حقه
 من دفعها بخلافه، وفيه من سبها في سفره وماله، وفيه الإجماع وبه ذهب مالك
 في السفر، وفيه في سفره في كل من ذلك السفر، ووصل تلك المسألة فثبتت
 منها بدخول في سفره مجرد عدوله عن تلك الطريق المأذون فيها، والأوجه أنه لو كان للبدن طريقا،

(قوله أو جسد) معطوف
 على علة (قوله ورو
 أمره الحكم بدفعها لأمين
 كفى) أى كفى الحاكم
 في الخروج عن الإثم
 (قوله ولا يتعين عليه
 تسليمها نفسه) لاحاجة
 إليه مع التعليل قبله
 (قوله ولو كان مالكا
 محبوسا) مكرر مع ما مر
 قريبا (قوله والأوجه أنه
 لو كان للبدن طريقا) الخ
 كأن هذا غير متعلق
 بما قبله فيراجع

(قوله وقد قال شيخنا رحمه الله) معناه (قوله وبه ممره حاكم دفعها لأمين كفى) وقياس ما تقدم
 في القاضى أنه لا يجب الإشهاد على أمين لأنه لا يترجم له صار أمين الشرع (قوله وتعدى
 الوصول به) ويسعى في منسب من شبهة أمونا في لا جسد في سفره منه (قوله أو جسد
 ع، مه) أى ولا يصير من سبها الإشهاد حيث يعرف لأمين دفعها له أو تركه الأمين أحدهما
 منه لم يقل قول الوديع إلا بيينة (قوله والعراقى منهم) جرى على ما روي حجج (قوله قال الله في)
 هو أبو الحسن بن إمامهم السرى وبه يوافقون في سفره مع الأول سنة ثلاث وثلاثين وأربع مائة
 وعقده بها عن الزكاري، وفيه في رحى إلى ما روي في سفره من السفر ولا يرميه وسبها
 عيسى كتب لهما وحققه، وفيه في الأثر الذي وعثر من سفره من شهر الحرم سنة ثمان
 وعشرين وخمسة عن خمس وسبعين سنة، ومن نسخ ما أخر قال له العراقى وهو أبو العباس
 محمد بن الفرج السهمى يأتى في سفره رتبة حيث قلنا من العراقى في سفره لأول انتهى صنف
 لأسوى بعض تصرف (قوله كفى) أى من من من صاحب السفر، وفيه في الأمور على
 وجهها، فبعض من دخل عنه في أمره من جرى على سفر الشرع (قوله حرم من دفعها
 لأحد) فقدمه جوابا إليه مع العلم بكونه حائرا، وقضية قول العراقى بحرم خلافه، وعليه
 ثبت عند أمين خوف من دفعها له سافر بها حيث تمكن من ذلك، وينبغي أنه لو احتاج في سفره
 من مؤنة حياها مثلا عثرها ورجع بها إلى أشهد أنه يصرف بقصد الرجوع (قوله فله
 استردادها) أى من القاضى أو أمين أى من ركبها عندها، ولا يقل إماما حار دفعها لهما
 لصورة السفر وقد رتب محض الاسترداد (قوله بمجرد عدوله) ظاهره ولو كان كالمالك الشاة

يعين ساوك أكثرها أمنا فإن استويا فأقصرها (فإن دهم توسع) ووقى حر (وسافر ضمن)
 لأنه عرّصها للضباع (فإن أعلم بها أمينا) وإن دهم (سكن توسع) وهو حر منها
 ويراقبه من سائر الحواب أو من فوق مراقبة الحارس وكنى جمع يكونه في هذه (لأن ضمن في
 الأصح) لأن ما في الوضع في يد ساكنه وكأنه أودعه إياه وكنى ضمن لأن عهد بإعلام
 لا إبداع لعدم التسليم، ويؤخذ مما نزل أن محذوف عند عار لحكم لا مبي ولا ضمن كما
 صرحوا به وهذا الإعلام ليس بأشبه وإن هو أذن في ملكي إزاره مرأه وبنه فحصره وعنه
 فظاهر كلامهم عدم وجوب الإشهاد هنا وؤيد به (ولو غير) من أودعها في أحصره
 أهم أن من عادته السفر أو الاتساع (س) ومدر على نعمه لمن مر به (ضمن) وإن كان
 في بيت آمن لأن حر السفر دون حر الحضر ومن عار من عار السفر وسافر وماله سبي
 ت شى يفتح اللام والوقف هلاك إلا سوي به ومنع من رده به كذا من عن ذم
 رحمه الله، ومن رده به حاد الدامى وس أدنى وس أدنى وس أدنى وس أدنى وس أدنى
 في السفر فاستمر مسافرا أو أودع بدونه وفي الحضر فاستمر في الحضر ولا يصح رده به
 بذلك حين أودعه على بحاله ومن عار من عار السفر فاستمر في الحضر ولا يصح رده به
 امتنع إشاؤه لسفر ثان كما ذكره الفاضل وغيره (إلا) مع حاد من ثوبه ومجر ضمن بدونه
 إليه) من مالك أو وكيله ثم حاكم ثم أمين (كما من) في الحضر من ثوبه ومجر ضمن بدونه
 لا يحتمل من الملاك لأن عار من عار السفر فاستمر في الحضر ولا يصح رده به
 أقرب حر ووقى من يوحونه به عهد وقوة ومجر ضمن فوجود العهد كاف كعدم من كلامه من
 ولو حاد في النظر في خوف فقام من عار من عار السفر فاستمر في الحضر ولا يصح رده به
 ضمن وكما يودعه خوفا به عهد وقوة ثم ضمن موضعها كذا في الحضر وعار من عار السفر
 أن يصر حتى يؤخذ منه فاستمر مضمونا على آحاده (ولو لم يصر) لا يصح إيداعه ومع ذلك
 في استعماله نصفه أو أقل أو كله في الحضر (في الحضر) في الحضر (في الحضر) في الحضر
 الحضر) ولم يحد في الشكل حر منها (ع) كذا في الحضر (في الحضر) في الحضر (في الحضر)
 (ويؤيد مرض) مرض (عقوبة) في ذلك (أو وكيله) العهد أو خصم (و) (و)
 أن لم يمكن ردها لأحدها (فالحاكم) الثقة أو من رده به (أو من) بدونه (أو من)
 بقا الحاكم

سهل من الأولى أو أكثر أمنا منها ويوحه بأنه لم يؤذن له في السفر من ذلك الصريح بل مهي
 عنه لأن الأمر بساوك الأولى مهي عن يدها (فوقه) يعني (فوقه) يعني (فوقه) يعني (فوقه)
 ذلك حيث أطلق في الإذن ولم يعين طريقا أخذنا بما قبله (قوله إن استويا) أي ولا عرس في أطول
 حج (قوله واكتفى جمع) ضيف وقوله يكونه أي الحر وقوله في هذه أي من عار من عار السفر
 ويؤيد مامر) أي من قياس الأمين على الحاكم (قوله لربه ولو محو) أي ويؤيد في المؤنة محض
 إليها في السفر يودعه مامر وإن كان مؤنة فيما يحسح الودع ربه في السفر لأحدها فقط (قوله
 ولو قيل يوحونه) أي حيث أمن على نفسه (قوله تضاعت ضمن) أي وإن جهل لأن جهل بالحكم
 لا يستقط الصالح (قوله لأفصح الإغارة) فيه مع ما عده غير ضامه مهي سم على حج

(قوله على أنه إيعا أودعه)
 أي للسافر (قوله وقوله
 وعجز عسى أو فوجود
 العجز كاف) يلزم على
 جعلها عفى أو وإن أفاد
 ما ذكره أنه لا يضمن
 عند وقوع الحريق أو
 العارة وإن لم يعجز ضمن
 يدفعها إليه مع أن المداور
 رعا هو على العجر خاصة
 وعار العارة وما قصده
 سببه أنه لا شى في
 لصاح من العجر والعجر
 كورس عر مردل
 العجر كاف كعدم من
 كلامه است (قوله كذا
 عر من كلامه) لطرفه
 الشهاب مع والظن صهر
 (قوله لأفصح بدونه)
 ول الشهاب مع فيه مع
 ما عده نظر اه وكان
 وحله النظر أن قوله
 الأصح الإغارة معناه أن
 فيه لغتين الإغارة والعارة
 عر أن أولهما تصح
 وقوله لأنها الأثر يناقض
 ذلك وأن اللفظ العربية
 معا هي الإغارة فقط
 وإن العارة تقرأ على أنه
 قد لا يمتنع كون العارة
 أثر بدعارة فتضمن.

وسواء فيه هل وفي الوصية الوارث وسواء كان فيه أم لا من غير صفة لأن جعل لا يؤثر في
الصحة ويجعل ذلك عند وضع يد المتصور أم لا عليه وأما في الوديع في أوجه توجيهين
إدعى بحدوثها فعلا (أو) عصب على مانع. إلا ليفيد ضعف قول التهذيب تكليفه الوصية
وإن تمكن من ردّها بملكها (بوصي ٣) أي ح ك ف هـ فتدبره في أمس كما أوام إليه
كلامه إن من أن الحكيم مستم على الأمان في دفعه فكذلك في إضفاء فالتحجير له كور يجوز
على ذلك كما تقرر ، وإن دنا الوصية الإضفاء بها ووصفها بغيرها أو بشيء لغيره من غير أن يخرجهما
من يده ويؤخره بمرتب ولا بد مع ذلك من الإشهاد كما في الرقعي من الغري واستقله من
بروصه وحرره في الكسبة ، وإن لم يوجد في تركه ما يشترطه أو وصفه فلا ضمان كما رجحه جمع
المستعملين ، وإن أنشأ الثاني في ذلك بطلان الوصية فلا ضمان بها بلا تفریط
في حياته أو بعد موته وفي تمكن من ردّها ورجح أنبوى وغيره صحت ورتب قصر عدم
إعلاء صحت جهل الإعلاء أو عدم ردّها بعد موته وسكنه منه وإن وجد ما هو بتلك الصفة من غير
اعتد لم يثبت قول بطلان الوصية لأن عدم ردّها بعد موته لا ينافي مع موته أن ما بهذه الصفة ليس له فغير
أن يردّ عدي ودعة لنفس أو غيره لا يدفع عنه الدين وحده في النسخة في تركه ثوب أو لم
يوجد ، وكذا في وصية ووحد عدم قبول تلك الصفة بغيره في النسخة وفاق وجود دين
وحده عن من الخس وخو واحد بالوصف منه لا يتصور بغير خلافه ولا يعلل بغيره مما وجد في
هذه الصورة خلاف السككي ومن سمي وكثير من الخوف ما أحسن به ، ثم الخس للقس في
حكم المرض هل لا يتم كمرّة لأن هذا حق آدمي تاجر فاحتبط له أكثر جعل مقدمة ما يظن به
الموت في المرض (باب من يعقل) كما ذكر (صمن) فيصير له نصيب بالموت لأن الموت
يعتمد بغيره ويدفع عنه وإن وجد عند موته أنه كسبه ، وقدمه من رفعة عند إتمام
سكنها بغيره ، فمئة وهو غير معيّن ، مر في وصية وجعل الضمان بغيره ، ويردع بـ
صحت الوديع بعد الموت لا قبله كما صرح به الإمام ومال إمام السككي لأن الموت كاستمر فلا يفتق
الضمان إلا أنه وهذا هو المعتمد وإن ذهب الأسوي إلى كونه صامعا بمجرد المرض حتى لو دعت حاجة
في مرضه أو بعد صحته صحتها كذا أسبب التقدير ويحدّد أن في غير التقاضي أما هو إذ مات
ولا يوجد مال النعم في تركه ولا خصمه وإن لم يرض به لأنه أمس الشرع بخلافه في تركه لأنما
وبمؤد ولا يبيد ، مع أن الصلاح حال : وروى بعض رواة في تركه قال السككي وهذا يصريح منه
أن عدم إعائه ليس بغيره وإن مات عن مرض وهو الوحة ، وصاهر أن الكلام في التقاضي
الأمان كما مر ، أما غيره فصمن فصما

(قوله وإلا فلا ضمان على
الوديع في أوجه توجيهين)
أي من حيث ردّها إلى
غير أمين كما يدل عليه
ما بعده وهو يضمن من
حيث عدم الرد إلى أمين
الذي هو محض به لأن
هذا لأمين صار كعدم
(قوله ولا ضمان فيما ردّ غير
بغيره بعد الوصية) وكذا
قول الوصية بالنسخة بغيره
في الحياة كما سألني
المصنف في ما عاينه قريب

(قوله وسواء) أي في الأمان (قوله لأن الخجل لا يؤثر) قول قد يتوقف شأنه ليس جهلا
، حكم من جهل بحال أنه موع إليه وهو مانع من سببه في نقصه في دفعه له (قوله ولا بد مع ذلك)
أي قول مصنف بوصي بها وقوله من الإشهاد معتمد (قوله أو وصية فلا ضمان) أي على الورثة (قوله
و رجح أنبوى الخ) معتمد وقوله ليس به أي لم يرض وقوله لا يدفع عنه أي لم يرض وقوله الضمان
أي فيضال به (قوله لا يعصى شيء مما وجد) أي لا يجب أن يكون الواجب له السداد الشرعي
فعليه الوارث مما شاء (قوله في هذه الصورة) هي قوله عدي ودعة أو ثوب .

(قوله لأيمان عقد) هذا السياق يقتضي أن ضمان العقد متأت هنا (١١٩) وظاهر أنه ليس كذلك (قوله يمكن

رده بأن الوارث غير
مردد) أي في قوله تعالى
تعت الخ الذي نقلاه عن
الامام أي لأن التبرع في
كلامه المذكور راجع
إلى القيد فقط وهو قوله
من الخ فهو حارم بالنسبة
إلى فالأسنوي لم يصب فيها
بهمه عن الشيخين (قوله
أي وقد يمكن من الرد)
كان الظاهر أي ولم يمكن
من الرد لأن هذا هو الذي
يظهر فيه الثمرة كما لا يخفى
فتأمل (قوله وعلم بما
تقرر) فيه نظر ظاهر ثم
رأيت والله الشارح ذكر
في فتاويه أن المتن محمول
على ما إذا عين الملك الخ
ونقله عن نصريح جماعة به
فكان الشارح تبعاً واهداً
في ذلك وتوهم أنه قيد المتن
فيما مر بالتعيين فقل لها
وعلم بما تقرر ويحتمل
أنه ثبت انقياد المذكور
وأسقطه السامع والخاص
أن ما ذكره في قوله وعلم
بما تقرر الخ محترز ذلك
لتبدل الذي قيد به المتن
(قوله وإن نسب) يعني
الأدعي أي والنسبة إليهما
غير صحيحة لما قدمه من
كلامهما في إذا عين
الملك الحرز (قوله وكأنه
أحده من كلامهما في
الحرز والنهاج) أي حملاً
لهما على صهرهما وإلا فهما محمولان على ما إذا عين الملك الحرز كما تقرر .

والضمان فيما ذكر ضمان بعد ترك الموهوب لأحد عند كذا اقتضاء كذا الموهوب (هذا) استثناء مقطوع
من التمس مرض محووف (يدم تمكن) من ما يشاء (أوقل عير فلا يضمن لانتفاء التمسير ووجوب
بوص فادعي الوديع أنه قصير) وقال الوارث عنها بعت من من نفسه إلى بصره صدق كما صلاه
عن الامام وأقره وعرض لأحد وي لا يشك من ذلك عند حرم الوارث بالنسبة لأحد تردده
فيه فانه صحيح حيثما الضمان يمكن رده من الوارث غير مردد في السبب . وذلك هو في أنه وقع
تمس بنفسه بقصر أو بعده وحينئذ لم يبق ما يوجب عن الامام ودعواه بنفسه عند موثره إلا بعد
ورده موثره بما ماله كما قاله من أن يضمن في وارث لو كان ورثته في السنة وإن خالف في ذلك
السيك وغيره ولو جعل حلفاً ولم يبق الوارث ثبت من قولنا غير حاله فلا يضمن عليه وبقيت
من قضية كلام الرمي وغيره الضمان عند كونه من نفس نفسه فيه قال السيكي وغيره أو
بوجود في ركنه ما هو من حصة أو ما يمكن أن يكون اشتراكاً في صورته ولم يكن
قاصياً أو نائبه لأنه أمين الشرع فلا يضمن إلا إن تحققت حياته أو بمرضاة من مرض أو لا
وعنه في الأمين نظير ما مر ولا يقبل قول الوارث الأمين أنه رد نفسه أو سبب نفسه أي وقد يمكن
من الرد كما علم مما مر إلا بينة وصائر الأمانة كالوديع فيما تقرر (ومها) ما سببه قوله (إي) فيها
من ضرورة (من محبة) أي محبة أخرى (أو دار إلى) دار (أخرى دوسا في الحرز) ولو حرز مثله
(ضمن) لغير نفسه بالنسبة سواء أوجب سبب النفس ثم لا يضمن له بنفسه حتى الملك ما ضمن كما قاله
في مكانه خلاف ماله أو اتسع بها عليه لأن التمسير هو أعمه (أو لا) من كسب دونه من مساواة
فيه أو كان استوفى إليه آخر (فلا) يضمن لعدم العير بط من غير محله وحرز ما في أخرى نقلها
إلى أنه بعد من ست أي ست في دار أو حرز واحد فلا يضمن له حيث كان الثاني حرز منها وعلى
بما تقرر أنه أو تقدم إلى محبة أو در هي حرز منها من حرز منها ولم يضمن الملك حرزاً يسمى
بعد حرم الوارثين وتدل من الرقعة في الأمان ، ودون الأدعي به الصحيح انتهى وهو المعتمد
وإن نسب للشيخين الحرز بخلافه وكأنه أخذ من كلامهما في الحرز والنهاج وفي الرقعة وأنها
في السبب الرابع وقد أهدا في السبب الخامس أحدهم الضمان بالنقل إلى حرز مثله من الحرز
منه وقد كرا قبله بوعين ذلك حرزاً كقوله احتفظ في هذا البيت أنه لا ضمنها بنفسها إلى بيت منه
إلا إن تلفت بسبب النقل كأنها بيت البيت الذي ولسرة منه .

(قوله والضمان فيما ذكر ضمان بعد) أي بقسمها بالدل الشرعي وهو لمن في المتن والتممة
في التمسير وسواء تلفت بذلك السبب أو غيره (قوله لأيمان عقد) هذا شعر بأن ضمان العقد يمكن
بما حق احتيج إلى نفيه وفيه نظر لأن ضمان العقد هو للتمسور بضم معن كصين السبع
بالتن وما هنا ليس فيه ذلك (قوله قبل أن ينسب إلى تقصير صديق) أي الوارث وقوله ودعواه
أي اوارث وقوله فلا ضمان عليه أي الوارث وقوله أنه رد نفسه أي الوارث (قوله نعم إن
بعض المتن) أي ومدة تمنع بها (قوله ونعم لم تقرر) يتأمل أي شيء يقرر في كلامه
يعلم منه هذا في قضية قوله ومنها إذا تقدم من محبة أو دار الخ خلافه على أن هذه الصورة
هي عين ما تقدم في قوله ، ولو حرز مثله ، والحكمة في الحكم فيما لو سلب من دار إلى
أخرى وهي دوسا في الحد منه خلاف من لا ضمن وهذا معنى قوله وعلم بما الخ ،

لهما على صهرهما وإلا فهما محمولان على ما إذا عين الملك الحرز كما تقرر .

وعن أي إسحق أنه يجوز له نحو البيع أو الإحار أو الإقرار من كذا كذا، وسمى ترجمته عند
 بعد الإقرار علم متفق، وبنو يده ما ستر عن الأول، ومن ضمن خيلا سمو عهد
 ما يسميه سبب، فكل كاحيوان أو لا وحبب أنفسهم، ثم كاصوف، ونحوه خلافه لا تدرعي، ثم محل
 وحبب كاقنه في لا شرب معروف، وفيه، ثم سبب (أو عهد) في الدابة (مع من
 سبب) أو عهد، وهو ثمة حيث يجوز له إخراجها لذلك (لمرضها) (في الأصغر) وإن لاق به
 ما شرب نفسه لأنه العدة وهو استنابة لا إبداع. والثاني يضمن لإخراجها من حررها على يد
 من ياتمه، ثم روي آخرها في من خوف أو مع غيره، فمن فلتا (وعلى المودع) ناتج
 له (من حبب البصوف) وخوف من شرب دواء (يرج) ويرى ما يسميه الثالث به
 فخرجها حتى من صدوق من شربها فيه ففسدها، ثم روي أنه من اعتاده مصادره
 الفتح والإحار له (كلا يفسدها السود وكذا) عليه (السم) نفسه راق به (عند حاجتها) من
 يعني طريقا لدفع السود لسبب عبق، ثم لا يسمي، ثم روي أنه من ياتمه من يتيقن به
 الصدوق الحادة مع ملاحه كذا، لا يسمي من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 لسه كتب حر، ثم يحد من نفسه عن يجوز له أو وحده، ثم روي أنه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 نوحوب وكتاب الله كثره، ثم روي أنه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 رفع الأمر إلى الحاكم ليفرض له أنه في ماله من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 قوله كيلا إلى آخره وحبوب ركوب دابة أو تسير حيا من رماه أطول وقوم وهو كذا
 كقوله لا تدرعي وحبب الزكني مثلا وأن ذلك خط خوف الصدوق ولو ركب لسكوها بحر
 (قوله وعن أي إسحق أنه يجوز له) أي المودع (قوله وبنو يده ما ستر) قد عرق من
 مني الأول، ثم روي أنه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 ها مثلا ليس معك لأن العدة منه دون غيره، وفيه، ثم روي أنه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 من كاصوف) في حرها لحج (قوله وهو ثمة) ولم ياتمه حيث فلتا، ثم روي أنه من ياتمه من ياتمه
 على ما شرب دواء، ثم روي أنه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 ودفعها من ركب مودع له ماله وضعه (قوله أو مع غيره ثمة من قصد) أي دحلق صباه
 حتى لو ذهب مع السبب يتيقن به ماله خط عنه القصاب فهو حيا من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 صهره وبنو يدي فحبه إلى ركب القصاب وهو غريب إن كان انقص لأقل دون النقص حاصل
 برك التوبة (قوله من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 ذلك وضمن به ويوجه في حال الإصرار من أصل القصاب حتى يوجد به صارف (قوله لدفع
 السود) جمع دوده ويجمع على ديدان بالكسر انتهى مختار (قوله بهذا القصد) أي فلو أطلق
 ضمن حج (قوله ضمن ماله) في قال به ورك التوبة ونحوها فلا ضمان وبق ماله نهاء
 عن ذلك خائف ونسب، ونحوه أو نحو ذلك فهو ضمن، ثم روي أنه من ياتمه من ياتمه من ياتمه
 أولاد في ماله من مصلحة بملك ولا لبس به فيه سر والأفرب الذي كما يوجه عن
 الأول ففصل (قوله فادوجه الخوف) أي حور انفس يوديع (قوله من الخوف) قد يوقف
 في حور من في الخوف من أصله إدلاصوره نفسه مع وجود من يتيقن به نفسها من النفس أن
 يرفع أمرها للحاكم ليستأجر من يلبسها.

(قوله كاصوف وحبوب)
 أي فيما إذا ترك نحو نشره
 (قوله حيث يجوز له
 إخراجها) أي أن لم
 يكن من خوف (قوله
 فالأوجه الخوف) أي
 حور النفس

كونها محكمة الباء مثلا
أو بخلاف ذلك (قوله)
حمل الركني القول الخ
هو قول الماوردي كما
صرح به في النسخة (قوله)
عني وحده أي حكاة
الماوردي مقابلا لقوله
لا يضمن (قوله) مردود
منع لزوم ذلك الخ فيه
طرح إن كان موضوع
كلام الماوردي في دلالة
المكره كما هو المتبادر من
السياق قدام (قوله) ومن
ثم لو التزمه ضمنه قال
الشيخ في حاشية هامره
وإن لم يره الأمتعة ولا
سعه له وقد شكك فيه
ما قاله الشارح في الخفاء
إذا استعملوا على السكة
حيث لم يضمنوا الأمتعة
لعدم ثباتها لهم وعدم
رؤيتهم إياها انتهى
قلت لا يشكال لأن
الصورة أنه سلم المصاح
كما يدل عليه قوله أيضا
وإن سلم امتناع مع التزام
حفظ المصاح فهو منسجم
للمتاع معي بل حسا لتسكنه
من الدحول إلى محله
وأيضا فالاستحفاظ به
على المتاع وهذا على السكة
وأيضا فالأمتعة هنا معينة
نوع تعيين إذ هي محصورة
في المحل المستحفظ عليه
لا تريد ولا تنقص بخلاف

ذكر في لأوار من غيره وهو متخلى كلامهم و سقروا عنه أن الدار متعلقة لئلا ولا يأنم بها غير
حررها أيضا وإن كانت سدا من وأنه لو قل حفظ داري فحطب المالك ونامها متوخ
م لأخر من خلاف حقه على التفسير الآتي ثم ، فهو سرق لودعة من حررها من ساكنه فيه
فالذو حة انصب متخلف كما قصاه قولهم ثم ليس محزنا بالسبب للضيف والسكن ولو ذهب العار بها
من حررها في حررها لم تحركها حررها بل لأن ما سكته م سعة بخلاف ما بدأ يعتدي بظن ما قالوه
في دبر ربيع متحرره أو فصل بيت ولم يمكن إخراجها إلا يكسرها أو هدمه يكسر ويهدم بالأرض
إنه يتعد ما كالتسرف وإلا لو أنش (أو بدله عليها) مع بعينه محله (سرقا) أو نحوه (أو
من إصداره) لإسائه شخص ما له من حظه . ومن ثم كان طريق في الصالح وإن
كره على الدلالة وسمه يحمل ما اقتضاه كلامه من ضمانه وعلى عدم القرار عليه حمل الركني القول
أنه لا يضمن وفارق محرمان على صيد يهدم التزام الحفظ وتظهير بعض الشراح في حمل الركني
المذكور أنه يهدم من أو الضمان على الدال على وجه لا فائس به مردود يمنع لزوم ذلك نظرا
عنده مع عدم مسره له . ثم أو بالتزامه نظرا لالتزامه الحفظ وقوله لا فائس به شهادة بني لا يحيط
بالحرم وقصة المالك لم يصبه به غيره بل لأنه لم يصب به غيره . وبه صرح جمع من الحكماء
عنده كالمعنى وسمه عدمه وهو لا يضمنه غيره . فثبت أن أحداه متحرره أو تحرر غيره ضمن وإن لم
يعين موضعها فلا خلاف أن يوجه كلام العدي وبه دفع مباح حو شبه ودفعه لأحسب أو سكت
معه فصح واحد مباح . اسمه لأنه يمتد إليه حقه فصح لأحسب . ومن ثم لو التزمه ضمنه أيضا
فلا يكرهه ظاهرا حتى يصح إياه (قوله) (وهذا كالمسمى) أي الوريث (في الأصح) لما شره
للمتاع ولو مضى إلى لا فائس في صلبه بشره والذي ليس له تضمينه بالإكره ويطالب الصالح وبه
مطالبة على الأول . وبه خبر مسمى إياه عما أو أحداه الضام نفسه فهر من غير دلالة فالصالح
عنه فقط حرمانا وعرفي من ماله وعدم قصر المكروه كما مر في ذلك حق له تعالى ومن ثم حطاب
التكليف فأثر فيه الإكره وهذا حق آدمي ومن باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء . (ثم يرجع)
الودع (على الصالح) وإن علم أنه لا يضمنه لو لم يضمنه إياه في يظهر لاسيلا أنه حشقة عيب
ويهدم بوجه دفع لئلا يملكه فإن لم يدفعه فلا حرج حر وكفر إن كان بالله .

(قوله) لو قل احفظ داري فحطب أي صرنا (قوله) فالذو حة انصب مطلق أي سواء كان منها
ثم لا (قوله) نفس محررا بالصفة تصعب أي فلو دفع مقصر حيث وضعها في ذكر لأنه وضعها
في غير حر منها (قوله) أو هدمه يكسر ظاهره أنه يفتي بجواز ذلك وليس هرا داء بل يقال
بصاحب التخصيص وبما إن هدمت الب و كسرت اللو غرمت الأرض وإلا فلا يهدم المالك
بأنه ماله لعدم بدته (قوله) أو يدل عليها أي ويوقع غيره لأن الغير لم يهدم حطبها بخلافه هو
(قوله) وفارق محرمان على صيد أي حيث أنم ولا صلب (قوله) لكن يعتمد عده كالمعنى
وغيره عدمه) ولا يبقى هذا ماضيا من أنه لو أخرج الله في زمن الخوف دحت في صلبه وإن
لصاحب الخوف لأن إخراج الله حشاه عيبا فصاحبها فاقصب انصبان ، بخلاف الدلالة على
لخروجها عن الودعة لأعد حيايه عليها (قوله) ومن ثم لو التزمه أي جعل الأمتعة كأن استحفظ
على المسح وما في الباب من أمتعة فهدم ذلك وظاهره وإن لم يره الأمتعة ولا سلمها له

وحيث إن كان - علق لأنه لم يكرهه عليه من غيره بينه وبين القسم ، بخلاف من أحد فبأن
مال رجل ولم يتركوه حتى يحكم به إليه لا يحرمهم وأحرهم لأنهم أكرهوه على الحلف عند
وذهب الغزالي إلى وجوبه بالله دون الطلاق ، نعم يتبعه كما خففه لأذرعى وحيث إن كانت حواء
يريد فله أو قد ربه ، الفجور به (ومنها أن يشيع بها) بعد أخذها لأبنة ديث (بأن يمس) نحو
الثوب أو يحبس عنه مثلاً (أو تركه) لدية أو يطاع في الكتاب كما قبله لموسى (حياته) جاء
معجمه أى لا يدر فيضمن لتعديده بخلافه لدفع نحو السوداء مرة ، وذهب نحو الخنزير إذا سبه
رجل في غير الخنزير فإنه لا يعتد بسبها له . نعم يجب تنبيهه من سبه بتصدده ، لا سيما وأن
عنه اللبس في حره كما يفعل كثير من العامة لأن قصد سبها فيها الحقت فلا تضمن ، وقصد
تصدده في دعواه أنه سبها لا يثبت ، لكن قد يقال إن سبها مرة في الحرف في وقوع الخوف
بما في ذلك ، وهرق أن القصد لا يبرر بدمه خلاف وقوع الخوف ، غير الخنزير لمرأه كالخنزير
الخنزير مباح بالرجل في أوجه ، بل إن سبه في غير حصره لأن الأصل عدم القبح من أمره
وجعله في حصره غيره في حصره مباح لأن سبه كونه أمة ، إلا إن جعله في أعلاه أو في
وسطه كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره أو أنكر سبها على الخنزير ضمن لأن أسفه الخنزير
حصد من على الخنزير ووسمته في غير أحمره ولم يثبت في الأحكام ، وإن قال جعله في الخنزير
لعله في الخنزير فإن كان لا يقتضى إلى أصل الخنزير فبأن سبه أحرر فلا ضمان ولا ضمان

(قوله ولم يتركوه حتى
يحكم به) الأولى حذف
به وهو مع فيه للتحفة
لكن تلك ليس فيها إلا
ذكر الطلاق فاصبر به
(قوله لأبنة ذلك) أى
لأبنة الأصابع والأصابع
صامت نفس الأحد (قوله
وغير الخنزير للسرقة
كالخنزير) يشمل نحو
السبابة مع أنه لا يعتاد
اللبس فيها للنساء أصلاً
غير جمع (قوله وأحررة
المثل) في مسألة اللبس
فقط كما هو ظاهر .

شكك عليه ماله الشارح في الخفاء استحدثوا على السكة حيث لم يسموا لأربعة أعاد
لهمها لم وعدم رؤسهم إياه (قوله وحيث إن كان بالطلاق) وفي ماله أكرهه على الحلف
بخط الحلف بالطلاق أو بالله فهو بحث ثم دفيه بصر والأقرب الأول ، لأن في حلفه أحدهم احتير
حيث رد لمكره عنه حصل ماهية الحلف والماهية وإن كانت لا في ضمن حرد
الحلف فمرد منها خصوصه بفس مكرها عنه (قوله لأنهم أكرهوه) أى فإنه لا حث وقوله وذهب
المرى مقاس إحوار في قوله اساق فان م دفع إلا عاف حار (قوله نعم يتبعه كما يحنه الأذرعى
وحيث) أى جلده بالطلاق ولا حث لإكرهه على الحلف عفا (قوله لأبنة ديث) أى الاستماع
حرف من يشيع (قوله ووسمه في غير الأحررة) هى قوله أو أنكر سبها على الخنزير لفظ الخ (قوله فإن كان
لا يضمن) أى إن كان صفا (قوله فلا يبرر بدمه) هو قوله فإن كان لا يضمن (قوله وخصية
مأفاه الخ) معتمد وقوله وأنه لو كان يعمل سبها معتمد أص وقوله من سبها الخ معتمد أيضاً

نفس و يعنى لأن العقد أو النص في الغير نسبة إلى الذي ذكر كقصص الغائب و حرج أقوله
 بغيره أحده بعينها كغيره فصمته فقط ما لم يقص حتم أو كغيره فعلا و ليعين و عاء كصندوق
 أيضا في أوجه و وجهان و إذا رت في حدود لم ير له عنه صفة حتى لو لم يجمع ضمن دحما و نصف
 ضمن نصف درهم ولا ضمن النقي بخصه به و إن لم يميز خلاف ردده من غير لأنه منكم
 أخرى فيه مانع حمله عنه و بسبب نصف ثلثين و قوله نسبة إلى الواحد و الأربعة و نصفها نسبة
 الإخراج (و هو حوى) بعد النص (الواحد) أى قصده قصد امتنعه (ولم يأخذ من ضمن
 على الصحيح) لأنه لم يحد فعلا ولا وضع بدعيه بكنهه ثم وادى إلى ضمن كما هو بواحد ابتداء
 ورده لأول سال السعة في الأشياء التي تمت بالفعل كما مر تأثرت ولا كذلك هنا وأهم كلامه أنه إذا
 أخذ من ضمنها من وقت نسبة واحد حتى لم يوزن يوم خمس و واحد يوم الجمعة ضمن السبعة
 و لأش من يوم الخميس و أربع من يوم السبت كما قاله لأنه تعدد القصد لأحدهم لا يحصر بالمال و عليه
 ليس تدفعه فيه لا أثر له و إن كان أى ولم يخدم فاسمعه عند أنه لا حكم له حتى يتكرر قصد
 العدوان و أخرى أحرف في و حوى عند رت و إن نسب إليك كفى ذكر بعضهم أنه ضمن
 هذا فبعد لأنه محتمل نفسه (و هو حمله) عما و هو كما خصه لأش (عاله) أو مال
 غيره ولو أحوذ (و هو ضم) بأن يصر بمعه كثر شعر كما خصه بركشي (ضمن) ضمن
 لم يوجب لأن الموضع من يرضى بذلك ثم لم يوجب حوى بكنهه فاسمعه لا إلى يقتض
 بالخالق ضمن النص (و هو حوى) راعى كدس الموضع (و هو) ما و قد و دعهما غير محمولين
 (ضمن) حيث ادراغهم مر (في الأصح) معذبه و النسيان لأن كلاً من ذلك و حد ثمالو كما
 عنومين أو أحدهم ضمن النص و من ذلك كسج الصدوق النص بخلافه حتى يخط يشتهر
 رأس الكس أو رمة النص لأن القصد مع الانتشار لا كتمه عنه (و متى صار
 مضمونه سماع و غيره ثم ترك الحياة لم يبرأ) كما لو جحدتها ثم أقر بها و يبرمه ردّها فوراً بخلاف
 مريض أو وكيل نقضى وكان المرقى مضمراً من ارتدع أصل يوجب له بالخيانة خلاف غيرها (قال
 أحدث له ذلك) برشد قبل أن يبعاله (أسد) أو يده في حقه أو يبره أو يدا (يرى)
 و دس من ضمنها (في الأصح) لأنه لم يخط حقه و الثاني لأنه حتى يبره به و إلى وكيله لخطه
 « على اليد ما أحب حتى يؤيده » و حرج أحدث قوله « قبل الخ » من حب ثم كت عبد أميمة
 يبره فطعا كما علاه عن نسولى وأمره لأنه إسقاط ما لم يحب و « ليق لاودعة » و كذا و « رة
 نحو وى و وكيل كما قاله لأدري و جأته »

(قوله تجديد القصد
 لا أخذها) الظاهر أن هذا
 هو الذى عر عنه فيما مر
 بقوله إن قصده قصد
 مضمم، فيكون مكررا
 معه فاش

(قوله فصمته فقط) أى ما لم يترتب على أخذه تلف لباقيها كأن أعم السارق بها عند إخراجها
 وأخذ الدرهم منها وكأودعه من سعة إساق في ثوبه متدع به يدفعه درهم ثم صاعب صدق فيم
 هذا القصد (قوله والأش من يوم الخميس) لأن وجهه أنه لم يحد قصده بالواحد و اتصل به
 بعد بل متروك لستوى من حب إليه و إلا فكان الأثر أن لا ضمن لدعاء الأمانة في حقه إلا
 أن يأخذ (قوله وأحدى الخلاف الخ) معتمد (قوله لأنه محتمل نفسه) قال حجج وفيه نظر
 وهو يشعر بتجريح حرج من الخلاف و قد صاه عدم الضمان (قوله فيضمن) أى وإن خلقه بعد
 ذلك وقوله « نص أى ما خصه فقط حيث لم يخط (قوله بخلاف مريض أو وكيل) أى فإنه لا يبرمهم
 رد فوراً و إن بعد السعة ليعين و « وكذا » و « رالت الأمانة »

وقوله واعلموا انما غنمتم من ثوبه . وفي حقه وقد سبب التمس وقد سبب الله صلى الله عليه وسلم .
 لا يمس وتبعض من معه اخم من غنمه (لأنه مال) ذكره لأجل وبن من حذف
 اللام أوى بشم لاخصاص (حاصل) (من كسار) وخرج به خو صيد درهم الذي لم
 يتوب عنه فانه مباح فيملكه أحده كما في أرضه (لأنه لولا خوف) أي إمرئ نحو (حبل
 وركاب) أي إبل ودمونه أي لب وقع كما هو عده (كثرة) وخراج ضرب على حكمه .
 كما في بعض النسخين ولوجه عدم الفرق بينه وبين غيره من غنمته حتى لا يسلط
 بأسلامهم ويؤخذ من مال من لأخرية عليه لأدب كان خذ يبي صادق عنه . ومنه من
 ربح ما ربحه من غيره من غير أن يكون له من ذلك شيء . وخرج من أحده ما ربحه
 أي ما ربحه من غيره من غير أن يكون له من ذلك شيء . وخرج من أحده ما ربحه
 كما أشار إليه في غيره . ولا يمس من غيره من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 كونه غنمه أي حاد الغنم في حقه الغنم . وما في حقه الغنم في حقه الغنم .
 والرأد التواء كل واحد على انفراده (وعنه غيره) يعني ما أخذ من غيره من غنمه من غنمه
 (ومن غيره) أي هو (عنه خوف) وهو من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 المخرج بأسماء من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 أصابهم ما تقرر من شموله لغيره من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 ما لا يجوز غير دواهم عن حقه كان فليس كما هو عده . وما ربحه من غنمه من غنمه
 لكنه لما حصل التقابل صار غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 من غنمه (أي الرزق) (أو) من (أي) غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 و (أي) غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 من غنمه ولا يمس على أخذ بسبب شموله لما أهدها كافر لنا في غير حرب .

قد عتبه به فمخرجها . فخرجها من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 التحريق حائر اه (قوله واعلموا انما غنمتم من ثوبه) بجمع غنم من غنمه والغنمه
 في الترجمة احتاج الشارح إلى دليل كل منها (قوله حتى لا يسلط) أي من غنمه من غنمه
 من الكفار فيما إلا عند انتفاء كل من الثلاثة لما ذكره من أن ما في حقه الغنم لا يمس
 أي جميع الغنم وقوله لا يمس من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 لأن في المجموع نفي للحكم عن الحالة وهو نتيجة من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 في تفسير الخ أي من أن الصراط المسموع هو صراطهم وهم غير معصوم عنهم ولا يمس
 الغنم من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه من غنمه
 الإنسان يعني أن قوله في الغنم الآية الغنم مال حصل من كسار لولا أن يمس من غنمه
 تتحقق الواحد من القتال والإحلاف فالواو يعني أو وإذا جعلت غنمه لا يمس من غنمه
 أنال غنيمته من الجمع بين القتال والإحلاف (قوله ومنه من) يعني أن مثل الذي مرأه حقه
 دخل الأمان وقوله لأن أحده يحتاج مؤنه أي فيكون غنمه وقوله ودخل في الخوف الخ معتمد
 وقوله ما حواه أي الكفار وقوله نعم هو أي الخوف وقوله لحو حقه أي أوصهم به وقوله خلافه

(قوله حقه إلى صادق
 عليه) أي إلى إسلامهم
 كما علم من قول يوسف
 من كسار إنما ما يؤخذ
 منهم بعد الإسلام فلا
 يصدق عليه الحقة كما
 لاحق وما فونه حتى
 لا يسلط بأسلامهم فأي
 هو بيان خاصية الخراج
 الذي هو في حكم الأجرة
 كما سيأتي في محله وكذا
 قوله ويؤخذ فهو بالنصب
 (قوله لبيت المال كما
 بينه السبكي) انظر هل
 هو كذلك وإن كان غير
 من علم أنه لا يأخذه إرنا

فانه يسرى ولا عسمة مع صدق عريج الى عسمة ولم يحد سرقة من ر الحرب مع أنه
عسمة محبة وكذا ما أخذوه واحرب دنة لأن قرينة نقي القتال والإيحاء تدل على أن الكلام
في حصول غير عتد وعوده وهذا حصل بعقد أو عوده من ثم اتحد حكمهم عسمة بأنه يسرى
ولا عسمة وانحه أنه لا يرى على حدائق ، وكان السارق حاصر كان في معنى المقاتل على أنه
سيد كرك حكمة في السر كاستقط الأطهر إيرادا من السارق لولا ذكره ثم ما يعيد أنه غنيمته لأن فيه
مخاطرة بقاء قد ينهبونه أنه سرقتها ، على أن الأذرعى بحث أن أخذ ما لهم بدارنا بلا أمان
كهو في درج ويوحه أن فيه محاصرة أن يخاف أجا العسمة اساق ، ولأن الحرب كانت
دنة ككت في معنى الدل (وحسن) جمع في حصة سهم ، وسو به خلاف لائمة دنة لائمة
في قولهم يصرف حصة لك في المعنى لا انقرس على العسمة العسمة بالحق خاضع أن
كلار جمع بالاسم من الكلام واحذف السبب من وعده عسمة مؤخر (وحسن حصة)
وعدو (أحدهم من الخ اسماء كاشعور) وهي محالة الخوف من أطراف بلادنا فتشجن
بالعدد والعدد (والفتة) أي دابة البلاد لا العسكر وهم الذين يحكمون لأهل التي في معرام
وأنه من الاحساس لا رصة لاس من خمس الخمس كائنتهم ومؤثرهم ، كما قاله الماوردي
(وأما) أي أنه من بين هؤلاء السارق وآله ، وهو مسددين وبوعد ، كذا قاله بركاشي
بلا من العرائي ولائمة وودى و... من يشتمل عن حوكه مصالح المسلمين لعموم
دعهم ، وألحق بهم أنه من الكسب لأمع العن كاقاله العرائي والعتاء إلى رأى الإمام
معتبر بعه من وعده ، وعده السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على
عسمة وعسمة .

(قوله والله عدد) فتح
العين يعنى من الرجال
وعبارة الدسيري والراد
سدها أي الثغور بالرجال
والعدد ، سبت فالعدد في
كلامه بالضم أنه يد رجل
الذين يريدوا لعدد بالجمع
هذا المقابل بعده التي هي
مكرر العدد بالضم وهذا
أعله أصوب مما في حاشية
الشيخ (قوله وبأعياء)
هذا في التحفة المذكور
بعد الأئمة والمؤذنين وكتب
عنه الشهاب مع أنه جمع
لجميع ما قبله والشيخ من
كلام الشهاب المذكور في
حاشيته على خلاف
وجهه

(قوله فانه يسرى) أي في أسبه لأوى وهي ما شهد كذا في غير حرب (قوله يسرى من
السارق) أي أنه سرقة السارق (قوله كهو في درج) معناه (قوله حذاف أخذ الصالة) ويؤخذ
تعليل ما أهداه واحرب دنة كرك من يوحه مكره في حله عنه بعد دة الخشيش (قوله
فتشجن بالعدة) أي آلة الحرب وقوله والعدد كل ما يستعمل به (قوله ولو أعياء) راجع لجميع
ما قبله كما في الزكاة وغيرها اه سم على حج و... أن يسر مسدده في الأئمة والمؤذنين وسائر
من يشتمل عن حوكه مصالح المسلمين ويدل به قوله وألحق بهم المعجرون ومن ذلك أيضا
ما يكتب من الحامكة فتشجن بالعلم من مدرسين ونسب والخصه ولومستدنيين كما ذكره الشارح
فيستحقون ما يعين لهم على توري قدامهم بذلك وإقتضاهم عن كسائهم ولكن يعنى لمن
يتصرف في ذلك مراعاة لمصلحة معنهم الأخوج فالأوجح وينافوت منهم في دفعهم بحسب
مراهم ويسرى ذلك قول الشارح والعتاء إلى رأى الإمام ومحل عطية لمدرسين ولائمة وخوهم
في معاذة ذلك أن لا يكون لهم مشروط في مائة ذلك من غير بيت المال كالأصناف المعينة بالإمام
والحارب وخوهم من واجب المسجد مثله كان ولربو . نعمهم في لومائف التي قاموا بها دفع
اسهم ما يحتاجون إليه من بيت المال زيادة على ما شرط لهم من جهة الأوقاف (قوله عسمة
لسامين) كمن يشتمل سجهر لمولى من حجر القدر وعوده

ويذكر منه مؤنة ستة وصرى النوى في نضال . كذا قاله الأكترون قالوا وكان له الأربعة
الأحاس لأتية جملة ما كان له من ألى أحد وعشرون من خمسة وعشرين قل روى وكان
يصرى العشرين للصالح قيل وجوبا وقيل منه وصرى العرى ن كان ألى كنه له في حنة وصرى
خمس بعد موته وقال الموردي وعسره كان له في قول حبه ثم سح في آخره ويؤيد الأول
الخبر الصحيح « ماى عما أفاء الله عليكم إلا خمس والخمس مردود عليكم » وم : ذ عليهم إلا
بعد وفاته عليه أفضل الصلاة والسلام وو مع الساطن المستحقين حقوقهم من ست أمان فليس
كما قاله العرى في الأحاء حوار أحده ما كان يحضه لأن المال من مشترك بين المسلمين ومن ثم
من مات وله فيه من لا يحسنه ورثه وحلقه في ثلث من عند الله لجمع الخبر في أموال العمة
لأهل الإسلام كان المدين ولا ينفذ ولا ينفذ ما تقي به نصف رحمه الله تعالى من أن من
عصب أموال لأشخاص وحدهم ثم فرقها بينهم قدر حقوقهم حسب كل أحد قدر حقه أو على
مقتضى ما من وصل إليه شيء قسمه عليه وعلى النصف خمسة أموالهم لأن أعيان الأموال
تتخذ لها ما لا يحصى بخلاف الحقوق (يه الله الأثر فالأثر) وجوبا وأهمها سد النور
(والذى هو هشم و) هو (النصف) لأنه صلى الله عليه وسلم وضع سهم دوى القري لدى
في الآخرة وهم دونى أحدهما عند خمس وصرى بحسب ما روى قوله « نحن و هو المطالب
شئ واحد وشك بين أصابعه » رواه البخارى فى . عاروا سى هشم في بصره صلى الله عليه وسلم
حاشية ولا إسلام والعمره بالثبات له أنه دون الأمهات لأنه صلى الله عليه وسلم أعطاهم
وعثمان رضى الله عنهم ما شئت مع أن أميهم هشمان ولأنه صلى الله عليه وسلم خصه صلى الله عليه وسلم

(قوله أخويهما)

شقيقتهما (١) عبارة

التحفة دونى أحدهما

شقيقتهما عند خمس

ومن دريته غنم

وأحدهما لأهله يوفى

نصف ما في التركة هو

مقتضى ما من وصل إليه شيء

النصف ربعه قرىما .

(١) قول المحشى أخويهما

شقيقتهما ليس موجود

بشرح الشرح إلى أيدي

من الموجود : دونى

أخيهما الموافق لصارة

التحفة فله المحشى كتب

على نسخة فيها ذلك ٨١

مصححه .

(قوله ويذكر منه مؤنة ستة) فان قد يرد على هذا ما هو ثابت عنه صلى الله عليه وسلم . من
أنه حتر الأجرة على الله فكان يقس من العشر . أمكن ومن ثم فالتسعة رضى الله
تعالى عنها ما شئت أن تحم صلى الله عليه وسلم من حد الشعر يوفى من مدين حتى قصفت
قال بن حجر في شرح الشان حواء عن ذلك ما صرح به من كراه الروى في شرح
مسند . أنه كان . هل ذلك أو أخرجه سكر بصرى عنه حوائج المحدثين فخرجه بها فصدق
أنه أخر قوب ستة وأهم من شجوا كاذكر لأنه من ع . ما أخر لهم السهى (قوله ويؤيد
الأول) هو قوله وهذه السهم كان له الخ (قوله فاقبى الخ) معتمد (قوله ما كان يعطه)
ظاهره أن محل حوار الأخذ فيما لم يفرز منه لأحد من مستحقه أما ذلك فيملكه من قهر له
فلا يجوز لغيره أخذ شيء منه وكتب أيضا حفظه الله قوله ما كان يعطه أى من أموال بيت المال
ومنها التركات التى تتول بيت المال فمن عثر شئ منها حره أن يأخذ منه قدر ما كان يعطه
من ست أمان وهو يختلف باختلاف كثرة المحدثين وقائهم فحب عليه لأحد ولا يأخذ
إلا ما كان يستحقه لو صرفه أمين بيت المال على الوجه الحائر وأحو له أيضا أن يأخذ منه لغيره
من عرف احتياجه ما كان يعطاه (قوله عليه وعلى النصف) ومن ذلك من وصل إليه شيء
من عيه وقت عليه وعلى غيره حيث يصرى بصفة المستحقين (قوله شئ لم يفرز) أى من
المطاب (قوله عثار) أى من عثار (قوله مع أن أميهم هشمان) أى أما لغيره فله حصة
عامة رسول الله صلى الله عليه وسلم كائنى وأما غنم فله كفى جميع الأصول أروى ست كبرى
من ربيعة بن حساب بن عبد شمس سمعت سبى وعابه فتول الشرح مع أن أميهم هشميتين

الكثرة كما أتى به لو سرحه الله تعالى لأنها حية مبداء لها ومثلها البقون فإن أسامت بعد
دونه فالصهر يشاؤها من علة منعته وهو الكفر (إذا مات) ولو لم يرج كونهم من البررة
بعد ثلثا يعرض الناس من الجهاد إلى الكسب لإحسانهم، وما استعطفه السكي من هذا
أن الله أو العبد أو المدرس إذا مات عطى بموته عما كان يأخذ ما يقوم به ترعيبا له في العلم
فإن فصل شيء صرف من يقوه بالوصية ولا يضر لاختلاف الترخيص فيهم لأنهم لا ينفصل
به مدة فمقتضى ما عرفت في حجب معنى كرمي السكينة، ومما عرفت هو أن من لا يصلح أن
يظهر له فرق بين مبرق وغيره وعرف أن الأمر محبوب للمفوس لا يستثنى عنه فوكل الناس
دنه إلى مبيهم لأنه وجهه مكرهه بمسوس ومخرج الناس في إرضاء أنفسهم عنه في ذلك
وأن إعطاء من دمول العمة بهي أمواله في أوقاف من الخاصة كالأوقاف فلا يرم من
الموسع في تلك الموضع في هذه الأعمدة من مقدس مصادقة في العلم في ذلك الموضع
فكأن صرف مع العلم، وقصة هذه أن تكون العمة معقول من من المصالح أو
المسود ولا هي (معطى) استولده (وجه حتى كسج) أو بمعنى تكسب أو غيره
فإن كسج في أوقاف من رغب في كسبه فلا يرم من غيره (والأولاد) ذكره
أول (حتى) أي سعة وويرد من كسبه أو خوف سعة أو خوف أو كسج
الأخرى أو خوف المذكر وكذا عديده على الكسب، كاهو عذر لانه لا يملك ما يبيع له
فإن تكلم مع دارته على الكسب، عطف في باب العطف في الإمامة كالحسن عيسى، نعم
لا يرفق الفلاس وابن حبان في عطف عصبه كسب، لا يرم من حيث باب عطف
رأه أهلنا في المال سعة، وعقدته إخراج سعة إلى سعة مع الحاجة به عذر ولا خوف
(فإن قصت) صفت ما يملكه من كسبه ولا يرم من ذلك (فإن من لا يرم من كسبه
للمرقة) وقد أظهر أنهم حاشه (ورج) الفصل (عالمهم) أي رقة رجال دون غيره
كما أنه يرم عن ثوى كلامهم (على قدر مؤداهم) لأنه حقه (والأصح أنه يجوز) له (أن
صرف بعضه) أي الفصل ذكره (في صلاح نفسه) وفي الصلاح والكسب (وهو حينئذ
معونه لهم) والذي ينبغي أن يرم من كسبه لا يرم من كسبه ولا يرم من كسبه، وصريح
كأنه لا يرم من الوفاء في مال من واحد له معه ويوم، يجوز ما يرم من كسبه
اقتضاها رأيه وإن حاف به،

(قوله والسمع إن هو الخ) قال من على حج قوله والسمع مع علة من خور رتبه من
لا يصلح يمد من عوض عن أمه وسدب عنه كسبه قوله فإن فصل شيء صرف من يوم
بوصية وقصة فرق عده استع هذا، وعنه فإن سلبى مالو شرمه وقع أن يكون بوصفه
عد موب المدرس ولده وأنه حجاب عنه ربه يصلح عذر به حتى يجوز تفرير ولد قس صارحه
وسلبت أولا فيقرر غيره إلى صاحبه فعزل لأقرب وقرر هو فيه بطر سبي أقرب ولأقرب
أنه يقرر عملا بشرط وفتب ويصلب عنه (قوله نعم لا يفرق الفلاس الخ) يخصيص الاستثناء بالفلاس
يقتضى أنه له دفع غيرها من العروض كالنوب والنياب وراعى في تفرقها القصة سكن على هذا
يصر وجه خصيص للفلاس بعد الإخراج مع خور غيرها (قوله المرقة رجال) أي لشانه

(قوله فإن لم تنكح) أي
ولم تستعن (قوله وتجب
طالب إثبات اسمه الخ)
انفرد مع ما عرفت له حشده
(قوله إن استعنى) هو
بالبناء للأفعال من باب
الحذف والإبدال أي من
استعنى عنه وعد
منفعة ولعنههم إخراج
عنه بغير مطلب، وبغيره
إلا إن احتج به
(قوله ولا يرم من ذلك)
قال الشهاب سم من تعين
لأن معنى المجازفة أنه
إذا قصت الآخر من ذرمة
جميعه عن حشر
المرقة من كانوا أعين
وخاص المعنى على هذا
ومن استعنى لمرقة قد من
الأحد من ذمهم
الأربعة ورعت عليهم
ولا حتى أن هذا تراخي
كسبه عن مرقة (قوله
حتى قدر مؤداهم) أي
من حدها وبقها فالأ
كان لأحد من صف
ما لا آخر ولا آخر ثلثه
وهكذا أعطاهم على هذه
السنة وقيل يعطيه عن
حسب رموس

يدعى التعريف ما هو بوا
 عنه الخ خلافاً لما وقع في
 حاشية الشيخ من أنه ويرد
 على قوله لأنه لا يقع خلاف
 الخ إذ المال الذي في هذه
 الصورة التي قال فيها
 الشارح ذلك في لا غيبة
 وغرضه إنما هو دفع ما يرد
 على ما جعلناه غيبة
 بصر في قوله وإنما حكوا
 بكون البلاد المفتوحة
 صلحا غير غيبة (قوله
 لأن خروجهم عن المال)
 أى في المسائل التي جعل
 مع المال فيها غيبة خلاف
 لما وقع في حاشية الشيخ
 أيضاً من قوله أى الذي
 تركوه سبب حصول
 حجب الخ ما على ما مر
 له في القولة قبلها (قوله
 ثم لا يستحق ذلك ذمى)
 هو محذور قوله المسلم
 (قوله وكذا نحو عين)
 من الكفر عنه لا من
 الغشود للتحسين على
 أحوال الصورة أنه مسلم
 وأما ما في حاشية الشيخ
 من أن المراد به من تركه
 نحن عما على الكفر
 ووجه عدم استحقاقه
 السلب بأنه إنما قتل حيي
 ذهابه لكشف أحوال
 الكفار بعد غيبه بن
 عدم استحقاقه حجباً
 هو لعدم شهوده الصف
 بالخصوص كونه هنا فلا

كفء الأسيرة إسه كد ثود والأوجه أن محله إن كان من ماله وإلا رد لمالكه ويحتصل
عدم الرد لأن اعتقاده أنه تضمن صدر دونه في ملكه وسأني ضمن أمهر عن روح ثم ضمن
قبل وفاء هل يرجع الشطر لروح أو للمعتق مسبقا بحسنه هب وإنما حصل من مرددين فقيء
كما مر ومن دسبين برذاهم وكذا من سعة له عود أصلا أو خمسة زعم صلى الله عليه وسلم
إن تمت يد من حتى ولا فهو كقرى قلة لأمر على ولا رد على النصف معروا عنه عند الانتفاء
وقبل شهر السلاح وما صالحونا بدها وأهدية نأخذ القتال فإن انسحب من حرب وصار كالمعتق
أوجود ما كأنه من جود بحرين العود المثرة مرة الفحل خائف من ركوة نسد حصول حرب
في دارهم منه في لأنه لم يقع بل في له سوية له من سبب فيه ورد حكم يكون الملاح بمواجهة
من غير حسمه لأن جروحهم عن ليل بسكته عتده في حوزة لا شئ له لم فيه وجه تحديف
ملاح فإن ما عودا عنه ولو غير ما حة الذي كان من نصيبه في تحقيق معنى العتمة فهو ومرة
في غير ما سبب ماله من سبب (فسمه منه) أي من فصل مال (الملك) فصح الهم
(للقائل) المسلم ولو نحو قن وصي وإن لم يشترط له وإن كان مقبولا نحو قرية ومن لم يرد
القتل إطلافيهم أو نحو امرأة أو صبي إن قاتلا سو. أمر من عنه لا يحذر لمتى عتده « من
قتل قتيلا له عليه بينة فلا سله » نعم لا يستحق ذلك دمي ومسلم من ودي وو حرج يرد لإدم
وكذا نحو عبي وعمل (وهو ثاب المسلم) أن سبه (وحب وراي) وهو جمع طوبى
لأقدم له «سبب» (وآلات الحرب كدفع) مال مهمه وهو مسعى بالرد (وسلاح)
الموت بده على سبب وخمسة عشرة السلاح على يد من أن سلاح وهو كدب وقد يلاق عليه
(ومركوب) وهو ساقه كان قبل رجلا وعنه سبه مثلا. ودهر كالهم هه أنه لا يمكن
به ذلك علامة به حشد وإن برن الحاجة وديه يفرق بينه وبين ما قاله في الحنيفة بأنها تامة لمركوبه
لاكتفائه عتده. وكذا ذلك هذا لكر الأوجه أن يكون كاخسة معه.

(قوله كمداء لأسير) أي حدث كان يرفق بالأسير ولا ضمان لعدم التزام الخزي (قوله وإلا رد لك) أي على العمد. ومه يوم أن الكلام في مباحث المديح عن لأسير أم لو قال لأسير بمسيرة قادى فليس هو قرض على لأسير فمردده (قوله هر جمع اشطر نا و ج الخ) وحاصله أنه إن كان البدائع مع نون و جمع ترويج أو جمع بدائع لكن هذا قد يشكل على ما هو رد لمبيع بعيد ورجع بالنسبة إلى البدائع حدث فهو يعود بمشترى مطلقا سواء أده هو أو غيره أو حتى وأن يفرق بين هـ وبين ذاء عن أنشأ وفي فرق بين هـ وبين و بين مالو أذى عن رواج حتى يأتي فيه بنفسه (قوله ورجع حكك الخ) وإرادته على قوله لأنه لما لم يمتزج مع تلاق الخ (قوله لأن خروجهم من مال) أي الذي يركوه سبب حصول حيلة الخ (قوله ماله على بذلك) ومه السيرة من دار حرب ونحوها (قوله وإن لم يدر) أي يقتول (قوله أو نحو امرأة) من الحيوان العبد (قوله وكذا نحو من) وهو اسمي بالصفة ووجه عام يستحقها السبب أن يحدل وإن كمداء ثم من قوله كنه مع من السبب لكثرة أثر حيلة الساميين وثن العين في كمداء ثم في حال الحرب اعتبر لابد من اتفاق السبب لأنه إنما قتل حين ذهابه لكشف أحوال الكفار (قوله إلى عليه) أي وو حكما أحد من مرسه انتهى معه نقول الآتي (قوله وهو يسمى برردة) والأمة اه حجب (قوله كمن لأوجه أن يكون) أي المسود مع علامة .

ونوراد سلاحه على العدة فقيس ما يثني في الحسنة أنه لا يعطى إلا واحدة أنه لا يعطى إلا سلاحا واحدا وهو الأوجه (ومرج واحد) ومتنود ومهملات لسبب يده على بيت حيا (وكذا اسوار ومسطقة) وهما من قه وطوق (وحتى وثيقة معه وحسنة) واحدة لا أكثر منها ولا ولد مركوبه كان كره ان انتقل في فروعه ، نعم الخرد في واحدة من الخشب للسحق (تد) ولوم قده معه كما اقتصره لئلا يهمل (معه) منه أو حلبة أو خسه فتوكلما في رصه كأصبا بين يديه مثل لاقيده وفي السلاح لدى عبيده رد لئلا يهمل ولا يصار أنه من السب لأنه إن حمله عبيده فقيس به عند الحاجة اليه (في لأمر) لئلا يهمل هذه الأشياء به مع احتياجه بحسنة والى لاستحقاقها لأنه ليس مقدرا ، فثبتت في حقيقته (لا حسنة مشددة على الفرس) ولا حده ولا ما يرب من يدهم والأصمة (على اليد) لا تحذف عنه وعن فرسه مع عدم الاحتياج إليها والطريق التي طرد القويين كالحسنة ، نعم لو جعلها وفاة أصبره عنه دحولها (وإما سحق) الفرس السب (بركوب عرر كني به) أي الركوب أو الفرار اسمها (شر كافر) أصبى (في حال الحرب) كان أغرى عبيده كما عفا الله عنه كفاية اندحى وقول الركني إن فسه أن يكون الحكم كذلك فيما يجرى عليه عفو ، وأما ما يعتد وحول به به مردود إلا لقيس عبيده لا يملك ولقيس ذلك فهو للحدوث ونداء الرقبة لا لأمره (ولا رمى من حصن أو من الصب أو فقس نائما) أو غافلا أو مشغولا أو حرا شيخ عت (أو أسيرا) لغيره (أو فله وقد اسهرم الكهر) بالكلية خراف ما إذا عتبروا أو قسدوا نحو حديعة لسان القفال (ولا سب) لعدم الأمر به فقيس الذي جعل له السب في ماله خلاف ما لو فله مفعلا على الفرس أو مدبرا عنه .

(قوله وسالك الرقيق)
في نسخة بدل هذا
الاسم وهي أولى لأن
الكلام ليس فيه ذكر
العبد .

(قوله ولورد سلاحه على العدة) فقيس ما يثني أنه لو كان معه آلات للحرب من أنواع متعددة كسيف وبنقية وحجر ودبوس أن الجميع سب خلاف ما راد على العدة كأن كان معه سب من هاتين العديتين أو أحدهما منهما وفي سب على حج قوله في الفرس وسلاح وغارة فهو آله حرب قال في الامان يخافهم وهو شمل لعدد من نوع كسيف أو رمح أو أنواع كسيف ورمح وقوس وقصبة إخراج ما لا يحتاج اليه ويسمى لا كسيف في الحاجة ، موقع فكل ما موقع لا يحتاج اليه كان من السب به وعلى هذا فيمكن حمل قول الشارح وورد سلاحه على العدة أي بحيث لا يحتاج له (قوله أنه لا يعطى إلا واحدة) والخبر فيه لما قيل قياسا على ما يثني في الحسنة (قوله ومهملات) قال في المختار مهملات جديدة تكون في مؤخر حرف زائغ (قوله وهملات) سم لكسب البراه (قوله ولا ولد مركوبه) أي وإن كان صعبا وسقى ديث من حرمة التفرق بين ولد وولدها ويسمى أن يحسن سبهم لأنه لقيس حيث كان بعد شرب الماء ووجوه ما ينبغي به الله عن أمه وإلا تركت أمه في العبيدة أو سب مع أمه لقيس حتى يسعى عن أمه إن رأى لأمه ذلك له (قوله والظاهر أنه من السب) هو صهر إن لم يكن معه من نوعه غيره وبلا فليس به إلا واحد منهما والخبر في واحدة له (قوله هم نوحها) أي الحقيقه (قوله كأن أغرى عبيده كان) أي ووفى في مثله حتى قتله لأنه حطرت بزوجته حيث صر في مقابلته حتى عقره انكسب قاله القاسمي اه حجب .

من غير إسراف ولا تبذير في عشرة ولا أحد إلا دحيم وقال لهما لي إلا ثلاثة
والثاني إذا نزع وهو الأوجه ويرى غير من بأنه يقع موقعا وقضية الحد أن الكسوف غير
غير وإن لم يكن وهو كحديثها وفي حج في بعض صورته كما مر ومن يرمه بصفة فرعه
تخلقه في الأصل استعمله لجره كما نأى إلى واحد من استعماله وقد رخصه أي من غير مشقة
لا تختمل عادة في شهر وحل له تعاطيه ولا في غيره ولا أعطى وأن ذا المال الذي عليه قدره ولو
حالا على المعتمد غير مبرر في فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يصرف مائة في الدين وربع الزاوي
فيه إلى شيء من بعض حكمه وفي العن بأنه يسمى أن لا يهر كما مع وجوب بقة القرب
وركاه الفخر مردود لأن المعتمد بعد معناه غيره وعنى مع ثم يرى بأن ذلك مفسد في مقابلة
صهره البدن وهو ليس من تعاطي الدين بذمته وما هنا ملحظة الاحتياج وهو قل صرف
مستدرة غير محتاج وأن بقة القرب من مع الدين كذا كروه في العن فوجوب الزكاة فيه
وبقه القرب معه تعيين العن ثم بعد الحد غير بركة لا يهر لعمارة بقة عموم وغيره
هو معلوم في محله ومن له عقار ينقص دخله عن كفايته فيبرر مسكين ماء على رعايته كفايته
القدر الثابت كما يأتي، نعم إن كان تقريبا ولو مائة حصل به ما يكفيه دخله لزمه بعه في يظهر (ولا
مع الفخر) ومكة (مكة) نأى بخصه وذلك به من مصاد السك بالآخرة وفي الأسرة
ومعه من مسكن أو مائة مسكن حرج عن اسم الفخر بما معه كما يحثه السبكي (وثبائه) ولو لتختمل
في بعض أيام السنة وإن تعدت إلى ذلك في غير شهر خلافا لما يوحى به كلام السبكي،
و واحد من ذلك أن حتى المرأة التي في الحاجة تله من بده لا تمنع فقرها وقبه المحتاج لحده
وود عروته لكن إن كانت مريضة حده بعه أو شرب عليه مشقة لا تختمل عادة وكنته
التي تحتاجها وود المرأة في السنة من غير شيء أو تله أو عت وليس ثم من عني به أو
وعده بعه أو غيره وإن كان في السدرة لأنه بعد من بعه لا يعطى به من غيره، ولو
كررت عدة كتب من في واحد ثبت تأخر الميراث والمبوط بعده،

(قوله من غير إسراف) للراد به هنا أن يتجاوز حدته في التصرف عني ما سبق تحله ويرى كان
في إساءة وبلاسن النعيسة فليس المراد به ما يكون سببا للجر على السفية (قوله وإن لم يكن)
عني به عني أن المراد لا يكتب له ما يؤمنه من لا يحد عليه (قوله ومن يرمه بصفة فرعه) أي فلا
يرمه بصفة بعه الكسوف ويرى لم يكن بعه وقوته خلافه في الأصل أي بغير فرعه بعه وإن
كان هو مأكسا ولم يكن بعه سم على حج (قوله غير فقر أحد) أي هه، وكذا في عدة
الزك وبزكاة المضطر على المعتمد فهما كما نأى (قوله أنه يسمى أن لا يعتبر الخ) ضعيف (قوله
وركاه المضطر) أي عني القول به وإلا فالمعتمد عند الشراح أن ليس لاعمع وجوب زكاة مصدقا
كما ذكره بقوله بأن المعتمد الخ (قوله وغيره) بعه فقراء العاقبة (قوله يرمه بعه فيما يظهر)
شمن مذكور كان بده عقار عليه لا في سفته وثمة حتى تحصيل حاكمه أو طبيعة يحصل منها
مكتفه فيكاف مع العار لذلك ولا يدفع له شيء من الزكاة (قوله حرج عن اسم الفخر) خلافا
حج فمن عتاد السك بالآخرة وسكن حرجي يريد على ما في حج (قوله أو لطف) والفرق
بين كتب الطب وكتب الوعد أن الإنسان يعطى بعه على ولا يظن بعه من محتاج للتب
ه سم على مسجع

(قوله ومن يرمه بصفة
قوله) عشرة أسحبة
بصفة فرعه انتهت وهي
أصوب ما يرمه
بالأصل ثم هو معصوف
عني ما يعطى عليه فوه
وفي حج أي في بده
بده بعه الكسوف
ويرى لم يكن بعه
الأصل يرمه بعه بده
وإن كان هو مكتسب وم
يكتب (قوله إن واحد)
واحج من قسوه إن
الكسوف غير بعه (قوله
أو مائة مسكن) فيه من
الحرج مذهب عني أن
لدى بعه غيره عن
السبكي إنما هو فيما إذا
كان معه ثمن أسكن

فيبيع الموحر إلا إن كان فيه ماليس في البسوط فيما يظهر أو مسح من كتاب في به الأصح
لا أحسن ولا لمخوف كحل حديد مررق وسارحه إن لم يعطه إماما بدلها من بيت الله كما
هو ظاهر وقد طوع أحاسنها وبعين عليه الجهاد نظير ما مر في النفس كما سيأتي بيده وفي ما ذكر
مارم معه يبيع إعطاه بسدر حتى يصرفه (وماله انساب في مرحلتين) أو الحاصر وقد جبل سه
وبينه (و) ماله (المحل) لأنه معسر الآن فهما فتحد إلى أن ينس أو يحل أما ما دوسه ولا
حان خكه كالحاصر وقتية إصلافة عدم الفرق بين أن يحل قبل مقتضى ومن مسافة البصر
أم لا وهو كذلك لأن الدين كان معادوما لم يزل من أن يعطى إلى حوله وقد رت على
خلاصة بخلاف المال الغائب ففرق فيه بين قرب المسافة وبعد (وكأن لا بأس) به شرعا أو عرفا
بحرمه أو إحلاله بمرورته لكونه كالعدم كما لو لم يجد من يستعمله إلا من به حرمه في نفسه
شبهه فوه به فيها شهر وأفق الفزالي بأن أمان الصوت لا من غيرهم بالكسب أي وهو محل
بمرورته لهم الأحد وكلامهم يشمله وقوله في الإحلال في السر من خولسج والحاجة عند
الحاجة في ورعوبة نفس وأخذ الأوساخ عند قد به أدم بمرورته يجوز على شرعه كحل
من الكسب فإن أراد منعه من الأخذ أتجه الأول حيث يحل الكسب بمرورته عرفا وإن كان
يسعى بكتيب العلم (ولو اشتعل) يحفظ قرآن أو (يعلم) شرعي وماله بل أهمه في حق من
يرقه الله فبأسه عن البطي يظهر بالنس أو آله وأمكن عده تأتي خصه به كاه فيرمي
وقاره (والكسب) الذي يحرمه (بمنعه) من ضيه أو كاله (فقر) فعلى ومرت الكسب
معدن بعه وعمومه فما من ذي في منه التحصيل فلا معنى لإيا كان من به منه (و) من
بالودن) من صاده وعرفه وقول بعضهم بالحاجة عند صحيح بدو تعارض كسب ورقة بينهم
الكسب كما يعلم من العبد الآمنة (ور) يعطى من ركاة من سيم بمرورته من بين الموعود
بذلك جميع وقته خلافا للفقهاء لأن نفعه قاصر عليه سواء الصوفي وغيره من فني من الذي
نه بوندر صوم لشهر واعتد بمرورته وصحة صومه عن كسه أعطى بمرورته حلت كاه
احتاج للكساح ولا شيء معه فيعصى ما يصرفه منه (ولا يشترط منه) أي بمرورته ولا
الضعف عن المسئلة على الحديث (فيهما لصدق اسم المرفوع ذلك)

(قوله فيبيع الموحر) أي المحصر (قوله لأنه معسر الآن فهما) أي ما يجد من بمرورته على
الأوجه لأنه على فلا غير لا احتال بينهما فعلى دمنه معانة ه حرج ، وسنأتي في كلام الشرح
ما يصرح به في قوله وشرحه أي من السبيل نحوه (قوله وكلامه يشمله) معصده وقوله أي
المرأى في الإحياء (قوله أو يعلم شرعي)

فرع قال على كاه فلهما فهو يعطى من خصه من الكسب هو محصره سم على مبيع
في كتاب قسم إلى والسيعة والأقرب إعطاه ذلك لأخذه له (قوله وأمكن عادة تأتي خصيه)
ومن ذلك أن يصرفه بقوة بحيث يرجع الكلام فهم كل مسانله أو مصها (قوله شبه) أي
الكسب (قوله واعتد بمرورته) أي أن كان الصود لا يصرف (قوله أعطى بمرورته) مع تابع
بأن من فطر على الصود وقت النذر ثم صرفه منه استغذوه به يعجزه عن البودد بكون
الكسب قد نال هو مبيع من وجوب الصوم فكأن الكسب

(قوله من الكسب) بيان
للأكل (قوله أتجه
أقول) يعني في الفتوى
وحاصل المراد أن كلام
المرأى في الإحياء المخالف
لما في فتاويه إن لم يحمل
على الإقرار ولا فهو
ضعيف ، والأوجه ما في
الفتاوى (قوله حيث أخل
الكسب بمرورته) أي كما
بيد به فيما مر وكان
يشترط الاقتصار عليه (قوله
تأتي خصه به) أي
خصه بشتم في ذلك
العلم

(١) قوله وإلا فهو الخ
لا حاجة إلى لفظ وإلا
كما هو ظاهر اه مصححه.

وهو عدل رويته عن صدقه بل النفس لا تكفي ، عن وقع في التلب صدقه ولو فاسد كما يؤخذ من
 كلامهما ، نعم بحث الركنين في العرم والسند أن محل خوف إبد وثق شوطهما وحسب على
 النص السدي قال وإلام بعد قطعاً ، ولم يهد من أول الفصل إلى هاهنا بعدهم به وصف
 انقضي للاستحقاق شرع في بيان قدر ما يعطاه كل ، فقال (ويعطى الفقير والسكين) إن
 حسن كل منهما كسب حرفة ولا حرفة (كسبة سنة) لكرر كاه كل سنة محتسب
 الكفاية بها (قلت : الأصح النصوص) في الآء (وهو جمهور) يعني كل منهما (كسبة
 العمر الثابت) أي ما بقي منه لأن القصد إغتذاء ولا تحسب إلا ذلك ، قال رد عمره عليه أعطى
 سنة سنة كما أتى به والله رحمه الله تعالى ، إذ لا حرفة تدره بها ، أما من تحسب حرفة تكفيه
 لأنه كما مر أول الباب فيعطى من آتة حرفته وإن كثرت أو واحدة فعطى رأس مال كده
 لذلك رحمه غالباً باعتبار عادة مد في ظهر ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والمواسم ،
 وقد مر في ذلك في أرباب المساجد ، وأما في رتب فالأوجه الساطع فيه ما مر ولو
 نحن أكثر من حرفة وأكمل يكفه أعني من رأس مال الأدنى ، وإن كفاه بعضها فقد
 أعطى له ، وإن لم تكفه واحدة منها أعطى واحدة ، وإذا شراها عشر ثم دفعه أفضله كدفته
 في شهر ، والعمر العاد هو دون عاماً وبعده سنة ثم سنة كما عرف مر ، وليس الرد بأعضاء
 من لا تحسب ذلك بعينه ، قد كفيه تلك المدة بعده من ثم ما يكفه دونه (فشرى به) إن
 كان غير محصور عليه وإلا فوليته (عقاراً يستغله) ويفتني به عن الزكاة ، وماله وورث عنه
 (والله أعلم) للصدقة العائدة عليه ، إذ الغرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفة ، والأقرب كما يحتمل
 الركنين أن الإمام دون ذلك شره له خبر ما يأتي في العري وله إمامه بشاره وعدمه ، جراحه
 عن مدكه ، وحينئذ يس له جراحه إلا أن لا يصح في ظهر ، ولو ملكه دون كسبه
 العمر الثابت كمل له من الزكاة كاهه كما تحسب السكين ، وثمة في الرد على بعض من صر به
 في اشتراؤه أنه يوم الإغناء ، سحر وسكة أي بحسبه حسنة بعينه ، وأما في الأول قول
 ما وردى ، لو كان معه سبعون ولا يكفه إلا أربع مائة أعني العشرة لأخرى وإن كفه
 (قوله : رويته عن صدقه) فقصه أنه لو لم تحس صدقه لم يهدم قوله ، وقد يوقف فيه
 أن خبر العدل مجردة عند النص ، ولا عبرة بما يخالف في سنة مع خبره (قوله كفاه العدم
 العاد) أي وثمة بروحة بداء تكفي سنة روحها ومنه قرب عن بقية عيبه فيسمى
 بعوا كفاه يوم يوم أنهم يوقعون في كل وقت ما دفع حاجتهم من توسعة روح برقة عيبه
 إذ تفسر مال أو غير ذلك ومن كاه ممر به (قوله كما أتى به لو بد) أي وإمامه في قوله
 لا يبرده منه شيء ، بل مر أن الأربعة ذؤون من الخشب ما يكون ما أحده مائة مائة (قوله
 عقاراً يستغله) أي وهو ماشية إن كان من ثمنها حج (قوله أن الإمام الخ) أي ويصدر
 ملكاً له حيث اشتراه بغيره (قوله وحينئذ ليس له جراحه) مبهومته تدلوه بدمه بعدم إخراج
 من وصح لإخراج وإن كرر ملك منه ممر به سم على حج وصبر يحه أن مجرد الأمر
 الشراء لا يقتضي إخراج وقد يوقف فيه ويقال مجرد الأمر بالشراء منزل منزلة الإلزام
 (قوله : ولو ملك هذا) أي من ذكر من التبر والسكين أو من لا يحسن الكسب

من يرميه سقته يستحب) أنه (أن لا يصدق حتى يؤتى ما عيسى) فديب لا ثم وعده لروضة
والحرر لا يستحب له أن يصدق وذوئى أولى لأن نهيته ليس من قنص الحرمة على هذا القول
ولا حق من أن تصحى صحت عدم الصدقة ول لا ذرعى وهذا ليس على إطلاقه إذ لا يقول أحد
في أصل أن من عليه صدق أو غيره بدد صدق بتحو رفيف عما يقطع بأنه لو بقي يبدعه لجهة
الذي أنه لا يستحب له الصدق به وإع لمراد أن لا يصدق له لروضة لروضة من التصقوع
على الجاه (فإن لأصح نكر من صدقته) ومنها يروى من له موثر في مظهر مقراوة به سنة
(أن يحتاج إليه) حالا (أمانة) ومؤنه (من يرميه حقه وتبين) ولو مؤحلا لله أولاً (لارحو)
فى من (له وفاة) حالا فى المثل وعده دخول فى المؤخر من جهة صدقه (والله أعلم) لأن
وحد لا يجوز كماله ومع حرمة التصديق عليه الأخذ كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى
وما يصححه فى المجموع من النحر من حجه سنة نفسه محمول على من لا يصح على الإضافة وعليه
حرف قوله فى الجمع منه على مذهبنا إنا نعلم أن حجة فلا منه صححه فى الروضة من
حوال ذلك وهو محمول على من صدق به من كروية حرم قولهم فى أنهم يحول لا يضر
إنا نعلم مظهر آخر مسلم ولا يرد على الكتب لأن من يرميه به لا يضمن منه أيضاً، وسنشكل
جمع ذلك أن كثيراً من الصحبة والسلف صدقوا به بحججه نعلم محمول على بعضهم من
عنده الكمالين لرب والصدقة وإنا نذكر أن على ذلك قول جمع يوكا من يرميه بقتله «أما
بغير وروى بذلك كل الأئمة السابق، أما يروى وفاة يرميه من جهة صاهره ولو عده دخول
المؤخر إلا أنى بالتصدق حالا بل قد يسن، نعم إن وجه أدائه فوراً لطلب صاحبه له أو له صباه
بمنه مع عدم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفاته مطلقاً كما تحرم صلاة النفل على
من علمه فرض فوري (وقى سجد الصدقة على فضل عن حجه) لئلا من حاجة نفسه
ومعونه يومهم وليلتهم وكسوة فصلهم ووفاء دينه (أوجه) أحدها نسن مطلقاً، ثانيها لا مطلقاً ثالثها
وهو (نحجها) أنه (إن يرمى عليه السر يستحب) لأن السنة فى تصديق كجمع ماله.

(قوله ومنها إراء مدين)

فرع — أراء لظن إعساره فتبين غناه بعدت البراءة، أو بشرط الإعسار فتبين غناه
جئت مراراً سم على حج وقته وأمر أصعب من يحتاج إليه، فاصطاح الحاجة بالنسبة
عنه فهل هو ما يدفع الضرر أو ما يدفع شدة البؤس لا يحسن عادة أنه سم على حج أقول
الظاهر لا قول ويسمى أن على ذلك ما يربط عنه ضرر بعده وإن لم يضر لئلا من ضرر أو ووصى
إليه الضرر من جرائمهم وإن لم يضررو (قوله من جهة صدقه) وصدقه ويزم طاعة صاحبه
و يؤيده ما يروى فى قوله من وجه أن يؤد فوراً (قوله ولا يرد على الكتب) هو قوله على
يحتاجه سقته عنه (قوله حرمت الصدقة) أى على من يرمى به دفع من ليس وإن قل كحديث
مثلاً (قوله قبل وفاته مضاف) أى من جهة ربح الوفاء من أم لا (قوله كتحريم صلاة النفل) يسمى
إلا روايت ذلك الفرض النورى أنه سم على حج أقول وكذا يوحى فوت راتب المأصرة
فيقدمه على القضاء وإن كان فوراً لأن لا يعمل به لا بعد تقصيره.

وقوله منه صلى الله عليه وسلم (ولا) أي في سببه الصدق (ولا) سحر له من تكره خبر
 « خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى » أي عن النسي وهو صريح على استقرار ، وهذا الفصل
 جمع بين صواهر الأحاديث الخمسة كهذا الحديث ثم المتيقن بعض الأصول عن ذلك فيستد
 اتفاقاً ، نعم لتقريب الشكل كالشكل وحرج بالصدقة الصياغة ويرى ضرورة نصيب عن مؤنة مادكر على
 ما في المجموع بخلاف التقوى في وجوبها وهو محمول على ما يراه وقد يثريها في إلحاق أدنى ضرر
 بموئده الذي لا يصلح له على أنه حاشية في شرح مسلم ويكره كما في أحواض إمسك الفصول وغير المتاح
 إليه كما وثق عنه المتيقن وبحث عنه من أراد أن يرد على ما روي على كسبه منه أحد من هؤلاء
 ثم يرد كان بالنسب ضروره ربه مع ما يصلح عن قوته وقوت غيره من أي أحده الساعات
 و يؤيده قول الروضة عن الإمام أحمد بن حنبل (لا يرد على كسبه سنة) وسن الصدق
 تمت كل معصية كما قاله خرجني ومنه النص في شرحه ويسل من ثوما حديثاً
 الصدق ما تقدم ، وهل فهو الركاك لا يخرج نفس من قول صدقة السبع أو ذوحول ربح الأول
 خمسة منهم من يعبري لأنه يمانية على واحد ولأن الركاك لامة فيها ، ورجح الذي تجوز به
 ربح في الروضة وحدا منها ثم قل عطف ذلك على العرائ والصور أنه يوجب بالذبح من
 عرص به شبهة في استحقاقه بأحد الركاك وإن قطع به من كان الصدق إن لم يأخذ هذه
 لا يتصدق بمشاهد من حراج الزكاة لا يند منه وإن كان لا من إخراجها ولا يندى بالزكاة
 تير وأحدها أشد في كبر النفس اه أي فهو حينئذ أفضل .

(قوله كهذا الحديث)

قال في التحفة مع خبر
 أي تكره اه فلعل هذا
 سطر من الكسبة أي
 في الشارح فلتراجع سحة
 صحيحة .

[كتاب النكاح]

(قوله بأجرة ولاء) فيه

دعاه إلى أحد الوحيين

الذين في النكاح عقد

بأجرة أو تأنيث وسيتاتي

ما فيه

(كتاب النكاح)

هو ألفة الضم والوطء ، وشرعا عقد يتضمن إباحة وطء باللفظ الآي وهو حقه في العقد .

(قوله وقوله منه) أي في تكره منه (قوله حاشية في شرح مسلم) أي جعل الصدقة كالمصروفة
 وهو اعتماد اه شيخ رمزي (قوله إمسك الصدق) نظراً لما مر من أن الصدق يكره إمسكه
 وما أراد من هذا ما لا يستحب الصدق به إن صبر وكرهه إن مضى وهذا ما ذكره الشارح ولا
 وبحث غيره بلغ إلا أنه يرد عليه أن الصدق هو غير المحض إليه ولا حاجة لاجمع بينهما
 في قول الجواهر وغير المحض إليه أنه عين الفصل (قوله أن المراد بصدق) هو غير المحض به
 (قوله وقوله منه سنة) أي من سنة الضرر ولا تحريمه على سعة على الحاجة له حرمه (قوله
 و يؤيده قول روضة الخ) أي في المحض من ربح (قوله والصواب أنه) معصية (قوله وإن قطع به)
 أي لا يستحقاق (قوله ويمضى بالزكاة) أي لا يتصدق بأحده منها على أهل الزكاة

(كتاب النكاح)

(قوله باللفظ الآي) أي وهو الانكاح والمزوج وما اشق منهما

(قوله لصحة فيه عنه) أي وصحة التي دليل المحر لكن قد يقال إن هذا لا يسميه الخصم (قوله ولاستحالة أن يكون الخ) أي عرفاً كما هو ظاهر (قوله لا يستفاد كرهه) أي لا يفسح لأكي به عن غيره كغيره حجة والظاهر أن قوله لا يستفاد أن الخ عنه بالاستحالة (قوله وقيل حقيقة في وصء محرق في العند وعن لكسة نقصه من الشارح إذ هو في التحنة لقي ماها منقول منها (قوله وبوجه الخ) ويرجع على الأول وقوله ولورني الخ يرجع إلى (قوله وعنده) يعني استنداء الله وجمع في العصب للتفسير كما يدل عليه كلام غيره (١٧٤) (قوله ولاصح لأحت) أي شاء على أنه راحة كما هو صاهر وهذا خيار

الشهاب حج كما يصرح به سياقه وسعه الشرح في صحاحه كأنه أسد واح بدليل قوله وعلى الأصح الأول فهو مالك لأن يستفاد الخ بدعاه تفسير لأراء من أئمت على قبوله وهو صحيح في هذا الصحيح لو الله في حوشي شرح الروض ، وبعبارة الشهاب حج وعلى الأول فهو مالك الخ وإنما عبر بذلك لأنه صحيح مقابله كدس (قوله بدد كرهه مستند) تن عايه السؤال في من حكمة ذكرها هنا بالخصوص الذي هو المتعنى وقوله الذي يره جاهل الخ هذا في الروضة عنه ووجه ذكره للاستحالة ، وبعبارة شرح البهجة الكبير : وبابتداء الناظم كجماعة الباب بذكر شيء من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأنها في الشكاح أكثر منها في غيره فقل في

عجاز في الوطء لصحة فيه عنه ولاستحالة أن يكون حقيقة فيه ويكنى به عن العقد لاستقبال ذكره كغيره ويرد في حي سكح روحه دل على حشر « حتى يدور عياله » ومن حقيقة فيهما في حيث لا يكح حيث يمشي ولورني بمرادهم من معاهدة وقد جمع بعض المصنفين بينهما وأربعين وذلك في قوله في الإجماع الآيات والأحاديث الكثيرة ، وقد أنه حطط السبل ويرجع ما صرح به من عدة من عدة في الخطة وهو هو عقد عياله أو حله ووجه من عرّفه في وجوه ذلك من عدة بوجه والأصح لأحت حيث لأية وعلى الأصح دون فهو مالك لأن لا يفسد به وصحت نسبة ظاهره إلى الذي ولاحت عايه وهو أنه حله وقد فسحه كغيره من الأصحاب بذكر شيء من خصائصه صلى الله عليه وسلم بذكره من حيث (قوله محرق في الوطء صحة الخ) أي وصحت عزمه لمحر كبريت في الدم من حمارا وقوله الله في الشكاح وقوله « أي الوطء » (قوله ولاستحالة الخ) قد إلتما سهر الله على أنه حقيقة في الوطء عجاز في العقد ، أما على القول بأنه حشر فيهما فلا بد من العمل في العقد على هذا يكون مستعملاً في حقيقته (قوله أن يكون حقيقته فيه) أي بوطء وقوله ويكنى به) أي بوجه الحال وقوله لا يفسح ذكره أي الشكاح وقوله كغيره وذويع لأكي به عن غيره حج وقوله وإرادته أي وجه (قوله وبوجه الخ) ويرجع على كونه حقيقة في العقد (قوله حيث بالعقد) لا بوطء ، ولا بد بوجه من شجر راعي واصله أنه من ذلك من صاهرا ومن وجهه شهرته فيه وإن كان محرم فبإرجاع ثم فعليه قوله إن بواه أنه لأحت به حيث لأية وإن دلت القرينة على إرادته كأن حلف لا يكح روحه ونسب حشره غير رتبة (قوله ولورني بمرادهم) أي على أن الوطء لا يفسح سكاح ويرد عليه بذكر أن الشكاح حيث أطلق حمل على العقد لا بقرينة فهو قوله تعالى ولاسكحو ما كحج وذكره معه لا سكحو من بعد عياله بؤكوه وهو بعيد أن من روى في قوله لا كرهه (قوله ولاصح لأحت) ول حج وقد سمعته وردت على أنه يكثر في سبب سمعته الإصباح عن أحدث الشكاح « (قوله وهذه) أي أسدياء لئله (قوله بوجه) معتمده (قوله ولاحت عايه) مستند وقوله وصوفا أي وإن كانت تكرافوا عم ربه لوم حشره فيمن وجوب بوطء دفعه الله بكونه حقائق (قوله من خصائصه) وخصائصه صلى الله عليه عليه وسلم فبيان : منها ما اختص به على أمته وإن شاركه من أمته من فضيلة الأنبياء ، ومنها ما اختص به عن سائر الخلق فلا يتقضى عدم ما ذكره الشارح من اختصاصه من خصائصه ما يشترك فيه النبي صلى الله عليه وسلم وغيره

الروضة قال الميمري : مع سحر من الكلام فيها لأنه أمر انقضى فلا معنى للكلام فيه وقال سائر أصحاب الصحيح أنه لأش من فيه من زيادة الغير في القبول الخرم بخواره من استحبابه من لا يبعد وجوبه للناظر في حاشي بعض الخصائص في الخير الصحيح فيعبر بها أحداً بأصل الشيء فوجب بيانها لتعرف شيء فائده ثم من هذه ؟ وما يقع في ضمن خصائص ما لا فائدة فيه اليوم فقل لا يجوز أنوب الفقه عن شبه التبدل ومعرفة الأدلة وتحقيق شيء على ما هو عليه انتهت

لأنها حائل فعملها ولد كزفرها على وجهه فتركه فتولاه هي أروع . تحده
الواجبات كالصحي والوتر والأصحية والسواك لكل صلاة وثورة وعبد مكررة ورس حاف
وإن علم أن فاعله يزيد فيه عناداً حلالاً بحراي ومضرة العدو وإن كثر وقضاء من مسمات
معسرا ولا تعب على الإدماء القساء من اصباح وتخير سائنه ولا شغف حوب فوراً حاربه
واحدة لم يحرم سلافيها أو كرهته توفيت العفة على الطلاق وقوف الحرب سبي ليس طلاقاً في
أوجه الوحيين والأوجه حور تروحه بها بعد مرفها وسبح وجوب التبع عبيد لا يوتر . الذي
لحرمات عليه صلى الله عليه وسلم كصدقة وتعلم خط وشه لا كنه يحوتوه أتمتكم . ونحرم
زعم لأمنه قبل قتال عدو دعته له حاجة ، ومدة العين إلى متاع الناس ، وحاجة الأغنياء وهي الإغناء .
عاشته حلاله من مباح دون حديده في الحرب . ومبذ من كرهت كاحه ولو أمة وجب
بها . محرم عن ملك وسكاح كنهه دالستريها وسكاح دمة وممسه ولمن لسكران انت
التحقيقات والمباحات له وهي نكاح تسع وحرمات من عهده

(قوله وإسكاح من
كرهت سكاحه) الظاهر
مدامت كارهة أحداً مما
مر من حور وروحه لها
بعد وفاتها من جمع
(قوله وهي سكاح تسع)
بغير هل الحصر في هذا
كألا يحد دون ما قبلها
مراد أم لا . وأعم أن
ما ذكره الشارح هنا في
الخصائص هو عبارة من
الروض .

(قوله مثلاً يراها) علة لاستحباب ذكرها وفيه رتبة على من في الدعة في ذكرها لأن .
يحب ذكرها مع التوهم المذكور . لأنالم تتحقق الوقوع فيه سبياً والجاهل لا يتقن أحد محكم
من الكتب بل يبحث عنها ويسأل العالم بها (قوله كالصحي) ويؤخذ منه أن الواجب عليه
أقل الصحي لا أكثره وقباضه في الوتر كذلك اه خطيب على البهجة قول فسدته أنه كان
الواحد عليه ركعة واحدة ، وحتمل أنه ، وحتمل ذلك في حبه ، فسدته بوزن على أدنى
الكمال ويفرق بينه وبين الصحي أن دونه على ركعة في يوم خلاف لأولى أو مكرره
ولا كذلك ركعتا الصحي (قوله والسواك شكل صمد) مدبره ولو لملا (قوله وثورة) أي
دفعه في الأمور المهمة (قوله ولا تعب على الإدماء) صريح بربته على من ذهب إليه (قوله
وتخير سائنه) أي وذلك وقت بول الأمر به (قوله ولا شغف حوب) أي من بره حصول
الفرقة (قوله وهو حاربه) أي التي تدينه لله عليه و . (قوله وخبره سلافيها) أي بعد
حاربه . (قوله بعد مرفها) أي حدث كان يوم الثلاث . أما لو كان بها فلا يصدر سكاحه
من الأعداء لمحبس لأنه لا يتصور سكاح روحه صلى الله عليه وسلم بحال ، وإلا حذ كاحه صلى الله
عليه وسلم بعد الثلاث م يشب وأصل عدم خصوصية (قوله كصدقة) أي لما فيها من الدل
ومن الصبقة الوقوف وهو شمس ، ومبذ منه خصوصية فارتفع وموقف على دمة اسمين
ولا يمكن له أحد شيء منه وإن حوت العادة ، وسببه منه كاشرب من السقاء وموصوف من
بها . محرم له وقد صرح حور من مدارس لوقوفه على من من حصة كحور لمير من وقت عليه
حروب والشرب واظهاره من مثنها وحوس بها والنوم حش . تعين على أهلها لحرمان العادة
النافعة في ذلك ونحوه (قوله وتعلم خط وشه) خبره لثقة شبهة بشركتين في بروه عليه صلى الله
عليه وسلم من أنه يفسد الأحبار من الكتب القديمة (قوله أو ممتك) أي أو كليه ممتك
(قوله ويحرم زرع لأمنه) أي سلاحه عن بدنه (قوله ومدة العين) أي بأن يؤذ أن يكون له
من ذلك (قوله ونكاح كتابية) أي يعقد .

ثم نسخ ويصدق نكاحه محرماً وعلى محرمة ولا ولي وشهود ولا لفظ الحبة إنحالياً وقولاً ولا مهر
للوأمة له وإن دخل بها ، ونكح حاشته على امرأة رعت منها وعلى زوجها طلاقاً ، وله روج
من شاء من شاء ولو لمعه من غير أن يتوسل لطرفين ، وروحه الله تعالى وأنسخ له بوصال ،
وصلى لمعه وحسن أحسن وترعة أحسن إلى ، ويصلى له عليه ويحكم ويشهد بمعه وفرعه وعلى
عدوه ويحكمي بمعه وإن لم يقع له ، ونحو الشهادة بمعه وقيل شهادته من شهد له وله أحد
بتمام غيره إن أحضره ، ويكره بغيره له ويدن النفس إليه ، ولا يشهد بصوئه بأسوم ، ومن
شتمه صلى الله عليه وسلم فهو عليه لعنة الله له لعنة من ربه ، ومعهم هذه الأحكام ثم بقية
الرابع النص والإكرام ، وهي بحريم روحه على غيره ولو بملفات ومحررات فرقه ولو من
الدخول وسراى وتفصل أسنة على سائر الفروع وبها من يقتضين مصاعف وهن أمهات المؤمنين
بكرامة كبروا في ذمة نرحال والد ، وعزم مؤلفين بلامن وراء حجاب وأخص بساء العلم
مريم ، فعمرو ثم فائدة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حديثه ، ومن قصته على سائر
فمن حب الأمومة ثم حاشية كما في ذلك قوله رحمه الله تعالى وهو حاتم البدين وسيد ولد آدم ،
وآؤن من بشق عدو لأرض ، وآؤن من بقرع باب الحنة ، وآؤن شفع ، وآؤن مشفع ، وأخته
خير الأمم معصومة لا تجتمع على ضلالة ، وصفوفهم كصفوف الملائكة ،

(قوله رجاءاً) أي لقوله
تعالى - وامرأة مؤمنة -
الآية وقوله لا تقولوا أي
بل يجب لفظ النكاح أو
التروج لظاهر قوله تعالى
- إن أراد النسي أن
يستكحها - فكذلك
في شرح الروص من غير
خلاف فسقط ما في حاشية
الشيخ من تعريب ما وقع
في نسخة من قوله إنما
وقولاً بالواو لا بالنون ولم
أدر من أين هذا
التعريب (قوله ويتعنى
بمعناه) قال في شرح
الروص ولولي حدود الله
تعالى بلا خلاف اه أي
بخلاف غيره من في معناه
به خلافاً وعلى جواره
فشرطه أن يكون في غير
حدوده تعالى (قوله إلا
من وراء حجاب) أي
سائر المستحصن كذكر
(قوله وأصل ساء القاموس
مريم) وهذا لا يدخل له
في الخصائص وأما ذكره
تتمياً ،

(قوله ثم نسخ) أي ومع ذلك صلى الله عليه وسلم راد عنهم ، وأما الحكمة
في النسخ مع كونه من عمر بن بكر بن سكون له أسنة على روحه بتمام الآية راجع عنهم مع إحاطة له
صلى الله عليه وسلم (قوله إنحالياً) وفي نسخة لا تقولوا وما في لأصل هو الصواب (قوله
وعلى زوجها) أي نكح حاشته (قوله وأنسخ له بوصال) أي أسولي بن الصوميين إلا مقصور
(قوله وصلى لمعه) أي بأن حذر لمعه من شاء منه (قوله ويتعنى بمعناه) لأن أراد أن
انقص العلم من خصائصه معق عليه أو أنه نكح إلا شرط وفي حق غيره محذوف فيه ، وله شروص
عنه من حوزة (قوله وتحوز له الشهادة) أي من الغير له أي للنبي صلى الله عليه وسلم بما
في كتابه ، وقوله وقبل شهادته أي من غير ركة ومن غير صم شهد آخره (قوله إن أحضره)
أي ذلك الغير ، ولو كان وإن أحضره كان أولى لأن هذه هي الحنة التي يتفرق فيها غيره (قوله
وأما) أي بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله من لعن الله فلا يخ (قوله جعل الله له ذلك) أي
المشوم والملعون وعلمه معروف في المسلمين (قوله وهو بحريم روحه على غيره) نقل الفصيح
أنه يحرم على سائر الأمم ونحو سائر شعوبهم اه من شرف على التحرير ، ولا رد ذلك على
الشرح لأنه مكى في معناه من الخصائص من ربه بسنة عن أمه عليه الصلاة والسلام كما قدمناه
(قوله ولم من الدخول) في إدخاله في بروج حجاب سمح (قوله كرم ما فقط) أي دور حوز المصير
لهم وعدم نقص بصوئه بغيره (قوله ويكره مؤلفين) أي عن شيء من (قوله إلا
من وراء حجاب) أي ككونهن وراء باب أو ستارة أو حدار (قوله ثم فاطمة) وقد نظم ذلك
بعضهم فقال .

صلى الفاتمة عمران فاطمة فأتتها ثم من قد برأ الله

وقول النظم : وأما أي حديثه ، وقوله بعد من قد برأ الله أي عائشة (قوله لا تجتمع) صفة
كاشفة بعصمة (قوله وصفوفهم) أي في صلاحهم حيث ذهب على أوجه الصواب منهم .

وم يوحى في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
فان دفع القول بأنه إن أراد بها العقد أو الوعد أو شيء أو هو وثمة العقد وبأنه يومه
لكن فيه تنص (فإن فقدتها استحب تركه) لقوله تعالى - وليستعقب الذين لا يحدون مسكاط الآيات
وعنه إمامي وصحت في رويته أن لا يسكن ويشتوي منها يوم الأثر في القرب
مردوده بأنه لا يفرق بينهما وفي شرح مسلم يكره فعله ورد بأن مقتضى الخبر عدم طلب الفسخ
وهو نعم من إمامي من الذين من صحت أن يكون من صحت أنه وقته كغيره لأنه
كأنه يومه من جمع الجمع الصحيح وهو الوعد والوعد هو ما كان له من صحت أن لا يكون
القول في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
وحدوا الأمر بالاستعفاء في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
ذكر إدلائهم من الفقر وإتيانهم بالمال والاعانة وحوف العيلة عليه وحسن همة
السابق لاسيما وديننا «ومن لم يسمع قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
ذكر مسلم قوله (و كسر) إرشاد (شبهه يومه) وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
وشبهه يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
كأنه اليوم وقته في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
الأمم من بعده في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
به في الأثر من إجماعه يقول على الصحيح أنه (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
مقام «فوق أي في» قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
مالاً يومه (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة

(فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
شأنها أي قوله أن لا يسكن وقوله يومه (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
معهذا إذا تقرر منه وجدها في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
(فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
ومع ذلك ثبت أن إمامي يرجع إلى سكن شرعي كإجماعه في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
أما في أن إمامي يرجع إلى إجماعه في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
شرعي لا يباح نفسه الامتنال وإن لم يرجع لذلك فلا توافيق فيه وإن قصد الامتنال وعدمه
الشارح في باب المياه بعد قول المصنف ويكره التمسك مانعه من أن يسكن الحرم في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
ذكر المخرج غرضه لإثبات ونحو الامتنال إثبات ولما ثبت أن إمامي يرجع إلى إجماعه في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
قصد الامتنال (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
لم ترض المرأه بدمه ولم ترض على إمامي كإجماعه في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
واجماعوا في حواز النسب في إلقاء الطلقة بعد استقرارها في الرحم فصل أبو إسحاق في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
إمام المصنف والصفة وتدل ذلك عن أي حصة وفي الإجماع في صحت العمل ما يدل على حرمة
وهو الأوجه لأنها بعد استقرارها في الرحم هيأ بها روح وقد كد ذلك العرب في حجة وحكي
الشرح خلاف في كتاب إمامي الأولاد ونحوه وصاهر ثلاثة من عدم حرمة الرجوع (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
إن غلب أي الصوم على الظن الخ .

(فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
في هذا التعبير الخ
سكن في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
منه مرجع خلاف صحيح
فإنه قدم المدفوع الآتي في
كلام الشارح حاكياً له
أنه صحيح جوع الصبر
فوق أي في (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
الخ قال شهاب
مع من دفعه للتفسير
قوله أي في (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
سكن أي في (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
الذي هو بعد الإكوبة
في قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
فإنه في الحاجة لاني
حاجة من قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
من قوله (فوق أي في) بأنه وقته يومه وهو يومه مسبوقة لا غير من جهة
الروض يوع من الإجماع
هو وهل غيره الشارح
عرجه عما من «كسرة

يصح أصلاً ، وإن أراد بالقريبة من هي في أول درجات الخوالة والعمومة وفاطمة بنت ابن عم
 فهي بعده وسكاجها أولى من لأخنة لاسم ، والله تعالى مع حق الرحمة وبروحة صلى الله عليه وسلم
 لرقيب بنت جحش مع كونها بنت عمته لمصلحة حمل سكاج زوجه لنفسه وتروحه ربيب الله
 ذاتي العاص مع أنها من حائنه بسدر وقوعه بعد الأوبة وانقضاء حال فعليه فاحش كونها لمصلحة
 بسقطها ، وكل من كان مستحقاً بسدر ، وشذب كونها ودودا ولود ، ويعرف في السكر ثمارها
 ووفرة العن وحسنة خلق ، وكذا بالغة وفودة ولد من غيره إلا لمصلحة وحسناء ، والمراد بالجمال
 كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى الوصف القائم بالذات المستحسن عند ذوي الطباع السليمة ، ثم
 سكره ذلك الخجل بسدر ذاتها برشونه وسبع ، ثم أعين السجدة ، ومن ثم قال أحمد ما سكرت
 دوت حمر قص ، وحسنة امر وإن لا يرد على امرأة واحدة من غير حاجة صهره ، ويقس
 بوجه امره كما قاله ابن العماد وإن لا يكون شراً ، ومن الزهرة يرضى أصح بدهانه بسط
 في الوحة وبها غير لونه ولادان ، وهو في راحة أو عكسه ولا في حله به خلاف كثر أو
 تبع ثوبها أو راحة أو أوجه وثابت سحر رضع ، وفي حديثه عند الله تعالى والخبر في النهي
 عن سكاج الشهيرة برفد الله ، وبهذه التورية الشهيرة ، والله في الصدرة بسمة أو العجور
 لمدد ، وبهذه العجور لمدد أو المكثرة للهدر أي الكلام في غير محله أو القصيرة للبيعة .
 وجاء في حديث الصادق عليه السلام في زوجه من حديث ابن مطلق ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم
 المكارم ثم ولادته ثم الخجل ثم بسطة فيه أي بحسب جهاده ، وسن أن يزوج في شول
 وإن يزوج فيه ، وإن فقد في سجد ، وإن يكون مع جمع ذوات النهار (ويد بعد سكاج)
 وهاهنا راحة بعد سكاج من عند الله لأن السر لا يجوز إلا عند عمة الس لمع
 وشرط أيضاً أن يكون عالماً بخلوها عن سكاج ،

(قوله يصح أصلاً)
 تحريمه الشهاب سم الله
 لا يصلحكم من قبل كثر
 أو سمه أو جمع أو فاس
 (قوله إلا بمصلحة) راجع
 للمستحسن قبله (قوله أو
 شاذ) على خلاف

(قوله صح أصلاً) أي وإن لم يشك ، وقوله لذلك أي الكراهة (قوله يسقطها) الصدير
 جمع شوية وحسن كونه (قوله وكان مثلاً) أي من دمة الخ (قوله وسن كونه)
 أي محسنه بروح (قوله وحسن الخ) أي رذخ أي حسب بسطة كما هو بدهر لأن القصد
 العمة ، وعلى لا حصل إلا بذلك (قوله ما سكرت ذات جمال قط) أي من فتنة أو تطمع فاجر
 إنسا أو ثقة عنها أي حج (قوله وإن لا يرد على امرأة) أي وحده (قوله من غير حاجة)
 وهو قوله حصوله منها وحياحه بخدمه (قوله وبس زوجه امره) أي حتى في النسب
 وتقدم الإمرائية على غيرها (قوله أو العجور لمدد) أي أي تعرب أو حواش (قوله والأوجه
 من سدر لمدد مصنف) أي حملة لمدد (قوله ثم ولادة) في حج بسدر الولادة على شرف
 لمدد (قوله حسب جهاده) هل حج أم لا ، فله كما سن حرته ، منه الصفت فيها يسق لها
 في سهر سهرها ، كره واضح هو (قوله وسن أن يزوج في شول) قال النووي في شرح
 مسلم لنول عائشة رضي الله عنها قالت « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شول »
 في قوله ، وهذا الحديث ما كانت الجاهلية عليه وما حكاه بعض لعوم ، اليوم من كراهه
 التزوج والزوج والسحون في قوله ، أصل لأصله وهو من آثار الجاهلية كانوا يظنون بذلك
 ما في من شول من الإثارة ورفع به ، وصح الراسب في صفر أيضا ، روى الزهري أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تزوج منه فاعمه عيب في شهر حشر على رأس نبي عشر شهرا من الهجرة اه بهسي

وعدة محرم التعريض ولا فدية التعريض كالتعريض فاصلاق حرمته حيث كان
 بادئها أو مع غيرها منه برعته في سكاكها محمول على ما ذكر (من سردها) للأمر به
 في الخبر الصحيح مع تعليقه بأنه أحرى أن يؤتم بينهما أي قدومه نودته وأذنه ، ومن من أدام
 لأنه يظيب التعريض ويظهر به كدته ووجه (من الخطأ) لا يفسد لأنه قد رتت ويعرض
 شخص متأذى والكسر ، ومعنى حبل في رواية شاذة من آخر « يا أي لله في قلب مري
 حلية امرئته قال أس أن غار إسها » وظهر كلامهم بقاء هذا التعريض حبل وهو الأوجه
 ودعوى الإباحة بعدها فقط لأنها الأصل إلا ما أذن فيه الشرع وهو ما بين يدي من عدة مجموع
 ذلك الحصر بل يؤخذ من مجموع الخبرين المذكورين به قسم واحد وهو أن كان ذوق أو
 (وإن لم تأذن) هي ولا عليها اكتفاء بأدبه على الله عنه وسواء في رواية أو كانت لا بد من
 قال الأذرى الأولى عدم علمها لأنها قد عرفت له بغيره وهو سكر لا شره من حيث إسها كأنه
 لغايتها للرواية المذكورة (وله تكرير نظره) ولو تكرر من ذلك في غير حق من له ههنا
 ومن ثم لو كثر نظره حرم من سكره لأنه سكر فصره وتقدمه ، وسواء في ذلك
 أخف الفتنة أم لا كما قاله الإمام والروائي وإن نظر فيه في حالة الشهوة الأخرى (ولا سكر)
 من الحرة (غير الوجه والكفين) فلهما وبطنا من رسول الأصابع في الكوع بلا منة شئ
 متهما للالة الوجه على الجمال والكفين على خب البدن وأشد من البصيرة ، وكثير من سكر
 ما عداها محمول على أن المراد منع نظر غيرها أو نظرها إن أدى إلى سكر سكره وبؤسه مع
 عدم عصاها لا تستلزم تعمد رؤية ما عداها فالدفع مائل إليه الأخرى من أن سكر كلام الجمهور
 حوار مطلق سكر أول ، وتوجيهه أن العلم أنها مع عدم علمه لا بد من ما عداها من
 سكره ذلك سكر التعريض من سكره وقيل سكر ما عداها من سكرها وكسرها كما صرح به
 من برهنة وقال به مذهبهم كآدمهم أي بعد عدم حق ما عداها من سكرها وكسرها أنه عبثه وسكره
 تلك الروايات ، ولا يعارضه ما أنى أنها كالحرة في سكره لأن سكره من سكره لا بد من سكره ولو
 مع خوف الفتنة فأنظر ما عدا عبثه من سكره وهو يفتي بسوء خوف الفتنة ، وهو حار في
 عدمه منسقة ، وإذا لم يعنه سكره ولا قول الأخرى ولا بد من سكره مع حصره لأن الكوع
 وأما ما عداها من سكره كآدمهم وسكره من سكره فلهذا فلهذا من سكره ومن لا بد من سكره
 سكره أو لا بد منه بنفسه كما أضفه جمع من له أن يرسل من سكره لا بد من سكره وأدبه له
 وكتب أيضا لطف الله به قوله ويسق أن يزوج في قول أي حيث كان يمكنه فيه وفي غيره
 على السواء ، فإن وجد سكره لسكاك في غيره فعليه (قوله بحرم التعريض) أي أن كانت
 حجة (قوله والأذنه) عصف سكر (قوله من غيره بإيهام) وخرج إليه خسر وهده
 الأسر قد يجوز له نظره وإن معه استوفوها في الحسن خلافا لمن وهم فيه أهجج وسيدني في كدته
 سكره حوار (قوله وهو الأوجه) خلافا لخير (قوله لخير) كورس (قوله حرم)
 وقوله إذا أتى الله الخ (قوله وسواء) في ذلك أخف الفتنة أي ولومع الشهوة (قوله لا سكره بعد)
 أي فإن من ذلك من غير قصد من وجه الفتنة سكرها وإن علم أنه من سكرها أي
 ذلك رأى سكره حرم النظر وبث إسها من سكره له إن أرد (قوله من سكره) أي رحد
 كان أو سكره كآدمهم أو مسجج يسجج له سكره ،

(قوله وعدة تحرم)

التعريض والإفهام بالسطر

الخ عبارة التحفة وعدة

بحرم التعريض كالرجعية

فإن عزمه حار السطرو وإن

علمت لأن عايتها الخ وقوله

كالتعريض قال الشهاب

سميه تأمل (قوله ونظرها

إليه كذلك) أي فتسظر

منه ما عدا ما بين سكره

وركسه كآدمهم الشرح

في كسبه على شرح

الروضة وقوله عن لعب

(قوله لا يفسد) يناقذه

قوله لا يفسد وحده كآدمهم

بأنه من سكره وإن

حس الخ (قوله لا يفسد

الأصل) لعل هذا الدعي

من يرى إباحة النظر

لوجه والكفين لا يفسد

في من (قوله ولا يفسد

عنه منع خطبتها) أي

فيها إذا كان نظره بعد

الفتنة أم إذا كان قبلها

فلا يتوهم فيه ترتب

ما ذكره كآدمهم .

ولو كان لا يحل له فسرده كما يؤخذ من أخيه فسقده بأكثر مما لا يسقده بغيره وهذا لا يرد أحدا
إليه مستثنى من حرمة وصف امرأة امرأة رجل (وعنه سرحل) ومحبوب وحصى وحصى
إذ هو مع النساء كرجل وعكسه فيحرم نظره فسد وعرضها فسد وأما عذاته بعد موته
لا تقطاع الشهوة الموت فربما الاحتياط حمله معى لا يمسح كأي (مع) ولو شيعه
ومحب وهو الشبه بعد على محار (أي عورة حرة) حرج مثلها فلا تحرم نظره في نحو
مرأة كما في نه جمع لأنه (مع) وليس للصواب من غير أن يرد منه حرمه فسد وكذا
والدنة على ما حمله ركني ومثلها في ذلك الأمر (كبيرة) بأن بلغت حدا تشتهى فيه
نحو السبع (أدعية) وهي ما عدا وجهها وكفها فلا خلاف لقوله تعالى - قل للذين
يسوء من نساءهم ولأنه يحرم من المرأة من عورة ما في ذوات الرجال (وكذا وجهها)
وعمه ولا يحسب (كعبه) أي كل كف منها وهو من رأس الأصابع إلى المعصم (عند
خوف فتنة) إجماع من أنه حرم من زوجها وجهها وكذا عورة ما في ذوات الرجال
وإن أمن الفتنة قطعا (وكذا عند الأمن) من الفتنة فيما يظنه من نفسه من غير شهوة (على
الصحيح) ووجهه فإنه يفسد ما في ذوات الرجال من سائر الأجزاء والوجه واليد
معدية بسعة ومحرمة بغيره أي من الذممة سدا لا بد من إحصاء عن تفاصيل الأحوال
كالنساء والأحذية وبه اندفع القول أنه يحرم من عورة ما في ذوات الرجال كونه غير عورة سره
منه فسد أو الذممة بسعة الذممة على أن يسكن في ذوات الرجال مع الأصابع
أن وجهها كونه في الذممة الذي لا يحرم من الإجماع الجمهور والنسب لا أكثر من
وقال في المهمات به التصويب وهو الصحيح الذي لا يخفى.

(قوله ولو لا ذلك لكانت حرة) كالنساء وبني مائو يكتب خدمة ورث الشهوة هي حرة لما وجدتها
لأنها لا تملك له فسد ذوات ذوات (قوله ولو لا ذلك) أي لكانت حرة وحرم يحرم له
(قوله لا يمسح الشهوة) أي مع حب كونه كالمسلم كونه أو كونه فلا يرد أنه يحرم على
رجل غسل رأسه لأحده أو عكسه مع حب الشهوة (قوله لا يمسح) أي يمسح على
أن المرأة غسل عمامة من حصى ولحوب بدل له من عورة ما في ذوات الرجال كونه
(قوله على محار) أما المحرم ليس محرم ومع ذلك حب عورة الأحذية كونه في حب
على ولله معه (قوله في حرم المرأة) ومنه (قوله وليس تسوء) ومنه يفسد (قوله
من) أي العورة (قوله وكذا هو الشبه) أي في حبها لأن ذلك لا يفسد (قوله
ومنها في ذلك) أي في قوله لا يحرم من فتنة (قوله وهي) أي العورة (قوله في المعصم)
في نسخة في الكوع وعذره في المعصم وبه يفسد موضع أسور من أساوره ولعل
التعبير به ذوات من بعض من ليس له عدم جهة لأمه وحضنه وفيه خلاف الكوع
فانه حصص بغير الذي في الإجماع (قوله من ركنه حرم من) يؤخذ منه أن يمسح خوف
الفتنة من خوف أن يفسد من ركنه أو حدة (قوله ويحرم) أي يفسد معار (قوله
وبه) أي عاوجه به الإجماع وقوله اندفع القول بأنه أي الوجه

(قوله عاقل) أي أما
المحرم فلا يحرم عليه
لسقوط تكليفه وسيأتي
وحرم الاحتجاب عليها
منه ومع بولي له من
النظر (قوله ولأنه إذا حرم
نظر المرأة إلى عورة مثله
ذوات الرجال) قال لثبوت
سهم لكن الرد بعورة
مثله غير الرد بعورة
فما يحرم فيه (قوله من
داعية الخ) بيان للفتنة
(قوله وكذا عند النظر
بشهوة) معطوف على
قول المصنف عند خوف
الفتنة (قوله وقال البلة في
الترجيح شدة المدرك) قال
المشايخ فيما كتبه على
شرح الروض مراده بذلك
أن المدرك مع ما في المنهاج
كما أن الفتوى عليه اهـ
وأقول، الظاهر أن قوله على
ما في المنهاج خبر الترجيح
والصواب والترجيح على سبق
ما في المنهاج من جهة قوة
المدرك ومن جهة المذهب
فهو راجح دليلا ومذهبا
فأتم.

مه الإمام حق وجهه به
 برین صورت است
 بتسبیح آنی ذکرها و
 لا محمد تسبیح و لا تسبیح
 رشده هرگز از هم جدا
 و بتسبیح آنی دوام

[illegible]

٢٤ - هذه الحجاج - ٦ من ذكر النبي والناس بعد الاستثناء في كلام الجعفر الذي هو جزء من بوجه الأول.

كما يحرم نظره وإن كان الرجل قد رجع من غير أن يتصوره إن لم يخف فتنة ولم تكن شهوة
وقد يحرم النظر دون لمس فإن لم يكن الصب مبررة القبح بالنظر فقط وكعضو أجنبية مبان فيحرم
نظره فقط على ما ذكر في حد مو لا يصح حرمة منه أي أنه لا يرد أحسنه فحس بنظره ومنه خلاف
لندارمي ومن فهمه كالأصناف من أنه حلت النظر على شيء من شيء فلا يحل النظر على شيء من
وجهه أجنبية وإن كان نظره نحو حصه أو شهوة أو غيره ولا يسد من شيء من بدن عنده
وعكسه وإن كان النظر وكذا لمسوح كما مر وما ذكره من أن كل شيء من غير ما يرى فيجوز
نظره لأب مردود وقد حرم من ماحل نظره من المحرم كلبه ورجله وسننه وإن كان غير
حاجة ولا شهوة وكذا على مسي سارده ومنه كل من لا ينوي أنه خلاف إجماع الأمة
وسمعه من ربي غير من العموم سرت فيه لعدم اتقي على كل وهو ولا من كل ماحل نظره
من غير شيء من هذه كما سئل لا يجوز أن يزوج كل امرأة غير لنفس محمود حسب
الشرع فيه تقدم الأقيات على كل فقال يحرم من كل ماحل نظره من المحرم وفي شرح مسر
من رأس المحرم وغيره مما ليس بمورد إجماع شيء من هذه خلاف فيه بوجه سواء
أمن حجة أم شهوة ومشقة في عدم جوازه عند عدم القصد مع إباحتهم ووجه حوار
حينئذ أنه حتى عند عدمه ومن قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة لا يقال إن ذلك كان للشبهة
لأن الثابت إباحة الشهوة وما سوى ذلك صادق بما ذكرناه وغيره بحيث يدل
على وجهه الذي ذكره حيث من مكان واحد أن كل مكان يحرم نظره حرم منه وفي آخر
منه ومن محمود هنا .

(قوله وذلك الرجل عند
رجل الخ) قد مر هذا
(قوله وقد حرم من
ماحل نظره الخ) انظر
ماوجه قطع هذا عما يناسبه
فيما مر (قوله وفي شرح
مسر الخ) أي وما قلناه
عموم قوله بما ليس بعورة
مقيد بما قدمه وقد صرح
بتقصده به حجج في شرح
الارشاد .

(قوله كما يحرم نظره) أي من غيره وإن كان النظر كما مر لأن المس أبعد من النظر في إثارة الشهوة
(قوله من الرجل) أي من الأمر لما مر أنه يحرم منه ولو محال (قوله مردود) أي فيجعل نظره
ومنه أنه لكن قال سم على حجج قضية كونه كالمحرم أن يأتي في منه تفصيل المحرم إلى آخر
ما ذكره فلا راجع (قوله وقد يحرم الخ) معتمد (قوله ماحل نظره من المحرم) وكذا من غيره على
ما مر في قوله وفهم خصصه من هذه ماحل نظره من وجهه الخ (قوله غير حاجة) ومن
حاجة ما حرم به العادة من حجاب رجل يحرم ونحو ذلك كونه محرم ولا يحس منه فلا (قوله
كل من لا يرى) ضعف (قوله وسفه) أي بمعنى عدمه الروضة (قوله لا من) أي ولا على
(قوله المشروط فيه تقدم الأنثى على كل الخ) يرد عليه أن المس في عموم المس لا يرد
كل على الشيء لعدم ثابت عام وقوله فقال يحرم من كل ماحل نظره من غير ما يرى من غير ما يرى
في هذا المركب ليس فيه شيء من حيث ما ذكره من شرط مس العموم وقوله لا يحرم الخ
بمعنى قوله من غير ما يرى من غير ما يرى كل ما ذكره إلى غير ذلك (قوله وفي شرح
مسر الخ) أي محال ومذموم (قوله عند هذه النسخة) أي بنسخة ولا حاجة (قوله مع أنه شهما)
أي الشهوة وحول الفسة (قوله ولا من حواره) أي ومع ذلك فلا من حواره من الحرمة عند
المرء حجه والسفينة وقد وقع منه حتى أنه عليه وسر ومنه من يقول على الفسة (قوله صادق
في ذكره) أي من قيد الشبهة وعدمه

به في المذهب (المشهور) به

معلوف على قوله كى من
فاحصر في سيعلم لنا
المنع من عدم انقصر
على ما ذكر وهو مخالف
في الدخلة في اجمع
(قوله فاشتت الوحشة
بينهما) تأمل هذه
الجملة (قوله وحده
ولا من تلك الشرط
في) هـ . لا موقع به
في كانه الشرح وهو
في قوله الوحشة كى
في شرحه في شرحه
في طرف موقع ما حاره
في شرحه في من عدم
في حوار الدبر لانهم
في قوله وحده في شرحه
في قوله تلك انقصر ثم نقل
في قوله وحده في كلام
في قوله في الصدق في
ما لا يخفى عليه كذلك
ثم قال وعليه الخ (قوله
كثيرة يريد شراها
في شرحه في شرحه الخ)
هذا للثان قطع فيه البصر
عما قبله من عقب قول
في شرحه في شرحه من
قوله للوجه فقط (قوله
مضى على القور كل
في شرحه الخ) قد نقل
لو كان كذلك لما تقيده
بمعامه وكوها (قوله
لأنه مثل اسماعه) في
بشرها فهو تعليق للثان
قبله واو من الكسة .

[illegible]

(قوله فحدثني علي بن محمد) أحسن أسرار مني وداش بود نولا (قوله وروحه حسن وقال) هو قوله
 "أشتم داش بود" وقوله والثاني هو قوله فحدث علي بن محمد وقوله علي بن محمد في كتابه نسخة ماسرود
 حج وهو مدخر في الماضي أما الحج فقد يقع في نسخة "حج" من مدركي نسخة محمد
 بالهم إلا أن من إن لبارا بالميل في حقه من "قوت" في الحوزة في القسمة (قوله مدرك علي بن محمد)
 معصمه (قوله أما مدرك العبد) ضعيف (قوله كذا في الشهادة) في من الأكمة معرب
 العبد (قوله فله نظر) مع مدرك (قوله إن فله) في علي بن حجاج نسخة في مدرك
 خواص الشريف (قوله متصور فيه) في لأمر (قوله عند فقد حسن) في حجاج نسخة داش بود
 حشمة تكن غير من تورث فيه أشهر على ما ستم من حج (قوله عشتب وحنه) أي صلب
 كل منهما الآخر (قوله والأوجه ستم عشاره) في السردود (قوله ووجه اشتراط العدة فيهم)
 في في لأمر ومعصمه (قوله راء معصمه) في طاب معها حرم عام السردود وشرود يوم أعر العورد
 لكن قال مع علي معصم كذا أن كشي حرمه عرد عورد ووجهه معصمه في مدرك

فوله معددة بالأمر أو الأشهر) أي حلال من قال إن كانت مدتها بالأشهر (١٩٩)

حبر قضا (قولاً) دم من

(المعبر عن) لاجتماع
 لأربعة شيء ست من
 حيث إقحام المقصود
 فبصرفه تبع من هذه
 الحجة بالانفاق لعدم
 احتياج ما هو فيه من
 الاستدلال من أمر من أمر
 آخر وذلك في العكس
 لما جاء في كتابه إيسه
 الزرح على أن الكلام
 في اسمها هو توصف
 بملامة بعد الإحتمال (قوله
 وقد بين) المراد معناه
 مع أن الإحتمال لم يفسره
 يكون بالمعنيين
 معبر في الكل وقد صح
 أن يكون وقد بين في
 الإذن وإن اقتضاء قوله
 لا في وخرج من غير مع
 إلا لا يسها لأنها بحجة
 مسها وحده هو هذا الشئ
 ليس في التحفة التي ما هنا
 عبارته حرفا بحرف (قوله
 حجت ممل) هذا مقول
 فهو (قوله وخرج من
 عن) قد عرفت ما في
 تخرج منه ما عرفت ما في
 هذا تخرج عن أنه
 لا في موضوع التخرج منه
 كما دخل على أن ذكره
 فيه فمر معناه لا توقف
 فيه وإنما متوجهه الأسوى
 من هذا النص فهو
 مدفوع بما تقدم في الشرح
 من قوله ولو من غير معين
 في التخرج والتخرج منه .

[illegible]

(قوله بغیر جماع) أي أما به فيحرم كأن يقول عندي جماع - عني (قوله فعن نصفه) أي
 حريان الخلاف (قوله والعدة عن شبهة) هذا علم من قوله من وقد أورد على مفهومه من بعد
 عن ووجه شبهة الخ والعن حكمة - كرهت أسسه على حكاية حارث بن (قوله ما منعك) أي
 سببه (قوله وهو بالجماع) أي التعريض - الخ (قوله وإن كرهت) أي إن كان قد كرهه و
 منه (قوله كزحى من شئ) حيث مدره حج (قوله حجة) أي إن كانت مما (قوله وما
 منه) أي من السيد (قوله معصم بصره) خلاف حجة (قوله وحرج عن علي) أي في قوله وقد
 من أوليها الخ -

گروہی میں مثبت فائدہ اس لیے کہ بعضی حدود الخرج و الخرج سے

أو يذبح أو يعرض عنه المحب أو من هو كائن بطون برمن بعد حاشه حتى يشهد
فرائض حواله بمرصه كما سجد لإمام من أصحاب ومعه سجد العبد لقطع ، وقس بالإذن
والترك لأد كوزين في الخبر ، كذا (من حب ربه يرت) ثم يذكر له واحد منهما أو ذكر
له ما أشعر بأحدهما أو بكل منهما (من عزم في ذنوبه) متشوق به في السكوت إدام حصل
به شيء مقور ، وكذا إن أحسنه عزمه مضط أو عزمه وحده بعد الذي بالخصه أو عزمها ولم
عزم بالإحده أو عزمها به عزم كونه بالخير أو عزم كونه به ولم عزم بالحرمه أو عزمها وحصل
بعرض منها أو من أحدهما أو حرمت واحدة أو سكج من تحريم جمع المحسوسه معها أو ط
أي من بعد إحصائه حيث بعد معرفته أو كمن ذنوبه أو مرتبة لأصل الإحصاء مع سقوط حقه
بمحرمه أو بإمرسه ، وإمره في سكج ويؤيد به قبل الوعد ، يسبح العبد بخطه أو ي
والتي تحرم لإطلاق الخبر ، وقطع بالأول في السكوت ، لأنه لا ينشأ ، ومن خطب حاشا مع
أو مرتباً لم تجز خطبة إحداهن حتى يحصل لإعراض أو تمتد على أربع ، وسحب خطبه أهل
النفس من الزمان ، فمن حب واحد والحدسه مكنه بعد الشترى أو من رد إلا واحدة حرم
عني امرأته واحدة حرمه ، فأن لم يكمل العدد ولا أراد الاقتصار على واحدة فلا
حرمه ، بل لا يمكن الجمع (ومن سجد في حرمه) أو حسو بالبريد الإجماع به أو معصيه
هن يصلح ولا يؤمنه في ذلك كمن حب على من علم بالمبيع عينا أن يجبر به من يريد شراؤه
بأنه فالأصل رد حرمه إلى العا ، وعزم عزمه في من لأعراض والأموال خلافا لمن فرق
بينهما بأن لأعراض أنه حرمه من الأموال وثان ذلك العزم ، لأنه أن فيه تكشف بضع
وهو كمن سجد وهو يروى ، مع في الأموال ، لا سمج به في (ذكر) وجوبه كافي الادكار
و من سجد وشرح سجد كمن سجد في المال ومن السجده من عزمه ، وسجد في الزوجه بالطور
عزمه في الزوجه (من به) الشرعية ، وكذا العرفية فيما يظهر أحدنا من الخبر الآتي ، «وأما
معونه في معصيته لما لا يذبح أي عزمه تمت به في ذلك من سجد حاشا أي ما يجر به منها من
ببرحه وجوبه ما سمج له كمن سجد في سجد كانه في ، ولا يذبح الخبر الآتي لأجل أنه
صلى الله عليه وسلم علم من مستثيرة بها وإن كانت بوجوه لأصحها من وسجد فصحها
هو فيه حين دعاه لهذا المذبح ، ولا تنس به صلى الله عليه وسلم في ذلك عزمه فحرمه لأقصر على
ذلك وإن توهم نقص الخش منه .

(قوله أو يذبح أو يعرض عنه المحب أو من هو كائن بطون برمن بعد حاشه حتى يشهد)
نأن يصرح ما يترك حتى
لا يتكرر مع الأعراض
الآتي (قوله وسحب خطبه أهل الفضل)
المصدر صاف معوله (قوله
لأن الضرر هنا) أي
في الأعراض وهذا من
كلام العارقي (قوله أي
عزمه) تفسيره يسو به

(قوله أو يذبح أو يعرض عنه المحب أو من هو كائن بطون برمن بعد حاشه حتى يشهد)
ومعه سجد العبد (من يذبح أو يعرض عنه المحب أو من هو كائن بطون برمن بعد حاشه حتى يشهد)
حرمه سجدته (قوله وعزمه في ذنوبه) أي حتى وعزمه في ذنوبه (قوله لأنه لا يمكن
أي واحدة (قوله أو مرتباً) أي مع قصد أن سجد من ربه أحد بمقتضاه في كل محبة أربع
وحصل خمسة أو نحو أخت زوجته وقضته آخره عند الذبح (قوله من لأعراض والأموال) أي
من قوه أو معصيه (قوله أن لأعرض أنه حرمه) من سجد في قول لأعرض أنه حرمه أي
أحر ما يحذر من سجد كمن سجد لأموال (قوله وسجد) أي يذبح سجد ، سجد كائن رد بروج
بكل فاسدة وحسن العزم مع روجه فد كمن لوجه النسق ومن سجد سجد روجه عن ذلك .

لأنه لا يتعد به فلا مبالاة بأيهامه (بصدق) ليحذر بذلك للنصيحة الواجبة ، وصح أنه
صلى الله عليه وسلم استشير في معاوية وأن جهده فقل «ثُمَّ تَرَجَّعُوا فِي عَصَادِ سِنِّ عَدِيَّةٍ»
وهو كانه عن كثرة الضرر «وَمَا مَعُوذَةُ قَسَمِهِ بِذَلِكَ لَمْ يَلْ» - «يَرِيبُ إِنْ عَرَفْتُمْ أَنَّهُ كَرِهَ لَأَحَدٍ
أَمْسَلْتُ كَمَا لَمْ يَصْطُرْ لِي إِبْرَاهِيمُ» - وقد فُحِّدَ عنه وجوب ذكر الأُحِبِّ فالأُحِبُّ من
الغيب وهو أحد أنواع الصلة الحُرَّة ، وهي ذكر الغير بما فيه أو في نحو ولده أو زوجته أو
ماله ما كره في عرفنا ، شيئا لا يحسن صلاحه وإن كرهه في غيره وهو سرور أو إثم أو سلب
إن أُصِرَّ فيه على استحصال ذلك ، ومن أنواعها المباحة في السر سبى ماله على إيفائه أو
الاستمارة على غير ما كره ، ودفع معتبه والاسماء ، إن كره حال خصمه مع نفسه
للحق وإن أُنْصِيَ ، فماله لأنه قد يكون في الغيب فائدة ومحرر نفس أو نفسه إن يسأل
بغير نفسه من جهة ذلك فحسب الحبيب ، وسبب حرمة كل ذلك كره ما حازه به ،
والأوجه أن يحضره بغيره كذلك فسد كره فقط ومثله ما يصف بكرهه فبكرهه
وإن أمكن دفعه عنه لا معنى لوجه الاستدلال ، والأوجه عدم الحرمة في حاله بالذوق ، ولو
استشير في نفسه وفيه مساو والأوجه من تردد فيه ، واقتضاء إطلاقهما وجوب نحو لا أصلح لكم
إن لم يسمح بالاعراض فإن رضوانه مع ذلك ولا يرميه ذلك أو لإحسانه من كل مدموم
شرعا أو عرفيا يظهر ضرر ما مررت وما حثته لأمرني من حرم ذكر ما فيه حرج كره الله
وإن أمكن بوجهه أن لا يندرج عنه ترك حثته من رده فلو لم يكن في ذلك إثم ، فحسب ما مررت
على نفسه لأوجوبه وقبول بعضهم بوجوب دفعه عنه ولا فائدة بذكره مردود أن استشيرهم له
في نفسه ذالة على عدم رضاهم فتعين الإحسان والذلك كما تقرروا ومقتضى ما قررنا في حرمهم التردد
السابق فيما لو استشير في نفسه ليس لا قيد بغيره ذكر ما فيه من ماله في قولنا يستشير وهو
قدس من علم نفسه عدم حرمة ذكره - (و سبب) فاحذر أو غيره .

(قوله لأنه لفظ) أى قول الرسول لا يصلح لك الخ (قوله وأنه معونه) هو عبد الله أى من
جود وهى ركن الدين (قوله) أى ما عاين ليس فيه وهو كمال عاريج (قوله لا سحر صريح)
من الأوصاف الحميدة (قوله ومن جود الخ) وقد مر ذلك بعضهم . قال .
الفلاح من جوده فى سعة . محضر ومعتز . وعبد

وهذه هي وصية وموعظة ومن طلب الاعانة في إزالة منكر

(قوله وهي ذكر العبر بما فيه أو في نحو ولده الخ) أي أن يقول فلان الناسق أو أبو الناسق أو زوج الناسقة مثلاً وخرج يذكره ذكر ولده أو زوجته فقط من غير تعرض لذكره فيه لا يكون غيبة له كما هو واضح فبعبه (قوله وعبره عشق) هو على حذف مضافين ليصح التصريح أي ومن ثوابه، إضافة إلى خبره دلالة (ومثله إن لم يسمع بالإعراس) هو كسر عره الإعراس أي عمل وحواله ذكر إن لم يسمع بالإعراس عن الخصة أي أمارة سمع به ويعبر عن ولا يحب عبه إن ذكر

كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم «أما صلى الله عليه وسلم» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 وحسن على عتبة بن ربيعة «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 لك ثم نحن بك مع كل شيء وكل من ذلك شيء «فمن فيس فوطني له كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 لا يؤخذ منه به من مطاع له من نوع به من مع لأحد خصوصاً العمة وهو به
 لاستفهام ابن عباس عن حقيقته بعد أن صلى الله عليه وسلم «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 وحدثه عن ما ذكره ومع ذلك يعني أن لا يحد هذا ولا يحد بالسياسة وهو بالرفاء
 وليس مكرود، ولا أحد يحد به أوله وهو «ولك الله لعل في بيته» ثم إذا أرد
 الخرج يخط شوب وقدما فيه السجدة والنسب والنية من وجوده في شدة الأمر به قال
 ابن عباس صلى الله عليه وسلم في «فمن فيس فوطني له كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم»
 من في في له به لانه وفور كل شيء «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 حسب ذلك من وحدث أنه صلى الله عليه وسلم «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 قال له لانه في صريح قوله وفور كل شيء «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 في قوله صلى الله عليه وسلم «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 وهو يسكر في محبته حتى حال به أنه يتوهم فقد حلت فيه جمع من حروفه واللى
 دهر لانه جمع محمول كاس الفرج من العري والكمال بذكر شرح الارشاد والحلال
 السوطي وغيره من ذلك «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 أول انهم ووسعه «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 وعرضه مكر لوانه «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 أسحر لانه السمع وخوع عرض من حشده وهو مع أحدهم مصر به كالأفواه فيه مع
 الكهف، وصعد بعض ذلك «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم
 الصحيح من روى امرأة «وأيها السهم ورحمة الله وبركاته» كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم

(قوله كيف وحدث أنه صلى الله عليه وسلم) ووجه ذلك أن الله صلى الله عليه وسلم أقرها على ذلك كدبرها
 وثم قولها ذلك فحور من يكون جهادها أو أنها كانت ففهم سبحانه ذلك منه صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم بطريق ما (قوله وإعما هو) أي الاستفهام (قوله وهو برها) أي الاستفهام أي
 «عربى نازك» والسبح مكرود (قوله وفور كل) أي وسحب (قوله وإن من من نولك)
 أي لك «أو سمع من صغر السن أو سمع (قوله وسحر) سبحانه ذلك) أي قوله سمع الله الخ
 (قوله لا يعلق به) هل سمع من رغب الروح في الخراج ثم فعليه استاء حاله بوجه من يسبح
 مثلا «فيه نصر» والأقرب الكرهة، ولا بد منه قوله لا يعلق به لأن الدهر أن المراد به
 ما يتعلق به مما يتوقف عنه مقصوده من الخراج كأن طلب منها أن يكون على صفة محكم
 معها من عدم مرده في وجه (قوله بل صح ما يقتضي كونه كبيرة) «دهرود ونو مرة واحدة»
 (قوله وهو يسكر في محبته حتى حال به أنه يتوهم فقد حلت فيه جمع من حروفه واللى
 ذلك) معتمد (قوله به لانه) ويظهر ذلك بحدوده أو بغيره من ذلك عليه (قوله
 كالإفراخ فيه) أي الخراج (قوله به في الخبر) هو في حكم المستثنى مع عدم إلتسان مع واستد

وعلیه يوم الجمعة من لا يهاب ربهما أو سماها وقت لا يتركه عند قدومه من سفر والتقوى له تأدو بمساحة
مع رعاية القوانين الطبية مع قصد صالح كعفة أو نسل لأنه وسيلة محرم فكأن محرم فيما
يظهر وكثير يخطئون ذلك فيتولد منه أمور صالحة فليحذر هؤلاء الخامل ويرفع مكروهه من
عنه إن حشنى منه صير ان تولد من بين عتب على صفة حرم ، ومن ألقى عدم كراهه بحول على
ما يرام حشنى منه صير

(۱۰۰)

۱۱ - کاک - و نو ۴

وهي خمسة روحان وروى وشاهدان وصيغة ، وقد هما ثابتان لطرفين ، ينبغي ادول
الكلام عنها فصل (راجع الى كتاب الروح) وروى هارل ومنه النور (وهو) ان
يقول العبد (روحك او ~~روحك~~) مواز لثبته من (وقول) مرتبط بالروح كمر
آية (ان شئت ارجع) ومنه وكيفية كذا (روحك) (او كذا) فلا بد من ان
يكون من حو ~~الروح~~ (او كذا) (او كذا) كذا ان هارل وروى عن جامع
الأئمة الأربعة ،

(قوله ومعه يوم الجمعة) أى وحدث فيه الخ (قوله ون لا) كذا عند سدومه (أى فى ليلة لى
حدث سدومه مثلاً من السدر بن أوفى يومه بن اشفت حقه (قوله من سدر) أى شخص به
عينه عن المراد عرك (قوله ووطء احسن) أى حذ شعوره ذو حمارها حيث صدقها ، وه (قوله
ل بن عتاب على صفة حرم) بغيره ولو خوف الرأ وهو دهر بن قوى الغنث تحت النرجس ، بهى
وكان انصر ، انصر عليه لاولد ، لا تحسن حاده كهلان اولد ، ولا شكىل هذ عى عرق الرهن
من حوار وطء الرهوة بن خفاف الرناء لأنه ليس ثم خضر عحت ولا مقصور وحاسه أن سلب
لمع محرد يومه الخيل فيمن عرك وعرصه لاصورود على برهن لند ، الدس ورك عرك
محرد التوفيق :

(جـ)،

في أركان المسحاح

(قوله وتوابعها) أي كسكاح النصارى وكالسناده على إسناده (قوله وهى) أى ذركا (قوله وشاهدان) عدما ركبا لعدم اختصاص أحدهما دون الآخر بخلاف الرحيق فإنه يعتبر فى كل منهما مالا يعتبر فى الآخر وجمعهما جمع ركبا واحداً اتفاق العقد بينهما فلا تخاف منهما (قوله ومثله استمول) أى فى أنه يعتد به من المهور (قوله كما صرنا) أى فى آخر الفصل قبل قوله فان ظالم لا ذكر العاصى بينهما ثم صحح بـ (قوله من دهن عبيها) أى ابروينة

وإن يوصف فيه السكى ومثله أحببت أو أردت كما قاله بعض التأخرين (سكاحها) بمعنى إسكاحها
بمعنى الإحباب وادستجبه معنى السكاح هنا إذ هو المركب من الإحباب والقبول كما مر (أو تزويجها)
أو اسكاح أو الأبروج لا قبلات ولا قبائنها ولا قبلته إلا في مسئلة التوسط على ما في الروضة لم يكن ردة
ولا يشترط فيها شيء حسب ما يقول ماوى روحه حيث قبلت وحت على ما تقدمه كلامهما لكن
حرم غير واحد منه لأنه من رزخته أو رزختها ثم دل الروح حيث سكاحها فإن قدمه على ما مر
أو تزويجها فإن تزويجت صحيح ولا يكون لها مردود من الوالد الله تعالى على أنه لا بد أن يقول
الولى رزختها ثم دل على رزختها على رزختها كذا فيجوز من مسئلة الوكيل وأولى كلام
المتصنف لا يجبر مضطراً لا يشترط يوفى بعقوبته من أن يكون متى تقدمت كانت لأنه
السور الخ في النوع أن السكى يكون حتمياً ثم وعرض ذلك لا بد عليه، لأن غير الأهم
قد تم لكه كذا على ما ذكره في وصفه في الروضة في صحة تزويجها أو سكحت برده
بين الآخر وإنه يوفى ما في العوى في قوله تزويجت قال أصحابنا لا يصح لأنه إخبار لا عقد انتهى
مردوداً منه على ذلك، غير تزويجت من برده وأصح حرمه كذا مر وحديث
فما في العوى صحيح لكن لم يرد

(قوله فقال تزويجت صحيح)

عبرة التحية تزويجت

وهي الأصوب لما مر (قوله)

وهو الولد الخ) أى في

مسئله التوسط أى قوله

فيها لكن حرمه

وحد منه لأنه من رزخته

أو رزختها أى مع قوله

السلان في الشيء الثاني

وطاهر منه لا يشترط قوله

فلاية في الشيء الأول

فما راجع (قوله في العوى)

العموى خ) من حرمه

كلام الشارح كذا مر من

قول الشارح انتهى لكن

يأس في كلامه أنه راجع

ما يصح سابطه عليه

وعبره انحصار وقد قدر

في صحة تزويجت أو سكحت

بصرف لردده في قوله

اسمى فقوله في العوى

العموى الخ من حرمه ما قبل

(قوله وب يوفى فيه السكى) أى في وصف (قوله لا بد) أى قصد من غير ذكر إسكاحها
أو تزويجها وقوله لكن رزخته معصية (قوله ولا سكره) أى في مسئلة التوسط وحصل
في مسئلة التوسط أن قول الولي بعد قول التوسط رزختها حيث فلا رزختها أو رزخته
بده ولا يكون رزختها بدون إحصاء ولا رزختها بدون ذكر الزوج وأن يقول الروح بعد قول
لا بد رزختها مثلاً رزختها أو سكحت سكاحها لا بد وحدثها ولا مع الصمير نحو قبلته (قوله
سكى حرمه غير واحد الخ) معتمد (قوله أو رزختها) أى فلا يكون رزختها فقط ولا بد مع ذلك
من ضم لسلان شيء ما سوى (قوله فقال) أى على ما مر (قوله أو رزختها) أى وفاء
التوسط الخ (قوله فإن رزخت) أى ولا يحسب على رزختها من عام وفي هذه خلاف مسئلة
التوسط غير ما مر في قوله ولا بد من ذلك على ما مر من قوله (قوله ولا يكون لها) أى في مسئلة
التوسط حرمه في الجمع (قوله على أنه لا بد) أى في مسئلة التوسط (قوله للتحير مطلقاً) أى
سواء في الولي بعد الإسكاح أو الزوج فليس قبلت سكاحها راجعاً لأنكحت وقبلت تزويجها
راجعاً لزويج (قوله إذ لا يشترط توافق اللفظين) أى أما التوافق معنى دلالة منه كما مر في قوله
فإن نقص وأن قبل على وفي الإحباب لا بأسية للرجوع ونصبه أنه لو كان بوى حرمه ما
بين قبل الروح رزختها من نفس سكاح إحداها السلطان وهو ظاهر قياماً على البيع
(قوله كان معنى تقدم قبيل) أى على رزختها (قوله في العوى) مسند أسير ولو قال
في الخ كان أوضح (قوله والأصح خلافه) أى فما في التعليق صحيح لما بينه من أن السكير
على معنى عدم شرط ما يدل على برائة ووضح أنه لا بد من ذكر ما يدل عليها بعدم الصحة
تزوجت فقط ظاهر والتشهير فيه مندفع (قوله فما في التعليق) أى من عدم الصحة.

عن ذلك الموحب لوجهه لا حارة أو قرينة منه لا يتردد شيء ذكر في هذا إله شربا كعب
ولا يصرف فتح تاء متكلم ولو من عارف كما أتى به في المتن في ذلك عطف كجهر في أبعث
بضم التاء وكسرها محلا للحن لأن المدا في الصيغة على معرف في محو راء الناس ولا كذلك
القراءة وإبدال الراء حيا وعكسه والكاف همزة كما أتى بذلك أوله رحمه الله تعالى وفي فتوى
بعض المتقدمين نسخ السكك كما هو لغة قوم من نحل النصارى لا سيما رواج في أو إيت
من الخط في الصيغة إزاء نحل بمعنى أن يكون كحفا في إعراب والتدكير وقد ثبت في
ممراده خط في الصيغة الضلال وهو صريح في ذكر وعنه من إعراب كل ملاح عن ملحق وسعر
في صحنه مع في الضلال في قوله هـ ذكره في كل من في العند مع نوافعها وهـ
كأنه وحده ولا وحب مهر اسفل صرح به وردى وروى (ويصح تاء لفتح الراء) و
وكيفه واء صحت وعنده (عني) كلف (أوى) أو وكيفية لفظ لفتود (ولا يصح)
السكك (إلا بلفظ المروج أو لا سكك) أي ما شاء من مذهب ولا سكك في هذا مع ما
إليه حصر الصحة في ذلك الصبح فصيح عوان مروحك إلى آخره وحدث خبر مـ «أتوا
الله في الدنيا» «كم خدموه من أمانة الله واستخدموه بروحهم كاملة لله» وكيفية ما ورد
في كتابه ولم يرد فيه سوء والناس ممنوع لأن في السكك صرح من التمسك به
تصح بحرفه راحة وتثبت وقعة وجعله معنى السكك بعض لفظه خصوصية في صبي الله
عليه وسلم لقوله - خاصة لك من دون المؤمنين - صريح وأصح في ذلك وخبر النجاشي
«ملككم بها»

(قوله لأن هذا الشاء
شربا) فإن الشاء سم
لأوجه لا كونه إثناء مع
حو الصبر ووجهه
الأخبار أو قريبا منه مع
عدمه اهـ (قوله وإبدال
مع) معطوف على فتح
هـ لا تكلم

(قوله عن ذلك الموحب) وهو الصبر أو حو (قوله الذي ذكر) أي في قوله ليرتد عن الحق
(قوله ولو من عارف) حذافا لحج في العارف (قوله ولا في إيت) أي عاء الصبر هـ
(قوله لأن المدا في الصيغة على معرف) في كون فتح هـ اسكك من انصرف في محو راء
الناس ولو من العارف نظر فاعلم إلى ما قبله حج أمير (قوله وإبدال الراء حيا) أي لا
وأي مثل ذلك في قول الروح في الراحة رجعت روحى بعد سككها ولا بد أن يكون
أوردى (قوله والكاف همزة) لأنه من عارف وظهره و ن لم يكن معه ولا شدة بالنسبة
(قوله يصح سككك) وفتح أيضا أرواحك ويوم في تدرس عن الرهلى ما رواه ووجهه
أن معنى أرواحك ولأنه صرح بـ روحه وهو في معنى أرواحك ويوم في تدرس عن الرهلى ما رواه
أنه ما يخالفه (قوله والتدكير والناس) أي وكل منهما لاجل (قوله صرح) أي وهي لك
أو إليك الحق (قوله مع نفي الصداق) أو لا قد راعى بعض ما تدرس الراء (قوله لفظه لفتود)
أي مع تقدمه (قوله إلا بلفظ المروج) ولا يصح الخط فيهما على ما مر من إبدال الراء حيا
وعكسه (قوله بأمانة الله) أي بجهن تحت أيديكم كالأمانات الشرعية (قوله وكيفية ما ورد
في كتابه) أي من نحو - فاسكحوا ما طالب لكم من النساء - وفيه نص في عدمه ووجهه
(قوله وأصح في ذلك) أي منع القياس

بمعك من القرآن» إصوغ من معبر كما في سائر آيات رونه جمهور روجكم، والجماعة أوى
 ما حقه من الواحد أو رونه على ظن التعادى، وجمع على الله عليه وسير بين اللعين إشارة
 إلى قوة حق الروح وأنه كاسم وباعتد كاح الأخرس إشارة إلى لا يخص فهمها الفصح وكذا
 تكسبه على ما في المجموع وهو محمول على ما لا يمكن له إشارة مفهومة وبعد نوكيله لأصغراره
 حيثما، ويحق تكسبه في ذلك إشارة إلى لا يخص فهمها الفصح (وضيح) عقيد السكاح
 (بالجمية في الضم) وهي مسند العرسة من سائر لغات كما في المحرور وبالحسن فالفصحى
 اعتبارا على أنه ليس لأشخص به عجز فأكبر بحسبه وإد في الضم اعتبارا باللفظ الوارد
 ومات من عجز عن العرسة صبح ولا فلا، وشهد أن يأتي عما به أنه أهل لك انقصة صرحنا
 هذا إن فهم كل كلام به وآخر من فهمه به رونه وأخبره بمعناه فوجهاً رجع السقي
 السع كافي العمى الذي ذكر لفظ التلاق وأراد معناه وهو لا يعرفه قال وصورة أن لا يعرفه ولا
 بعد زيادة ما هو أخبر به به في صرح إن بعض الفصح ويشهد فهم الشاهد من ذلك أيضاً
 كما ساقى (لا تكسبه) في العمة كاحبك أي فلا يصح السكاح (قطعه) وإن يرى بها السكاح
 وتوفرت القرائن على ذلك،

(قوله إن لم يطل الفصل)

أي بين لم يظهِر في إدع
 يقل للمتحرك إلا بعد اعتد
 امتقاسم

(قوله ب معك من القرآن) معنى أن أراد من هذه العمة تعاملك إياها مامعك من القرآن
 وقد كان معاً ما لمع أي أروحين (قوله وكذا كسبه) مظهره ونهت وعنده سم على جمع
 قال في متن دروس ولا تكسبه قل في شرحه في عمة أو حضور لأنها كسبه فإن لا يوفال اعاب
 روجك استى أوفال روجك من فليس ثم كسبه كسبه السكاح أو الحية فقال قدمت لا يصح كما
 صححه في أصل الروضة في الأولى وسكت عن الثانية لأنها مستغنية من كلامه إلى أن فرق في شرح
 دروس بين ما هو والسمع أنه أوسع من أن يعتد به في كون الحذر فيه انتهى وهو
 صريح في عدم الصحة بالكسبه لكونها كسبه وهو شامل لأخرس وعنده أكن حيث صرح
 عند الأخرس بسكاته بضروره على ما ذكره من خصصه بأصغر لتحقيق الضرورة فيه
 وتضمن التعيم وهو الأقرب هذا وقد يقال ما لا بد من أن الماضي بوجه حيث لا يمكن إشارته
 صريحة كما يتصرف في أماله (قوله وهو محمول) أي صيغة كاحه بالكسبه (قوله إشارة
 مفهومة) أي لكل أحد ما إذا فهمها الفصح دون غيره سواء الكسبه فيصح كاحه كل
 مهما (قوله وبه) بوكاه) مضمومة منه مكنة الأوكس بالكسبه أو الإشارة إلى لا يخص
 فهمها الفصح بل بين صيغة كاحه بوكاه وهو قريب من ذلك وبكأن كسبه أنه في
 التوكيل وهو يعتقد بالكسبه عارف السكاح (قوله إشارة إلى لا يخص فهمها الخ) أي فصيح
 كاحه به بضروره حيث تعذر بوكاه (قوله لأنه) أي السكاح لفظ الخ (قوله رجع السقي الخ)
 معتمد (قوله إن لم يطل الفصل) أي عرفه بالأصغر بين لإحاط به بقول (قوله فهم الشاهدين
 ذلك) أي ما أتى به الماقدان

(قوله ونشعره) أي
 ونشعره وهو نفس (قوله
 هذا طبعه) أي
 هو من كلام الناس لأن
 كلام الأذري (قوله
 وسئل عن العاقد) أي
 وقع السؤال أي البحث
 عنه (قوله أن الأصل
 عدم احتياج معتبراتها)
 أي لأن الاعتبارات أمور
 وحدوية والأصل عدم
 التعدد فالأصل الأصل
 اصطلاح أهل الأصول
 انقالب للظاهر كإسباني
 مدالته وحاصل كلام
 الفتاوى في هذا
 الأذري أنه يجوز فيه
 أمران إما أن يراد
 بالضمير ما ذكر من
 اصطلاح أهل الأصول
 أي الذي قوته وحده
 ولا يختص ذلك بأحد
 لأن الابين بالعبارة
 مطابقا على خلاف الأصل
 إذ الأصل عدمها وإن
 حكم الصحة بالاعتقاد حيجا
 للظاهر هنا على الأصل
 وإما أن يراد بالأصل
 العاقد على خلاف اصطلاح
 أهل الأصول وحيث
 ذكر لغوام فيه لا
 (قوله في لخر وتزوج
 امرأة الخ) سياتي تصحيحه
 (قوله ليس شيء) هو
 خبر كلام لخر فكان
 ينبغي أن يقول عقده

(من في الأصل) أي معنى النفس وثان في صح لانه نفس على صورة من الشعر ولأنه لم
 يحسن من مهر وفقر أن يحل له لانه روحه أي على أن روحه است برقة الأمه وروحه
 على ذلك صح استحبابه لعدم العسر يث في ورد عليه عقد النكاح مخرج لكل منهما
 تسمية ونسب في الأول وقد دلت في الثانية إذ يوضح اسمي فيها ثم يحد النكاح لأن
 حاربه الله وهو مجموع ولوح في أمره على أن روحه ربه مثله وصدق است مع الحقيقة
 وروحه على ذلك صح لزوجه مهر على من استسمى ووقع الثاني على الحقيقة وصدق مرأته
 في أن يرضى عنه ويكون صلافة عوضا من عتبه فأعقته على ذلك صفت وقد يعنى
 في أحد وجهين - في نفس البرودة عن من كح وهو يصغر ويرجع الروح على السيد مهر مثل
 والسيد على روح بدمه العتد وصغر من كانه وعنده أنه لابد في الروح من علمه أو من
 لمرأته وهو جهن حبه في صحيح ككاهها - عند النكاح وقد سئل والله رحمه الله تعالى عن
 قول الأذري في قوته مدبره إن الأصل في عقود العوام المصاد والعلم بشرط عقد النكاح حال
 العقد ثم كذا في - في شخص روحه ثلاثا وسئل عن العاقد عدا هو جاهل بحيث لو سئل عن
 الشرع ما عرفه الآن ولأنه - عند العقد هو حاسر في عمن - خور - أحد - بدونه وما يعرف
 معنى ذلك من معنى قوله أنه كذا - من روحه عدم احتياج من ربه - وإن كان يوضح الحكم
 بوجهين لأن العقد من العقود - حاربه نفس - من روحه - كذا - لغوام مثل - مدبره كذا -
 أن الأول في بدو العوام - عند معرفته معتبره بخلاف مدبره فلهذا وعرفه من أن مهر
 بشرطه حال عقده شرط لعموم على أنه شرط عوار مدبره مدبره - كذا - كذا -
 متعقبة في من - كذا - كذا - وإن كان - من مدبره في - شره - ثم -
 مدبره - في - كذا - كذا - من الروح مره - مدبره - من الرضاع ثم تبين خطؤه صح لنكاح
 على مدبره وحكي - كذا - كذا - من مدبره - كذا - كذا - كذا - كذا -
 أو على أنه شتموس شرط مدبره - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 الصحة لأنه عام لجميع الشروط

(قوله ولعوض) أي وعدم النسب من - صورة النسب من في لانه نفس روحه كذا -
 ولا لانه لم يذكر لها مهر وذلك موجب لمهر المثل إذ لم يوجد نفويض وإلا فلا يجب
 لها شيء إلا بالنسب - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 (قوله) هي قوته روحه وقوته في - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 ونسب - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 سبب مؤث (قوته وزوج روح) أي - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 (كذا) أي - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 أو كان اعتدوا عنه حتى - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 مع عدم عدا شره وطوقه وعليه أي على مدبره أو اسحق الأسراي (قوله عدم صحة) سياتي
 له في اشرح ما يصرح - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا - كذا -
 (لأنه عام) متصل بمخصوص

بديهي صرحوا أنه روح ثمة مورثة طائفا حياته فان ميتا صح والشك هنا في ولاية المآقد
 بملك وهو من أركان الكاح وأنه لو عقد الكاح تحصره حدة من فبانا رجلين صح والشك هنا
 في الشاهدين وهما من أركانه أيضا وبطائرهما كثيرة في كلامهم فعمل أن الظنفة نذرت على الوجه
 المذكور لأجل لملقتها إلا بعد التحليل بشرطه وإلا يعمى من لم تحسن من الله شئت
 انتهى به إلى الباقي وليس مشتغلا بالفقهاء ولا بد في الروحة من محرم من كاح وعدة ومن جهل
 متعلق على ما قاله التولي وأقربه التحوي وعنده وفي التولي من خوفه من روق وضو وثبوتة وحسنة
 وعندها من يتق في الترتيب من بين الإلحاق في وحيد في لغة وعنده من (و)
 يصح (النكاح) (الابحصره شاهدين) ولو اتفاقا بأن يسمعا الإيجاب والقبول ليجب (لا كاح
 إلا بولي وشاهدي عدل) وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل ويعنى فيه لا جواز بل رفع
 وصيانته ذلك من المحرمات ومن إحصاء جمع من أهل النكاح (مترصيه حريمه) كماله بينهم
 (وذكوره) محققه وكوهم! سبب كماله من المحرمات من جهة في ولايته ولا بد في إبداء من
 كماله كالأولى عرى ما وقع على حتى أوله وإلزام عدم حسن والبرق في الشئ دون ولاية منسوبة
 من جهة خلاف العقود عنه فحيط له أكثر ومن ثم لو عقد على من شك في كونها محرمات لم يفت
 محرمه أصح كالأول لا خلافه في وصاها منه (وعنده) ومن لا منه لا خلافه كالأول في
 (قوله من أنهما) من قول له أنه من (قوله وهو) في قول (قوله نعم) (قوله) أي من
 قوله وإن كان الأصح حكمه في (قوله من الوجه المذكور) أي في قوله فإذا طلق
 شخص روحه ثلاث وسائر الخ (قوله ومن) مثله بالفقهاء (قوبته أن من لم يحصل من
 العقد ما ذكر ولكنه مشتمل به من حيث والظاهر أنه غير مراد وعليه فكان الذي
 في قول وإن كان مثله بالفقهاء الخ إلا أن يقال إنه حيث كان مشتملا بالفقهاء كان ذلك من جهة
 البحث من تصحيح العقد وإن لم يكن من جهة من العقد ما يؤول إلى (قوله) (قوله) ومن جهل
 (مفسر) في من لا يعرفها وجهه كان في قول له روحه هذه وجهه انتهى ولا يسها انتهى حتى وجه
 كلام حسن للبازع (قوله وفي الثلاثة) أي الولي والزوج وأمره وفلسفه أنه وفي الولي روح
 لا يعرف له اسم ولا نسبا زوجته بقى فقل أنه يصح النكاح بغير ما يعمد في قوله من أنه لو
 زوجته هذه لم يعرف اسمها ونسبها لم يصح (قوله وحسب) في وشيخ (قوله ودان) (قوله)
 عطف معيار (قوله وكوهم! سبب) أنهم أنه لا يكتفى بصور الخي وقد صح في قول له أنه
 الصاهرة (قوله فمات غير محرمه) معتمد (قوله ومترصيه حريمه) أي في قوله وحكي في قوله الخ
 وذهبهم الصحة وشرق منه ومن العقد على الخشيش شكل حيث صح ويرى من أن قوله أنه
 لا يصح العقد عنه حال خلاف غيره فانه يصح العقد عنه في إجماعه مؤلف وهو محتمل في
 الشرح وما في الشرح هو المعتمد .

(قوله ومن جهل محرم)
 أي ولا بد من حقه من
 جهل روحه جهلا
 مطلقا أي فلا بد من
 معرفته بغيره إن جهل أو
 باسمه أو بها كما أوضحه
 في نسخة آخر (قوله)
 (إلى إحدى ما) أي
 بشرطه من رواية معينة
 (قوله خلاف العقود
 عنه) (قوله) (قوله) بالاسم
 والروح ولا بد من أنه
 من عقود عليه

فرع استطرادي — وقع السؤال في الترس عما يقع كثيرا أن من يريد الزوج في حده
 حصر المسجد للحاوس عليها في المحل الذي يريدون انعقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك
 مفسقا فلا يصح العقد أم لا فيه نظر . والمحرم عنه في الصغر صحة العقد لأن العبد
 عليهم اعتقادهم إباحة ذلك لكونه مما يباح به ويستدر العبد بالنحرر فيمكن أن ذلك

(قوله ولا يبقى هذا إلخ) وجه إبقاءه أنه جعل العدة شرعا ولا يصح العقد إلا إذا وجدت ثم حكم بصفته بالمستورس مع تنصها
(قوله لأنه منزهة الزوجه) قال الشهاب مع أو ش الكلام هذا في لأعداد أيضا ومقتضى في المستورس في الاعتبار مذهب (قوله
قالوا معنى أو) لأوجه هذا (٢١٤) لتدبر مع هذا ما مرع عنه وبعبارة نسخة ولواو (قوله أو هو كراهة)

الحرر والابناء هذا انعقاد المستور من ذنبه بمرارة الحصة أو ذكرنا حق عليه من اختلف فيه (وسمع)
لأن الشهود عنه قول عاشره سمعه حقه (و نضر) لا تأتي أن لأقوال لا تلت إلا ما شهد
والسمع (وفي الأعمى وجه) لأنه أهل للشهادة في الإجماع والأصح له وإن عرف بروحيه ، وماله من
رأيه شدة وفي الأصم آفة واحدة وهي وضع حسم رفته وسعة حرفة ديشة حتى تعرفه وعدم
احتمال ما يظن عليه أو من وعرفه من تعافى فلا تكفي إحداهما معاً وليس تكفي صفة البصيرة
(وهذا أصح احده) رد أو هو بمرارة من لكن لأولى عدم حصولها و (بابي أو حبي) أي أي كل
مهما توسل أحدهما في الآخر (بعد فهم) كذلك هو و تعني أو أخذتهما وحده و به لا يبر
لأنه العبد أو موكبه ، لم يصفه بمرارة لا خلاف من و رقي ، وذلك لا يتبادر كالحجج في الإجماع
لأن هذه صفة الضعيف في تعني في الذي ذاك قول الثاني أن شهادة لاس أو الله أو يدور و روط
في هذا الكساح بعينه في صورة دعوى حصة من كماله من أي في الشهادات ولا كذلك في الأعمى
و يمكن صفة مما إلى لا يبر لا احتمال أن يفسد عن من أمسه ، وإن كان قد شهد في أدبه
صغيرة لا يوجب ، ووقع السؤال ، فعمد عتبه الذي من من النور و في القليلة للشهود
و يرى من هو من في العقد فلا واحب عنه أن الناصر أن لا حكم مجرد ذلك ، و
الله له أنه صفة للشهود فلا يبر أن العقد يخص عنه جملة كثيرة ، ولا يبر أن يكون
مجمع لاسين ذلك فإن من أي أمه من سمين من ذلك عتبه شمس دوما وإن كان حصولها
مفقا ، وإنما في أولى فيه إلى من يسه ذلك وقد يكون به عدم كماله بمرارة و معرفة ذلك
من حتى من كبر من الأس ، واصل ذلك من في أحسن على الجبر (قوله لأن الشهود عنه
قول) قضيته أنه لو كان العاقد آخر وله إشارة يفهمها كل أحد لا يشرط في الشاهد سمع لأن
شهود عنه لأن من قولاً ولا يسمع منه (قوله وشبهه من صفة شديدة) يقسم في البيع أن الناصر
مجمع عنه يمين وإن كان صفة شديدة حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الآخر وهل الفرق بين
مجمع ، و من أن يمسود من شهود الكساح إثبات العقد بهما عند التنازع وهو مذهب مع الصفة ،
وكبره يمين الله به قوله و من من صفة أي عدم عنهما بالموح والفسد والاعتماد على
السواب لا يبر له و سمع إلى القول من غير رؤية للموحد والفسد ولكن حرماً في أحدهما
أن يوجب و لا أن يبر من كماله بمرارة (قوله وفي الأصم آفة) فيه تورك على أنه ص
حاشا ذكر الخلاف في الأعمى و به كره في الأصم (قوله ولا يكن أحد رفقة بمعاها) أي عدم تمام
الصفة ما فيها أن خبره نعمه و من الفقد و يبر كما من في قوله هذا إن فهم كل كلام نفسه مع
(قوله من تصور شبهه) أي ذاك (قوله وذاك لا يصدق الخ) لغة لكلام لم يصدق (قوله لا يبر
هذه) أي قوة لا يصدق الخ (قوله و يمكن صفة) أي الأعمى وقوله إلى الحاكم أي إلى أن رأي
الحاكم (قوله غير من أمسه) هذا شكل عنه صحة بمرارة على من أقر في ذنبه وأمسه حتى شهد عليه
بعد الداعي و يمكن جواب بأن الكساح يحتاط له فيصرون هذا الاحتمال وإن كان بعدد

أى موكل العقاد (قوه
للعقاد السكاح بهما) أى
بأى الروحى والعقد
(قوله لا قدر هـ هـ هـ
الضعيف فى الدعوى) فى
الشيخ مع كيف هذا مع
قوله فى الدعوى لأنه نهر
لشهادته فى العقد ولم يكن
للعقاد السكاح به فى
كما قال فى هذا أى
فقوله فى الإشكال هذه علة
الضعيف مجموع من العلة فيه
غير هـ هـ هـ فهو غير أهل
للعقد السكاح به لاحتياط
ولا اعتبار بالإذن كال غير
متمم كالحول عنه لدى
خاصة به - أيم - لا شك
رأوه لا احتمال أن - سب
غير من نوكه) معنى أنه
يكون أن الذى خاص
رحمنا حاصر غير الذى قد
ونوكه) أى فى تصرف
قوه بخلاف عدم محله
بالإذن - أى هى شرطه كما
من و إذا كان هو امره
منه - المعنى كما هو وصح
فلا يأتى قول الضم - مع
لا يأتى بمكان صالحة
وجهه فى وجهه هذا لا احتمال
كان قصص - ف و شعة

من وضع شبه في أدبه ، لا يصح له ووجه عدم تأثبه أن هذا الاحتياط إنما معه أي وكذا ذلك
 لا يأتي قول شيخنا في حاشيته هذا بشكل عيبه صحة شهادته على من تقرر في أدبه وأمسكه حتى شهد عليه عند القاضي ويمكن
 الحول بأن ذلك كالجحطة لا يفتروا إلى هذا الاحتمال وإن كان بعيدا له ووجه عدم تأثبه أيضا أن الاحتياط المذكور مستند
 في الإقرار لعدم اشتراط الخطابة فيه بل يصح للقائم قائل .

(قوله ومن ثم نص السرد
الخ) أي من العقد لا بعده
كالمسألة في قال الشهاب سم
قصة هذا المصنع أن
مادكر لاثنائي على الأول
وفيه ما فيه فيحجر هـ
(قوله وبما استدل به
المستور) أي من مفائدة
هذه الآية مع أن قوله
ليس في لانه في المستور
كأنه قد قبله ولعلهم يفرقون
بين صدر النص وغير
صدوره (قوله ولو ختم
زوجان الخ) هذا لاموقع
له في كلام الشارح وهو
تابع في إيراد الشهاب
حيث سكن ذلك
أو يده لاختياره في العرق
بين الحكم وغيره فكأنه
يقول محل اعتبار العدالة
الدية، نسبة الحاكم
في الحكم الواقع قصد
مخلاف توقع تبعاً وأما
الشارح حيث اختار عدم
الفرق بين الحاكم وغيره
ونه يكنى المستور بما
لو كان العاقد الحاكم فلا
يبقى لإيراد هذا في كلامه
مع أن المستور إذا كان
في وقع قصداً فيما وقع
معاً أو

وهم لا حرج في أدبه الأخرى فيتعد إن هذا الكساح بعينه شهادته فكانت كالتصديق، ولو كان لها
رجوة فزوجها أحدهم ولا حرج في شهادته صح لأن العقد ليس بشايعهما، عرفت من ذلك
أن الزوج يعين للولاية وحصر مع الآخر لأنه العاقد حينئذ إن أوكس في الكساح سند محض
وكأنه بمنزلة رجل واحد وفرق صحة شهادة سند أن يشهد بولي له في الكساح من كلاً منهما
ليس بعاقد ولا مائة ولا العاقد باتبه لأن إذنه له في الحقيقة ليس بإنابة من رفع حجر عنه ويعتد
به هـ (مستوى العدة) وهو من يعرف لهما منس على من عين عنه وأحمد جمع أن
الذي اختاره المصنف، وقال إنه الحق أنه من عرف ظاهره بالعدالة وهو يرد عليه حكمه ومن لم
يطل البصر بتجريح عدل، ولم يلحق العاقد إذا تاب بالتور، وسحب استدل به المستور عند
العدس (على الصحيح) حريته من أودع ليس والقوة في كونه معرفة العدة الخاصة اختصر
بشخص من نصل الأمر وشي ومن ثم صحح المصنف في تلك المسألة كالمسألة في الكساح أنه لو كان العاقد
الحاكم عتبر العدة الخاصة فقط، لم يرد عليه من عرفه، عليه تراجعه أن يكن وصحح من يرى وسره
عدم الفرق، وهو المصنف إذ ما صرح به لهما منسوى فيه حكمه وغيره ومن لم يراى في ذلك
متصرف فيه لا مخرج حمله كغيره شراؤه منه استدل على صدوره، وإن سئل عنه نص
الحجة وقد يقدر إخراج من قولهم وصحت منه جماعة بأيديهم مال لا منازع لهم فيه قسمته بينهم لم
يخبرهم إلا أن أئتمروا عنه أنه ملككم فلا يتحدوا، هذا قسمته من أنه ملككم أنه لا يسرى العقد
لا تحصره من تمت عده عندئذ وأن ذلك ليس شرطاً للصحة بل لحواز الإقدام، وهو عقد
مستور من قد عاين صح أو عقد غيره موافق، فحينئذ لا يصح كما أي أن العدة في العقود
في نفس الأمر، ولو اختصم زوجان أقرا عنده بكناح بينهما مستور من في منه حكم بينهما،

(قوله ولا حرج في شهادته) قال سم على صح وتعد به من وشرحه ولو شهدوا كالحوس
من ثلاثة رجوة والعاقد عده من قبله لأوامر لأن عقد وكالة منهم، أو من أحدهم منه تعالى له
حار تخلاف ما إذا عقد عدهم وكالة على ذكره من هـ وتعد من قوة لا وكالة منه بعد
من الشارح في قوله والعقد عدهم بقوله من قوة لا وكالة منه بعد الصحة إذا حضر
ثان من الثلاثة عقد، فلهما بوكاهما وعدهم ولو قصد العقد من نفسه لا بوكاهما ولا بعد
الصحة بصدقه للعقد عن وكالة فيشمل بهي أقول الصحة واضحة من كتابت في
و نفي أم من حصص لأن الزوجين لا حرج في أدبهما في بركل من شاة فوكلا لاث في
الصحة نظر لأنه يصرف العقد عن كونه وكلاً يصير مروجاً لا يرب وهو من فستمل (قوله أن
كلاً منهما) أي السيد والولي (قوله مستورى العدالة) ولو كان العقد الحاكم كما يأتي (قوله
مستند جمع) معتمد (قوله ولم يلحق النسق) أي فلا من مضي منه لاستداه وهي سه
وقوله رد ما صرح به المصنف أي معتمده بعد غيره كما هو في عموم منه مستور معتمده من ثبات
عدائه، وكما أيضاً قوله إذ ما صرح به لهما منسوى في الحاكم وغيره في الاكتم، والمستور من
وقوله ومن ثم رأى أي انتهى، وقوة وصحت منه أي التصحي (قوله أنه لا يسرى العقد) أي
عقد الكساح، وقوله إلا يحصره من ثبات عده أي القضي .

(قوله بأن يكونا موضعاً تحتاً فيه المسمون الخ) هذا مثل لما قيل العية وقوله أو تكونا صهرى لإسلام الخ مناس للعانة (قوله كحور
أو عماء أو صمر الخ) عبارة التحفة كصمر أو حور أو عماء أو صمر مع أن صمر صمد ما يرجع له لأنه لا يأتى فيه
عهد وأما الصمر فإني لا أعلم فيه أمكن كما هو كذا في غيرهم و يجوز أنه جعل عهداً لهما معاً ومعنى الصمر أمكن (قوله
أدناه ورثته أو وارثها) قصته أنه لا سمع دوى أحد أبوه حتى دأب فيه جميع (قوله كتبه عنه) من الشبهت سمعها من طاهر
في الوى الذى رآه على من (٢١٦) لا سبغنى أنه يربى روج و الحبل (قوله أو غيره) قال الشبهت لمذكر

هو شامس في مثل به في
سبق للعبر بقوله كصر
أو حون فاصرما أو ده
الحصر هاصع قوله هناك
وقد عهده وأنته به
(قوله ما لم يقرأ قبل
عندما كن أنه بعدلين الخ)
هده خود من القوب
للأدري السكه ذكره
بالسكه لاهق الروحين
و بالسية لأعرف بروج
لآني في المن وعدهر أن
قوله أي بالسكه حقوق
الروحية بما يثني في أنس
الثاني حلاوه بالسكه
الشرح كال حج من ثيه
في الشئ الأول من عصره
عليه ومن ثم شككه
الحقق سم بما حاصله أن
لروحة معرفة سقوط
حقوق الروحة فكيف
تثبت لها وعده القوب
قصية بإطلاق التسيحين
وعدها أنه لا فرق في الحكم
بطلانه تصدقهما على
السك التهديس أو باقرار
الروج بين أنه سبق منهما

[illegible]

إقرار بعد التماس عند القضاة لا حكم صححه السكاك أنه لا يتم ما في كلامه من ورودى تسرع في حروف حق
ذلك وقال عقبه وقد أنهم كلامه في ما وردى أنه إذا أقرّ أولاً صحته ثم ادّعى معه الولي ونسق الشاهدين أنه يارم صحته
السكاك حق يقرّ عليه بقرائه وسمو غمره بلحق دأخ في رد السكاك في ما وردى من مراده أنه مراده تصححه بإقراره السابق
من حقوق لروحية من سفته ومهر وعمرها لأن ترمها في آخر مد كره رحمه الله تعالى في قوله أنه لا يرد صحته
السكاك حق يقرّ عليه أخ إنا هي بروج كما في حق (قوله ودكر في الردع الخ) هذا راجع لأصل مسئلة

حق لله تعالى وهو مدعيه لا يثبت توفيقه أو إبطاله من سداد النكاح بذلك أو بغيره بل يقتضيه
 لذلك رتبة الأقوال المحيطة بأنه حق لله تعالى فلا يجمع بذلك فيه حور ربحي وذلك إقامه على
 العقد يستلزم إقراره بالصححة معناه أنه صير مسمى في الصلح وأخو حوقل صحتي عن روجه وبيه
 وهو غير مسمى فاقبل منه من الله من ذوق ومهما غير صحت قول بر على تسمع بصلته من بيت
 السداد ثم يسأل منه بغير إقراره به ثم إن شاء بعد حاد بعد العمل بصلته بعد كس إقراره
 بخلافكم هذه طرف منه كما يشهد على صحة العمل على بقى بالأرمنية وما نقل عن الكافي من عدم
 التعرض لهما يحتج على غير ذلك كما يراه مع ما هو عليه من أن لا يرى حث الكافي قول منه
 ! لم يرد نكاحا من النكاح من غير أن يرى فيه صحة أو حرج قولنا روح ما هو من صحة

وقوله (ولصلته) أي قوله وذلك إقراره (قوله من المعلن ذوق) أي وهو حق لله (قوله بعد من
 سداد النكاح) أي مع عدم (قوله) وهو من منه إقرار صحته (قوله) أن يرد أن يرد بعد وطء مهر مش
 وكل أكثر من اسمي حدث من من منه إقرار صحته وهدى تحت القرى إقراره بقول منها
 وعنه يوافق لك وحكم عدمه مع ما هو من النكاح لما غير من عيب من الأحكام وأن
 إقرارهم وإقرارهم في بعض جهات لا يرد منه فوجد أنه يرد ما هو من فوجد منه
 من النكاح ثم كرها عاربه بصلته بصلته لأن سداد الحق لله تعالى في عدمه بصلته
 أو حاد من خلافه حرج وكسب أصاب منه قوة وهدى من منه إقرار صحته أي وعينه
 بساط التحليل تبعا وعارة شيئا الرأى عند قوله (قوله) كذا في صحة وهدى من ربه على
 ذلك عدم صحة النكاح ويترتب على ذلك سقوط النكاح وقوعه بعد ما هو بخلاف ما ذكره
 عن حرج

ورع وقع السؤال عن طلق زوجته ثلاثا عامدا على ما هل يجوز له أن يدعي سداد العقد
 لأول نكاح أو كان فاسدة أو السهو كدعته بعد مدة من الزمن وهو لا بد على هذا
 الفعل من غير وفاة عدة من نكاحه الأول وهل له أن يدعي حرجا كما ذكرته
 وهل الأصل في عقود المسلمين الصحة أو الفساد؟ وأجبنا عنه بما صورته الحمد لله لا ينور له أن يدعي
 بذلك عند التقاضي ولا تسمع دعواه بذلك وإن وافقه روجه عنه حرجا لأنه لا يرد النكاح
 نعم إن علم بذلك جاز له في بيته وبين الله تعالى العمل به وحج كاحده من غير محرم
 وقوله روجه على ذلك ومن غير وفاة عدة منه لأنه سور أن يرد في عدة منه سور
 كانت عن شبهة أو طلاق ولا يتوقف حل وطئه لما وثبت أحكامه حجة على حكم حاكم من
 المدار على عدمه بعد الأول في مذهبه واستجماع الثاني ليس هو الصحة بحسب كنه أو بعض
 في العقد الأول ولا يجوز له الفضي تعرض له في نفس وإنما لا يصح محض شبهة بل يرد في
 إقراره بذلك ولأصل في العقود الصحة فلا يجوز الاعتراض في كس ولا عد دعوى من سداد في
 له إلى عقد مدام يثبت وقدره بصلته وهذا كما حدث من حكم حاكم صحة النكاح ذوق من
 يرى صحته مع بعض الدين والشهود ثم يدعي حكمه به كما ذكره في العمل بخلافه لا يرد أول
 باطل ما هو مقرر أن حكم الحاكم في خلاف ولا يرى في ذكر من أن يسأل من أودع شهود
 لغير إيمانه الشافعي ممن يرى صحة النكاح مع فسق الشهود وروى أنه لا يرد من في شرحه ثم
 ومحل طلاقه بإقرارهما إلى قوله فليس له التعرض لهما

(قوله وأقالما أو أودع
 ينية الخ) أي وانفقا على
 ذلك كعدمه بالأولى وكان
 الأولى ذكره قبل كفي
 الحجة لا يحتمل العسارة
 (قوله منزع فيه) أي من
 حث لله عن النكاح
 بد من قوله وإنما هو الخ
 وعارة صحة مراع في
 كونه فيه أي الكافي
 ومن في كونه سقط من
 استكنه من الشرح

بصرف احدكم حكمه والجميع حشرته واتى اعرابي من العرب ان يتبع في ذلك صدق الخبر له ما بها
أدبته وكلام القتل والسعي يؤده وعليه يتحمل ما في البحر من الذنوب أنه يحرق عبادي
أرسله الولي لمعه ليرجع موليته والأوجه بجيء عامر في غنمه مسورين بها وأن خلاف ما هو
في حواجز مباشرته لاقى الصحة كما هو ظاهر لما من أن مدارها على ما في نفس الأمر

(فصل)

فيمُنْ يَعمَدُ النِّكَاحَ وما يَتَّبِعُهُ

(لا توضح مراد منها) و هو (مدى) من ولها (ولا تعرفه) و (بوكاه) من قوى خلاف مدتها فيها
أو محجورها و ذلك لأنه - فلا يصح - هو خارج رويها لم يكن نفسا دثره و لم يحرس
الصحيحين كما قاله الأئمة كما هو غيره لا - كما يحذف - «حدثنا» و «ثم» مراد من كتب عدم
إبرادب و لها فسكاها، بطلان و كرهه كتب مراد و صرح بها - لا روي مراد و لا مراد عنها
بعموم كى لها و قال بعضهم أصلا و قال بعضهم تكون البهجة له - لا - مؤمن مع حسنها
مرها وى عنها عدل و رويها، منه ذنب محكم و هو كذا كذا و كذا - له و معه عدل و صرح على
و إن لم يكن محمد شدة الحاجة إلى ذلك كما حوى عنه ابن كثيرى هذا و قد روى في نهج - لا
بعض ذلك عقد على كى من يحور مع وجوده - مراد و حصا - جاء على الصحيح في هذا - لا -
كما ذكره في كتب الفقه قل العراق و مراد ذى - وى ما روى كتاب الخكم - مدد و كتب وى
أخبره النوى أنه سأل العامة و لا شرط كونه مدد و كتب - مدد وى - المدد و قد السبى -

(فصل)

١٠ **يَمْنُ يَوْمَ النِّكَاحِ**

(قوله وما ينفعه) أي كما ساقف على الإذن وكيف أنه الإذن من الله أو غيره (قوله ولو يوكفه من
الولي) أي أو من امره كما تنفعه الآية من ذلك أولى لعدم الصحة منه فيما لو أذن به الولي (قوله
نفسه أو محجوره) أي في أن يبرحها وهل سمع على حج ولا حتى أن امرأه لا تكون ولاية على
محجور إلا في عين الوصاية وسواء في قول المصنف أن سكج أي السعة من واه أو من له
السكج قول الشرح ووجه في الأول أي في إباحة سكج ذلك فالحق فوصي أم له في التزوج على
مصر في العذر لكنه ضعيف الخ فقول ما ذكره من أن عبي كذا العذر في محجور وكيف
تصل إليه قوله نفسه أو محجوره أي من سمي أو محجور هي وصية عليهما (قوله إلا في الخا) أي
أي أقرا الحديث الخ (قوله بغير إذن) أيهم أي إذا أكتب نفسها باسم وصي صحيح وهو محجور
من قوله ولو أذن من وليها فيحتاج في ذلك على أن الملهوم لها غير مراد لا قبل قوله
في الحديث الآتي ولا لمرأة نفسها يدل على أنه لا فرق بين الإذن وعدمه لأننا سبق الأول حتى
يقدم على هذا العام (قوله وكرره ثلاث مرات) أي كره قوله فسكحتها من كما في النص
به عند قول المصنف وإذا اجمع أولياء الخ فلا عن كرخ الحديث روي (قوله وكذا لو ولد
نفسه) أي الخاطب .

[فصل]

فمن بعد السكاج
 (قوله ومحموره) شار
 سم في صفة ذن ولايتها
 على محجور لا سكوب إلا
 طارق بوحاية وابوصي
 لا يسر إليه حالها ما في
 العزير (قوله وكعد لو
 وانت معه) أي احاطت به

ومقاصي ضروره وأنده الأثرى وحاشه أن لا رضى وحود الله صلى الله عليه وآله لا على مسمر و الحصر
 هم لو كان الحاكم لا يزوج إلا بعد طه وقع لا يحمل في منه ثلاثة كما في كرم من اسلا في ريب
 الحة حوار برة أمره حال مع وجوده و من سمعته لا يبرهن بذلك أن عم موله بذلك حال
 التولية وخرج بتزوج مالو وكل امرأة لتوكل من يزوج موه ووكيل مولته لتوكل من يزوجه
 و من لها عن نفسك سواء أقال عن أم أطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح لأهل صغيرة محصة
 ورواية مولده امرأة لإمامه به حكمه بضروره كما قاله ابن عبا السام وعمره وقياسه صحيح
 بروايته وكذا لو زوجت كاه كارد من الحرب فمهر بروحان عنه بعد بستره ، و يجوز
 إيسر وبها لمنا وكاه كاهي (ولا تنكحوا أرحامكم ولا تنكحوا أرحامكم) ولا يزوجك إلا من
 عسى قصه عن ذلك بالكلية قصد من أحبه وعدم ذكره أصلا ، والخمسة فيما ذكر
 منها كما جرد من أبي بكر الحنفي وحده في المجموع في نواقص الوصوه وقال
 في روية فلا من يصح ذكره ولو بعد العقد صح كما مر وقد جرم بذلك السكبي في كتاب
 عن كاه كاهي (و يزوج في نكاح) ولو في الدبر (بلاولي) بأن زوجت نفسها
 بغيره فله من ذلك حكم كاهي (زوج) أي بزوج رشده و السبعة كما في
 (مهر من) كما صرح به غير ذلك لا معنى من النكاح ولا بعد أرض البكره نوكلات
 كاهي في المجموع في الأثر على ما في الحديث بعد وجوب أرض البكره فيه و فرق بينه
 وبينه أن يزوج البكره دون غيره في النكاح البكره كاهي الصحيح خلاف السبع الله سد
 فانه لا يزوج غيره (لا حد) وإن اعتقد التحريم لشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح
 لكن غير ما صرح به من حكمه كاهي (لا حد) أو بطلانه وإلا فكل الجمع عليه كما قاله الماوردي
 وسمع حينئذ على محمد بن عيسى أن يزوج في نكاح بلاولي و مشهور ولا حد فيه ،

(قوله وحاشه أن لا رضى وحود الله صلى الله عليه وآله لا على مسمر) (قوله لا حد فيه)
 أن ذلك العقد (قوله مع وجوده) أي عسى (قوله وقوله صحيح بزوج) أي مهره لا يزوج
 به حج وقصه بغيره الشرح عامه في طرق وأثره ما في المسألة من مويص أمره من
 يزوجه فيكون قاصدا (قوله لا حد فيه) ابن عبا السام وعمره وقياسه صحيح بضروره
 عسى سمعها) أي بستره على وجهه ، وكما لا يزوجها لأنها خرم عنها ذلك أي السامع
 وإن خرم عنها من حيث ما عسى الله سد في عمت بسده (قوله وحاشه أن لا رضى وحود الله صلى الله عليه وآله لا على مسمر)
 ومع ذلك لو حلف وزوج فيمنى أنه لا حد على الوطء لأنما لم تتحقق آتوئته و قد مره فانه
 يصح بعدها في الخبر عنه من في به (قوله من زوجت نفسها الخ) أي ووكالت من يزوجه
 وليس من نواها كما به مثله (قوله دون السبعة كاهي) أي عسى ما يأتي ومنه أن محل
 ذلك حد كاهي موضوعه رشده به آخر قوله مهر مثلها بكرا بلا أفراد أرض (قوله كاهي)
 صرح به) أي إمامه وحب أرض البكره في النكاح البكره كاهي وقوله بعدم وجوب الخ بدل من قوله
 كما صرح به الخ وقوله و فرق بينه في النكاح وبينه في لسع (قوله و من سمعته لا يبرهن بذلك حال
 ونوم بقره (قوله وإلا فكل الجمع عليه) أي فانه من حيث حكمه بضروره و بطلانه حكمه بطلانه
 (قوله أما الوطء في نكاح بلاولي) أي فإن زوجته نفسها بدون ذلك وكل الأولى أن يقول وكذا
 الوطء لأن هذا مشارك لما قبله في الحكم فليس صحيح أن يكون قسما له (قوله ولا حد فيه) أي وشم

(قوله بدار الحرب) ليس
 يقيد كاهي عن أبي بكر
 (قوله في المتن يوجب مهر
 المثل) قال في العيب لغيره
 إذا اعتقد حله أو حلت
 تحريره اه قال الشهاب
 سمع وقد يقال حيث اعتقد
 الزوج الحلي وحب الله
 وإن لم تعتقد هي أيضا
 (قوله دون السبعة) أي
 على ما يأتي فيه (قوله
 ولا أرض البكره) في بصره
 ما عسى ، وحب أرض
 البكره نوكلات بصره
 وصرح في المجموع في
 الكلام على البيع العائد
 بعد وجوب أرض البكره
 فيه و فرق بينه وبينه
 وهذه النسخة هي ما رواه
 لما قدم تصحيحه في باب
 البيع من وجوب أرض
 البكره مع مهر ثيب
 (قوله ما لم يحكم الحاكم
 بصحته أو بطلانه) قيد
 في المهر و في حد وجوب
 التعزير أي أما إذا حكم
 بصحته فلو حبس المسمى
 ولا حد ولا تعزير و
 إذا حكم بطلانه فيحبس
 عليه الحد (قوله أما
 الوطء في نكاح بلاولي
 الخ) المناسبات وكذا
 الوطء في نكاح الخ .

كما أمي به أولاد رحمته الله تعالى وسير في مسوحي في سب ربنا إن شاء الله تعالى (وتمثل إقرار
الولي بالسكاح) عن موسى (إن اسفل) حبه الإقرار (بإثبات) وهو المحتر من سب أو حدة أو محض
في محسوبة شرعها الذي وإن سب الله لا لعنه من من ذلك الإقرار به (وإلا)
(وإلا) بأن لم يكن مستقلا لا تنفاد إحصاره حلة الإقرار كأن يفي وهي ثبوت أنه روحه حين
كانت نكر أولاد كسرة أرواح (فلا) يقبل لهجرة عن إثبات دون سبها (وتمثل إقرار
الحرمة البالغة العاقلة) ولو سميه فاسقة سكرية نكر أو نكاح (سكاح) من روح صديقه على
ذلك ولو غير كعبه (على الحدة) وإن كدس جوى ويهود شعوبه وأسكر نوى أرضه دون
الكعب لاحتمال نسيانهم ولأنه حقهما لم يؤر إسكر الله بركله ولأنه من نصيبه الإقرار ونزل
وحتى منه ولي خصمه عديدي وردى إن كاس من عترة صهه ولا في ذلك ما سألني في
الدوى من الاكتفاء بإقرارها المطلق لأن محله في إقرار وقع في جواب دعوى لأن نص
من عن نصيبه وماه في إقرار منتهى وهو المحتر من سب أو حدة أو محض
وقتم إقرارها كما رجحه الباقين في تدريبه على ذلك سبها وحده ودون تركشني وثقي به
الولد رحمته الله تعالى وفي هذا احتمال الخلاف لأن في سب أو حدة أو محض
والإدراك وكذا لو علم السب دون السب وحده أو محض من سبها مع سبها
سبها، وحدث بعض الشراح أنه لابد مع تصديق الزوج السفيه من ادراكه وسبها

(قوله أو حدهما أنه كالمعية)
كذا في التحفة وفي نسخة
من الشراح أو حدهما
الوقت إن ربح الظهور
والإبطال الخ وظاهر أن
قوله بعد أخذا بما يأتي الخ
يعني يشأنى على نسخة
الأصل (قوله تصديق
سبها) هو المراد تصديقه
في السكاح أو في الإدراك
لأنه الذي يملك إنشاء
يراجع، وكذا يقال في
ولي السفيه.

(قوله كما أمي به أولاد) أي تولد داود الصبي وإن حرم سبها عدمه لعدم سبها عدمه (قوله
شرعها لآل) أي بأن كاس محتر من سبها (قوله سبها) أي ومن سبها
الذهب (قوله دون سبها) أي فلو أمي به روحها سبها ونكاح الإقرار تصديقها لأن
الذهب عدم الإدراك (قوله من روح) أي ولو سبها على ما في قوله وبكت بعض أنه لابد
مع تصديق روح السفيه من تصديق سبها (قوله صديقه على ذلك) أي وإلا عدم تصديق
كلامهم على ما ذكره الركني ومن سبها نكر لثبوت زوج حلال وعده أحد وجهين حكاه الإمام
وقال القفال لا والله برافعي عنه حر المشرق عسرا تولف في حق سبها وسبها من جهة
نظمها، اه وهذا هو القياس وهو المعتمد اه حجج وهن رجوعهم عن الإقرار كاعتدافه
تعيه يقول: ينبغي أن يكون كالطلاق في زوج حلال (قوله لا حلال سبها) بدهره وإن
راك عدة تبر مدة حد، كأن تفتنه من أمس (قوله لأن تصديق) أي أنه عود (قوله وهو
لآخر قدم السابق) أي الآن لمجلس الحكم وإن أستاذ الآخر يرجع إلى تاريخ مقدمه وراك لأن
سبها وإقراره يحكم بصلحه بعدم له من الآن، هذا حصر الثاني وأدعى خلافه من مرشد رفع
الإقرار الأول وما حكم بنسوته لا يقع إلا سبها (قوله في تدريبه) أي محتر فيه ما صححه في
الوجه من سبها كاحدهما وحري عليه في سبها (قوله وفي هذا احتمال الخلاف) أي في
سبها وعدمه، وفي نسخة احتمال صبح أو حدهما أنه كالمعية أحدا من ما في سكاح نسيان
مشبهه حجج وهذه هي لأقرب لقوله حاشا لمراد تصديق الحاشي (قوله دون سبها) أي في
في ما يوعى عين السابق ثم سبها، ومعنى أن حكمه حكم سبها في قوله وفيها إذا احتمال الخ (قوله
تعتبر مع تصديقه) أي في قول إقراره

وهو متحه ، وبه قال رجل هبده روي حتى فسكت أو امرأه روي فسكت ومات انقرة ورثه
 البكت دون عكسه ، وفي الأولى لو أنكر صدقت جميعا ، ومع ذلك قبل رجوعه وبو بعد
 موته كما يأتي آخر ارجعة لأنها مقترنة بحق عيبها وقد مات وهو متم على المصدة ، وفي التهمة لو
 قرئت بالكاح وأسكر سقط حكم الإقرار في حقه حتى لو عاد بعد ذلك وذبح الكاح لم يسمع ما لم
 يدع الكاح حينئذ ، وبه يقرر عدم ما في بعض الأخبار من ماب عن رويته في منزله
 فشهدت بيده بأن كان أقر بطلاق ثلاث قبل موته بسبعة أشهر فأقامت سنة بأنه أقر قبل موته
 أنها في عهد الكاحه من أنه لا يسمع دعواها وسنها إلا إن رعت الكاحه مفعلا ، ومنه أن يدكر
 أنها ماتت حيا بشروطه ثم تم سنة بذلك ، بخلاف دعواها بمجرد إقراره لأن دعواه محرمة
 عن عوى شمس حتى غير مسموعة على الذبح وخلاف دعواه الكاح وأدأقر أنها في عهدته
 وعهد الكاحه ولم يقدح في ذلك من عكس فيه العدلين والتجسس وغير ذلك لأنها لم تدع
 إقراره بل سبحت له الكاحه وإقراره أنها في عهدته وعند الكاحه لا يقتضي إقرارها منه لأحبابه
 أمرين على السواء الكاح الباقى ، وبهم منه كاذب لأنه بإقراره بالثلاث والكاح آخر
 أحده بعد إمكان التحليل والإثبات لا يثبت له ، وما قيل أنها حيث ادعت أنه أقر بأنها
 في كاحه بعد مضي إمكان التحليل من مذهبنا لأن وفاء سنة بذلك فسدت وورثت وإلا فلا
 وعنى هذا يعمل قول أحدنا في مسمع دعواها وبها ورثه ، ولا مسافة بين العدلين لإمكان
 روي السبع شئى نفسه الأول بالتحليل بشرطه من محضا ، والتسليم أن كاذبا غير ميث
 الكاح ، وإلا عدولت بالسنة لسببها ، وعن القدم عدم التناول مطلقا ، وهو قضية
 كلام لضعف ، ومنهم من ساء عن القدم وحمى على جحكه عن العمر (وللا) (

(قوله وهو متحه) وبه يقرر من هبده وبن السببه حيث قبل إقرارها من صدقهم ، وبه
 كذا ، وفي معنى ما مر أن إقرار السببه بمرمها هو والسببه فسدت إقراره يتبع تأمر ما
 والتسليم فيه نوى فاعلم السببه ولا كذا ، فإن إقرارها لا يرمها شيئا فمحص إقرارها
 ، يتعلق بها لم يعتبر العدلين اوى (قوله دون عكسه) أى أن مات البكت (قوله ومع
 ذلك تس رجوعها) أى فسدت في حقه أحكام رويته من الإرث (قوله ولو بعد موته) أى
 وقسمه الحركة (قوله على المسألة) أى بقوله هبده روي حتى (قوله لو قرئت بالكاح) أى شخص
 (قوله وذبح الكاحه يسمع) وليرى بين هبده وما ستم من قبول رجوع برأه ولو بعد موت
 الزوج ما ذكره الشارح بقوله لأنها مقترنة بحق عيبها وقد مات (قوله لأن دعواه محرمة)
 كأن مرجع الماء بمجرد إقراره فهو من إضافة المصدر للمعول ، والمعنى دعواه بمجرد إقراره ،
 وقوله عن عوى شمس أى الكاح هبده سمى حج (قوله بالكاح الباقى) أى لأهل الكاح
 ولأمرهم ، كاحه الباقى على الطلاق الثلاث والكاح الباقى أصل بعد التحليل (قوله بإقراره
 بالثلاث) أى وهي مقدمه عليه فلا يرث كذا معنى بدليل قوله والإرث لا يثبت بأشك أنه سمى
 على حج (قوله وخص أنها حج) يشمل هذا الحاصل فانه لا يصدق ما قدمه من شرائط التصديق
 أنه سمى على حج ، أقول ، ويمكن الخواص بأن قوله وأقامت بيده أى مفصلة لإقراره وترك هذا
 التقييد لعدم على ما قدمه .

(قوله سقط حكم الإقرار
 في حقه) أى أدى حقه
 فلا يسقط قطالبه بالمهر
 كما هو ظاهر لأنه حتى أدى
 فلا يقبل رجوعه فيه
 (قوله لأن دعواه) قبل
 سم كثر مرجع الماء
 مجرد بإقراره فهو من ساءه
 لا يسقط الرجوع ولحق
 دعواها بمجرد إقراره وقوله
 عن شمس الخ أى الكاح
 اه (قوله والحاصل أنها
 حيث ادعت الخ) توقف
 الشهاد سم في مطابقة
 هذا الحاصل لما مر عن
 اه ، بعضهم من عدل
 دعوى كاح مقصد
 وذكر أن هذا أورد على
 الشارح فليجيب بمقتضى بل
 قال يحتمل هذا الحاصل
 على ما تقدم .

وإن من أسأل لطرو سعه بعد التلوع على الصفة لأن العار عليه خلافا لمن زعم أن ولاية
 رويحها تابعة لولاية مالها (تزويج البكر) وترادفها العتراء لغة وعرفا ، وقد يعرفون بسهم
 فيطعنون البكر على من إذنها السكوت وإن رلب كارتها . . . يحصون العتراء بالكر حسنة
 والنصر تطلق على مقاربة الحيص وعلى من حصت وعلى من ولدت أو حصت في التمساعة
 صفت أو رقت العشرين (صغيرة وكبر) عتابة أو عتونة (مريضة) خير الدارطى
 «البسحق سعه من وسه واسكر بروحه ثوبه » وهو جمع عليه في الصعرة ، ويشترط لصحة
 ثالث كفاءة الزوج ويسر به نحل صدق عليه كما أتى به الولد رحمه الله تعالى ، وبزوجه من
 معسر به لم يصح لأنه ليس حقه ، وليس مضرعا على من البكر معسر في الكفاءة ، فاحص
 لتأخر من وعدم عداوة بينهما وبين الزوج كما نعتي العرق وعدم عداوة صهره بها وبين الولي
 ، إلا فلا يزوجه إلا بها ، بخلاف غير العدة لأن الولي يحتاط لموليته خوفاً للعار ولغيره ،
 وعليه يحمل إطلاق الموردي والروبي الحوار ، واعتبرنا ظهور هنا دون ماصر في الزوج لظهور
 العرق بين الولي المهر والزواج لأن اسماء العداوة بينهما وبين وسه يتفق أنه لا يزوجه إلا من
 يحصل لها منه حظ ومصلحة وشقة عليها أما مجرد كراهتها له من غير ضرر فلا يؤثر إكس بكره
 تزويجها منه كما نص عليه في الأم . لا تان بزم من شرط عدله عند عداوته بينهما ، لأن
 مع ذلك لما سيعلم في مبطلها ،

(قوله وإن لم ينسأ إلى
 قوله لأن العار عليه إلى
 آخره) قضية ذلك أن
 البس الدعة التي من
 سعه بعد التلوع لا يزوجه
 إلا الأب كذا في حواشي
 السجدة لا فاسم وفي كون
 هذا قضية نظر لا يخفى
 (قوله واعتبر الظهور هنا
 دون ماصر في الزوج الخ)
 عبارة شرح روص
 عقب ماصر عن العرق
 وإب لم يفتروا شهور
 العداوة هـ كما اعتبر ثم
 ظهور العرق بين الزوج
 والولي المهر بل قد يقال
 لاحقة إلى ما قاله يعنى
 عراقي لأن قضاء العداوة
 إلى آخر ما في الشرح أى
 فاشترط انتهاء العداوة
 بينهما وبين الولي معن عن
 شرطه انتهى ما بين
 الزوج فالبطل في الشرح
 مع هذا .

(قوله طرو سعه) أى لها وكذا الوفت ربيعة شى وسمر رنده لول ولادة مال موعده
 (قوله والنصر) ذكرها بسبع البكر (قوله وعلى من حصت) أى بالعدل (قوله وعلى من
 ولدت) أى قول ولادة . وقوله سعة طعن أى حصت ، وقوله ورقت أى فارت العشر من
 أى فأنصر مشترك بين هذه المعاني لا يعلم المراد منه إلا قرينه (قوله حال صاتها) أى ماله قبل
 ولت أرت لوى الروح رقت بقى سعة ثمة قرش في دمك مثلاً وبسحق وصبر بين الصحة أن
 سب الصدق لولده ويقسمه له وهو استحقاق الحيات كإمامته ونحوه كاف في البكر لأنه متعسر
 من العرق عنها وتحصيل حال الصدق أم لاوه ينظر والأغرب الأول أحداً ما فهو في سب التفاضل
 من أنه يكاف العزل عنها ومثل ذلك ما محمد له في جهة الوقف أو لديوان ما بين ذلك وإن
 مدسه لأنه كالوديعة عند الماصر وعدم من صرف الحاكمية ، وكذا سعه حتمه الله فوه نحل
 مدسه شى أن يكون في مسكه ذلك بقا كان أو غيره دخل في مسكه بقرص إدار أو غيره
 تادار على كونه في مسكه عند العقد ، وسعى أن مثل ذلك في الصحة ما يقع كثيراً من أن غير
 وج كأي به يدفع عنه لوى المرأة من عند الصدق وهو وإن لم يدخل في مثل الزوج مجرد
 ذلك ولا دين عليه يحسن به موهو لكن العدة حارة بعد رده إيه وعدم مدسه الروح به
 ونصرف المرأة فيه فينزل منزلة ملكه وخرج بقولنا أولاً في ملكه من أن الزوج سنعير من بعض
 فآر به مثلاً مدسا أو نحوه مدفعه المرأة إلى أن يوسر فيدفع لها الصداق ويترد مدفعه لردّه
 على مالكه فلا يكون لعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث وقع بلا إذن معسر مهـ (قوله
 ويس مفرعا) أى قوله فلا يزوجه الخ (قوله بينها وبين الزوج) أى لظاهرة ولا خفية (قوله
 مجرد كراهتها) أى الروحة .

أن يكسب بروحها ولا يسيه أنه محبور للحكم أن تكسب عما حكمته في غير محل ولا يسه أن الولاية
عندها لا تنعقد بالخطاب في بؤر حضوره بخلافه نعم الحكم بعدى متى في كفى حضوره (وكذا
روح) السلطان (بداية النص) (ووجها) (أوللقن) أي امتنع أو عصيته إجماعا
الكن بعد ثبوت العصل عنده ما منع منه أو سكوته بحصرته بعد أمره به والراة والخطاب
حاصران أو وكسبهما أو ما بعد بغيره أو بغيره ، نعم إن قس بغيره بغيره منه عدم علة
عامة معاصرة كما ذكره في الشهاد روح الأعداء ولا في العصل معاصرة وإفاء المصنف
أنه كبيرة بإجماع المسلمين مراده أنه مع عدمه من العلة في حكمه بغيره هو وعبره بأنه
صغيرة وحكايتهم لذلك وحها ضعيفا والحوار كما في الاعتناء عنه ، سلطان وسعير مما في نه روح
أيضا عند غيبة الوي وإحرامه وسكاحه لمن هو وارثه وحول منه قدس الغير ويعبر الوي
أو تواريه أو حله ومنع الناس من الاحتجاج به كما في الأمرين وادعه حيث لا نسيم ماله وما
راده جمع من الإلحاق في شر ماله كان ما في بؤر وحول ثم أن في بؤر محبور على ما إذا مسوا
من الإذن لواحد منهم بعد إذنها للولي منهم محلا في بؤر كاف مع ذلك ومن ثم و أدت بؤرها
من غير تعيين فزوجها ولها باطنا وإن لم تعرفه ولا في أو في بؤر أدت في أو مصاص
النوع صحح وروحها في الأخيرة كل منهم وروحه على الذي أو يسه مدانه العصل الولاية كما
صححه الإمام في باب النقص وهو يعتمد في صحح إياها كما عبر عنها ، نعم إن أدت له وهي
في غير محل ولايته ثم روحها وهي محل ولايته انكحت صحته كما في بؤر الولد رحمه الله تعالى وقد
نظر إلى أن يذهب لغيره عديله أنه قد كان ذلك ليس شره .

(قوله في غير محل ولايته)
في معنى إلى كما هو ظاهر
(قوله والمحور) أي
ولم كانتهم حوار العصل
وحها ضعيفا أيضا بالاعتناء
عنه بالسلطان (قوله ماله
كان لها أقارب) لفظ
مبادل من مدي قوله وما
راده الخ (قوله نعم إن
أدت له الخ) هذا
الاستدراك مكرر مع
ما مر آتيا

(قوله أن يكسب بروحها) أي روحه ثم حارجه عن محل ولايته (قوله لا يسه) (قوله لا يسه)
أي الروح (قوله وكذا يزوج السلطان) ونسب بعضهم لسان في روح فيها كما قيل

حس محبرة نظر حكمها وفي رد الأمر بحكمها
فقد الولي وعضله ونكاحه وكذا عديله مع الإحرام

وراد السجوطي على ذلك مسائل نظمها بقوله :

عشرون روح حاكم عديله الوي والعد ولا حرد والعصل السعير
حس بوار عديله وبصحة أو طه به أو حافيد ماهر
وقساة محبور ومن حب ولا أب وحده لا حيتاب قد صهر
أمة الرشيد لاوي له ولسب من مع موقوفه إذ لا صهر
مع مهاب علفت أو دروب أو كويت أو كان أو من كثر

(قوله ذكره) أي ثلاث مرات وقوله أنه أي العصل (قوله ونحوه كسك) أي وجه صعد
(قوله أنه) أي الخكم وقوله وحرامه وسكاحه أي ولى (قوله أو حسه) أي ولى في السدى
الصور الثلاث لأنها بمثابة العصل (قوله حيث لا نسيم ماله) أي من استطاع حصره ولم يثبت موته
(قوله وروحه في الأخيرة) هي قوله أو مصاص (قوله وعنى في غير محل ولايته) أي وعو يها
في غير محل ولايته أحدا من قوله الآتي وإنما لم يصح الخ

وإذنه لمن تزوج منه أو سكب مولييه بعد سنة ومن يشترى له الخمر بعد عياله صحيح أيت وما
 من صحيح سبعة حتى أو بركه حرج عمله لأن السماع سبب للحكم فأعطى حكمه بخلاف الإذن
 فإنه ليس مما لحكم بل لجهة من جهة الترويج فيكون وجوده مطلقا وما يقرر علم بها لو أدت
 له ثم خرجت لغير محل ولايته ثم عادت ثم روجها صحيح ويحل الخروج منه أو منها غير مستل
 للإذن وقد صرح بأشياء من القياس على ما وسع أبيه ثم حرج مير محل ولايته ثم عاد
 يحكم بها ومثل الأولى في ظهر ويب ظر منه الأذنى والزركشي وزعم أن خروجها وعودها
 كما لو أدت له ثم عزل ثم روي مردود لأن خروجها عن محل ولايته لا يقتضي وصعه بالهزل بل
 عدم الولاية عنها فليس محذور كما هو ظاهر وولاية الذمى شمل بلاد زوجته وحره وما
 منها من المسلمين والمراجع والدخول وعمره كما نفي به بوجده لله في تعدد قائلو ولو رده
 كائين في صرى ولايته تمتد وله روجها هو وولها العتق في وقت واحد ما دونه قسم الولي ولو قسم
 وفي كبت روجها من أحد كما لم يدرى حيث جوع لعدم من روجها من قتالته (و) (و)
 (نحو العسر) من الأولى (إذ دعت سبعة سبعة) (و) (سبعة) (و) (كعب) (ولو عسر أو عسر ما
 بالساء وقد خطبها وعيبتها ولو بالوع من خطبها كعبه فاعتب إلى خدمه أو مهر سبعة عود
 ما كاح (واسمع) (و) (لنصف مهر في الأولى أو في لا روح لا من هو أو كذا منه أو هو أو هو
 من رصع أو عسر أو عسر في لأزواجها أو مدهى لأزواجها هذا لروح بوجوبها من حيث
 كما يراه العسر ولا عسر لإقراره بوجوب ولا حجة ولا ما منه أنه يدرى روج ما حار الحكم ثم
 ولم تحت وواضع من العسر بوجوب من خلاف أو سوة دليل انحراف عده لم يتم به من
 نأى على تصدقه فله بعض ما يحرس ولذا روى في روج الحكم حينئذ بصره بعد العمل
 سوى وقصة كلامه بمرر ذلك البحث والأوجه كما دل عليه إطلاعهم أنه حيث وجدت الكفارة
 (قوله و) (أى الأولى) (قوله لمن تزوج فيه) أى وإذنه في السكاح وهو محرم لمن تزوج بعد
 التحلل من الإحرام صحيح كما عزم من حج (قوله فيكن وجوده مطلق) في محل ولايته أم لا
 (قوله وقد صرح بذلك) هى قوله أو منها (قوله قياسا على ما لو سمع الخ) هذا القياس يقتضى
 أن الالة هى ما لو كان الخروج منه والأولى إذا كان منها ويدل عليه قوله بعد وزعم أن خروجها
 الخ و) سمع سبعة أو سبعة أو سبعة ثم خرجت لغير محل ولايته الخ (قوله ومثلها الأولى)
 هى قوله وخارج الخروج (قوله وقد عوا و) ناداه الخ) في الاستدلال بمجود ذلك على شمول محل
 الولية بمسبب وعمره بشرح حمل السرى على آخر روى النصيب أن يكون أحدهما واقفا
 وآخر مده وآخر كذا (قوله في وقت واحد) أى لشخصين بعد ردها سكل من الولي
 والقصى (قوله لم شمل) أى حيث لم يستوفى الزوجان والإقبال فيما يظهر أخذا مما يأتي له في
 استل الأولى من قوله و) روج الأعداء معنى لأقرب الخ (قوله قبل روجها) أى الحكم (قوله
 مقص أم في الأولى) هى قوله إذ دعت سبعة والدالة هى قوله أو مهر سبعة محبونه (قوله يدرى
 روج ما حار كعب) أى وإن لم يهذه بعقوبته أو هتد بها ولم يعصب على الطن بمحقق ما هتد
 به أو لم يقدر عليه هتد وقد تشكل عدم وفوقها مع حار خاكم الذى له بعد قول النصف
 ولا تبع خلاف مكره من قوله أو محى حيث شمل (قوله ولو امتنع) أى الأولى وقوله من التحصيل
 أى بعد انطلاق .

(قوله فقد قالوا ولو رده
 الخ) توقف شيخنا في
 لأحد من هتد هتد
 إذ دعت من إن مراده
 بطرف الولاية طرف المد
 مثلا (قوله في طرق ولايته)
 كذا في الشيخ وصوابه
 ولايتهما كما هو كذا
 في فتاوى والده (قوله ولا
 بحث) توقف فيه الشيخ
 بما حاصله أنه إكراه محقق
 بغيره الحث .

م يندر (ولو عيت) الميرة (كفا وأرد لب) أو حدة الميركة (عنه فله ذلك) وإن
كان معها بدل أكثر من مهر من كاصرح به الإمام في كتاب الصلح وحكاة عنه في تلك الية
(في الأصح) لأنه أكل نظرا منها. والثاني يبرمه إحتها بمسألة لها واحدا السكي وعنه. ويعتبر
في غير المير من عيته حتما كما اقتضه كلامهم لأن أصل تزويجها يسوق عن إندها، ولا يأنم
في الباطن لعصل لما منع بخلاف الكفاءة علمه منه باطنا ولم يكنه إند.

(فصل)

في موانع الولاية للنكاح

(لا ولاية لرفيق) كاه وبو مكاسا أو ماسا وإن قل لنسه، أمر له خلافه سوى العوى روي
نمة ملكها معنه آخر. على أن السد روي بذلك لا يولاه، ومثله مكاسا بن أوى تمام
مكة مكس يدين سده، وفهم في ولده ربيع حور كونه وكيلة، وهو كذلك في القول
لا لإختاب كما مر في التوكاه (وصى ومحور) مصمها أيضا وإن قطع المحور عليه برمه
لقتضى سلب العار في رواج الأعد رمة سده، أمر له قل حدة كونه في سده ستر كالاعده
كما سته الأدرى، وبو قصر من الإفاة حدة فهو كاعده أى من حيث عدم استلزامه لأمس حيث
عدم محته بسكاحه فيه بوقع، وبشرمد بعد إفاة صفة من تار حيل شخص على حده
في خلق كاهمه قونه (محترق السر) وبو من وحت الأدرى خلافه شعب محمد على بوغ
لا يؤثر في السطر في الأكناء والصادح (مهر أو حدة) أصلى أو ما من أو سقام شعائنه من احتار
الأكفاء (وكذا محبور عليه بسفه)

[فصل]

في موانع الولاية

(قوله وإن يقطع المحور)
أى فلا يزوج في رمة
وإن أوهمت عنه أنه
ذيرزوج حتى في رمن
الإفاة.

(قوله لم يفسد) أى الولي فيحكم بعنه وإن مأنم ويروج احكام (قوله ولا يأنم) أى
غير المهر.

(فصل)

في موانع ولادة نكاح

(أوله في موانع ولادة نكاح) أى وما يسع ذلك كبرويع السدر عند عنة توى أو
حرمة (قوله نعم له) أى بعض، وهذا سدر كسورى (قوله روي بذلك) معتمد (قونه
ومثله) أى بعض (قوله أولى) قد تدفع الأول به بأن ملك مكاسا معرض لروول ولا
كذلك بعض، وبشرمد حج بعيدا لصحته من البعض بعد قوله لا يولاه وكل مكاسا بالان
بل أولى لأنه أى البعض تام الملك اه خسر الصحة في البعض أولى منها في مكاسا (قوله
اكن بالذن سده) أى فلو خالف وقيل، يحس النكاح، ثم لو وضى روي مع صه الصحة
فلا حدة نكاحه وبح مهر من وحت حكم كدث مع عنة السدر ولا فيه حر، والأقرب أنه
كذلك إن عين محوره عند بعض ذائمة (قوله الأعد رمة) أى المحور (قونه في سنة
شعرت) أى لإفاة (قونه وبو قصر رمن لإفاة) أى كونه (قونه بوقع) أى ولا من حيث
عدم صحة تزويج الأعد رمة بوقع فلا يصح روي الأعد رمن الإفاة (قوله وحت الأدرى
خلافه) أى خلاف شرائط ما شدم في قوله وبشرمد بعد إفاة ملح.

أن سيع عمر رشد أو يدرك في مائة بعد رشده ثم حجر عليه لاولاياته له (على الذهب) إذ لا ين
أمر منه فعمره أولى، وجميع تركه في قول السكاك لا يتجابه كما مر من نظيره في رقيق، والطريق
الثاني وجهان: أحدهما هو، والذي يبي أنه كامل السبر في سكر السكاك وإعما حجر عنه لمعط
ماله، أما سعيه لم يحجر عنه على كاشه رقيق، وهو صغر من الأثم، ومقتضى كلام المصنف
هو كبروصة، وهو المعتمد وبصح جمع خلافه، وثم يحجر عليه نفس في أنه كامل
وإعما حجر عليه حتى الفجر لا لمص منه (ومى كان) لمعنى أو (الأقرب) من عسة السب
أو مولد متبذ (بعض هذه الصواب والولادة) في الأولى لأقرب غصب مقتضى على المعتمد
كالات، وفي الآية (الأنف) من فود، وهو منى منه ومب عن ابن صغر وثب أو أوح
كبر روح ذب أو أوح لا حكمة على السبوت المعتمد وإن من نص وجمع متقدمين أن
الحكمة هو الروح وجميعه لا يرى واعتمده جمع متأخرون وقول السبوت الصاهر والأحد
أن الحكمة هو سبوت روحه قوة في أسنة عوضه سبوت على أن لأبعد هو سبوت روح
وهو الصواب لأن الأقرب حيث كالعبد ولا جملع أهل السبر على أنه صلى الله عليه وسلم روحه
وكيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالحبيشة من ابن عم أمها خالد بن سعد بن العاصي أو عثمان
ابن عفان بكبر أمها في سبوت رضى الله عنهم، وتسمى كبر سبوت السبوت والآية
وتدقن كان سعي آخر هذا عن كبر، ومضى لجمع كتاب الولادة، ولو فتح لأبعد
فارتى الأقرب أنه روح بعد العهد قال لا وردى في سبوتهم وارجوع فيه إلى قول
الروحين لأن المعتمد فلا سبوت في قولهم، وحرم فيما ورد بها بعد أهل الأقرب لعدم
الصحة، سواء علم بك أم م منه (ولا بد من كتاب لا بدوم سبوت) هي أن فن حرم
كالصالحين من كبر الصبر، (سبوتهم) سبوتهم سبوتهم (وهم كان بدوم)
بوما أو يومين أو (أما سبوتهم) سبوتهم على لأصح لأن من شأنه أنه قريب ارواها كادوم،
وقيل لا سبوت رفته بل سبوت ولادة إلى لأبعد كالحول والكر لا تعبد في معنى الاعماء، فان
دعت صاحب إلى السكاك،

(قوله ولورؤج الأبعد الخ)
وصورته أن الأبعد رؤج
وأتى أن تزوجه قبل
تأهل الأقرب وأتى
الأقرب أنه بعدة فاصم
في قوله أنه يرجع للأبعد
والمراد بالروحين الزوج
والروحة

(قوله أن سيع عمر رشد) في مائة من سيع عمر رشده ثم حجر عليه لاولاياته له (على الذهب) إذ لا ين
وسبوتى حكمه (قوله أما سعيه حجر عليه) أن بلغ ثمانين ثم سبوت ولا يحجر عليه، والمراد
بديعة رشده أن سعيه له بعد جوعه من سبوتهم في مائة في رشده يقتضى بعده رشده من
مضى عليه ذلك من سبوتهم على مخصص به لا مجرد كونه م بعد، أي أوقت إلى أوج مخصوصه
(قوله فالولادة في الأولى) هي فسوة، وهي كان معص، وقوله وفي الـ هي قوله أو لأقرب
(قوله وإن أشد من نص) في سبوتهم، وعن سكره كبر مشهور عنه خلافه (قوله
سعي ربحه) أي قوته ومضى كان الخ (قوله ومضى كان الخ) أي حقيقة، وله، وقوله
كتاب الولادة أي حلا وسبوتهم في رواه السبوت حسن بغيره منه سبوت على سبوت رواه
(قوله في سبوتهم) أي لأبعد ولأقرب (قوله وحرم فيما لو ربح) أي الموردي ولا
يعرض مناهة لأن هذا مقروص فيما لو علم بعد العقد أنه روح وما قبله فيما لو يعرض وم نعم
حقيقة حال (قوله ولا بد من كتاب لا بدوم سبوت) قال لأبعد ومن سبوتهم سبوتهم

وردة مرة (وخطاط لو كير) حرم عند الإطلاق (ولاروج) مهر مثل وثم من يسأ أكثر
 منه أي فحرم عليه ذلك وإن صح العقد كما هو صرح بخلاف السمع فإنه لا أثر له يسمى
 ولا كذلك الكاچ، ولا روج أص (عبر كعب) ولا خطاط: كعبه منه أو يور: حر روجها
 ولم يصح بغير الأ كعب، لأن بغيره بالصفة وهي محصورة في ذلك وإيت لم يرد سوى ذلك لأن
 غيره توسع من غير أو كل فتوص لأمرين غير واضح، ولو استوفى كعبه وأخذه متوسط
 والآحر موسر أي الثاني فيما يشتر. وبوقفت ولها روج من شئت حر له تزويجها من غير
 الكعب، كما لو دل وكعب روجها من شئت وزوجها غير كعب، رضاها (وعبر اعبر) كالآب في
 التيب (إن قامت له وكل وكل) وله الدخ بنفسه، فإن قامت له وكل ولا روجي بنفسه فسد
 الإذن فإنه صار نكاحي أسد، نعم إن دلت قرينة ماهرة على أنها قد قصبت إحداهما صح كما
 يحتمل الأدرجي. وبوقفت من هذه السان أنه قد وجب حبس إياك أن يوكل عن نفسك في دفع هذه
 السبعة ولا يصح بنفسك أنه لا يصح التوكيل ولا الإذن لأنه إدام قدر على التصرف عنه لا بشر
 أن يوكل عنه غيره (وإن سه) عن التوكيل (فلا) يوكل عملاً بغيره كما يراد في ٣٠ في
 أصل الترويج (وإن قدر) له (زوجي) وثبتت له ثمرة توكيل ولا سببه عنه (فقد التوكيل
 في لأصح) أنه بالإذن والزوجي متى مضى ما يولد له الرعية فثبت التوكيل عنه وبه عارف
 كون التوكيل لا يوكل إلا بصفة ويرم لأحسانه ما سمر مامر وثبتى لأنه لا تصرف بالإذن
 ولا يوكل إلا بغيره كالتوكيل ورثة بما مر وعلى الأول لا يشترط تعيين الزوج للتوكيل كما مر، فإن
 عمت في ٣٠ بوجوب حبس هذه التوكيل في التوكيل، فإن أضافت روج ولو منه لم يصح
 لأن التفويض للطلاق مع أن المطلوب معين فاسد.

(قوله تعين الثاني) أي
 على التوكيل كما هو ظاهر.

(قوله ورثة مرة) أي من قوله لأن وفور منه (قوله وإن صح العقد) أي مهر مثل الذي
 روج به (قوله فإنه لا أثر له) أي فأنزل عنه منه ولا كذلك الكاچ، وبس ١٠
 أن المسمى بعينه مع صحة الكاچ من روج على روج ما سناه فقط حدث كان مهر المثل
 (قوله ولا يصح أنه إذا كعب) فصله عدم الصحة وإن كان بغير ذلك، أصبح من حيث السار
 وحسن الخلق، ونحوها، ولو قد بالصفة، يكن عند (قوله وإيت لم يرد سوى ذلك) أي الترويج
 من إذا كعب (قوله، آخر موسر) من حج كما قاله بعضهم وبغيره من سم ما كن لأول ضاح
 لحق الثاني وثبتت عليه مثلاً (قوله تعين الثاني) أي فإن روج من لأول لم يصح، وقد يشكك
 على ما مر من أنه لا روجها مهر مثل وثم من بدل أكثر منه صح مع الحرمة، ولعل الفرق أن
 انصر هنا موت لأبسر أنشد من جواب مدة في مهر «وام» كاچ (قوله ولو قامت) أي وبكالت
 بغير رشدة (قوله ويؤخذ من هذه المسئلة) هي قوله فإن قامت له وكل ولا تزويج بنفسك
 (قوله جعلت إيت أن يوكل عن نفسك) خرج به ما يوقف جعلت لك أن يوكل على أو أطلق
 وراء عن أنه ثمة بنفسه ولا يحسن توكيله (قوله يوكل عنه غيره) أي عن نفسه (قوله لا يوكل
 إلا بالخاصة) أي حيث لم يثبت له التوكيل في التوكيل (قوله ويرم لأحسانه) أي بغير التوكيل
 (قوله بغير مامر) أي في يوكل لغير (قوله فإن صدق) أي بولي.

وفارق التقيد بالكف في حالة الإطلاق بأنه ساعد العرف العام وهو معمول به في العهود
تخلاف التقيد بالعين فإنه يقر من السند المعروف الخاص وهو لا يؤثر كبيع حصرم بالشرط
فصح في مدعاهم قطعه حصرما وسوهم مع أن المصوب معين مع العرف المذكور يستدفع ما قيل
اعتراضا عليهم من أن عدم نفي الروح لا يثبت الإذن بدس فيه بصرح بالسكاح لمسمع
بل إطلاق فكما يجوز هناك وتفيد بالكف فكذلك يجوز هنا ويقتضيه المعنى ، وبما من
لو كان وفي الظاهر في معناه ما عدا ذلك لأنه إذا صرح في البيع لمسمع شرعا ، فشر العرف
إما يستعملونه في الإذن في النفي فليس هذا بطريقا عين فيه وإنما نظيره أن شرط لو كس في بيع
مال موهبة ، والظاهر كاقبة السكينة صح ويقتضيه السماع الشرعي (ولو وكل) عذر الحاكم
عن شوقه على يد (من سندها) يعني يدها (في السكاح م صبح) السكاح (على
الصحيح) لأنه لا يملك الروح في نفسه حيث فكيف يوصيه غيره ، فما بعد إدراكه وإن لم يعرفه
حال التوكيل فإنه يبيع كما حثه تركس وهو نادر ، عرر في عين الأثر ، أما الحكم فله
قديم لإثابة من يزوج موليته بناء على الأصح أن استثنائه في تسهل معين استخلاف لا توكيل
ولو ذكر له دبر انصرفت له العاقبة ، ولا وجه النفي إن وجدت قاصدا كالمع ومقتضى الصحيح
صح لأنه يبي ترويتها شرط الإذن ، عويص ماله غيره ، ووفات بعد كما أدب لأبي ن
روحى قال عويص فروحى م صحيح الإذن كما استظهره تركس ، لو وكل فغير حلال ثم است الكاره
بولد من الروح فأذوجه صبر الوكالة ، ولم قل وكسبه في السكاح بروحى ودره من ورس
وكان فلازل ولهم المسمى أنها ثم سفت ولله لذل فقول له روحها من نهيا ثم ب ذل
واسفقت لولادة الأناح مثالا لكن للوكيل روحها ،

(قوله وإما حال توكيل
ولي الطفل الخ) هذا من
جملة كلام المعترض إلى
آثر السوادة جوابا عما
قد ورد على قوله بل إطلاق
وعجيب قول الشهاب سم
فيما كتبه على حجب كائنه
جواب إشكال على الصحة
فقد ذكره قوله وفارق
تقيد في حالة الإطلاق
الكف الخ مع أن حجب
حكم السوادة يقويه اه
الثاني لهذا التوهم (قوله
ولود كره) يعني للوكيل

(قوله وفارق التقيد) أي التقيد بالعين التقيد بها بالكف كان ذاب روحى من كف .
حيث صح التوكيل من غير تعرض للكف (قوله أنه) أي في مسد الكف (قوله وهو)
أي العرف العام معمول به الخ (قوله معين) أي هنا (قوله وهو) أي العرف الخاص (قوله
كبيع حصرم) كبر روح (قوله قطعه) أي فانه بس (قوله من أن عدم الخ) وفي نسخة
العمدة في العهود في نفس الأمر وعدم الخ (قوله وإن بس وكس الخ) جواب سؤال يرد
على صحة التوكيل لظن وفاداة امرأه روحى من كف ، حيث صح التوكيل ووجد الروح
من الكف وم يحسن قول ولي الفصل مع عر وهو على السمع فمن لذل فتصح ويحك على
الوكيل مراعاته (قوله ويتعد سماع الشرعى) أي وشوئش لذل الخ من قد الله (قوله
يعنى إدراكها) أي فسر بذلك لأن سفير الاستئذان يتهم نهيا وأدب الأسى مستند لم يكف
ونه يو اسنادها ولم تاذن أكتفى به وكلاهما غير صحيح (قوله ولا وجه النفي) أي فهو
مع فيحصل الصحة ويروح وكس غير مثل و يحسن المسد في حد التوكيل وهو الأقرب
لأنه لم ياذن له في الروح بغيره لانه وقد تعدر حجبها لاختلاف قيمتها لكن ما سياتى
للإشراح من أنه نوعه وكس أولى بغيره من الصحة فهو مثل مرجح لأذن (قوله أنه
الصح) أي للتعيين وقوله لذل أي للمصطفى (قوله فأذوجه صبر الوكالة) أي لعدم الإذن

لا في ، ولا يشترط في التوكيد بحسب الكاح ، فقولته ذكرها ، فمن لم يذكره ، روح عنه له
وكيله على من تكافئه ، من قبل فقل ، فان عقد ثريد صح شهر من كسره في الجمع خلاف
في الأوبار ، وإن عقد وكل بولي يكون مفسر له صح به ، من حله من شري ويمكن
حمل كلامه وإن بوار في بي ، فوجه على إيم ، لأن الكاح وإن عقد ، روح كنه ، أن يوجه
صح شهر من خلاف ، في الأوبار كما مر ، وهو في شخص آخر روحه فانه بعد ذلك قد
مثلا ومن صح وما كنه ، في وجه ، جهن كنه ، عمنه ، مخرج من يدعي ، بعد شري
وكان قرصا ذهبا في شهر كنه ، فوجه مامر في الوكالة في عقد فلان بثوبك هذا (ويبره
العمد) في الذب ووجه ، وإن يكن كنه ، (جرح في حق المستور) كنه ، ووجه من ثابته
الإحار ومثله الحاكم عند عدمه أي أصلا أو من ، يكن جرح ، كنه ، والمخرج من قبل
مستمر (تزويج) بالرفع فاعل مؤخر (مجنونة) أطبق حنونها (كنه) مجنونة ، كنه ،
هاتين أو لهما أو يسهلونه ، روح في كنه ، كنه ، من كنه ، كنه ، (ومحمود)
أشقى حونه ، (مهور حاجه) مهور شرب ووجه ، كنه ، كنه ، وقع الشبه
بقول عدل طبيب ، حاجه من حنه ومخرج من ، ومخرج من ، ومخرج من ، ومخرج من ،
أحق من ثمن شربه ومؤنها ، ومخرج من ، روح لا روح ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
بشعية طعمهم ومخرج من ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
و حكمة في حكمة ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
مادهمه ، وليس كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
كلامه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
فيه ظهورها بخلافه فيها ،

(قوله لا في) أي أوجه ، ومخرج له ما في روحه ، أي كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
ليس معهود عامه (قوله على من تكافئه) كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
م شرط مكافئة ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
أروح بولي في كاح مر ، ومخرج من ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
قال له روح في من شئت ، وما كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
في امرأة كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
من كنه له (قوله يكون مفسر له صح) كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
بعد العقد بمهر المثل ظاهره ، وإن كان ماسما الوكيل دون مهر ثمن (كنه ، كنه ، كنه ،
قرص ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
أنه كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
الدفع (قوله ومحمود) أي من مال المحبوس لمن كنه (قوله وإن عقد) أي ولا ،
لعمد الشهادة ولا يكون الإحار بذلك للقاضي ، بل يكن في الوجوب على الأب مجرد إحار العد
الاحتياط (قوله من كنه) كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،
الاحتياط (قوله من كنه) كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ، كنه ،

(قوله بقول عدل) المراد
به الخنس لما سيأتي
في تزويج المحبوس من
شروط عدلين (قوله
ومؤن السكاح أحصاها)
لعل الحال لها مقيدة
بمحصر ما إذا كان ثمن
الدية ومؤنها أخف ثم
رأيت عبارة الروضة لها
في ترجمته (قوله وفور
الشارح والحكمة الخ)
صدر عبارة الشارح في
لمحصر والنهجا اكتفى
في المحنة بالسومع عن
الحاجة لأنه مضتها
واقصر في المحن على
حاجة نفهه لا يسر لها
الربوع بخلاف الحقيقة التي
أشار إليها الأطباء فكأنه
قيل بالغة محتاجة وبالغ
ظاهر الحاجة والحكمة
في الحقيقة الخ أي كنه
التهور في كنه الحكمة
عب مدهمه (قوله من
تهوره) أي تهور التوقال
قال التهات سم وكانت
باراد بتهوره فيه وجوده
وه

فلا يروح غيره ولا وكالة منه ، وإنما لو كانت وحوق في يد واحد منهم ، وخرج ثوباً ، الس
 لعموم فشرط جميعهم ، وتوكلهم ، في عينة معهم كالأول ، السب فسكنوا خدعهم من بعد
 لمعنى شرط واحد من نصبه كل (قال شاحو) قد كل منهم أي أي روج واحد حصص
 (ثمر) منهم وحو ، قطعاً ، يروح من فرع منهم روج ولا يتن تولاه من كره ، وثم خدعهم
 تشاحوا فالسلطان ولي من لاوولى له ، فمحمول على الفصل فان رجة من صاه فان صلت الكل
 أمر الحاكم بتزويجها من أصلهم ولو أذنت جماعة من القضاة على أن يسير كل منهم فساد
 فيمن روج فاصهر كذا قاله الركني عدم الإفرع في كلامهم مشهور على ما ذكره ولاحظه
 فيه فيبدر إلى التصرف في شاة خلاف لوى ، وذووه كره من روج ، سجدت يوفى
 السلطان فان فرج غيره حار ، وبه ذهب من كره إلى بعض إفرع السلطان من لأولاه (و
 روج) بعد إفرعه (منه من حرمت فرغته وقد أدت الحصص منهم) في روجهم (صحيح)
 روجهم (في الأصح) لا بد منه بد ثمره فاصحة يروح لامة تولاه والا في لا يصح ليكون
 للبرعة فائدة .

(قوله فلا يروح) في لا يحوز ولا يبيع (قوله فانه شاعوا) أي واحد من سجدت
 على واحد منهم فكون روجهم تولاه عن غيره ، وكالة من سجدت روجهم من يروح
 وكتب سم على حج قال ذلك في كره فان حوا لطلب الأفراد غاضل اه فانظر هل
 روجهم كره حيث لأولاه ، أدت مجموع واحد حصص مجموع نصبه و روج الأقدم ما كل
 منهم من لا لفة وحدهم ، أقول : الأول : أنه لا يروح أحد كره في روجهم بغير إيجاب على
 غير المتبع فزوجها دون الحاكم (قوله من فرج) في حرمت له « البرعة » (قوله فان تشاحوا)
 السد رواه أي دود « قال شاحرو » وعط جامع ففسدوا وحو روجهم من روجهم
 « اشتحروا » وكلامهم من الشحروا والخبر والراء فان سجدت في سجدوا واحدهم فان سجدت
 حتى يحكوك فيما شجر بينهم ، وبه يعبر في كلام الشيخ كعصم سجدت فزوجهم فخرج خدعهم
 الرافعي حديث عائدة لا يبع امرأة سكحت نفسها بعد إذن زوجها فساكنها بغير
 فساكنها باطن قال دود سجدت من فرجة « اشتحروا فالسلطان ولي من لاوولى له »
 وبه السد في سجدت ورو دود والرمي (قوله فان سجدت) في لحدهم ، وقوله من روج لكل
 أي شأت أدت في التزوج أي واحد منهم (قوله أمر الحاكم) نصبه أنه يستقل واحد روجهم
 من أحد الخصمين من غير أمر الحاكم كما لا يصح وبه كان هو الأصح (قوله فيبدر إلى تصرف)
 أي أحدهم أي له ذلك كما له أن يشاور بقيتهم تطيب سجدت (قوله عرفت لوى) أي فان سجدت
 روجهم موليتهم حج (قوله استحباب إفرع السلطان) أي بين لأولاه ، فان الفرعة منه أفضح لأول
 منها من وحب من غيره (قوله فان فرج غيره حار) أي حيث كان روجهم في فرغته وإلا فلا
 حارة إفرعه (قوله وقد أدت) أي والحال (قوله لكل منهم من روجهم) ثم كره إلى كان
 القارح بإمام أو غيره اه حج ومبهمه عدم الكراهة إذا كان تقاع عنهم وفيه نظر لأن
 سبب الكراهة حرمان وجهه لعدم صحة الكاح ، وإصلاحهم يقتضي أنه حار سواء فرج الإمام
 أو غيره .

(قوله لإبراهيم) قال الشهاب ثم أي أن يرى الخاك كما يلزمه بها ولا رجوع له فاد أنفق بلا يلزمه بذلك لكن ما من احكامه
الرجوع بخلاف ما إن نفى برامها كما يرى لإبراهيم ولا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ اه (قوله فان ادعى
كل روح عامها لح) قال الشهاب لم ذكر بعد عن شعبة الرضى هذا معنى جميع الصور السابقة والمعنى أن جميع ما تقدم
إد عرف الأرواح أن الخاك كما ذكر فان سارعا ورسمه كل ثم السابق (٢٤٥) وأما نعم ذلك ففيه هذا

التفصيل يعرف أن المعنى
هذا عبارة عن رأي
الكبير (قوله على النعير)
الطريق كيف يتأني هذا
التفصيل مع إضافة سبق
في صمدية على المبدأ أن
الصورة أن يقول كل في
دعواه أنها تعلم أني السابق
وأي تعيين بعد هذا والتوقع
في كلام غيره أن هذا
التميز هو عند انتفاء
ذلك الإضافة وعبارة
روض لو تداعيا السبق
بهم من سمع أو غيرها
صحت بر ادعى كل عامها
أنه السابق لأن ادعى
عامها ما من أي لأحد
كما قال شارحه قال فلا
تسمع الدعوى للجن
بالدعى اه فالصورة الأولى
مساوية لما في التي هنا
وأفاد شيخ الإسلام
صلية أن الدعوى فيها
مسموعة من غير تقييد
بعدم الخلق وهو ظاهر
في تأمل (قوله في غير
هذه الصورة) معنى صورة
من روحها وبيان اشتغالها
على الصورة الخفية المتقدمة
أن ادعى شخص على

بحسب حاله عامها لهذا وكلام السراج الصغير يقتضيه رجحه وهو نعمه وليس في روضة
تفسيره غير صحيح وعنى بوجوبه بعض السابق منها وقد تقدم جمع آخر عليه في أسس إلا
إد كان ما من الخاك كما صوبه الأسوي وشعره فان فقد رجحه به من شهاب كما في بترد وقوف في
عاصم النعدي الذي حكاه في روضة وثمة وحري عنه ان يقرى أنه لا يترك رجحه بداهة من امر
إذن لما لم يقطع به من كبح حمله بوجه الله تعالى على أن لا يلزم هذا لإبراهيم وبه
للشخص لا يرجع به على غيره ولو مات أحدهما وقب إرث زوجة أو هي قاتل روح (فان ادعى
كل روح) عامها (عامها سمعة) أي سبق ركاحه على النعير وبذلك سمع الدعوى (صحت
دعواه) كدعوى أحدهما بر امرد (بما على الحد) الأصح كما مر (وهو ممول بقرره
بالكساح) لأن هذا حينئذ قد سمع أنه على وجه إن كان عمر أشول فرده أنه لا تدعى
أحدهما أو كل منهما على الآخر اه الين على الآخر ولو عند صحت من روحه من حيث هي
روحة وبها لا تدعى تحت اليد وحده نفس في يد واحد منهما فالتدعية تدعى وسمع دعوى
الكساح في غير هذه الصورة على شرط في الصمدية فان أدرك وإن أكر حلف فان كل حلف
الروح وأحدهما وسكبره لكن لا يرجع بها حلفه حدهما بر أنكر ولا سمع دعواه على وفي
نص صمدية وفي قول كساحه بكر أنه قد لا يترك إرثا في شمس لإبراهيم به عيب في الدعوى
وبه حلف من عليه أنه لو كان ثم انه يرد به سمع سمعة صحت في حلفه كما يدل على ذلك ما في
الدعوى (فان) أقرب هما فسكعدهما (أنكر حلف) هي وصلة المصنف حصة جسم
أوله أو أنكر وفيها لم يترك حلف بر كات رشده على البت وهي على حق العلم بالسبق لتوجه
اليمين على نسب حدهما لكل واحد منهما عند امرد أو أحدهما وإن رصدهما واحد كما قد
الدعوى ورجحه السكي وهو له مد وصكت المصنف كالرأي هنا على ما يخالف ذلك العلم بصعفه
ما قرره في الدعوى وعندهما ولساني من تحفه ما كانت حرسا

(قوله عند حلفها) أي ثم يدعى المعنى فهو يرجع امرد حدهما على نصف حقه المتبر
وبه تعيين المتبر فهل يرجع المعنى على امرد أو على ما يرجع به على الأمر في حلفه ولا سمع
الرجوع في ذكرهما (قوله فان فقد) أي الخاك كما بعد الوصول إليه أو سمع من الحسنة
بلا رشوة وكتب أيضا قوله فان قد أي أن كان في عن شمس الوصول إليه فله حده (قوله
لإبراهيم) أي أن كان مذهب الدعوى في وجوب النشقة عليهما من ثم يرجع (قوله لأن له)
أي الدعوى (قوله لا تدعى أحدهما) أي بر حلف (قوله لكل واحد منهما) أي وجوب (قوله
وإن رصدا) عامه (قوله كما في الركبتين) وفي نسخة الدعوى وهي قوى لأن الركبتين مشعر
عن السكي

بوي أنه روحه به (قوله فكذلك) وسباني أنه يدل له إما أن يرى أو نحو وكان الأولى دودر عنه وهو أن افراد أنها
أقرت لهما بعينه وحده وإلا فارجح من أقرت له أولا كما هو واضح (قوله على نفي العلم) قال الشهاب سم متعلق بكل من
صحت وحلف ثم كتب في قوته أخرى ما فيه هذا مسير في حلفها لا في حلف لولي من إيت يحلف على البت كما فاده كلام شرح
روض وهو يظهر اه (قوله سب غيرها) عماوه النجدة سب فعن غيرها أبهت ولعن لفظ فعل سقط من الكتمة (قوله
امرادا واجتماعا) يشتمل (قوله حرسا) أي لا إشارة لها مفهومة

أو معنوية أو صبية أو حرست بعد التزويج فلا يمين عليها وينفسخ النكاح كما نقله المحوري عن
النسب وقد حدث لما في الدعوى والتخلف بينهما وتسمع أي هو شاهد التمسك والتخلف
بينهما من غير مدعى سوى ما في حلف فانسكاح به كذا نقله عن الإمام والعراقي وأقرأه
واشترط أن يكون من صفة صبية وعمة لأن كثرة من عدم حلفها مقتضا وهو لأوجه كما اعتمدوا
رحمة الله تعالى قل جمع ميثاق في كمال وهو من رفعة من يمين النكاحين عدهما ، قال الأدرعي
وهو لديه وصرح به إحدى وفاد كلام غيره وحري عليه التمسك في شرحه على النهج
(وبما أقرت أحدهم) إلى العيين ما في دعوى من يصح إقرارها (نكاحه) ما قرأها
(وتسمع دعوى الآخر وخيفها) مصادر مصاف للمعول (له) إنها لا تعلم سبق نكاحه (يلقب
على التوحيش) (اليمين في الإقرار) (ومن قل هذا) بل من عمرو هل يعرف لعمرو إن قل نعم
وهو الأشهر (نعم) تسمع الدعوى وله خيفها رجاه أن تقر أو تشكل فيحلف ويقر بها مهر المثل
لأنه يجب منه ومن جعلها إقرارها الأول ولو حلفا حلفا فالحلف حلفها في أوجه وحين
ومعهم إذا حلفت ثم لا يسمع منه ولا يسمع العتس من فحلف على أنها لا تعلم سبقه عين
الحلف بشأنه وأخرى هذا الخلف في كل حصة من يدعيان ثبت وحدا وما أهمه ما قرر من
أن إقرارها لا يصدده راحة محبة من دون كفاية السوردي ولا صيرت راحة للثاني واعتد
بلاؤن عده وقد ينشأ أو الاعتدت بأكثر الأمرين منها ومن ثلاثة أقرأه عدة الوطء عالم
نكح حمله والقياس بها راجع على الذي قد سوره له لأنها عرفتته بغيره ما إذا لم يجب
بين الإقرار عده عنها وإن أقرت لهما مع فهو موافق لما في نكح أو نكح (ولو نوى)
حد نكح عده (في روج عده) (الكراتو لمحور) كذا أشعره بسمع وبه يعم أشعر مل
بحره وبه صرح العراقيون وسعد من رفعة فيمنع ذلك في نكح الأس الثيب ابنة العدة
(ساعة الآخر) محجور عنه وأول فيها من أو ساقه بولائه (صح في الأصح) تقوه ولايته
ونكحه دون سائر الأول، ومن يدره روء بالحد والعنوب وهو كذلك وحوار لا يمين تقست
نكاحها بدون الواو

(قوله أو معنوية) أي وعده من (قوله وينفسخ النكاح) لأن الراد يفسح لحاكم وعادة
حجج فصح أصا، وهو محمول على صفة وهي تعد أنه لا يفسخ نفسه بل لأنه من فسخ
الزوجين فراجع (قوله من حلف) أي على الت (قوله من حلف النكاحين) معتمد (قوله
وهي من يصح إقرارها) أي من كانت بصفة عاقبة ولم يسمه وفاسقه وسكرانه نكرا أو نكح كافر
به بعد قول النصف وليس في قول العامة الخ (قوله فلانائب) أي يجوز له (قوله وما أهمه
ما تقر) أي في قوله ويقر بها مهر المثل (قوله من أن يقرها) أي حقيقة أو حكما بأن سكنت
والت يمين على الذي (قوله وإلا اعتدلت الخ) والقياس أيضا أنها لا ترض من الأول لدعواها
عده روحية ومن ثم سمع الثاني بلا عقد عملا بإقرارها له (قوله إما أن تقوى) أي إقرارا
بعتدته بأن يكون لواحد منهما فقط (قوله وبه صرح العراقيون) معتمد (قوله الثيب
النفقة) أي ومعهم أنها أدت له (قوله وشمل بصلاته لزوم الإيجاب) أي فلا يكن أحدهما
فقط

(قوله أو صبية) عده مع
أن الصورة أنه روحها
وبيان نادها (قوله أو
خرست بعد التزويج)
لا حاجة إليه لأن قوله
خرساء يشمله (قوله
وينفسخ النكاح) أي
أي في جميع الصور و
بما فيه أنه في الصور الثلاث
الأولى من صور الأنثى
محكوم بطلانه لأنه إذا لم
يحص من الزوجين مع
كما علم بمصر عن الشيخ
عميرة فراجع (قوله ولو
حلفها الحاضر الخ) هذا
موضعه من قول من و
أقرت لأحدهم مع (قوله
تعين الحلف للثاني) أي
لا احتمال أنها تعلم سبقه
(قوله ومن ثلاثة أقرأه)
أي لا احتمال عدم صحة النكاح
وعليه فحسب الأقرأه
من وقت الوطء فراجع
(قوله إما أن تقوى) أي
إقرارا معتبرا معينا
(قوله وشمل إطلاقه)
في هذا التعبير مسافة
لاحي

وهو لأوجه كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى حلاله اصحاب الاستقصاء وان مع وزعم أن احسن
 لتأسيسه من متكلم واحد لاند لها من عاصف يدل على كمال فصاحتها ، وإلا لكان الكلام معها
 معنا غير ملتزم مردود بأن هذا لأوجه لا للصحة ومفاد الأصح أنه لا يصح أن حصص الإنسان
 مع نفسه غير منتظم ولحقه «كل كساح لا يحصره أربعة فهو سدح» رواه السهقي والدارقطني
 ولا يتولاهما غير احتحق وكنهه خلاف وكذا وكيله مع كذا سيأتي ، ولو زوج الحاكم من لاولى لها الجنون
 وصاحب من شغل وروحها منه وبالعكس صح كما به عنه ، وكفى وفي البحر لو أردت الحاكم
 روحه محبوبة محبوس فلا يصح والقياص عدم بولاية الطرفين ولعمري روحه واحدة بأسماءها
 ولا يصح أن يكون روحه واحدة بالذات لم يتولى الطرفين ، وإن روحها واحدة بالحق لا
 يصح أن يكون فيه قوة الحدود ، وعنده فالأقرب أن قوله الثاني عدم بين الصديقين روح واحد
 فقبل بل قدس به أبوه والحاكم روحه منه كما في رد الروح موبه وإس به بولي الطرفين
 في روح عنده اسمه ما عني عدم إخباره له وهو الأصح (ولا يزوج ابن العم) مثلاً ، إذ
 شبه في ذلك العمى وعصيته (نفسه) من موته التي لاولى لها أقرب منه لانتهاه في أمر نفسه
 ولأنه ليس كالحلقة (لروحها ابن عم في درجته) لأشراكه معه في الولد لا بعد منه بعده
 (فان فقد) من في درجته (فانقص) عداها روحها منه ، بولاية العامة شغلها وفي قوله
 روحه من حيث حارقه حتى أن روحه سبب الإذن ، إذ معناه قوص أخرى إلى من يروحك
 إياي خلاف روحه فمثل أو ممن شئت لأن المفهوم منه روحه نحوي (فلو زار القاضي كساح
 من لاولى لها) غيره نفسه أو محبوره (روحه من فوه من تولاه) ومن هو منه
 (أو حبيته) لأن حكمه نافذ عليه ، وإن أراد الإمام الأنعم روحه حليته (وكذا لا يجوز
 واحد تولي الطرفين) غير الجدة كما مر (لا يجوز أن يوكل وكلاً في أحدهما) ويقول
 هو الآخر (أو وكيلين فيهما) أي واحداً في الإيجاب وواحداً في القبول (في الأصح)
 لأن فعل وكفه كفه به بخلاف استأجر وحسنه من تصرفهم بولاية العامة والذي يجوز
 لا عقده أربعة

(قوله وهو لأوجه) حلاله الحج (فوه فهو سدح) أي ربا (قوله رواه السهقي) ويحاج ش
 الحد بل مبره الروح والولي فقد حصر كساح أربعة حكماً (قوله ولا يتولاهما غير الحد) شغل
 كنهه ، وسبب الثاني منع به في قوله وفي البحر لو أردت الحاكم (قوله وإن روحها واحدة) أي
 «م واسم» (قوله إذ معناه قوص أخرى إلى من يروحك) أي يحمل لفظها على ذلك وإن لم يعرف معناه
 (قوله لأن حكمه) أي الخليفة (قوله واحد في الإيجاب وواحداً في القبول) عرشته أن سولي
 هو صرفه واستأجر آخر كما شغل في قوله وعليه فالأقرب أن قوله الثاني عدم بين الصديقين عدم تعيين الصديقين

(قصہ)

في الحاضر

وهي معبرة في الكساح بعد ما رلا صفة نظرية وإلا لم يستطع بالإسقاط كمية الشروط بل
حيث ذكرنا من درجة واحدة في جهة واحدة ومع وليها الأقرب فيما سواهما على ما يأتي (روجهما
الوقت) لمعركا أن نخرج مسبقا ودمي في نسبة كما في في كساح انشراك (غير كعب
رجهما نو) ووجه (بعض ذواته مسويين) في درجة واحدة كاحوة غير كعب (روجهما
أو سوية كما صرح به في التوسيع من مكتب انك بعد استبعاد فيه مع أو بوصف كونه
غير كعب (وبالفعل) صريحا (صح) الترويج مع الكراهة وقال ابن عبد السلام يذكره
كرهه شدة من حسن بل لدرجة وثلاث لأن الكساحة حثها وحتمهم وقد رفضوا بإسقاطها ولأنه
صلى الله عليه وسلم أمره بفس وسمى كساح نسبة حسه وهو مولى وروح
نوح حديده من موره من أحبه والى من نسبة نفس عنه ولطهو أن موى فريش من
أكله هم وروح منه من غير كعب وروى حر أن يكون لأجل ضرورة تده سبهم ، وخرج
بقوه لوس لأعداه وروى كان وليا ،

[٤٢]

في الحكمة

(قوله في درجة واحدة)
(قوله أى ورتبة واحدة) (قوله
كاحوة) أى شمس ماء
أو لأن عبد الله (قوله
وبسكنت) أى إحدى
(قوله لا لاية) أى شمس
من عدم ترويح
كمعناها .

(فصل)

في العكس:

(قوله من حيث لأرضاً منه) مقادير قوله لأرضاً منه فكأنه فير لأرضاً منه الصلحة على إطلاقه
وأيضاً بعرضها من حيث لأرضاً (قوله في سواها) أي أحب وأحبها (قوله أو أجزأ منكم) أي
أولى (قوله أو دعني دمنة) أي إذا رافعو يديهما بعد الصلاة ولا يمسوا بالعرض اللهم عني
ماتني في سكاك السكر (قوله معيب) أي شخصه أو وجهه كاس فلا مثلاً لأنها ممكنة من
السؤال عنه (قوله ورأى الناس عمر ماصح) أي وإن لم يعرف لك الله لا هي ولا يوم لا تهم
معتصرون من البحث عن ذلك (قوله إلا رمة) أي من غير أن يروى عنه له كان حجب
رأى به بولاً سكبحها أو سبط فاحر عليها (قوله وثاك) أي وجه الصلحة (قوله والجمهور
الخ) جواب عن سؤال تقديره لادلالة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم للصلحة ولا تزويج
أي حصة بنت أخته لأن موسى قد شأ أكاه لهم (قوله ورجع به أح) ولا يشكل أنه
زوجهم بالإحار لأن شوا خبر أن يكون سائدهم ولا يحار أو هدمه حين زوجها عليها كانت
بعدة لأنها ولدت وفريش بنى البت قبل السوء خمس سنين وروى عنها على رضي الله عنهم في
السنة الثانية من الهجرة في رمضان ومعه من أسسها حينئذ يريد على مدة الملاح بالسنين والسكن
في كلام بعضهم أنها وفت سنة إحدى وأربعين من مولده صلى الله عليه وسلم ولا يكون ولادتهما
حينئذ سنة لبعث النبى وعلته ولا سال بها روحه دون الملاح ولا بعد بإدخالها لحوارها معها
بالسن أيضاً أو بالحض .

في إسرائيل وكذا ما قدس يدين من معتبر عرفهم في احرف ان يعين حميد على غير ما يأتي
عنه من ان يرفع نودى، وإلا لم يغير حرفه ولا يعرفه حالف ما كره الأئمة لأنهم لم يعرف
وهو بعد أن عرفوه وقرئوه لا سحر فيه والى لا يعرفه لأنهم لا يعرفون حرفه لأن
ولادة ونومها بخلاف العرب (و) راءها (عنه) عن النسخ فيه وفي آتاه (فلس فاسق)
ولودت فسق في دسه كما صرح به من رقة ومسدع ولا من حده وإن سحر (كفاء عينية)
وسية كما نقله عن الرويى وغيره قوله بغير - فمن كان مؤثرا كان فاسقا لا سحر -
وعبر السق ونومسور كفاء هما وشعر مشهور بالاح كفاء لمشهور به وفي كفاء
مسقة إلا أن زاد فسق أو حلف أو حلف كما حلف لا سحر، وما به أن كان مؤثرا
ظهور الفرق ويحرم ذلك في كل مستدع ومشدع (و) حلفها (حرفه) فيه وفي أحد من
بانه وفي ما تجزأ به من السق وعنده، وقد يؤخذ منه أن من بشر صفة
دنية لأعلى جهة الحرفه من دفع لمسلم من غير ما في لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل، وتؤيده
ما في أن من بشر نحو ذلك فبما لا يعرف لا يعرفه (فدح حرفه - فة) بالظهور
وهو ما ذهب إليه من تحسن الرواة وسقوط النفس في السق، ومن مع غيره
بالون وبخارة بالباء، وقال الروياني: تراعى فيها عادة في باب، راءه قد فصل الحرف في
الرواية في أخرى بالعكس، وبغير كلام غيره أن لا يعرف في ذلك بالحرف القوم والصفة فيه به
روحه لا بد العبد لأن الله عز وجل وعلمه ودينه، يعرف بالصفة يعرف به أي في
على في حالة العبد وقد كثر في لا يعرف ما صرح به كثير من الحرف ولعله ما عساه يعرف الله
(ليس) هو جوابه وإن سقر (كفاء أرفع منه)

(قوله خالف) أي قوله يعرف لم (قوله وفي آتاه) استند من هذه العارضة أن النفس لا يؤثر
في الأمهات وليس مرادها ما سيأتي له في قوله وإن فسق الخ (قوله ولودت فسق) أي يدور فعوا
إليها عند العقد على ما قدمناه (قوله أومشدع) أي لا تكفره ببديعه كما هو ظاهر كما سيظهر
والرافعة (قوله وسية) ما عرفوه ولا من حده وإن كان مؤثرا ومسدع وارواح عقيه
سيدا (قوله كفاء لهما) أي العيفة والبدية (قوله وفاسق كفاء) لغة فسقة مشتقة (أي سحر)
أوشرب الحر أو غيرها (قوله أو حلف بوعهما) أي نوع مسقين (قوله وخرى ذلك) أي
قوله إلا أن زاد فسقه (قوله بل لا يؤثر ذلك) معتمد (قوله من بشر نحو ذلك) أي وإن
كان يعوض (قوله وسقوط النفس) عطفت تفسير (قوله وفي الرواية الخ) معتمد (قوله)
والمعتبر فيه به الروحة) أي فلا أوجب الولي في بلد وموليته في بلد أخرى فالعبرة بسد روحه لا
العبد فلا ينافي قوله لأن في سحر حله لعبد (قوله إلى هي س) فصفة عسار الله العبد
وإن كان يحثها لها لعرض كبرياءه وفي نيتها العود إلى وطنها وينتفى حلاله ثم رأت في سم على
جمع ما صرح به أي إلى هي س الخ. إن كان مرد أي بها على وجه لتونس فوضح ومن كان
المراد على عزم العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله.

(قوله خالف الخ)

وصف يعرف (قوله)

وعفة عن الفسق فيه

وفي آتاه الخ) قضية هذا

ساق أن ابن العاصق

منلا وإن كان عفيفا

لا يكفى العففة وإن

كانت بنت فسق وفي

شرح الروص ما قد يحتاجه

مراجع (قوله كفاء

لها) هو صميم المؤثثة

الراجع إلى العففة

لذكورة في المتن ووقع

في نسخة التبخ كفاء

لها صميم البدية فحل

شرح الصميم للعففة

البدية وهو غير صحيح

لأنه يقتضى أن لمستدع

كفاء هما إذ هو من

عبر الفسق لا يدل عذبه

عنه لهما مر (قوله

مطلقا) هذا الإطلاق

بالصفة لأنواع المسق

أي سواء كان فسقهما

حر أو شرب حر أو غيرها

بشرحه (قوله واعتبر

منه الخ) هذا منه نصير

في رأي الروياني

بقوله تعالى - والله فصل بعصمكم على بعض في الرق - أي سببه فبعصمهم بعصمه بغير وسهولة
وبعضهم بصدده (فكس وحبام وحارس) وسر ودع (وراع) وذيق عده ها ماورد
«ممن بي» لا رعى القم «أن ماها بعصر ما يعرفه الناس وغلب على الرعاء بعد تلك الأزيمة
من السهل في الدس وفيه المروعة (وقم حمم) هو وأبوه (لس كمء ست حيام) والأوجه
أن كل ذي حرفة فيها مباشرة بحاجة كالخرد على الأصح ليس كعمه الذي حرفته لامباشرة فيها
عد وأن نية الحرف التي لم يدكروا فيها سادس ما يرد لا ين اصره العرف تنهوها كما مر ،
وأيضا ذلك قول بعضهم إن القصاب ليس كفا لبنت السبك خلافا للقمولي (ولاحياد)
كقوله (بنت تاجر) وهو من حب الصانع من غير قصد محقق منها للبيع والظاهر أن تعبيرهم
بالحب حري على أن يكون كماله عمة عرصة ، بخلاف أنها صفت مال تعرض لبيع وأن من له
حرف دية ودية اعلم ما ظهر به وبعث له من بوضعيهم ، متدقة لأنه لا يجوز عن
غيره بها لم يبعد (أوزار) وهو يالغ البز (ولاهما) أي كل منهما (بنت عالم أوقاص) لاقتضاء
العرف ذلك ، وظاهر كلامهم أن المراد بنت العاء وانحصى من في شأنه المسوكة إليه أحد
وإن علا لأنها مع ذلك عجره ، واغفل لا يكون كفا للعائلة كما في الأنوار وإن أوم كلام
الروضة بخلافه لأن العلم إذا اعتبر في آياتها فلا ينحصر فيها ، إذ من مراتب العلم أن يكون
كالعرفه وصاحب له لاسكافي صاحب الشريعة ، وبحث الأذرعى أن العلم مع الفسق لا أثر له
إذ لا أثر له حسنة في يعرف فضلا عن الشرع وصرح بذلك في القم ، فقال إن كان القاص هذا
عده ويريد أن يعرف أن كان هو العالم في قصه رتبة بعد أن وجد منهم كقرب العهد بالإسلام
في الشر إليه نظر ، حتى فيه ما سبق في الصلحة المستولى على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم
الاعتراف لأن المسألة بانه يعرف ذلك وعوهم ، والأقرب أن العلم مع الفسق عملة الحرفة
الشرعية فغير من ذلك الحرفة ، وذو حرفة كما عتبه أيضا وبه غيره عن فتاوى المغوى أن قد
ثمة وحرفه لا يمتنع أثره أي أن ليس لها على العرف وهو قاص بذلك وإن كان مدبر
كلامهم خلافه ، وفتى ولد رحمه الله تعالى أن حرفة القرب عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه
لا يكتفى به .

(قوله لأن ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس) قال الشهاب مع قد يقن الكلام فيمن اتخذ رعى حرفة (قوله كما يدل عليه تعريفهم الخ) ويدل التعريف أيضا على أن قولهم من غير تفصيل خمس حري على العايات أيضا في عرفه هو كذلك (قوله وصرح) أي الأذرعى (قوله والأقرب الخ) مراده به مخالفة كلام الأذرعى (قوله فيمن من ذلك خبيثة) أي وبوكات عامة فاسقة لا يكتفون فاسق غير عام خلافا لما اقتضاه كلام الأذرعى

(قوله لقوله تعالى والله فصل بعصمكم الخ) وجه الاستدلال في لأنه ما يفهم من أن نساب ورق
بعصمه وبعضها أشرف من بعض (قوله ولا ينال عده ها) أي من حرف الدمة (قوله أن
القصاب) أي الجزار (قوله وهو من يحلب) من باب ضرب ويحلب جلبا أيضا بورن يطلب طلب
مثله اه مختار (قوله اعتبر ما اشهر به) معتمد (قوله من في آياتها المسوكة إليهم الخ) وعليه
فبأن العالم في آياتها أقرب من اعده في آياته بقياس مامر في التفاوت بين المسوكة إلى من أسلم
أو إلى العتيق أنه لا يكتفونها ، وختم الفرق فيكون كقوله كما أن مشتركين في الصلاح
لحسب في مرته أحكم والأقرب الأول ، ثم رأيت مع على منهج نقل ما استقر بناء عن مر
وعنده حج سببه تعالى يصح أن مراده بالعد ها من يسمى عاب في لعرف وهو عتيق واحتج
ومفسر لا غير أحدها من مر في العسية (قوله لاسكافي به الخ) ومثل ذلك من يحفظ نصه
أمره السبع لاسكافي ابنة من يحفظه كله لواحد أو يحفظه قراءة ملققة .

من لا يحفظه (والأصح أن اليسار) عرف (لا عمر) في يدو ولا حصر ولا عرب ولا نعم لأن
 المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ، ولا يقتصر به أهل برواء والنصارى ، وأما خبر «الحسب
 المال» وأما معاوية فصعوك» فمحمول أولهما على أن حكته مظنفة خبر الآخر «سكح لمرء
 لحسبها ومالها» الحديث أي إن الغالب في الأعراض ذلك ، ووكل صلى الله عليه وسلم ثأب دم
 المال إلى ما عرف من الكتاب والسنة في دمه ، لاسيما قوله تعالى «وبل أن تكون الدنيا
 واحدة لحسابك يكفر بالرحمن ليسهم سنة من سنة» إلى قوله «وبل كل ديث لم يسع
 الحياه لدي» وقوله صلى الله عليه وسلم «بل الله يحصى عبده المؤمن من الدنيا كما يحصى
 أحدكم مريضه من الطعام والشراب» وفي سوابق الحديث عند الله حاج عوضة ماسية كما فرامنها
 شرهه ما» ومن ثم قال لأنه لا كفي في الخطية لاقتصر على ما لديه لأنه لا يوصى به مكار
 وبها أيضا وتبينهما على أنه يصح عما مر من عمره من غير أن يكون مسرا شرعا فاصح
 ما لا ينبغي وعبره عما والى في غير لائه إذا كان معصرا لم ينفق على الولد وتضرره هي حقه
 عليه وثقة بعمر من يزوم سببه لها عند فقد ما يقوم به غيرها ، وعلى الأول لوروثها وليها
 «إحبار عمر» حال صدقها عليه لم يصح السكاح كما مر وليس ميقيا على اعتبار اليسار كما قاله
 الركني لأنه تحبها حقه فهو كما وروجه من غير كفارة ولا غير الحسب والى ما قال
 في الروضة وليس الدخول والسكر والعبث والتضرر معصرا قال لا ينبغي وفيه نفي التضرر
 في لرحن عمر ، وبسبب أن لا يجوز ثلاث برزخاته من هو كسب فانه لا يبره المرأة (و)
 الأصح (أن بعض الخصال) للعبث في السكره (لأنها بعض) أي لا حصر فيها
 فضيلة فلا تزوج حرمة عسمية رقيب على ولا سائمة من العيوب دينة تعيب باب ولا حرمة
 فانه بعد عيب ، ومقال الأصح أن دمه لا يبره تحريمه الكفره ، وأن ذمة العرسة
 تقضى بحرمة العمدى ، وما حكاه الشارح عن الإمام من أن السقي من الخرف لانه يبره
 الصلاح وفاء اليسار إلى غير ما مر من كل خصلة غيره مبني على مقابل الأصح . وصورة ذلك
 أنه لو كان ثوبه سلبا من الخرف لانه وأبوه غير سالم منها لكنه صالح جبر الصلاح جميع
 ما ذكر وكان كما لم (وبسبب) أي الأب (تزوج ابنه البكرامة) لأنه مأثور العت ،
 بخلاف المجنون .

(قوله يزوم دقنه له) أي
 لزوجة عند فقد ما يقوم به
 غيره «أن لم تكن ثم
 موثر عمره والى» في
 يزوم بمعنى مع فلا يرد أن
 دقنه حيفا لارمة لها
 وبأن لا تكن زوجته (قوله
 مبني على مقابل الأصح)
 انظره مع حكاية الوفاق ،
 ولعل مقابل الأصح ينبغي
 عليه خلاف في صورته
 حصر منها معارضة أولا
 ونفق القاتلون به على
 بادرة في صورة الإمام
 المذكورة .

(قوله من لا يشمه) وكما عر خبر حيث الدخان في نفس لأن كايغته في عمة نسوة كما تقدم
 في عدم والناسي (قوله وحال حائل الخ) هذه المعانيف معانيها مختلفة لكن الزمان منها واحد
 (قوله وسود من) أي حس الخ (قوله إن الله يحصى عبده من الدنيا) أي لرائده على الخلد
 (قوله عني أنه) أي صلى الله عليه وسلم (قوله بحال صدقها عليه لم يصح) ومسه دمو
 روج الوى محجوره بعمره ما حذر ومن لها تم بدفع أبو الزوج الصداق عنه بعد العقد فلا
 يصح لأنه كان حين العقد معصرا فأعبر في أن هو الأب لانه وبأن العقد مقدر الصداق ويسته
 له ثم بروجه ، ويسمى أن يكون من امة الولد ما يقع كثيرا من أن الأب يدفع عن ابنه مدم
 الصدق في حين العقد فانه وإن لم يكن هبة سكة يبرل مرسها بل قد يدعى أنه هبة صالحة بوجه
 قال دفعه بوى بروحة في قوة أن يقول مكسب هذا لاني ودفعته بك عن صدق منك الذي قرر
 لها (قوله وليس البخل الخ) معتمد (قوله لا تعبر به برقة) أي ومع ذلك وقع صح لأنه
 يس من حصال الكفاة (قوله وصورة ديث) أي ما سأل

محور روحه بها بشرته (وكذا المعنى) بعن سبب الحار فلا يصح السكاح (على الذهب)
لأنه خلاف العنقة، وفي قول شيخنا ثبت له الحار إذ سمع، ودخل بعضهم بإبطالان في ترويضه
الرشق، والقرينة لأنه يدل من في سمع لا يسمع به خلاف ترويض الصعيرة محمول وإن رويح مشهور
أو الصعيرة محمول أو عشاء أو قضاء أو الصعيرة مبردة أو عشي أو قطع فوجوهان، أصحهما كما قاله
الشمسي وغيره بهذه الصحة في صورة المحمول والصعيرة، وقوله عن من الأم لأنه ربما يروجه
المصاحبة، وهي مضمومة في ذلك بل حسبه ضرر فيه، وبصفة كلام المحمول في الكلام على الكعب
بفتح الصحة في صور الصعيرة لأن بها إتيان وجهي بالإحاطة من الكعب، وكل من هؤلاء كعبه
فأحد في عدد واحد فيها محمول، والوجه ثم العر وهو المصاحبة ولأن رويحه، وهذه رويحه
يعرمة وحسبته أكثر، وهذا هو الأوجه سكن، في حرمة تلك عليه أحدا مما مر في شروط
الإحار (و محور) روحه (من كانه) في الحار في الأصح) لأن الرجل لا يعتبر به سرش
من كانه، بل كانه حار إذ سمع كما مضى كلاله التارخ والروضة وإن تفرع في ذلك
الأثر في قد صيرته في قول الحار وحال فلا يروى روح الصعيرة من لا كانه وبعبارة هذا الحار
إذ سمع، والذي لا يفتح ذلك لأنه قد لا يكون به فيه عمنه

(فصل)

في رويح المحمول عليه

(لا يروى محمول صعب) بل لا صحه به خلافاً لما لا يرى حاله بخلاف صعب من قال
أنه صحه به هذه، ولا محل لخاصة تعهدته وحديثه من الأحاديث أن يضمن بها، وقول
الركناني إن قصده ذلك أن يذكر في صعبه لا يظهر على عوارث النساء، أما غيره فيلحق بالبايع
في حوار رويحه حاجة الخدمة،

(قوله محور رويحه) أي لأنه (قوله خلاف رويح الصعيرة محمول) بهذه مر جوح وإلا
فانعدم عدم الصحة كما تقدم (قوله كونه المعوى) وفي صحة المعوى وهو ما في الأصل هو
الأولى لأنه لا رويح من غير عن المعوى والمعوى من التمدية (قوله في صورة الصعيرة) أي
دون الصعيرة والمحمول (قوله أحدهم مرشح) في أحدهم مرشح من قال في رويح منه المحمول
فترجع (قوله ثبت له الحار) أي لأنه قد مضى به حتى سبب الوي من فوق المحمول
فأشبهه به رويح الحار شبيهة كهن عبيد

(فصل)

في رويح المحمول عليه

(قوله المحمول عليه) أي وما عمن به كبريه مهر من إله كبح اللاه ووصي الصعيرة رشيدة
(قوله لخاصة تعهدته) أي المحمول (قوله كان لأحاديث) أي في يوم واحد أحسنه يوم بذلك
من رويح محموله فلا يدرى ومنه في ذلك بالأعم الأغلب فيه نظر وقضية بالإلهام الثاني
(قوله بصفة ذلك) أي قوله من لأحاديث سمع (قوله ما مبردة) أي من ظهر على ذلك

(قوله بعن ثبت اختيار)
شمل المحمول (قوله خلاف)
ترويض الصعيرة محمول
كان هذا بصفة تسمع
بعضهم أي فالعوض
بمحور قطع بالتميز
في ترويض الصعيرة بالبقاء
والقرينة خلاف رويح
الصعيرة المحمول فانه لم
يقطع بإبطالان فيه بل
حكى فيه خلافاً في رويح
كان لأصح التعليل أنها
أعدم السكينة (قوله أحداً
مما مر في شروط الإحار)
أي بمد كونه ترويض حوار
المباشرة

[فصل]

في رويح المحمول عليه

مخوع (وكذا) لا يزوج مخوع (ك) في بيع ذبه بعمه لغيره ونسقة (إلا ح) كالح
 حاصبه حالا كان المخوع عمة في البه دور في حوض وعنه من أوما لا كسوق شفته
 يستخرج منه شهادة عدلين من الأصءء ذلك أو من تحت في من خدعة ويتعهد ولا يح
 في مخوع من حص به ذلك ويكون مؤلفه كالح أحسن من من نسفة فزوجته من نسف حوضه
 كما من الأب ثم حصة ثم السط كولد دود غير كلابهما أن وصي لا يزوجوه وهو الر ح
 وبه أفى أن الصلاح وفان السط في من ذم حصده ه دما من من نصه نص من أنه روح
 النسبة من مخول على وصي فوص له ذلك وإي من يزوجها للحاجة (فواحدة) يجب
 الاقتصار عه لا يزوج الحصة ومخوض الح كذا في من يزوجها لغيره وهو لا يزوج
 إنه قد تقسم أن الشخص قد لا تنفعه الواحدة فتشبه له الزيادة إلى أن يهي إلى بتدار شخص
 به إذ عدى وجه منه في مخوع وقد في كلام على البه مريدو بوضوح
 البرق فق قال لأمر في رأس في مصد أنه قد جمع له من امرئ ولا يزوج من لا يزوج
 سبع ماله إلا أن هم أنهم كانت عده حتى لا يكون فيها موضع مؤلفه كالح أو يسرى إذ
 كان ماله محتلا لذلك اه والظاهر أنها و ح من أو يزوج في حوض حوض منه عده كان
 لحكم كمثلك وثما لمة به كس لم ولد وبيع في لا يزوج حوضه في حوضه في حوضه
 لحاجة أم أو كان في سبع الحون فلا يزوج حتى أن عده دود ولا في من مع العدة من
 إذ عده في حوض به بطل الإذن كأمه عده أنه لم يزوج مخوع في حوضه مع مريد
 الصاح (وله) في ذب فاحد (روح صبر عار)

(قوله من أنه روح السعيه)

أشهر ما للرداءة و كذا نسو

عل هو القبول له أو الإذن

له وقوله فوص له ذلك

انظر التفويض عن في

نسقة حكاية هذا لمن

يقبل وأصل هذا في شرح

الروح فانه ذكر خلافا

في أن الوصي هل يزوج

السعيه قال أولائهم قال

السعيه في وعده مودع من

الشافعي على كل من

المستثنى وليس اختلاف

من من عده على أنه

زوجته مخول على وصي

فوص به الروح عاه

ونشار ولنه في حواشي

شرح يروى في الصحيح

عده صفة روح الوصي

و وافقه ما في التحفة (قوله

وقد لا يكون حدة) غير

من أن الواحدة من

الإمام أو مذهب من الروايات

ثم رأيت في حواشي سم

عن بحث الشرح ما يصرح

أن لكلام في أرواح

(قوله ممنوع) لعل سند النسخ أن مخوع حبله بوجوه السهولة فاعتد أنه لا يحكي من من
 عورات النساء فهو كالهيمة (قوله ثم دعه من) في نواحي كفايته (قوله من من حدة)
 باسم ه مخوع وهو وسكون في حدة (قوله من ثم روح السعيه) حرم نسوة حجب
 (قوله يجب الاقتصار عه) في حيث كانت الحاجة منه ما كانت عده نسائي حوضه
 لواحدة (قوله لا يجمع له) في الحون (قوله حتى لا يكون فيه موضع مؤلف) أي لا يصح
 للوصي (قوله فسكح أو يسرى الخ) مع عدم نسائي روح أن منه لعه على ما في (قوله
 ولا يزوجها) في أوجه (قوله أو صحت) من من مريد (قوله كان لحكم كمثلك) في
 من حوض جمعه من ادس (قوله من في من من) من حوض الأرض من يكون حوضه مسعد
 مؤمر في وقت إذ عده وقد ساهل في كلام في من من قوله بعد أما لو كان متقطع الحون
 على أنه في من حصة مسد وبه في قوله من في قوله وأما الأمانة (قوله بحسب الحاجة) أي وله
 سبع رار أيا (قوله فلا يزوج حتى أن) ظاهره وإن بعدت الإفاقة بل وإن قلت جسد
 كيوم في سنة تركس فإن حجب فيها عده بعد قول مصنفه براه روح في حجب ماله أما إذا
 تنصع حوضها فلا يزوج حتى يبيع ونسفة مسعد في عده بعد كذا ثم موده وهو
 عدلين عهدها بدنتها وكسفت واحدة كالح ولا يبيع في حجب ونسفة موده في أقرب
 بدنت إذ عده اه

(قوله حيث لم يثن فيه وله) قال الشهاب سم سمي رجوعه لثبته (٢٥٩) انما وما في حاشية الشيخ

حيث لم يثن فيه وله وسمي رجوعه لثبته وسكاحه يعرفه (من سكاح من
وله أو يقين له الوي) السكاح بأذنه لصحة عبارته فيه بعد من ثبوت لا يشك فيه حجة سكاح
محمود ما في المصنف ولا يكتفى فيها بقوله من ثبوت في الخدمة وصهور عرائش عام في
استهوه ولا يروج بلا واحد مدة كان مطلقاً بأن يثنى بعد حجر أو غيره كما هو ظاهر ذلك
رواجب أو ثبوت وكذا ثلاث مرات ووي روحه وحده في غيره من ثبوت في ذلك بغيره
ثبوت ومن هذه السبعة يعرف من سائر الأفعال على مطلق الوي في السبعة السبع حجة أو صحيح
ذلك التفسير في سكتة أم إصباح ولا يثنى على خبر وإن اسع ماله من غيره ، يعرف بوجده
أو رخصت أو حيث حووا خلاف غيره مما كان كانه لم يكن من غيره بغيره أو مؤمر يعرف
إذا لم يكن له ولد منها ومخرج من ثبوتها عند موضع ستر ولا يرب إلى كلامه كما في غيره في
سكاح الأمانة والأوجه تعين الأمان من سترى أو الترويج منه ورد إلى حصة من النحسين
من أقوى منه بالتسري (قال ثبوت) له ثبوت (وثبت امرأه) من ثبوت دون غيره (سكاح غيره)
كان فعل لم يصح وهو دون مهر بعينه خلاف ما هو على مهر في سكاح غيره أو نقص لأنه
ما قال من أي الأمانة وما قرر من على أنه يكون على ما بعينه من غير ثبوت غيره
إلى غيرها وكانت خبر من بعينه وحمل لا يرب ودون مهر أو غيره في الصحة فلهذا هو
على مهر في سكاح غيره انتهى

(قوله حيث لم يثن له فيه) أي في الأمر (قوله يتحو مامر) ومنه أن يتوقع شواهد من ممرس
أشأ عنه حدة توجب عدم حسن التصرف أو غير ذلك كقراره من غيره استمراراً
وإن لم يثبت عنها عدم حسن التصرف (قوله وكذا ثبوت ممر) أي منصرفه على ما هو عليه
قوله ممر (قوله كان يصح منها ثبات) أي حيث تمكن من ممرس من غيره من رغب
في الأمر فم منها أولها وبها من ولد فقاس ممر من سكرت في غيره منها بغيره من ممر
أو أمه (قوله على ممرس النور في سكرت السرية) أي وذلك لأنه من النور صحة الأمر
حيث كان مطلقاً أن يقول بعد سكاحه لا ممرس إن حدثت فثبت على قدره ، إلا يقع غيره
الطلاق بعد ويسمى عن التسري (قوله لم يثن في هذا ممر) وعينه واضح لا أكثر من وحده
م روج أو كان في نسخة العرب على قوله لم يثن ممر في الممر خطه وكتب بدله لم
لوحظت أو رخصت أو حيث حووا خلاف غيره إلى آخر مدققة ولا يثبت من هذا الصحة حكم
ماله احتج لأكثر من واحدة وما في الأصل أولى (قوله لأن السبعة من أقوى) أي العفة عن
المين إلا الحميمات والسكران غير موجهة كان السرية رتب كتاب من من غيره وذلك أقوى في
تخصيص العفة عن الأخريات وقد نقل أن يكون التحد من أقوى أنه يخص به صحة كتاب
السبعة بغيره كنبوت لاحتصان بغيره عن التسري (قوله لم يثن في هذا ممر) أي ما كان خبر
من بعينه على ما يثنى (قوله ودون مهر أو غيره) قصته أنها لو سوات المعينة في ذلك أو كانت
خبراً منها بسبب وحملاً ومنه مدققة لم يصح سكاحه وهو قريب في الأمر لأنه لم يصرفه لجدله وحده
دون الثاني لأنه يكنى في مسوع العدول من بد من وجهه وثاني مثله فيها وسواها في صحة أو صحيح
من ذلك وزادت العدول إليها على المعدول عنها بصحة .

من حوار رجوع الصمد
فيه لا يقرار فيه وقفة
وقفة من حيث الحكم
(قوله ومن هذه السبعة
يعرف اتفاق سائر الأصحاب
الخ) أي لأنها لو كانت
صحيحة لقال الأصحاب
هنا فاعلمه صيغة النور
ثلاثاً بملك ماله بالتسري
كذلك قاله في التقييد
والشهاب سم في هذا
الاستدلال مسازعة في
حواشي التبعة (قوله
ثم يأتي هنا مامر في
ممرس الخ) من الشيخ
في حاشية على أن الشراح
ثم عليه حقه وكتب
بدله ثم بوجده أو
رخصت أو حيث حووا
خلاف غيره مما إلى
آخر من ثبوت ومعلوم
أن الشراح كتب ممرس
على هذا الاستدراك
لأنه لا يرتضي في ما في
حاشية الشيخ من أن
أولى ما في الأصل من
هذا الاستدراك لم يلاحظ
فيه ذلك (قوله أو يؤمر
بغيرها) نائب الفاعل
هو الحار والمجرور أي
يتمصل الأمر بغيرها وإلا
فمحصون لا يؤمر وعلى
ما كرهناه فالأمر معلوم
وهو لوى ولعله على
مذهب من يرى صحة

انفراق منه لكن فيه وقفة لا يخفى وقد سمع الشيخ في حاشية على أن هذا الاستدراك مضمون عند في بعض النسخ وظهر
أن قوله وثب الأمانة لم يثن على هذا الاستدراك

في لاحت عليها تتكبين حشدة (وقيل) بمره مهر (مثل) مثلا نحو او صد عن عقرو أو عقوة
 (وقيل أقتل متمول) لأن به سدفع نحو الكو (ومن حجر عصبه نفس صحت سكاكه) كما
 قدمه في النفس وأعادها هنا بوجهه في العدد وذلك لصحة ما به ودمته (ومثل السكاك في كسه
 لايم معه) لتعني حتى عزمته به مع وحدتها بحسب ما يخالف به لئلا تتحد فان لم يكن كسب
 بقي في بابه ولما الفصح بفتح و بشرطه وب غنة بعضهم من كبره حاله جهده مردود ، ثم
 الكاح السابق على حجر مؤنثة في معه إلى قيمة ماله أو ما عساه كسب (وكاح عند) ولو
 مدبر ومعه ومن ومعه غنة معه (لا بد من سببه) ذو نبي أو كافر (سافر) بالحجر
 عنه ، وحجر الصحيح « أن يثبت برزخ بعد أن سده فهو مهر » وقول الأديبي يثبت
 من يثبت به مهره سده بفتح في ح كبري إداره فأمره فامتنع فأذن له الحاكم أو روجه
 فانه صحيح كما لو لم يمس على حجر لأبيه أو سده على مهر ذلك الحاكم ، صحيح الاصل
 أو على قوة ولا حقه به ، ويرى من العدد ليس من مهر لأن يسهه فانه لا يوجه في محله
 في عدم كونه مهره ، وقد بينا في قوله غير ماصر في السبه كما غنة لأديبي وحرم في الأنوار كالإلام
 في وده ثمة عنه مذهبها متعلقه برقته وإن قال الزركشي وغيره إنه بدمته (و) سكاكه
 (بدمته) أي الذي ارشده الله كاهنه من نفس وهو مهره وهو نكاح (مصحح)
 فهو مهر (وله يدرى) (ليس) فسكح حره أو أمة سله وعبره ، ثم لا يسهه من الخروج
 (وله يسهه مهره) معه (نوه) بفتح له ولا ل عما أذن فيه (والأبطال ولو كان
 مهر لمعدول ليس من مهر ثمة ، بل هو قدر له مهر و عليه وراد على مهر مثل عند
 في صحته ، وأما بدمته فمدح بها ما غنة بصحة دمه خلاف ماصر في السفيه ،
 و وثق منه أن الكلام في العبد ارشده ، ونحن مكر في ما ورد التقدير من مهره عن الرادة
 وإلا طعن السكاك لأنه غير مأثور فيه حينئذ ولا حرج لإذن في الرحمة خلاف عادة الشيء ،

(قوله لا أحب ، المتكبين) أي بعد السكاك و عليه فلو طعن صحته فأنوجه ماله الأسوي
 (قوله ومن يسهه مهر مثل) حرم هذا أو ما بعده ما به فما لو جهت سعه أو غنته وظنت
 صحة السكاك بدون إذن وليه أما مع العلم بفساد النكاح في حر يانها بطر ، والوجه أنها زانية
 ومهر لها ونكح عصب الحد من - ربح النية الله ، فله أن يسهه (قوله عن شعر) أي مهر
 وقوله أو عقوة أي حة (قوله خلاف لئلا تتحد) أي من حدوده فهرى ، ولا يبرم من الوطء
 لإحمال ومؤنه في ماله حتى يسهه (قوله بشرطه) وهو بدمته لهر عدم الوطء وبأسنة للفق
 متبني بدمته ثم لا يطاق فتفسخ صبيحة الرابع على ما يأتي (قوله وإلا تعلق برقته) أي وإلا
 ما كان صبيحة أو محنونة أو كبيرة لم يمكن مختارة (قوله بتعلقه برقته) وهو ظاهر لوجوبه
 بغير راد مستحقه (قوله من الخروج إليها) التمييز راجع إلى قوله سله وعبره (قوله وإلا يطل)
 مهره ولو كان لمعدول إليها حرم من المعينة سدا وحلا وديب ، وعليه فيمكن أن يفرق بينه
 وبين ما تقدم في السفيه عن ابن أبي التمام من الصحة بأن حجر الرقي أقوى من حجر السفيه بديل
 أن إلى أسسه إذا منع من إذن له حيث حرج في النكاح ثم ونحوه على الإذن في سكاك السفيه
 من بين خلاف سيد العبد لأنه لا يحرم على رويحه وإن حلف العنت على ماصر (قوله ولو كان) عنه ،

(قوله مردود الخ) قال
 الشهاب المذكور كمن
 لو جهلت فساد النكاح
 وعقدت وحببت تتكبين
 معه بغير (قوله يسهه
 الاصل) قال الشهاب
 لا كور أيضا في عدم
 صحته بغيره فان كان
 اصنف شاملة لهذه الحالة
 وهذا كاف في صحته
 (قوله تعلق مهر المثل
 بدمته) أي إن وطئ
 (قوله بدمته في السبه)
 أي من حيث مطلق
 الوطء وبه يندفع ما في
 حوثي الصحة (قوله من
 الخروج إليها) أي روجه
 إذا كانت بغير بلده (قوله
 نعم لو ستره مع)
 الاستدراك على قول
 المصنف ولا يعدل عما
 أذن به ،

ولو سكب فاسدا سكب صحيحا بلا إنشاء. من لأن السيد لم يسو له لإذن الأول ورجوعه عن
 لإذن كرجوع لوكل ، وكذا ولي السفيه كما هو صاهر (و لأصهر أنه ليس نسبه إحصاء عنده)
 غير المكاتب واسمعه ولو صغيرا وعنه في الناس (على السكاح) أنه يرد به دمه ما كان كسبه
 ولأنه لا يملك رفع السكاح بالطلاق فكيف يحجر على ما ذاك رفعه ، وإنما أحبر الأب الابن الصغير
 لأنه قد يرى تعين النصيحة له حيث أنوصح عنه رعيها ، والثاني له إحصاء كالأمة (ولا عكسه)
 لم يرفع أي لا يحجر السيد على سكب قه بغيره البتة أنه لا يرد به دمه منه (في لأصهر)
 لأنه يشوش عنه مقصود من وفو منه كزوج أمة ، والذي يحجر عنه أو على البيع ذل البيع
 من ذلك يوقعه في العتق (وله إحصاء أمته) التي تلك جميعها ولم يتعلق به حق لزم على السكاح
 أن عن يكافئ في جميع ماله وإلا لم يصح بغيره ، ثم له إحصاء على رعيه ودي.
 من لا يملكها ، وإلا يصح بيعها من غير المكف ، وممسا وإمسا تحكيته على الأصح
 من أي عتق من صر بها في ماله ، ذل العرس لأصلي من الشر ، المال ومن
 سكب التمتع (أي صفة كاس) من كاره أو نوبه أو صغر أو كبر ذل السكاح يرد على ماله
 مع وهي ملكه ولا تساعده غيرها وعنه خلاف العتق ، أن تسعة وأصغر من حرمه
 كالأحرار ،

(قوله وكذا ولي السفيه)
 أي رجوعه كرجوع
 لوكل (قوله غير المكاتب)
 ، اسمعه (أحبر به لأهما
 ليسا من محمل الخلاف
 ولا يحجران حرما) (قوله
 ولأنه لا يملك رفع السكاح)
 عبارة القوت لأنه يملك
 رفعه فكيف يحجر عنه
 وعنده شرح الروص
 ولأن العتق يملك رفعه
 بالطلاق (قوله بالحر)
 لم يظهر لي وجهه فليتأمل
 (قوله حيث لا) أي حين
 إذ كان موسرا الذي هو
 معنى قوله وإلا

قوله ولو سكب فاسدا (أي ذل له السيد في السكاح والذي فيه سكب فاسدا فقد شرط
 من شروطه) (قوله سكب صحيحا) أي حر به أن يسكب ، السكاح صحيحا (قوله ورجوعه)
 أي السيد ، وقوله كرجوع لوكل أي عتقه به (قوله غير المكاتب واسمعه) أي هي ولا تسعة
 (قوله ولأنه) أي السيد (قوله وإحصاء أمته) أي ما أن يزوجه بغيره ، قال النووي
 أو يكرهه في القول لأنه إكراه بحق وخالفه التولي ، وأثبت به إحصاء المهر ، ومن أكثر
 على ، وكتب به بطلان قه به وإحصاء الأب ، لأن الصغير أي فصوله السكاح له (قوله
 ، أن له إحصاء كالأمة) وعلى هذا أن في لو ماله السيد منه رجوعه فلا م رجوعه ومن يرد
 عند انقضاء عتقها لهذا العبد بأحد ، سيده صح السكاح ، ثم إذا ملكها إياه سيده بعد وطئه لها
 سكب السكاح فلا يحتاج إلى عتق من العتق ، وتعل لمراه بملك رجوعه الأول بعد انقضاء عتقه
 من العتق ، قال بعض أهل العصر والعلم به القول حيث تمكن أوليها ، غير أن في الحديث
 النبي قال لسلامة ما ذكر من الاحتياج إلى النصيحة في تزويج الصغير فانه حيث كان الزوج السيد
 ، وفي صحة السكاح على نصيحة انتهى وقه بعد نسبه أنه عن مد من لأصهر ، وقد صرح
 سكب في شرح الخصية أنه لا يجوز العمل به ولو نسبه وأنه خارج مع ذلك إلى عتقه وي
 ، والشهود وأن يملك ليكون العتق صحيحا عند انقضاء عتقه ، ولا م من (قوله أي
 ذلك جميعها) أي واحد كان السيد أو متعده ، فاشتركة خبرها ملكها (قوله في جميع ماله)
 ، من العتق والسلامة من العتق ومن دونه خرقه على ما قلناه قوله نعم لم من أن ما عتق نرق
 ودونه النسب معسر (قوله عند من صر صحيحا) أي ولو عتق عليه صر كان كان محذوما
 أو أرضه ، وقوله المال أي لا التمتع (قوله أما تسعة) محبر قوله التي يملك جميعها الخ

ومر أنه ليس للروح روح مرهونه ، بل من مرهون أو ياديه ، ومثلها حاشية تعالى
 رقيب مال وهو معسر ، والأصح وكان اختيار الجلاء ، وإف لم يصح البيع حينئذ لأنه معقوب
 للرقبة وصح العن منقوف الشراء إليه ، وكذا لا يجوز لعن روح أمته بعد إذن امرئه ولا
 لسيد روح أمته بخاره خاص فراضه بعد إيدنه لأنه سقن فميتة غير مبررة به العسل ويب لم يظهر
 روح وتحرره فيه لأدول له من يد يد ويد العراء (هنا عدلت) منه أن يروجه (لم يبرمه
 روحها) مطلقا لعن فميتة وأبوت استمعاة عن كون له (وعين إن حرم عليه) مؤنسا
 ولحقه ما إذا كان امرؤه (مه) حاشية تحصد لها (وورد يروجه) أي لأمة سيده (الأصح
 أنه مالك لأولاده) لأن التعريف في ذلك سيده ، وفيه في العراء أن يكون تحكم المالك كاستياده
 لبيع وشهاده (حارة والتي يولد له من عسله مريء المجد وهذا لا يروجه من معيب كما مر ،
 وقصة كلامه عدم محي ، الخذف في يروح العبد وهو كدست ، فان ارافى إلا رد قضا للسيد
 جدره ، قل السبي وهو صحيح (فروح) على أدول معص أمته خلاه للمعوى كما مر
 و (مسم أمته الكافرة) خلاف الكافر ليس له أن يروح أمته لمسة إذ لا تملك الجمع بها أصلا
 بل ولا سائر التصرفات سوى بيعه بثمن ، وكذا خلاف اسم في الكافرة ولأن حق اسم
 في تولده كد ولقد ثبت له تولده على الكافر ، بل لجهة العامة ، وعدم في الحر سكانية فليس
 أصناف في الكفرة فاحمل أمه ، بل لا يروح حول والوثنية والوثنية ، وقسم وجهان ، أحدهم
 لا يجوز وحرره به المعوى لأنه لا يملك جمعها ، والآخر هو وهو يعتمد كما من عليه استأجر
 وصحة النسخ أو حتى وحرره به فخرج جدوى الصبر لأن به محو وإحراقها وعدم حوار التامع
 سى عن به المعوى حرمه بلع في غير الكفاة لا يمنع ذلك كافي أمته اهرم كآخته ، وقول
 النرج في الكفاة كافي لحرر من كافر به ، ويمنع من كلامه على كلام أمته لأن انشحن
 حكاه في المحوسبة وحيث كان مريء به حاشية ، وقوله أن مريء لا يحسن ككاهم أي له ولا
 فسأني حل وثنية له في (وقاسي) أمته كد مؤخره (ويكاتب) كذبه صعيحة أمته لكن
 يردن سيده وليس سيده لا استقلال به حقه .

(قوله وهو صحيح) أي
 كون ما ذكر من سبأ على
 القول أن للسيد إحصاء
 أو عدم محي الخلاف
 في تزويج العبد وفي
 حاشية الشيخ فيه نص
 لا يحل (قوله مثال) أي
 في الواقع فلا ينافي قوله
 وإنما حمل الخ .

(قوله وممر أنه) محمر قوله وم معني محي لا مح (قوله بعد ! بل العراء) أي أمه يذهبهم
 فصيح ، ثم إن م ممر غير م أحد فداش وإذا فمسي من مطلق الكسح ، ثم ما ذكر من النسخة
 مع الإذن ينبغي أن محله حيث أذن له الحاكم وإلا فقياس ماصر في العن من مطلق مع ماله
 يدون إذن الحاكم مطلق الكسح هو (قوله بعد يده) أي العن (قوله لم مه رويها)
 أي وإن خوف عليها العن ، وقوله معدت أي صبره أو كرهه حب أولا وقوله عدم محي ، خلاف
 أي الذي في قوله والأصح أنه محي الخ (قوله وهو كدست) من ممر (قوله وهو صحيح) أي
 فيبقى الخلاف (قوله ولقد ثبت له) أي لمسر (قوله الجهة العامة) أي أن كان بماله
 وثنية (قوله لا يروح مح) الأولى ولا يروح مح لأن م كره لا يروح عابلا ناشمون لمعه
 إليه (قوله الحاوي الصبر) ليس وقع (قوله لأن له محي) أي الأمة محوسبة أو وثنية
 (قوله لكن يبرن سيده) ويبت يوقف روح المكاتب أمته على إذن السيد لأنه رعي محر نفسه

ولا كذلك التي ومن ثم اتفقوا على إرثه (وإذا جـ) من جهة ثالثة (وإذا جـ) من
 لوزوجه الخاكم مجهولة النسب ثم استبعدت بوجه شرعي وهو صدقة هو نسب أخوها في
 سكاحه كما نص عليه وحري عليه العبادي والعاصي من امرأة هوا وحسن من ينظر أحده في
 الإسلام غير هذا، ومات روح فيسمى من سببه روحه، روحه لأخيه لأن الروححة
 لا تنجب بخلاف الأخية فهي أقوى السببين، فإن صدق روح وأره حنة مسخ السكاك،
 ثم إن كان قبل الدخول فلا شيء لما أو بعده فله مهر، قيل، وقس من سببه روحه
 معجول السب فاستدعت بوجه شرعي ولا يفسخ السكاك إن لم يصدق روح وإن لم يصدق
 نسبة في الصورة، الأولى بنت السب ومسح السكاك وحكم به من سببه روحه، سببه روحه
 الروححة فقط لم يفسخ السكاك لحق روح من سببه روحه بعد ذلك حدة، كالحكم لأن
 إرثه شرط وقد استبعدت من سببه روحه، لأن روحه لا يصدق بوجه شرعي لكم
 فإن كان قبل الدخول فصدق السب، وإذا جـ، وحكم في صدق كمن لم يصدق سببه وهو
 كره ومن حكمه في إرثه، وله وقع من صدق قبل الدخول سببه كسكاكه (وإذا جـ)
 (الأخوة والأخوات) وإن سبب (والصبي وحده) كل من هي أحد كره، وإن سبب
 من جهة الأب أو الأم أو من جهة الأب أو الأم (فعدت وأختها بنت) وإن سبب
 من جهة الأب أو الأم أو من جهة الأب أو الأم (فعدت وأختها بنت) وإن سبب
 هذا كله إن حال تميز كل واحد، إلا ما جـ في هذه العموم، أو خلوها (وإذا جـ) عزم هؤلاء السبع
 (رابع) أي كما حرمت من النسب نص على إرثها، ولذا جـ في ذيه وبه، لأن سببه
 «عزم من رجع من سببه من النسب» وفي رواية «مستخرج من يولده» (وإن من سببه
 أو أرضعت من أمه أو أرضعت (من ولد) أو من سببه (أو من سببه) (أو من سببه) (أو من سببه)
 ولدت أو أرضعت (ذا) أي صاحب (لنفسها) شرعا حكمه صدقة التي ليس له وإن سببه
 بواسطة (أو رضاع) شرعا (وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع،

(قوله فإن صدق الزوج
 والزوجة) أي أو الزوج
 فقط كما يعلم مما مر
 ويأتي وإنما نص عليها
 في حكمه إلى ذكره بعد
 (قوله فاستدعت بوجه)
 كان من قبل الاستدراج
 ولا يفرق من سببه
 السبب انقطاع النكاح
 (قوله وعزم مما مر) أن
 لا يحصر الخ (لكن)
 أدوته حدة، بيان جهة
 الفرقة

(قوله ولا كذلك التي) أي بالنسبة للرجل أي ليس مثل ذلك التي هي من أصل إسماء (قوله
 اتفقوا هنا على إرثه) أي من أمه (قوله بشرطه) وهو الإمكان وصدقه، إن كان (قوله من
 يدعه) أي بأن كان صغيرا عند من يقول له أو يحول طرأ حوته عند العقد (قوله وإرثه) من
 سببه وصدقه) في ما يوصف لزوج وحده ولم يبق معه ولا يوصف السكاك، ثم إن كان ذلك
 قبل الدخول ولها نص لمسمى أو بعده فله مهر، لأن روحه لا يصدق بوجه شرعي لها (قوله ومن
 حكمه في الإقرار) وهو أنه يبقى في يد من هو بيده حتى يرجع لمكرهه عرف (قوله من
 سكاكه) أي وإن كدنه لأنه شرط صحة السكاك من حين السكوة وأحسن مشكوك فيه
 لأن بخلافه بعد العقد قال حكمه لصحته صاهر وشكك في رابعه (قوله وعزم مما مر) هذا
 عين مائة عن أبي منصور البغدادي على ما نقله هو عنه (قوله التي التي له) احتراز به عما لو كان
 لأن لغيره كان بزوج امرأة رضع فإن الزوج المذكور ليس صاحب

كما عتبتهم نفس العقد لتمكن من ذلك ولا كذاك البتة نعم شرط حب لا ولاء صحة العقد
 لانفسه حرمة الدماء ثم يشترطه وطء أو مسه من ذاته حشد وطء شبهة وهو محرم كما أتى ،
 (وكذا إذا سها) أي روجعت ولو بوطء سواء سها بها أو سها بها وبن سها (إن دخلت
 ٣) فإن وضعتها في حياتها ولو في الدبر وإن كان العقد فاسدا أو كذا إن استحدثت مائة المحرم
 حاله بر الله على تراجع كذا أتى به قوله رحمه الله تعالى وإن لم تكن محرم ما حل لاستدخال خلاف
 لما ورد في ومن سها ، وهو كالوطء في كثير أحكامه في عقد الدبر وغيره بقوله تعالى - وإن لم تكن
 محرم في حدودكم من سها إليكم - الآية وبعدها رحمه الله تعالى - وإن لم تكن محرم
 وإن أفحصت قاعدة الشريعة في سها من رجوع وحسد ونحوه بأن ما سهاه لأن محرم
 محرم بدليل وهو محرم بحسد ، بدليل من سها الأولى بإحصائه ، والذات حرف الجر ، ولا أثر
 مع ذلك لاخذ سها بها حذو من كشي ذلك خلاف ما دللنا على سها كل محكم ، ومجرد
 الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما لا يخفى وذكر المحرم حرى على الثالث فلا مفهوم له ، وغير
 من كلامه في سها به محرم سها به حذو أو الدبر أو ثمة وغيره كذا في قوله الآية - وإن
 لا سها بها ، أو روجه - ، والآثار المذكورة (ومن وطئ امرأة) حية
 كذا هو ظاهر (أي) وفي سها (حرمة عامة أمهاتها وثانها وحرمت على كذا وثانها)
 إحصاءا ومقتضاها لحرمة سها (وكذا) الحصة (الموصوفة) أي في الدبر (شبهة) إحصاء
 أنه لكن لا ثبت بها محرمية ، ثم القدرها أي في تحريم المصاهرة وفي حقوق النسب ووجوب
 العقد أن تكون الشبهة (في حته) كأن وطئها فاسدا سها وكذا حلاله (من أو) بوجه
 شبهة في (حقها) كأن سها حلالا أو كان سها بوطء أو بغيره ، وفي معنى هذا أنها ومقتضاها
 ثم ، ثم أتى في غير سها فقط ، ومنها أن توطئ في نكاح لاوى وإن اعتقد التحريم
 ومقتضاها خلافه للفقهاء لما مر أن معتقد تحريمه لا يحد شبهة ، ولا أثر بوطء حسن
 لاحتمال ريبة ما لو لم يثبت فيه كذا فهو اعتقود (لاوى) (لاوى) ولا ثبت له ولا لأحد من
 أصولها وفروعها حرمة مصاهرة بالزنا الحقيقي ،

(قوله كذا عتبتهم) هما روجه من سها أو ولدك (قوله أو استدخال) ماهرة وإن كان كذا
 مهور في الدبر ، وهو ظاهر وجود مسهم لوطء والاستدخال ، وقد هو الدبر كالمس في أحكامه
 لا ما سبقي ولم يذكر واحد في المسندات فليس راسخا مطلقا لم يصح به الدوى في مرجح
 مذهب من مذهبهم من إطلاقهم تصديف بهما بالتصريح (قوله إن أحد العاملين) أي ولو مع
 نحو قولك وقت دوى على أولادى وحسد مسهم على غيرى وسها مسهم على غيرى
 الخاويح منهم وما هنا مختلف لأن العامل في الأول بإحصائه ، والثاني حرف جر وما بعده
 (قوله ومن وطئ امرأة) أي أو سها مائة فاسدا على ما مر (قوله لا ثبت بها محرمية)
 أي فيقتضى وصود ويحرم ظاهرا وحذو بها وغير ذلك ، والتصريح في سها راجع لمقتضاها (قوله
 في نكاح لاوى) أي وكذا لاوى وشهود (قوله ولا أثر لوطء حقيق) أي فلا يبرأ على
 وبسته حرمة لأصاه على الموصوفة (قوله لا يرى سها) وليس أن مثل ذلك ما هو حرج منه على
 وجه غير محرم ثم استدخاله روجه كذا لو وطئها في سها ثم سها في حرفة واستدخاله
 وحسد من ذلك .

ومر ما فيه في فصل الصبيحة ، ولو كانت روحه ذكورية لم يسمع وطء واحدة منهن مضطرباً
وطءاً ، بل يحس بالعقد دون الاحتداد (وهو طرأ مؤبد محرم) فتسبح النساء فهو من زيادة
الصفة للوصف وكسرها (على سكاك فتعنه كونه روحاً) ، أي : أياء أو النون في صلتها
عطف (تشبه) وكوطء الروح أم أو بنت روحته شبهة فيصيح السكاك ، أحد ، أو لا ، لأنه
لأنه معي وحيد محرم ، مؤبد ، فإذا طرأ قطع كالصاع ، ويهدد ، يصيح أنه لا فرق بين كونه
الموطوءة محسراً للمواطيء كبنث أخيه وغيرها خلافاً لمن قبله ، أي : وحرج سكاك ما هو حر
على ملك اليمين كوطء الأصل أمة فرعه فانها وإن حرمت له على الفرع أبداً لا تقطع به منك
حيث لا إقبال ولا شيء عليه محرر محرر ، أي : إباحة ، ويجوز أن يهدد غير منقطع ، وله عند أبي
عليه امرأة وأنه على نفسها ويرب كل امرئ روحها ووصفها تطيق ، يصيح السكاك ويرم كلاً موصوفاً
به المثل وعلى السابق منه موطوءة روحه نصف لاسي وقيل يرم الذي منهما وجوه أو وجهها
كما أفاده الشيخ .

(قوله ومرة ماله) أي وهو أن هذا يرجع للشك في ولاية العقد في كل من أمه موريته وروحة
المعقود وما هنا يرجع للشك في ذات المرء من حيث تولد وحصل من أمرت المرأة في المعقود عليه
، عن ابن فلا كفي وجوهه في عين الأمر وفي سائر ما يسميه لصحة العقد مظنة ما في عين
لأمر وبالسنة لحوار الأقدام من استيفاء الشروط (قوله ووجهه منهن منقطع) أي محصوراً
ثم لا (قوله وبكسرها) أي فيكون صفة لمعقود مقيد به مؤبد محرم (قوله كوطء
روحة أبيه الخ) يستدل كما قال بعضهم بالحاشي فلا يقطع بكونه روحاً به سكاك ، لأنه لا إقبال
زيادة الذكر الذي يسمى به فلا يقطع بالسكاك ، شك ، ووجهه كل تصور من الحاشي لأنه إن
تسحت ذكره بعين أن وصفه " قطع " ، سكاك كره ، وإن لم يصبح فاشك لا يصح سكاكه
حتى يتصور له ولد ولهذا قالوا مادام مشكلاً استحال كونه أم أو بنت أو روحاً أو روحه أم
و يجوز أن يصور بمسئلة ذكرها في العباب في باب الحداث ، وعبارته مع شرحه لتأخر وإن مال
إلى مر حال فحذر بذلك ثم جامع وأنت موصوفاً بولد ، ول أن يوسى فلا عن حديثه وقال إنه
في غاية الحسن والندقة لحقه نسباً احصاه ولا يحكم ذكره لأن الحسن كونه أم ، في أنه لم
خص هذا البعض الاستثناء بروحة الابن ، وهذا ذكره في روحه لأن أمها ، ثم لا راجع
أن أن يصور أيضاً عما إذا كانت امرأة ذكره وهو أنم لسيانته روحه وأنت منه يرد أم
هم على حجج أقوال إمام به كره في روحه لأن الأب واضح وكون الأب حاشي
لا يقتضي وصفه ، يصح سكاك روحه لأن حوار كونه وبنثي لكن هذا في الحقيقة لا يدفع
السؤال لأن محصله أن يقال هلا ذكر وطء اغني روحاً أم لا يفسح السكاك ويكون ذلك
مستثنى من يفسح السكاك بوطء روحه لأن (قوله وكونه زوج أم أو بنت روحه) أي
في حرمان الأولى مطلب وفي النسبة إن كان ذلك (قوله ولا شيء عليه) أي لأن ليس في ماله
السحر ثم ما ذكره في ماله موصوفاً (قوله ويرم كلاً موصوفاً) أي مطلقاً سواء كانت
صغيرة أو مكروهة أو دابة أو دابة (قوله وعلى السابق منه) يريد على غير ذلك لقي وحج
عليه من وطئها (قوله بالوصف بروحه) أي صغيره كانت أو كبيرة بانه أو مكروهة (قوله وما
يرم الشك في منها) أي لروحته

(قوله وعلى السابق منها)

بأنه أرواحه نصف

مستثنى (أي لأنه لما

سقط في فراغها حاشي

صحة بوطئته بروحه الآخر

ثم موطوءته أو نفسها

بك عصمة لا يعقل ومكرهة وأتمه لأن الانساح حيث قد غير منسوب إليها فكان كالو أرصعت
 روحه السكينة العصمة يفسح سكاها ويغيره نصف السمي على الزوج ورجع على السابق
 نصف مهر مثل لا ظهر مثل ولا في عزم ولا تك اذ في مصادره في وجهه وهو عا ورن وطه مع
 على كل روحه نصف السمي ورجع كل على الآخر في أحد وجهين نصهر كما فاده الوالد رحمه
 الله تعالى روحه نصف ما كان ، جمع به لو ع د و مهر اسمه وو شكل الحان ولم يسم
 ولا معية وحب للموصوء مهر مثل وفسح الكاها ولا رجوع لأحد على الآخر وروحة كل
 نصف السمي ولا سقط ذلك كونه من الصنع وو كبح امرأه وسبها هذا مرته فاشأى
 من قال وصى النسبة فقط عاها بسحرهم فسكاها لأوى نكاحه ووجهه به على سكاها الأوى
 وبرمه لها نصف السمي وتحرم عنه أندا والموصوء مهر مثل وتحرم عليه أندا من كات هي لأم
 وير كات السكينة حرم أندا ، لا ب كاز قد وطى لأم (و حرم جمع لمرته وأختها أو عمتها
 أو حلتها من رجاع أو سب) وو واسطة ذاتي أو أخت أو أم أو دوا له في لأختين
 وللغير النصاح في السابق وحكمة ذلك كونه قد أدى في قطعه لرحم وبن رصت بذلك من
 الطلح يغير وصاها من نكاح جمع بينهما كل من نكاحهم فربا أو رصاع لو فترت إحداهما
 ذكر حرم ما ككهم ، طرح نكاحه وأدع أساهمه فجمع بين امرأه وأختها أو عمتها
 أو روحه ولله يد لرحمها سبى قطعه ولله وبن الجمع بين امرأه وأختها أو عمتها
 أو روحه لا يسكن سبها أو يكون قد وبن حرم كل ما ذكره ذكرى يد العدة لا يسكن
 سبها والسب لا يسكن أمه وبن جمع بينهما من سب رحل وبن يمينه وبن امرأه وبن روحها
 من امرأه وبن أخت ارحل من نكاحه وبنه يد لرحم وبن حكمة سبها يد كورة

(قوله بك عصمة) أى نصف السمي (قوله يفسح سكاها) أى السكينة (قوله ورجع)
 أى السابق وقوله لا ظهر مثل أى كماله وقوله ولا عا عا أى من سمي (قوله ولا ح) أى
 الصنع وقوله عا عا أى وحب لروحها على الأول نصف مهر مثل لتقوية الصنع عا عا (قوله
 مصادره) أى نكاح روحها (قوله ما كان رجوع به لو مر) أى وهو رجوع مهر مثل (قوله
 وحب للموصوء) أى لكل من الوصوء من (قوله مهر ل) أى على الوصي (قوله وروحة
 كل نصف السمي) أى على روحها (قوله وسكاها لأوى نكاحه) أى لأنه راس (قوله وتحرم
 جمع برته وأختها) قال شعب الزناى مثل شعب برمه من جمع الأختين في أخته وأخت
 أمه (صاع لأن أسكنكم دور مع القدر وجوده) أى لأنه أسكنكم وقضعة الرحم وهذا
 انتهى من تفريقه عا عا وسماهته فلا عن «ص الحوامش الصالح من صرح القرطبي
 أنه نحو سكاها سبها عا عا في أخته ولا أذا والبنت (قوله وحكمة ذلك كما فيه) أى ما في
 الآخر من قوة صبي الله عنه وسر «سكنكم إذا قطعتم أرحامكم» اه أسنوى (قوله والمثلث) أى
 وحرج تلك (قوله ثم يزوج سبها) أى أو يزوج السبها ولا ثم يعرض لها مرض يجمع
 حصول العدة سبها (قوله وبنه) أى يد روحه من سبها

(قوله فيؤخذ من الزكاة
مسمى أربع) فدينان إذا
كانت مسماهن خمسة
ففي مسمى أربع وفي
بوصه محقة كره
من وجوه يعرف بها
(قوله لا محال أن يكون في
كاح أربع) هذا أصوب
من قول التبعة لأن في
كاحه أربع يبين
أن يكون في كاحه أربع
من أربعين في كاح
الأربعين في كاح الثلاث
ثم الواحدة أو عكسه أو
حو ذلك خلاف ما إذا
يسبق كاح اثنين مثلاً
لأنه لا يصح هذه إلا كاح
الواحدة على أي تقدر
في الصورة أنه لم يقع إلا
أربعة عقود وفي وقوع
كاح من حل ومن لا حل
في عقد واحد من الجمع
كما هو معلوم (قوله لا محال
أنهن من الزائدات على
الك الأربع) يؤخذ منه
أن صورة التبعة أن
تكون أربعاً على
الأربع ويجوز بذلك
ما إذا وصى بمسكن
أو أكثر إذ يرم عليه
جمع بين مهر لثلاث وسمى
العصم ونظر ما حكم
مإذا وصى بحقوق الزائدات
على الأربع

إحداها (فإن جمع) بين اثنين (يعقد) واحد (من) كاحين (أو) عقدين
ويؤخذ من كاح اثنين فإن وقع مع أو عرف سبق أو تعين ساعة أو عرف
أو جهل السبق والبيعة فلا وقت (موت) وعرف الساعة (من) (فإن) هو انفس
من صحيح لأولى حصول جمع بهما حيث عرفهما وحدهما أو عرف أحدهما
عدم الاحتياج في ذلك لفسخ الخاتم وأنه لو دأب على إحداهما منع حتى يسبق لأحد
لا محال كونها الرخصة فتحل الأخرى قبلها بدون مشقة في ذلك وجهه ما إذا سبق لأحد
فإنه هو الصحيح سواء أعم بذلك أم لا خلافاً لما ورد في كاحه الزيادة لأن
هناك هذا المقدور كاح واحد وأعلم أنه لا ذكر في جمع أكثر من أربع وفي كاح
شتر في أربعة عقود أو ثلثاً وثنين وواحدة وحدهما السابق فوطئ ومن
المركة مسمى أربع لا محال في كاحه أربع يجب مهرهن ولو لم يدخل بهن منه من
غير من لا محال بهن من أربعين من أربعين أو واحد من أربعين من أربعين
يوسف بهن وبين الوصية إلى السبق أو الصلح ولذلك يرفع طوبى في وصية وعندها فرجه
(ومن حرم مسمى كاح) كاحين (حرم) جمعهما (في الوطئ) لأنه إذا حرم العقد
وطئ أو لأنه أقوى لأن الصلح منه أكثر (لا محال) في كاح من أربعين من
غير الوطئ ولما حرم له ما كان يحرمه (من وصي) في فرج وصي أو وصية أو وصية
(واحدة) غير محرمة عنه يجوز دفعه من غيرها من كلامه لا بد من ذلك
كالمرء وهو مهر (حرم) لأخرى حتى حرم الأولى (ثلاث) جمع مسمى عنه

(قوله أي هو السبق) فرع وقته من الإثبات لأولى أو لا شهيد يكون حكمه صحته كما
يراه حكماً مقارناً للعقد الثاني فيسبى من الصحيح هو العقد الأول في وجوده وحكمه صحته
من حين وجوده لأن حين الحكم فظهوره وقع حكم من أحدهما صحته أو صحته
تقدم الحكم صحته وقوله وحدهما مسمى كاحين (أو) عقدين (أو) كاحين (أو) عقدين
أو مسمى على صحيح وقد راجعت ما مر من قول ابن وهب وكذا ما مر من قول ابن وهب
وأيس من تعينه على المذهب فوجده كذلك وهو من السبق (أو) كاحين (أو) عقدين (أو) كاحين
سواء (قوله من صحيح لأولى) أي وفي وقوع الأولى أو في وقوع الثانية وحكم صحته كما وقع
من فرع إلى آخره كراهه (قوله ولا أقرب من أربع) أي كونه لا أقرب من أربع
لا أقرب من أربع يحتاج إليه فيما إذا لم يهر على التبعة أو عرف السبق أو عرف
المركة من سبب فلا معنى لافتقار السبق الواحد إلى الصحيح فجمع ما مر على صحيح نعم
من عقد الصحيح من السبق أو عرفه من زوائد به التوقف (قوله خلافاً لما ورد) أي قوله
أم لا خلافاً لما ورد في (قوله وحمل السابق فوطئ) أي ولو أكثر من أربع (قوله وما إذا
للدخول بهن يدفعهن) وفي نسخة وما أخذ للدخول بهن من مسمى الثلاث ومنه
سنتين وعكسه ونحو ذلك أكثر من جمع على كل واحد من مسمى منها ووصف
المركة وهو لا أقرب لأن كاحاً واحداً حق واحد في كاحها صحته كونه من

وكلام الماوردي ومقايده ، ويأتي نظير ذلك في جمع العدد ثمانية كثر (وحين لاحظ) ويحوي
 (والخامسة) للحرث والثنية لعمد (في عدة اش) لأب خمسة منه (الاربعه) ومنحقة عن
 لإسازم ومريدة بعد وطاء وقد نقت ، العدد لأب في حكم رويح (وداصل) فس الودع
 أو بعده (الحرث ثلاثا والعبد) ولو معصا (طلقين) في سكر أو سكره فس الدحول أو بعده
 وكان قبا عند الثانية وإلا كان عاقت به ثمة ثمة له الثانية (وحين) بث خمسة (حتى
 سكر) روحا غيره وإن كان صبا حاد غير أو عددها غير أو ثلث بحول دون وحين
 أو دما في دمية لكن إلى وصي في سكر أو رفق أو غير ذلك من دية ، وكذا في نحو الحوس
 كافي لروحه ، وما يورع فيه من أن السكر في لحنه نحو خمسة ، ومقتضاه أن نحو الحوس
 لا يحل له كسرة راء كلام الروضة صرح في حث ثمة في لحنه لادد سانه (وحين) مسح
 وثمة لشمل ماله بركت عنه شيء وأبى فيه ، وحين بث ثمة لادد سانه (وحين) مسح
 كان فوعة أو غير اشراط معاه أو حنة أو غير اشراط غير (وحين) وحين مع ثمة وحين
 مع روائ نكها ولو لم هو ، على لعدم وإن لف على حشمة حركه حشمة وه بركل أو غير
 حو صوم أو حشمة أو غير اشراط معاه (وحين) من فاعله فاعله
 حشمة إلى كانت ديون حشمة غيره وحينها وتنقصي عدتها لقوله « في » حتى سكر
 وحده غيره أي وحينها للحرث لعمد « حتى سكر عسسه وندوي عسك » وهي
 عند المسمى وحينها الفتح ، الجمع لغير أحمد والسنن في صلى الله عليه وسلم فسره به ، حتى
 ثلاث تشبها به من جامع المدة أي عسسه لعمد ، وإلا كفي الحشمة لعمد أكثر الأخلاء
 ذم الآله الحشمة ونسب الازداد إليها ، وفلس ، غير غيره وحينها عن الثالث ، وحين
 سكر وهذه السمة ثلاث المين من لو اشراطها بطق في كل له وحينها وندوي لعمد
 منه كعص حشمة أو غير وكما حال المني (شره الألف) سكر وإن قل وثمة سكر
 وقول السكي لم يشترطه بالفعل أحمد بل الشره سلامة من نحو غير مردود أنه يصح بها
 وبالملا ونسب لعمد ، يتوقف تأثيره على الاقتصر سوى هذا ،

(قوله لالدحول أو بعده)
 مكرر (قوله عاقلا) أي
 لأن الذي لمحتون لا يسح
 بروحه كما مر وقوله
 أي لأن غيره لا يصح
 تزوجه كما مر أيضا .

(قوله وكلام الماوردي) أي من أنه إذا فسد الأول فلا هو الذي صح سواء غير ذلك أم لا
 - لاف الماوردي (قوله في سكر أو سكره) لعمد هـ سكره بركل ثمان (قوله وحين
 كان) غاية أي وإن كان المطلق ، وقوله صبي أي أن صلى الله عليه وسلم هو وحكم سكره
 ذلك حاكم يراه فيهما وإلا فالصبي عسسه لا يصح صدقه (قوله فخره عليه) أي أن كفي
 به مقصد مقارن للرافع (قوله أو قدره) أي ويعرف ذلك ، وعليه وثمة لعمد على آخر
 ثم طاقها ولم تعرف به صاه ولا عدها وثمة في رويح من الأول ثم عتبت عسسه وندوي لعمد
 فها هو عسسه سواء كان من عقد رويح أو غير ذلك ولا شكل عليه ماني عن التعميم
 من التعرقة بين كون الإنكار قبل العقد أو بعده لأنه مسروض ضمن أحرف ولا يانحسين م
 أسكرته ، وما هو فيما لوله يسوق لعمد وإذ في الرويح من الأول حار أنه سكره على صها أن
 العدد بمجرد حلها للأول وإن كانت تم لا يحكي عنها ذلك لأنه سروض عنها بكتن سياها
 (قوله فسره به) أي وهذا الصريح وحده الاكتفاء بدحول الحشمة مع ثمة .

(وصحة السكاح) ولا يؤخر فاسد وإن وقع وطء منه لأن السكاح في الآية لا يتناولها ومن ثم لم يخلو خلاف
 لا سكاح يرضى به وإن طلق ماؤه من الدب ووجب العتق لأن السكاح فيها عموماً مجرد التهمة
 وإن لم يوجد سكاح أصلاً وعدم احتلاله فلا يكتفى وطء مع زوجه أحدهم أو في صلاحيته حتى أن
 السكاح مائة وإن راجع أو أنه يرد (وكونه ممن يمكن جمعه) أي ينشأ عنه إتيان
 ما ذكره في غير المراهق (لاعتاق) وبأن السكاح ذكره كما يصرح به المتن وغيره لا يقتضيه
 أهله بل يوق العتق، وفاسد السكاح حتى يسرع من السكاح ويقتضي كونه غير أن يرد به غير
 المراهق، وهو من لم يهرس السكاح وبأن السكاح لا يميز لأنه غير منظور إليه هنا لأن المحزون
 محال مع عدم عتقه فأنطق ممن من شأنه أن يهرس وطء وهو المراهق دون غيره وإعما تحللت طهارة
 لا يمكن حرمانه من جمعه لأن السكاح يندى شرع المجامع من جهة حصول حرمان
 تامة فأنطق من جهة (حتى لم يهرس منهن) أي لا يهرس وما بعده، وفي وجه وضع الجمهور
 حيلولة أنه يحسن التحليل إلا أن السكاح لا يندى في غيره حصول صورة وطء وأحكامه، وفي قول
 ذكره بعضهم يكتفى بوجوه في السكاح أصلاً لأن السكاح يندى به في وجه قبل الإتمام انتهى
 الأصحاب حتى لا يرويه أن يندى لا يندى في وجهه من الجماع حتى (ولو سكاح) مراد منه من
 (شرط) ولما وموافقاً هو أو حكمه في صلب العقد (نه يدا وطئ) يندى (أو) نه يدا وطئ
 (سكاح) منه (أو) نه يدا وطئ (ولا سكاح) منه وجه ذلك (سكاح) السكاح لا يقتضي
 التبرع من مقتضى العقد، وعلى ذلك من حر «من الله التحليل والتحليل» وعنده يمكن
 أن يقع في لا يورثه حرمانه على التحليل أصلاً المجامع (وفي النسخ قول) أنه لا يورث

(قوله أنه يحرم على المحسن
 استعداده التحليل) الذي
 في الأثر على المحسن
 يردقه بعد التحليل الذي
 هو مفسوح اللام

(قوله وصحة السكاح) منه غير أن التحليل لا يحسن التحليل به ولا إذا كان مروجاً أن أو
 حدث وكان عدداً وفي رويته مصلحة ما على وكان مروجاً للزوجة ومنها العمل بغيره عديدين ثم
 حلت ثم من ذلك لا يحسن به التحليل أصلاً السكاح، ومنه يهرس ما يقع في من من يندى
 ذلك ولا كفاية به غير صحيح في العتاق أو التحليل أن ليس بزوج أولادهم لإرادته ذلك
 إعماهم السعة المواطون على ترك الصلوات وترك الحرمان وأن يروى عنهم لأولادهم لذلك
 العرض لمصلحة فيه التحليل هو مقصودة أي مقصودة، وكثير ما يقع فيه أن مروجاً يهرس من
 غير أولادها أن يورث كل رجلاً أحد في عهد كذا (قوله لا يتناولها) أي القاسد (قوله وعدم
 حيلولة) أي التناكح (قوله أن سداً مائة) أي مائة من، وهو مفسوح يكون بزوج
 الذي طلق رجلاً قبل وطء ثم وصي بعده أو ردت ثم وصي بعده مع أن ردت من الدخول
 سحر التفرقة (قوله منه عتاق) أي من دواب الصاع السليمه (قوله لا يندى نهايته) أي يوق
 العتق (قوله يؤخذ منه ما ذكره في شرح الإرشاد من شتى طبعه حتى كما يقتضيه بوضوء
 عنه ومن لا فلا وأما ما قصده كذا غير السديحي من أن يرد به غير المراهق، وهو من
 لم يارب البلوغ فعليه من عبارته من وعنده أنه حجج (قوله وفيه) أي من يمكن جماعه
 (قوله دون غيره) أي ذو استثنى في يظهر من عبارته، ولعله غير مردد بل يقدم على حجج (قوله
 تجماع من يمكن جماعه) أي فإن كان ذكره صعباً جداً

شرطه كما لو سكتها بشرط أن لا يزوج منها . وإن كان هذا شرطاً شياً ، خارج عن السكاح لا ينافي دأبه لموضوع هو لطلب فسخه دون العقد بخلاف شرط الطلاق ، وخارج بشرط ذلك بصاربه فلا يؤثر وإن تواتر قبل العقد عليه ، نعم كرهه إكل مالو صريح به فصل يكون بصاربه مكروهه من غيبه ، وكرهه بزوج من تحت غلبه من مكانه ولم يقع صدقها في قلبه وإن كذبها روح غيبه في السكاح أو غيره ، وإن صدقته في غيبه حتى لا يبرمه شيء إلا أن يكذبها في أصل السكاح بولي والزوج واليهود . زنا لبركته والنفسي وإن قلته عن زنا وغيره ، نعم في لهدم بوكذبها الروح واليهود حيث وردت عن مامرة لأنه إنما منع عند سكيب الثلاثة دون اثنين منهم ، ومما فيه من إفراجه مال كاح لمن صدقها وإن كذبها بولي واليهود ، وكذبوا السكر المتأخر من غير ذوق كذبته ورغب من قوله في التحصيل مع من روح كذبها من أن لعينه في العقود يقول أربابها ، وأنه لا عدد ما من إله كمن له مستند شرعي ، ولو كذبها ثم رجع قبل كافي به القفال ، ومما فيها من أن يترك الحكم بزوج معين لم يقبلها في فرقة إلا بيينة . وفي الخواهر لو أحسب بالتحليل ثم رجعت . فإيا كان من الدخول ، يعني قبل العقد لم تحل أو بعده لم يفسخ ، وهو اعتراف الذي بالإصانة وتسكرها في محل أيضاً . وفي الخواهر لو غاب بزوجته ثم رجع ورجم موتها من زوجها أن لا يزوج به . خلاف مالو غابت زوجته وأختها فرجعت وزعم موتها من رجل له . ومثل الرق أنه عاهد ففسخ في خلاف الأخت .

(قوله وكذا لو تسكر
الطلاق) معلوف على
قوله لأن يكذب في أصل
السكاح بولي والزوج
واليهود (قوله ورجمت)
أي الأخت .

(قوله ورد أن هذا) أي قوله شرعاً لا لا يزوج (قوله إكل مالو صريح به نفس له) وو
أجدها على أن لا يظأها إلا مرة ، قال شريفة بروحه من السكاح ، وإن شرعه بزوج ور
انتهى قال البركشي ، وو بزوجها على أن يذهب للذوق في ذلك كذا يدرى فيه وجهه ،
وحرر لما وردى ، وأصح أنه لا يشترط العرفه من شرع مقتضى العقد فخرج أروص من
على جميع (قوله وإن كذبها) غايه (قوله بغيره عن زنا) ستمه أبو البرج (قوله ولا
ذلك على مامرة) أي في قوله إلا أن يكذب في أصل السكاح بولي والزوج (قوله وكذا لو
تسكر الطلاق) أي المحلل ، وعنه حجج وو تسكر المتأخر صدق . وقوله وكذا لو تسكر
الطلاق عطف على قوله إلا أن يكذب في أصل السكاح (قوله مع من روح) أي الأول
(قوله ولو كذبها) أي في التحليل (قوله بفسخها) أي دسوها ، وقوله فإيا كان من
أي دخول الثاني بالمعنى الذي فسر به الترخ (قوله أو بعده . . . نعم) أي العتد (قوله
وتسكرها) أي أو تسكرها من نفسها من سبق منها اعتراف بالتحصيل (قوله ورجم موتها)
أي أختي .

(فصل)

في سكاح من فيها رق وتواضع

(لا سكاح من عكها) وهو مستولدة ومكانة (أو) ملك (بعضها) لا أقص أحكام الملك
والسكاح ، إذ إنك لا تعصى نحو قسم وطلاق وروحة بتأسيهما وعند التساقص ثبت الأقوى
ويستقل الأضعف ومالك المين أقوى لعدم ملكه بالسكاح ثبت بل أن يسمع شيء خاص ، نعم
فرش السكاح أقوى من فرانس ملك المين على أن يخرج هذا من عيسى وهذا بين وصي
على فظهر الفرق ويؤكده ملكه كدونه لأنه عند ما يبي عنه دهم وكذا يؤكده فرعه والأمة
موقوفة عليه أو الوصي له شفعها كدونه (وهو ملك) هو أو مكانته لافرعه لأن تعلق السيد
بأن ملكه أقوى منه من فرعه (روحته أو بعضها) ملكا تاما (بطل نكاحه) لما صر أنه
أضعف وإتباعه مع إحداه على شرطها لأنه لا ماسة بين ملك العن والسبعة مما يؤيد كائن
شرط شرط الحر به ثم نسخ فانه يستمر نكاحه ، وكذا في عكسه الذي تضمنه قوله
(ولا سكاح) إنك (من تملكه أو بعضه) ملكا تاما تصاد أحكامهما هذا أيضا لأنها تطالبه
بالسر لا بشرق لأنه عند ما وهو يشاها به لا يرب لها روحته وعند تعدد الجمع يسمع للأضعف
كما مر وخرج عن عكها .

(فصل)

في سكاح من فيها رق

(قوله وتواضع) أي كذا والبر وقوة سكاح من عكها أي ولو معصا (قوله ولو مستولدة)
أي فحرره عليه لمعصية عنه فسد لأن وده حرره من غير عقد (قوله أقوى من فرش
ملك المين) أي فلا يرضى من أنه إذا سكاح الحر حرره عليه وطأ نحو لأمة لأن اسكاح
أقوى (قوله وهذا بين وصي) أي ملكه وسكاح وقوة عن أي أمة (قوله وكذا يؤكده فرعه)
لأنه روي سم في حاشية حج قيد مر بالموسر ثم ضرب عليه أي إلى قوله والأمة انتهى
وفي كلام الروابي الحر حرره على الأصل (قوله أو الوصي له) فإن حج وماد كرى الوصي له معصية
سعين حرمه على ما أوصى له خدمتها أو معصية على التمسك لأن هذه هي التي نكحه عدم صحة
بروحيها لحرره قول بأن نكحها بخلاف غيرها من عتقها أنها كسأحرره فأنوجه حر بروحه
كما روي نوري لأنها ملكه ولا شبهة للوصي له في ملك رقنها ويمكن حمل كلام الشارح
عنه بأن قال أي معصية كنها لأن الإصافة للمعصية بعيد العموم (قوله روحته أو بعضها) ولو
وفقت عليه روحته أو وصى به تنعقد فهو صحيح نكحها كما لو ملك مكانه روحته ولا فيه
عمر والأقرب الأول لأنها كالمأوكة له خصوصا والوقف لا يتم إلا بقوله والوصية لا تملك إلا به
(قوله وكذا في عكسه) أي وهل محل له الولد أم لا فيه نص ولا قرب لأن روي لو كان خير
لسمع بساء الروحانية أما وكان الخيار لها أو لم يسمع عليه بوطء لأنه في إذا كان الخيار لها
فد ملكه وهو يسمع عنه ومدة سنته وفي إذا كان هما يكون موقوفا فلا يدرى هل الروحانية
بافية بتقدير عدم تمام العقد أو ميسية بتقدير تمامها (قوله تملكه أو بعضه ملكا تاما) مفهومه

[فسر]

في سكاح من فيها رق
(قوله بين عيسى) أي
وهو الروحانية والأمة مؤيد
بين أمرين متعلقين بعينين
وقوله وهذا بين وصي
عين أي وهي الأمة
ووصفها الملك والد سكاح
(قوله الموسر) به الشيخ
سم على أن الشارح ضرب
عليه ولا خفاء أنه حينئذ
يتعين الضرب على ما بعده
إلى قوله بخلاف المعسر
وهو كذلك في نسخة (قوله
شرط الحر به) أي أما
إذا كان للناصح أو لمها فلا
ملك له أصلا (قوله وكذا
في عكسه الخ) الإشارة
راجعة إلى قول أبي وهو
ملك روحته الخ

عنه أيها وأنها فيجر لها سكاحه حتى العتمة خلافاً لذي ربيعة وليس كدروج الأب أمة أبيه
شبهة الاعتصاف هنا لا ثم ويجرد استحقاق النسبة في مال الأب أو الابن لا نظر له ومن ثم لو نكح الولد
أمة أبيه حرام كأمه (ولا آخر) كاه (أمة عنه) ويحقق بها على الأوجه كما أفق به الوالد رحمه الله
على حرمة ولدها رفيق بأن أوصت لرحل تحمل ثمة دنف فاعلمها بوارث كأم آخر الوصية مدافع
(إلا اشروط) أربعة بل أكثر أحدها (أن لا تكون تحت حرمة) أو أمة (تصلح للاستمتاع)
ولو كرهية للهبي عن سكاك الأمة على الحرمة وهو مرسى لكنه عند ولأمة العتمة المسترط
بعض الآية وما فيه من عدم لاحتياج لهذا الشرط انفساء عنه بقوة لاني وأن يحذف ما مردود
لأن عند كثير من تحتها صالحة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتجج للتصريح بها ولم يكن أحدها
على الآخر وحينئذ فالأولى التعليل بأن وجودها أبلغ من استنساخه سواء كان مع بعض الآباء أو قد
فيها ما عصبنا أي الحرائر المؤمنات لغير من أن السيد يملك ربة في حرمة مسلمة وحرم الحريم
العتد والمعتص فيه سكاك الأمة لأن يردق ولله ليس بمسا (فيل ولا تدر صيغة) بالاسم مع الحو
عند حصار أو هزمه بعد يوم السبي الب و ولذنه عكسه لاستنساخ بوض ما دون السرج ، وتصعبه هذا
كاجتهور من زيادته عند جمع ولم يصرح في روضة كالراعي في الدر حتى شيء ، عند جمع خلاف
ذلك وللعقود ما في الكتاب (و) ثانياً (أن سكاك عن حرمة) وهو كسابقة من فصل عما معه أو
مع فرقة الذي يرميه إعداده ثم لا مانع في البتة فيما يسهر مدعي تهر منها وقد عتبه قوم رخص
لا يرددة عليه وإن قلت .

على قياس مفهوم التمسك به السيد أم سكاك من عتقه منك ، عتقه كمال اشتره شرط
الخيار هو وحده وسكنته ثم فسحت الشرط ، فيكون سكاك معها فراجع هـ سم على جميع
وقضية كلام لتصف الفساد وغايه فيعرق من يردق تلك على السكاك فشرط منه فلا يتصح
السكاك بشرط الخيار ليشترى لكونه دوماً خلاف مردو السكاك على ذلك فمحاط له فبعض
السكاك لو جرد ذلك في الخلع وإن كان مبرداً (قوله عند أم وأبي) أي لأنه لا يرميه عقدها اه
حج (قوله أن توصي لرحل تحمل ثمة) فبعضه أنه وتوصي له قبول ولد بده مناصح روجها
من حر لا شرط ولله غير مراد وأن لم يرد أنه توصي بعض أولاده صح تزوجها من آخر
إذا عتقت وولدت ما وصي به فلا توصي قبول ولد بده صح روجها من حر بعد ولادة الأولاد
لأنه (قوله فاعتقها) مفهومه أنه بوصفها الموصى كان روجها عن توصية داخل فراجع .

فرع - لو على سيد الأمة عتقها فزوجها من ربة فإن صح روجها من ربة من غير
شرط لأن الحر به تقرر العتد وعقده فلا ترق أولاده لاستنساخ المسألة مر اه سم على حج
أن يدمى أنه لو عتق إعتقها على صفة لو حد قبل إمكان احتباسه ما عتده صح روجها بها بعام
مكان رقي الولد الحاصل منه (قوله ما دون السرج) أي كسبها (قوله بعد لو وجد حرمة وأمة) (ح)
وفي نسخة وكان صدق الأمة الذي لم يرض سبها سكاكها إلا أنه أكثر من مهر الحرمة بوجوده
وم يرض آخره إلا أنه سبها الأمة ونذوحه أنه لا يجوز له نكاح الأمة في هذه الحالة لتقترنه
بأن سكاك أصدها حرمة وإن كان أكثر من مهر مثل الحرمة قاله الأذري اه وهذا هو
وفقاً لم حرم به شيخنا الرابدي على أن تلك المسألة لا بد من حذف هذه الصورة المستثناة ولا
بأن مسائل السيد أكثر من مهر الحرمة والتبديد به هو عين ما ذكره عن بعض الشرح
فلاوجه للتطير فيه فليتأمل

(قوله ومن ثم كح ولد
أمة أبيه كما مر) لم يجر
هذا في كلامه وهو وقوله
كما مر ساقط في نسخة
(قوله فالأولى التعليل الخ)
أي بدل قولهم ولأنه
العتد الخ (قوله من
زيادته عند جمع) أي
وعند جمع آخرين أنه
ليس من ردة وعارة
النسبة وتصعبه هذا
كالجهور من ردة عند
جمع وفان آخرون إن أصبه
شيء إلى ذلك وآخرون
أن الذي فيه خلافه
وحق أن عارته محتمل
انتهت .

نعم لو وجد حرّة وأمة لم يرص سيدها إلا بأكثر من مهر تلك الحرّة ولم ترص هذه الحرّة إلا بمطالبة
 السيد بخلاف الأمة كما وجد من النص لقدرنه على أن يسكن صداقها الحرّة ، وقول بعض الشراح
 وإن كان أكثر من مهر حرّة بمحض شرطه مع مضافه كلامهم بعد معصوم بزيادة على مهر مثل الحرّة
 ولا يصح معصوم في أمة لأن المهر في مذهب حقه السيد وشرفه ، وقد خصني شرف السيد أن يكون
 مهر أمة غير مهور حرّة حرّة لأوجه عدم اعتبار ذلك (يصح) الاستماع ثم يختم أن يكون
 المهر أمة حبيبها وفي مهر أمة اعتبار ميل صفة وختم أن يرجع فيه إلى العرف ، نعم غلبهم
 للصحة من ختمهم بعده من غير اعتبار حرّة ولا عرق ولا نسب ولا عيب ولا علة يرجح الثاني وقد
 قد إن أرادنا جعل الوطء ووجوبه من التخيّر صالحة فتمنع الأمة لتوقع شفافها وهو كذلك فيما
 خبرنا من العرب من وقوع النساء خلاف ما لا يفسد من معها ودخل له سيد سكاحها
 وكانت أمة بغير محالة ربهه وعملها لا بد منه وسرق من هبة وعدم بغيره لها في حرّ
 السكاح ، وأما ما ذهب إليه من أنه يجوز أن يملك أمة بغيره مع وجود غيب
 منه و (في قوله صحيح) أنه كسره ولم يعلل حصول الفسخ بعد لأن حرّة في روضة في هذه
 على ما ذهب إليه الخلاف ثم ولم يرجح منه شيئا (فلو قدر على) حرّة (غاية حلت) له (أمة
 إن خفيه مشقة صهره) وهي كقولنا (أمة مائة) مستحب في طلب روجه إلى الإصراف وبحججه
 احتج (في صفة أوجه) (أمة مائة) أي مائة مائة (أي مائة مائة) ولا يجوز له ورثه البكر
 لها إن أمكن معها معه كقوله ركني وإذا فكالمعنى لأن سكاحه العرب أعظم مشقة
 ولا يبرمه قول هذه مهر وأمة لله ، وإطلاقهم في أمة بوجه أو مال يبيع ، كاح الأمة صحيح
 ولا يسكن لأول من يقر فيمن قد عني من تزوجها بالبكر ، ثم وأنه يسعى أن يقر من
 المصالح لها وذلك في ذلك الفصل ولا يماصر في قسم المصالح من الفرق بين المرحلين
 ودومهم بالمصالح الفرق بين المصالح في حصول حرّة لم يألفها يخفف العنت وأن الاحتياط لها
 أكثر حشمة من الوقوع في الزنا ، وما في أصل من أن الفسخ نكاح الأمة محمول كما قاله
 ابن الرفعة على من يحرر عليه قال لأن محجور عليه مهر في دعوى خوف الزنا لأجل العراء
 ويؤخذ منه أن على ذلك بصفة صهره ، أما في الأصل وجعل له مهره (ولو وجد حرّة) رضى
 (عنه من) ولو وجد البكر وهو توقع التارده عليه عند الخلع (أو يزوج من مهر) وهو نحوه
 (قوله إلا بأكثر من مهر تلك الحرّة) أي وهو مهر من الأمة (قوله وختم أن يرجع فيه)
 معتمد (قوله ولا يخل به) (قوله سكاح) أي أمة لمحرره (قوله وعدم حصول الفسخ لها لأن)
 هذا وجهه جدا (قوله ولا يرجح منه شيء) أي ومع ذلك لم يعمد على الكذب كما تقدم (قوله)
 فلوقدر على حرّة خاصة) أي غير مزوج بها ، ولا يزوجها أحد ثم أتى في قوله وإطلاقهم
 أن علة الرجوع الخ (قوله ومحجور عند) عصب البكر (قوله وإطلاقهم) أي ما وقع في
 كرمهم من ذلك وإن لم يستند في كلام المصنف (قوله ولا يسكن لأول) وهو قوله من عصبه
 الزوجة (قوله أن يتأق ما من من البكر) أي البكر في ذلك صفة حد فلا يسمى البكر عنه
 وكذا في الثاني وإن اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم البكر قال الله سمعني حج وهو وجه جدا
 (قوله ولا الثاني) هو قوله أو المال (قوله لأن فمحجور عنه الخ) (قوله من مهره) أي لا يصح عن الاستماع

حرّة ثم قال عقبه ما نصه
 وإن كان أكثر من مهر
 الحرّة كذا قاله شارح
 وفيه نظر فإنه مع منافاته
 لكلامهم إلى آخر ما في
 الشارح فكأن الشارح
 توهم من غير تأمل أن
 قول النخبة كذا قاله
 شارح الخ راجع إلى العاية
 فقط فغير عن ذلك بما
 ترى مع أن من العلوم أنه
 راجع لأصل الاستدراك
 وأن العاية المذكورة بما
 هي نصريح به بصفة
 قوله في الاستدراك
 يرص سيدها إلا بأكثر
 من مهر تلك الحرّة وه
 ترص هذه الحرّة ، لا بد
 طبعه السيد ويستقدرا
 رائدا كما توهمه الشارح
 استرواها وفي نسخة من
 الشارح ما نصه نعم لو وجد
 حرّة وأمة وكان صداق
 الأمة التي لم يرص سيدها
 سكاحها إلا به أكثر من
 مهر الحرّة الواحدة ولم
 ترص الحرّة إلا بما نصه
 سيد لأمة أنه لا يجوز
 له نكاح الأمة في هذه
 الحالة لقدرنه على أن يسكن
 صداقها حرّة وإن كان
 كان أكثر من مهر من
 الحرّة قاله الأذري
 وليس في هذه المسألة
 نظير (قوله وقد يقضى
 شرف السيد الخ) وحينئذ فيجب تعيين الحكم بما إذا كان شرط ما عصى وبه لا وجه له بد كان دينا سمي

عنه . معناه هو رجع فيه (وهو كسح حرمة سره) ليس أو كسح حرمة مسح
 الأمة (أي كساحه) لأنه يعبر في اليوم سقته بوقوع لعقد عتيقها لا يعبر في ليلته أو من ثم
 لم يثبت أيضا طروق حرام وعنده . نعم صرة رقي على كسرة روحه حرمة مسح عتيق كساحه لأن
 الرق أقوى شأنا من غيره (ووجه من) أي حرمة (لا حرمة له) أي منس ملت فليد أو
 (حرمة وثمة بعقد) وستم الحرمة كبرو حاشي وأنتي كذا أو يكون وكلا فليد أو ياتي واحد
 ووكلا في الآخر فليد (بطلت الأمة) قطعاً لأن شرط كساحه عند التدبير على حرمة
 لو لم تقدم الحرمة فانه على الخلاف (لا الحرمة في ليلته) بل في نفسه . وقرئ كسح الأخص
 عدم الرجوع فيه وهذا جزء أقوى وذلك في الحرمة كساحه حرمة من بعض العقد من منه
 رقي فيصبح جميعها لأن يكون دمة كساحه وهو من رقي أو عقد من كساحه من رقي أو
 ، قد أقس الساب ثم دمة فانه رجع في طرده ولما رقي هذه لو بعد دمة رقي وهو لا وهي من
 صحيح كساحه لأنه لم يقبل الحاد ولا بعد كساحه لأنه لم يقبل في الإحصاء وجمع في القول أو كساحه
 . وكذلك وعم بما شرط من العقد من ليلته في ليلته في رقي فيه في حوزة من كساحه
 من لا حل له من حل به وفيه منس وهو من كساحه صحيح في الحرمة عقد أو عقد أو عقد
 صحيح فيهما وإنشؤهم إذا كان فيه منس لا رولو كساحه فانه كساحه في كساحه ولده روي
 . لم يشترط في أحدهما عتقه صفة بعض الدمة كساحه . رحمه الله في صوابه وحرمة رقي
 أن ولد المنكوحه روي بكساحه . وفي كساحه طروق حرمة . وكساحه من منه رقي
 حرمة الولد أو من رقي ولو روي ثم فيه الله فليد منها كلام .

(قوله يعتقد مبعضاً) وهو الراجح ، ونقل مع عن الشارح على منتهى أنه قرر أولاً بعبارة
 كله وصمم عليه ثم قرر ثانياً ما ذكره هنا تبعاً لأبيه اهـ . انتهى . وفيه من حرمة رقي
 أكثر من حرمة الأحرى وحب تقديم من كساحه حرمة (قوله ومن ثم يثبت) أي ومن
 أن منه يعبر في اليوم الخ وصحبه بشرط جمع كساحه (قوله قطعاً) أي من كساحه
 . وفيه من كساحه الأمة لأنها حرمة كساحه وهو من (قوله وفي الحرمة) أي وفي الحرمة
 من على جمع لم يتعرض لحرمة رقي وحبس أنه كما في عربى العتقة في السبع فيحرى فيه منس ثم
 هـ أي وللعقد منه الصفة في السبع منه رقي . كساحه هو دمي قول شرح لآي أما يوم شه
 حرمة الخ (قوله ملكت الأمة) طرفة وإن من كساحه حرمة وفاس منس من حرمة كساحه دمة
 على غير الصالحة صحة كساحه عند حدث كانت الحرمة غير صالحة في جمع وفليد من كساحه في
 كساحه المترك من أنه لو أسلم على حرمة غير صالحة وفليد دمة لأن حرمة غير الصالحة كساحه
 (قوله فانه على الخلاف) وارجح منه الصفة في الحرمة دون الأمة (قوله وفي هذه) أي وفيه من كساحه
 منس (قوله أو عكس فكذلك) أي صحيح كساحه الحرمة دون دمة (قوله من شرط في أحده)
 أي في الكساح الفاسد والصحيح (قوله بصيغة تعليل) أي أن كل رقي يثبت منه رقي فهو حرمة
 شرط كان حرمة عتيق (قوله لا مطلقاً) أي وفي رقيها بشرط في صلب العقد يكون ولاده حرماً
 من الشرع واعتقدوا . وفيه من كساحه الإحصاء وحب فيها شرط دمة (قوله وفيه كان
 روحها الحر) أي بل أو كان هاشمياً أو مطلقاً كما تقدم (قوله فليد منها كلام) أي فيعتقد روية
 وعتق عتق السيد ولا ينكح إلا بشرط الأمة .

محرم بعدم اشتراط بية الأولى للصورة كحرمه بسوء في الظاهر فتقول الشيخ ويعتبر عدم النية للصورة كما في المسألة المحبوبة محمول على بى ذلك منها فلا يقال ما تقر (وكذا حاشية) أى عسها ولو فور وإن لم يكن مكهة (ورأى أن كل حرير) وشرب ما لا يكره وإن اعتسب حله وتحوصل فى وإزالة وسح وشعرونو سحو يسط وظهر وكل مفر عن كال التمتع (فى الأظهر) لما فى مخالفة كل ما ذكر من الاستقدار . والثانى للإخبار لأنه لا يمنع إلا منعت واستثناء بعضهم عنه بمسوحا ورققاء ومتحيرة ومن بعدة شبه أو إجره فلا حرجها على حواله على إلا لا يمنع فيه غير ظاهر والوجه الأخذ بعموم كلامهم إذ دوام الجبانة تورث قلنا فى البدن فيشوش عنه التمتع وهو بالنظر (وتجبره) ومسألة على غسل ما يجس من أعضائها) أو شىء من بدنها وهو تعوى عنه فيما يظهر لتوقف كال التمتع على ذلك وغسل بحاسة ملبوس ظهر ربحها ولو لم يجرى عدم لس نجس أو ذى ربح كزبه وحروج ولو لم يجد أو كنية وسوء عليه لا يمنع بقصو متجنس إلا قوله منه سبحانه كما تحته الأثرى وفى قدر ما يجبره على المسامحة من نحو كل حرير وحرم أو حبهما بسوء كولو عه وكأرو ح فمار كز السد كما فيها الأولى وليس له إحداهما لموسية أو يونانية على الإسلام لأن روى قتادة الأمان من الله (وحرره موله من روى) ذو محوسى (وكتبية) . ولأن الأمان إلى الأب وهو لا يخل ما حكمه (وكذا عكسه) فمحرم متولده من كنى ويحو وثبه (فى لأظهر) لعدم المحرم . وثانى نحن لاها بسوء ذلك وعن ما ذكرنا عالم تبلغ .

(قوله ولو فوراً) هو عينة
فى الإخبار وهو أحسن
وحيث فيه . والثانى أنه
لا يجبره إلا إذا طال زمن
الحدية .

(قوله محرم بعدم اشتراط بية الأولى) أى الكنية (قوله محمول على بى ذلك) أى الإخبار أن
أكرهها على الصل كما يؤخذ من قول حج ولا يجرى فى مكروهه على عسها بالصورة مع عدم
مباشرتها للفصل (قوله فلا يقال ما تقر) أى من أنها إذا عسبت محرم لا بد من سوء (قوله
ولا يجبره) على نحو العسل الخ) سنن العائمة حج عما إذا عسبت بروحة من ممكن الروح
منعته وكثره وسبحه هل يكون ماشره أم لا فأجاب قوله لا يكون . ربه بذلك ومثله كل
ما يجرى المرأة عليه كبر هو على إراده أحداهم فى النكاح أن كل ما يجرى به لا يجرى به على
الروح بل رلته أنه شىء حيث أدب بذلك فلا لا يجرى به وأما ذلك عرض لأحوال من
حيث إن الزوج عند كور أو مسمى هو معاشرته . ويؤخذ من ذلك جواب حدته وقع السؤال عنها وهى
أن رجلاً ظهر سده المذكر المعروف وهو أنه إذا أخبر طبيباً أنه مسمى عدى ويؤخذ بذلك لأن
ثبت به تأدياً لا يجرى به مع ذلك على عدم تعاضى ما يجرى به بسوء فلا يجرى مباشرة
بمعاشرتها وإن لم يجرى الطبيب من كورين عائد كز وكان ملازم على النطافة بحيث لم يسو ما به
من العقوبات ما سوى به ولا عورة مجرد سرح وحده عسها بمكيبه ومثل ذلك فى هذا التفصيل
الروح السبابة ونحوها من كل ما لا يثبت أخيراً ولا يجرى بقوه فى ذلك من شهادة من يعرف
حاله لكثرة عسرتها له (قوله فيشوش عنه التمتع) أى ولو كان التمتع بعد عسها العدة ورواها
لأحرم (قوله ولو تعق عنه) أى وإن ظهر لمعسها أن من بون أو غيره

أما . أنهم هذا (لم يحل) له (إلا يحل) . روي عنه أنه . إن لم يعتقدوا وقوع الصلح
 لا أثر لأعتددهم مع حكمه بفسخه ، وأما كلامه عدم وقوعه على قول الصد ، وهو ظاهر
 أما على توقفه فقد قل الأمر على الظاهر أنه يقع في كل سنة مرة . في الإسلام وبذلك وجود
 في كلام الأصحاب . أما لو تحدث في الكفر كفي في الحق . وهو صحتها في الشرك ثلاثا ثم يكفها فيه
 إلا يحل ثم أساءه في . منهم كما خص عليه في الأثر . ولو ضمن الكافر حينئذ حرد ، ثم ثلاث
 ثلاث ثم أساءوا ثم كبح وحده من . لا يحل . ثم أساءوا مع أو سبق . ثم أساءوا
 بعد له حول ثم ضمن ثلاثا ثم كبح وحده . لا يحل في حرد إلا يحل (و) اعلم أنه كما
 ثبت الصحة لا كبح ثبت لاسمى على غير قول الصد . ثم كبح (من قول الصد) (الصدح)
 أما عن قول الصد فالأقرب كما خصه الله تعالى من . من . (الصدح) (الصدح)
 موصلة أو في السنة (فان فسده) في . موصلة أو في السنة . من . من .
 الركنين . فإن موصلة أحد من ذكر حرد في حرد في حرد (من الإسلام فلا شيء)
 لا انفصال الأمر بينهما . بل أن جرى عليه حكم . نعم إن أقدم حرد . من . من .
 المثل وإن قصته قبل الإسلام . لا لا . في كبرها . حرد . من . من .
 لحق الله تعالى وهنا لحق . من . من .
 عليه ، والأوجه أن الحرة التي الذي يدارها وما يختص به كذلك لأنه يلزم . من . من .
 الكافر . من . من .
 على الأول ، وصحح رأيي في آخره . وهو أنه من لا حرد له قوله (وإذا) . من .
 السنة من الإسلام . من . من .
 أحدهم كما خص عليه في الأثر (من مهر من) . من . من .
 من . من .
 مهر من) . من . من .
 كبر . من . من .
 وصف قصتي . من . من .
 أو بعضه بالقبعة عند من يراها ، نعم لو تعدد المجلس وكان . من . من .
 من كل مهر . من . من .
 في موصلة أنه لو لم يكن له . من . من .
 من . من .
 موصلة حال ثم أساءوا ولو تعدد ولا مهر لأنه سجن وحده . من . من .
 أنه لو كبح دمي ذميه . من . من .

(قوله فإن لم يقصه أحد
 من ذكر) في من قصه
 غيره كغير الرشدة
 من . من .
 (قوله كأنه ولد) وكذا قوله
 - ثم كأنه فإراد قوله
 من . من .
 لم يولد له (قوله أم لا)
 راجع إلى كل من قوله
 تعددت ظروفها ، وقوله
 واحد فقدرها (قوله
 واحداهما) هو بالحر .

(قوله كفي في الحار) أي إن وجدت شروطه عسدا ويحتمل إلا كسفا . وهو ظاهر
 قوله كفي في الحار (قوله أو إسلامهما بعد النكاح) أي وفي أسماء العدة (قوله . من . من .
 تعدد الأخيين) أي في كبح (قوله من . من .
 لأنه (قوله وصحح رأيي في حرد الثاني) أي أنه لا يمكنه ولا حب عليه قوله (قوله ولو بعد
 وعد) حتى لو أساء قبل الوطء ، ووطئ . حرد في الإسلام لاشي لأنه سجن الخ ،

ن لا مهر حال تزوجه ثم فيها (ومن يدفع بسلامة) منه أو منها (بعد دخول) بأن أمر
أحدهما ولم يـ (آخر في العدة) فيها لسمي انصراح من صحيح سكاكهم (لاستقراره بالدخول
وما أورد عليه من أنه لو سكب ثم وسمها ودخل بالأم ثم أمر بوجوب طهر انسل مع أنها لم
انقضت بسلامة بعد دخول مردود جمع الحصر وإب الذي دفعها في خزانة صيرورتها محرما له
داعية على نفسها على أنه رضى قربا أن يحسن ووجوب مهر مثل من نفسه يسمى (و لا) بأن لم
ينسخه وكما (ووجهه قد سمي طهر فسد (مهر مثل) في في ماله بوجهه ، قال وصفت احصه
في الكسر فكما مرتب (و) يدفع بسلامة (قبله) في لدخول (و صحيح) السكاك لاستقضاء
شرائه أو على الأصح أنه يحكمه بفساده (و كان لا يسمع سلامتها فلا شيء له) لأن المهر
حلت من جهتها ، وإذا لم يحل شيء من جهته فزنى مع فسادها ، إذ العرض أن لا يوطء ، فقله
وصحيح أنه قد سمي في العدة كما يعلم مما يأتي ، وهذا يدفع الاعتراض عليه (أو بسلامة)
وصحيح السكاك (نصف مسمى من كان) يسمى (صحيحا وإلا) بأن لم يصح كحكم (نصف
مهر مثل) ككل منه فسد ، و قد سمي بفساده ، ثم لم يصح السكاك فلا شيء له
لأن موجب في السكاك الذي هو لوط ، وخوذه ولم يحد ، وبهذه كلامه عدم الفرق فيما
ر ك بين غيره بفساده ، وكما تزوجه عند (و) وسه عن التعليل ، وهو لعدم كراهية
من متى فمضى ثم وجهه ثم ، ثم لم يحد من واحد منهما ورحمة اليقين أيضا ، وما نقل
عن الإمام من أن طهر منه لا شيء له لأن المهر لم يحد ، وأما ما قاله في خصوصي إذا مات
وجهه بغيره ثم تزوجها في بروجها ، وجرى عليه الرجوع ثم تزوجها وتزوجها وعسرهم ، و قد
أورد في أنه يدفع من وهو موافق ، من أن لم يحد على الرجوع لا مهر مثل لم يدفع
وكما هو محذور في صحيح من دخول صفة ، والعرض في كراهية مروج ، وانما هذا استحقاق
من ، على الرجوع (وله رافع باب) في سكاك أو غيره (دى) أو معاهد (ومهر
وحد) عسا (الحكم) بينهما حزما (أو ذميان) كيهوديين أو نصرانيين أو ذمي ومعهده
(وحد) الحكم بينهما (في لاسهر) قال تعالى - وأن الحكم بينهم مما أنزل الله - وهي
بالحجة كما صرح عن من عسا رضى الله عما حاتوه - أو أعرض عنهم - لأنه ثبت على
الإمام مع نسائه عن ، هي كاسبر والذى وعده جميع لا تك من تحجر قوته تعالى - أو أعرض
عنهم - ورثه ما مر أو ضمن لأنه ذوى عى أهل الله والثانية على للعاهدين ، إذ لا يجب
الحكم بينهم على يدفع بعد إتمامه حكما ولم يرد دفع انصراح عن بعض ، وهو أولى من
الشيخ أما بين يهودى ونصراني فوجب حرما ، وحبس وحب حكم بينهم لم يشترط رد الخصم
في رد أحدهما ، وحيثه ثبت لأعداءه واختصاصه ردا ، وفهم كلامه أنه لو ثبت على
أحدهما شيء استوفينا به صرح النبوى ، فلو أقر دى بزنا أو سرقة مال ،

(قوله وظاهر كلامه عدم
الفرق الخ) مكرر مع ما مر
في باب (قوله والكتابة على
المعاهد) أى إذا كان
تراضيه مع م أو دى
فلا مامر

(قوله وحب لها) أى ولو كانت محرمة كما تقدم (قوله صيرورتها محرمة) سكت هذا قد
شكل بما مر له من أن المحرمة بما يؤثر في عده التزويج لا في منعها المهر ، وما سبق أن
من قوله وظاهر كلامه عدم الفرق (قوله من - سمي نى ، فنعمة) أى وسكحتها تفويض واعتقدوا
أن لا مهر كسسى ، ولو حب نصف مهر مثل من كان لا يدفع قبل بوط ، ولا فكله لأن عدم التسمية
من غير تزوجه وحب مهر مثل (قوله بوزنها) أى بروحها (قوله وحيثه يحل الأعداء) أى الطالب
(قوله وظلته رضا) أى بالحكم .

ولو لدني جددناه ، نعم لو ترفع أهل سنة إلى شرب الخمر لم يحسدوا وإن رصو تحكك عدم
اعتقادهم تحريمه كما قاله الرازي في باب حدة الرأى وأستغنى من الروضة ولأن آخر أسهل لأنها أخت
وإن أسكرت في إهداء مسكوك وكو الرأى لم يحسدوا في مذهبنا فمن ثم استثنى الخمر عن مقرر وإحصاره
السورة لرحمة الرازيين إلى هو سكتة من صورته يعني في قوله ليس فيها رجم لأنها رجمه في قديم
ولا يشكك في مقرر حدة الحق بشرب ما ليس له من عقيدته أن العبرة بمذهب الحاكم
مرفوع إليه مع أنه مع قواعد أدلة الشاهد صعب رأيه فيه ولا كذلك هم ، ومهم في مقرر عدم
روم حكمنا بين حريين أو حري ومعاها ، والله كما قاله لأدعي أنه لو عذب الله لأعز
تلفة في دار الحرب فهم كالمعاهدين إذا لا يرمون به مع غيره فكذلك الحكم بهم (وغيرهم) في
الكفار فيما ترفعوا فيه إليه (على ما قرره) عنه (وأنشأوا وسطاً لا يقره) عليه
لو أسلموا ، ختم هذا مع عدم كثر من صورته لأنه لا يصح جمعها وعداها وقرره على
هو سكاك عري عن وقت وشهور لأعلى نحو سكاك محرم خلاف ما وعده منهم وقد يرفعوا
إليه في مقرر لم يرض لهم ولو جاءنا من تحتة أختان لطلب من الأختة عند شرب عنه ما يرض
بحكمنا فنأمره باختيار إحداهما وبحيثهما كما كنا في تزويج كسرة الأولى لها شهود من ووجه كرو
إليها بعد القبض في بيع فاسد أو قبله وقد حكمنا حكمنا بابتدائه عرض له ولا يفسد ، كما
نظروا ، وبشكل عليه ما مر في خواص السكاك مؤلف أو شرط حواشي من الأمر لا اعتقادهم
وهم لم يحكموا به حكمهم فلا فرق بين مرد تحكك حكمهم هذا اعتقادهم فإن استدلوه بوجه ،
عرض له وإلا نقضناه وعدم ، فأخاضل كما يعلم من هذا مع ما مر من الفرق بين الأمر وعينه
هم متى كحوا سكاكاً أو عتدوا عقداً عند عتداهم عرض لهم ، ثم إن ترفعوا إليه في أوق
شيء من آثاره وعنده أشبهه على العقد سرك ، فإن كان سرك الدار مبدئياً أثره عند الترفع
كالخلق عن الولي والشهود وكفارتته لعنة انقضت وغداً ديث من كل معدن قضى وكاتب بحيث
تعمل له عند الترفع أقررتهم ، وإن كانت بحيث لا عمل عنه فإن قوى في مع كسرة
أمة بلا شرونها ومطلبة ثلاث قبل التحسين ، بصر لأستأمرهم ووقوف منهم أحببنا ، يرى يوك
والبضع ، ومنه فيما يظهر عدم الكفاءة دعماً للعار وإن ضعف كؤوف ومشروبه فيه نحو حد
ونكاح منسوبة نظراً لاعتقادهم فيه ، لا يزال هم مكشوف وعروغ في لم يؤاتى به متعلقاً لأن
يقول ذلك إنما هو بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه إنما هو بحكمه لأحكام الدنيا ،

(قوله مع تقدم كثر من
صوره) قد يمنع من الذي
مر من صور هذا الصابط
لأن تلك الصور فيمن
أسلم منهم وهذا الصابط
فيما إذا ترفعوا إليسا في
حال المكدر ، واستغنى
المصنف عن إعادة ذلك
الصور هنا هذا الصابط
الذي حاصله أن حكمهم
إذا ترفعوا إلينا حكمهم
إذا أسلموا فيما يقرون
عنه وماذا (قوله لاوى)
لها أى فيزوجه الحاكم
بإلوان العامة

(قوله ولو لدني جددناه) أى بما عذب الله من الخمر والتعرب أو رجمه أو انتقم
وحرمانه (قوله وإحصاره السورة) أى التي صلى الله عليه وسلم (قوله ودقوت) مراد
حكمنا حكمهم هذا اعتقادهم) صريح في أنهم إذا ترفعوا إلى في عقد فاسد عتدوا وصحيح عدم
العرض لهم حيث كان العقد معتد عند الإسلام ، ومنه ما كان الفساد لعدم الصيغة أو لعدم
الرؤية لأن ذلك مقتضى عدم الترفع وما هو الوجه في صحاح إهداء العقد عنه ، لأن عهد اعتدوا
صحته قبل فاشبه ما لو ترفعوا إلى في سكاك بلاولى ولا شهود (قوله أنه إذا عتدوا به متعلق) أى
ترفعوا إليه أم لا .

للنفقة ولو من نحو صغيرة ولو اختلفا فيمن سبق إسلامه منهما صدقت لأيه بدعي مسقط للنفقة إلى
كانت واحدة والأصل عنده (وله أصل) هي (تؤلفه) هو (في العدة) وهي بنية مدة تحميه
(وأصله) في انقضائها (في ستة العدة من الصحيح) لإحسانه وسأله بالتخلف والذي
لازحق فيهما في الأولى فلا يمتنع به على ربه وهي التي أخذت مع الاستمتاع وإن كان
طاعة كالحج وبقائه موسع والإسلام مضيق وأما في الثانية فلا شبهة ما بين حائل ولجأ به عدلها مع
ومرقت انتهى بين هذه وبين ما إذا استت إلى الإسلام قبل الدخول حدث يسقط مهره مع إحسانه
دفع لغير عوض الأصح مسقط من غير العدة معوضه وهو معصوم ككل الراجح مع حظره
والنفقة بينهما وبين مسقط من غير العدة معوضه وهو معصوم ككل الراجح مع حظره
أو نحوه يأتي فيه عبرة مامة وفيه من لأن عدم روح لا يستلزم النفقة كما هو في شيء
(وإن أريد) (تؤلفه) (فلا نفقة) لها في مدة الردة (وإن أسلمت في العدة) كالداشر
تولي وسحق من وقت إسلامه في العدة (وإن ارتد) الزوج وحده (فلها) عليه (نفقة العدة)
لأن مدع من جهة ولم يرتد عنه - ثم تمت وهو ما استجبه من حال إسلامه وقارب
السور بأن سقوط النفقة بعده - (إلا أنه) توسع بالتمسك بالجمع من الاستمتاع والخروج من
قدسته وذلك لأمر مع العدة كما كمل دعوى في بيده ولو أقام الزوج شاهدين أنهما أسلما حين
مدع مع الشمس أو غيره - ثم تمت - فثبت شهادتهما واستمر النكاح أو أنهما أسلما مع طوعها أو
عروها - ثم تمت - في ذلك وقت مدع أو العرو يتناول حال تمامه وهي حالة واحدة والمعية
مدع أو عروها - ثم تمت - أن يكون مدع أحدهم مقارنا لطاوع أو أول القرص
أو عروها وإسلام مدع مقارنا لظاوع آخره أو عروها .

(باب الخيار) في النكاح (والاعفاف ونكاح العبد)

وغیر ذلك مما ذكر تبعاً

بما (وحد أحد الزوجين الآخر حبوا) وهو منتهى أو من إغلاخ والحبون رول الشعور من
الغلب مع الله عز وجل وأما في الأعفاء ومشبه الخلل كما ألقه به الشافعي رضي الله عنه وهو
ما جرب كذا في رواية في إسماعيل أنه الخنون وأهل الأول لمح أن الخنون فيه كمال استتراق
خلاف الخلل وهو من مسقط كما قاله أبو حنيفة .

(قوله يأتي فيه عبرة مامة) أي من السقوط عنه (قوله لأن عدم الروح لا يستلزم) معتمد (قوله)
وذلك لأمر مع العدة) أي فلا بد من رفعها بغيره حتى ويعلمها بأنها رجعت لأمره فليس
المدعي في الروح لأن مدع لا يفسد العلم مدع ومكان الرجوع ولم يرجع سمعت عنه لأن
المع لأن من حده (قوله حين مدع أو العرو) الشمس) أي وقت

(باب الخيار) في النكاح (والاعفاف ونكاح العبد)

وقوله (وحد أحد الزوجين الآخر حبوا) أي من إغلاخ والحبون رول الشعور من
الغلب مع الله عز وجل وأما في الأعفاء ومشبه الخلل كما ألقه به الشافعي رضي الله عنه وهو
ما جرب كذا في رواية في إسماعيل أنه الخنون وأهل الأول لمح أن الخنون فيه كمال استتراق
خلاف الخلل وهو من مسقط كما قاله أبو حنيفة .

(قوله ويبحث الركني)
هو من خمسة لأصغر خلافه
فيما مر من خمسة متغير
وقوله يأتي فيه مامة هو
خبر أنه فهو من كلام
وركني ومرامة متغير
مامة مامة أي عدم
لاستحقاق (قوله تناول
حال تمامه) أي لا يتناول
ذلك .

[باب الخيار]

(قوله ومامة) أي في الحكم
وهو مدع في المهور مدعي
مدعي كذا في رواية

الذي طرأ في بعض الأرماس وأما الإغماء المرض في غير به كثر الأرماس ، ومحمد كفاه
 الر كشي فما تحسن منه الإفاقة كما هو العايب أما الماوس من رواله فكالحول كما ذكره المنون
 ويثبت أيضا بالإغماء غير المرض كالحول والاصراع نوع من الحول كفاه بعض الغصاة (أو
 حذاما) وإن قل وهو غير يحترق منها الغصاة سود ثم تنقع ويغسل ويصير في كل عضو
 غير أنه كوي في الوجه أعين (أو عا) وهو يابس شديد تنقع حاد ويذهب دمونه ويحبس
 ذلك بعد استحكامها ثم يؤتى به فلا خيار به كما صرح به حوي في ولا استحكام في الجاهل كوي
 تنقع وتردد فيم منه وحول الاكتفاء بأسوداده وحكم أهل العفة باستحكام العفة ولم يشترطوا
 في الحول الاستحكام وأمرى كفاه الر كشي وبه الحول إلى حد على الروح والاشكال
 بقور فسخ المرأة بالعيب لأنها إن علمت به فلا خيار وإلا فهي منه شره لمكة مدة ولا حجة مع
 ثقتها وخيار فرع الصحة عمدة عن قسم آخر وهو أنها لو أدت به في الترويح من معان فغير
 كفء ووجه ولها منه بناء على سلامة قسم كونه معصيا صريح الكاح في هذه الحالة كما صرح
 به الإمام في النوبة والمرحعة ويثبت حيا بذلك (أو وحده) أي معصيا من الأصابع منها
 حم (أو قراء) وهو شديد نعم ولا خير على من الموضع فإن فعلته ويمكن موطأ فلا خيار
 ومن ثمرة من ذلك قصة الإيايين سيدها (أو وحده) أي به راء جمع شرد كره
 من فيه وإن قدر على غيرها سمي بذلك ليس ذكره ولا معصية مأخوذة من غير به (أو نحو)
 أي مقطوعا ذكره أو إلا دون قدر الحشعة

(قوله ويثبت أيضا بالإغماء
 الخ) عبارة الروض
 والجنون وإن تقطع
 لا إغماء مريض لا يمد
 (قوله واشكال الصور
 فسخ المرأة بالعيب) هي
 المتعارف لإد الطاري
 لا إشكال فيه

قوله الذي طرأ في بعض الأرماس) لم يبين المراد بذلك البعض وإنما عرفت مراده من ضمن
 مدة كيوم في سنة (قوله أما الماوس من رواله) أي من رواله الحول لا روال أصلا وقصده
 أنه لو قال الأطباء يزول بعد مدته لم يثبت به خيار وإن سال الله وهو غير فوجه حشده لم
 منه (قوله ولا صراع) عا راء غير الصراح والصراع عا راء غير به أوى (قوله نوع من
 حول) ويثبت به الحار (قوله باستحكام العفة) معصية وعبرة فيجب الرادي والمعد أنه
 شارب استحكامها من كأي حكم من حرم كونه حذاما أو صار مني اه وفعل هذا من
 الإمام سواء بالاكفاء بأسوداده وحكم أهل العفة الخ لا يجب (قوله أو غير كفء) من سم
 من حرج هو مشكل لأن العرف من أنها أدت في غير كفء وهو شارب الكفاء عيب العيب
 من تضمن رصدها بالعيب فكيف مع ذلك حرج ومن هذا كفاه العيب منه كفاه
 عا فاما تحجر لظهور الطريق من لأن فمن منه كفاه من معصية لا تضمن رصده بالعيب
 وبين رصده في غير الكفاء لتسميه الرصا بعيب وقد أوردته على من فو على الإشكال اه
 فوب: ويمكن أن يجاب عنه بأن العايب في الناس السلامة من هذه العيوب فعمل الإيايين في
 الترويح من غير الكفاء على ما إذا كان الحول الموقوف لمكة مدة به السب أو عوها حذاما
 على العايب (قوله ولا تحجر على شق الموضع) أي حيث كانت بالنفة ولو سفهة أما الصعرة فيسمى
 من أولها راء حيث رثي فيه لمصلحة ولا حطر أحدا مما يأتي في قطع السلعة (قوله فإن فعلته)
 أي أو غيرها (قوله وليس بالأعنه من ذلك) أي الشئ (قوله إلا يدين سيدها) لأنه تصرف

أي حشفة ذكره أحدنا عامرة في لحنها وغيره من بقى قدرها ونحوه عن طاعة من صرنا له
 الآتية كالعين (ثنت) لمن كره منها ذلك (خير في صبح السكاج) بعد ثوب يعيب عنه
 الحكم كما تأتي صدح الابر بذلك وصبغ عن عمر حتى الله منه ذلك في الثلاثة الأول وهي
 مشر كد من الروحين كما رواه الشيخ في عنه وعول عليه ومنه لا يكون إلا سويج وأجمع «صحة»
 رضي الله عنهم عنه في الخصص به وقيل ثوب في الكل على ثبوت الخيار في البيع بدون هذه
 مع أن الثابت ثم مائة يسره وهذا لغرض الأعظم الجماع أو التمتع لاسيما والخدم والبرص يعيدان
 المشر ولو لم يردوا به كثيرا كما حرم به في ذم في موضع وحكمه عن الأصبه ونحوه في موضع
 آخر قال السهري رحمه الله ولا ينفذ حر «لا عدوى» لأنه ينفذ في الغلبة سنة الفهم عن الله تعالى
 فوفوه عنه بعد حل وحلا ومن ثم صبح حر «لتر» من عدم فرارك من الأسد» وأكل معه صلى الله
 عليه وسلم مرة واحدة لم يصالحه بيانا لعدة الأحرار على الأمة من الفرار والتوكل وخرج بهذه الحشفة
 غيرها كما عدت كره ثوب لمهم لا يكون له مع حر وموضع حية وصمها ويقال عذوب كعذوب
 وهو قهها من عاتق عند الجماع ومنه من يرد في الإباح في حر به مطلقا على المعنى وسكوهما
 في موضع على أن أرض أدنوس من زواله ولا يمكن معه الجماع في معنى العنة إنما هو لكون ذلك
 من عرف العنة فليس في حر عتقها وتقامها عن الأوردى .

(قوله وخرج هذه حشفة)
 أي بالنظر لكل من
 روحين على حديثه إذ كل
 واحد منهما يتخير بحشفة

(قوله حشفة ذكره) أي كبر أو صغر حر لو كان السابق من ذكره قدر حشفة معتدلة
 أو كبر سكن دون حشفة أو صغر حشفة حدًا وكان السابق قدرها دون المعتدلة فلا خيار
 وفي ماله من ذكره مع يسره وذبح منه قدر الحشفة فهو يكفي ذلك قبس لما السخ أولًا لأنه
 لا يخرجه يسره مع وجوده فيه غير والأقرب (قوله ثنت من كره) عذبة حجب ثنت الخ
 للسكاه منها ما هو بعيد أو العالم به إذا اتقل لأخس منه منظرًا كأن كان يابسه فانتقل
 بلوجه ذلك لأخرى هـ (قوله كره رواه ال في عنه) أي عن عمر وقوله وعول أي اعتمدا
 وقوله عليه أي في الاستدلال به (قوله في الخاصين به) وهما الحب والعنة (قوله دون هذه
 أي يعسوب دون هذه (قوله كالعدوى) أو قال الفلوس والعمود بعد معجزة أو من
 معجزة بدل المال كفي العاموس وعول أي ينفذ له وقيل كره هو وادع قاموس (قوله وهما
 فهما) أي الروحين (قوله وقوله) أي الرجا (قوله من ثوب من روله) أي الثوب من روله
 منه ماله حسن له كره في لأخس حيث معنى لا كرههما وصار الثوب خرج من بين الأنثيين
 ولا تنكح الجماع شيء منه فيمنع بروحه أحدهما من سبق به وإن هذا هو مقتضى السنة
 بعده وذلك حيث أبس من رواه كرههما عول صدمس من يعنى الأكمة واحد عدل ولو
 في هذه به مدحى الحية ثنت هـ الخار من كان محتملا لأن هذا المرض يمنع من حجب
 أو طء لأن نال ما كان البر، تنكح في هذه الحق بالعنة خلاف حيث فانه لا تنكح في العنة
 عول كره أصلا (قوله في معنى العنة) أي ثنت هـ الخار وله أنها مرض يمنع من طء
 وليس من يوفيه ثوب الخار أخا مرضها يوفى ولا فيه سر وادعاه عدم الخيار من
 يعينه كلامه لأن في الاستدلال حيث من وزن حكم من لغة مستحكما

وتسببها من وقت الصبر في الثوب ، بخلاف مدة إيلاء قايها من وقت الحلف بصدق
وتعتبر بالأهل من وقع في أثناء شهر كمت من الثالث عشر إلى ثين يوما ، ويكنى قولها : أنا طالة
حق عود الصبر وإن جهت بصيل احكم فإن سكنت صبر ، نعم إن علم القاضي أن
سكوها لنحو جهل أو ذهنة فلا بأس بفسخها ، وأقرب كلامه عدم قيام الولى عليها في ذلك ولو
محبوبه (فإذا تمت) السنة ولم يصبها ولم يصره في (رفعت إليه) لامتاع استقلالها بالفسخ ،
وقضية لا مهم أن صبره في بضع ما بعد السنة يكون على الفور وهو كما أفاده الشيخ
رحمه الله تعالى في المحمد حقه للوردى وزواري (فإن قل وصفت) فيها أو بعدها وهي (مت
(حرف) إن تمت عليه على وجه التعريف ، لأنه مع أن الأصل السلامة ، أما نكر غير
عور ، شهد كارت برفع نسوة فمصدق على ذلك غير معها ، وخلف وجوب كارت حجة
في الشرح الصبر بغيره بوجه على صفة ، وكسرة حجة فيه ، صبرها أو كارتها عليه ويؤيد
نفي النكاح في غير العور ، لرفعة الله كره فهو وطء كامل ، وهو سراج في حرثه في النكاح على
ما مر والأصح خلافه ، وما أقر من تعدد الله في الوعد ، يسمى من قاعدة سنة في باقي الوعد
كما استثنى منها أيضا عدته في الإيلاء ، وفيما إذا نكح ما مر حتى يفسخ فسخها ويصير مباحا
فيما لو اختلف في كون الدرق قبله أو بعده وأنت بولك يلحقه ، أو شرب كارتها ، أو حلف بد
انصديق جميعها لدفع الفسخ أو ادعت المسفة ثم أن أحسن مصعب وفاقه ، وأجبت عدتها ، وأدرك
أحسن بولك ، أي وصدق على الترافق فمصدق جميعها ، أو لا يفسخ بغيرها لأنها مباحة
في قضاء عدتها ومعه بولك ، وهو قال بد وهي بد ، بد من سنة نكاحي وصدق
في هذا الظاهر ليرفع وقوع الطلاق في الحرف وأكبره صدق سنة لأن أصل نكاح الزوج وحده
بقائه القاضي في إذا لم يقع ذلك اليوم فبأنه في الإيلاء في بضع الديق وهي
إلقاء النفقة عليه عملا بأصل تعد العدة وقت العتة وإن كان الدراج في بولك أو غير
الوقوع (فإن نكح) عن التمس (حرف) هي على أنه ، بناء على السكون كالإقرار (فإن
حلفت) أنه لم يوطأها (أو أقر) هو بذلك (الاستثنى) هي (الفسخ) لكن هذا قول القاضي
نمت العدة أو حق الفسخ وإن نقل فاختار كما ذهب إلى عدم اشتراط جمع .

(قوله وهو صريح في
التحليل) لكن الذي
قدمه هناك اعتماد عدم
حصول التحليل به (قوله
إد السكول) أي مع رد
اليمين .

أخبره معصوم بأنه خرج منه ناقض مع تمكنه من الأخذ بخبره (قوله فإن سكنت صبر) (أى
أي المدة (قوله أو ذهنة) أي تخير ، يقال ذهني ربح خبر (قوله فلا بأس بتنبهها) قصته
عدم وجوب ذلك وهو ظاهر اقتصرها بعدم البحث (قوله إنه القياس) أي في النكر العوراء
(قوله والأصح خلافه) أي ثم لاها (قوله دفع الفسخ) أي لا وجوب لمهر ، وهو عدم مفسر
على إنكار الجماع تشطر المهر (قوله لا يفسخ بغيرها) أي لا يجب كده بل ينصر (قوله وهي
لقاء النفقة) وقيد ذلك أنه لو حلف أن يوفيه حقه وقت كده ، ثم مضى الوقت وادتنى بوفيه
فيه وأسكر المسحوق لم ينحو في تعدد الزوج في حده ووقع الطلاق (قوله إد السكول
كالإقرار) أي مع ائتمين برودده ولو غير ما كان أولى إد السكول بمجرد لائز له

ولذا حذره من الشرح الصغير . ومن أنه ليس بالقصد وما عنه الركني من شرط قوله
حكى لأن الثوب ليس بحكم موع . إلهار مني عتق السب وقد وجد (وقيل يحتاج إلى إلاب
القاضي) هذا في المسح (أو مسحه) منه لا حنيفة من نظر وحنيفة ورث بالاكتهاف على سب
بإلهار كان هذا هو الأصح في المسح بإلهار لأن العتق منه حصه واحدة قاد تختلف بصر
أمة وعدم الوطء لم يس حاحه لا حنيفة . خلاف بإلهار فإنه يصدر لروال كل وقت فاحاج
بإلهار ولا حنيفة فلم تكن من المسح به (ولو اعترفته أو مرست أو حسنت في أمة) جميعها
(بمسح) أمة إذا كان هذا حيثما فسدت به أخرى . خلاف ما لو وقع ذلك له في
مسح ماله . وعنه الأثر في حنيفة ومرضه وسفره كرها عدم حسابها لعدم تقصيره
وخرج جميعها عنها فلا تكون له خلاف من مسح النفس لدى وقع هذا ذلك فيكون معه
فيه ولا حنيفة اعترافه عنه في مسحه . ولو كان الاعتراف عنه يوما مثل فامسح قضاء مثل ذلك
اليوم لا جميع النفس ولا شيء حده منه (ووردت أمة) أي السنة (به) أي التمسح مع الزوج
(عن حنيفة) من المسح نكاحه بالعب مع كونه حده واحدة والنصر لا يحد . وبه فرق
بإلهار والإعسار والهدام الدار في الإجارة . وخرج بعدها منه قبل مسحه لأنه يسقط لاحق
قبل ثوبه . ووردت في حنيفة بعد مسحه به من سجدت منه أو وضعت في درها ثم رجعت
به بعد من المسح لا يحد النكاح . خلاف ما لو حاد نكاحها بعد مسحه فإنه لا يحد لها
سكونه نكاح غير الأول (وكذا وحده) . أخر بعد الأمة (على الصحيح) لأنه على الفور
وآخر مقبول له . وبه فرق بهل . أثبت بعد الحمل لأن حمل سلب لدين على التراضي . وإثباتي
لا يحد لحسنه بالانحياز ولا يلزمها فلها الفسخ متى شئت (ولو نكح وشرط) في العقد (فيها
بمسح) أو منه إذا تزوج كتابية (أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرها) من الصفات
الكامية ككارة أو النكاح كسونه أو التي لا تكون أحدها أيضا مثلا (فاحلف) بالشرط
وقد أن السد فيما إذا بان قنا والزوجة حررة والزوج ممن نحل له الأمة إذا بانت قنة والكافرة
كأنه نحل نكاحها (فأشهر صحة النكاح) لأن الحلف في النكاح لا يوجب دار السبع مع
تأثيره بالشرط العائدة بالنكاح أولى . والثاني يبطل لأن النكاح يعتمد التمسح فتبطل كتمثيل
العين . أما حلف العين كزوجه من زيد .

(قوله والروحة حره)
سبقي له ما يخالفه .

(قوله وبما حذره) أي قوله وإن لم يكن فاحتمل (قوله وعنه الأثر في حنيفة) (قوله من
مسح النفس) أي من السنة لأخرى قل من ربعة وفيه من لاستمره الاستيفاء لأن
ذلك الفصل إنما يأتي من سنة أخرى . قال فممن أراد أنه لا يمنع اعترافه في غير ذلك
الفصل من من خلاف الاستيفاء اه شرح منهج (قوله بأن استدخلت ماله) ظاهره ولو
في ربه (قوله إذا أراد تزوج كتابية) أي بخلاف ما لو أراد تزوج مسمة فإنه لا يحتاج إلى شرط
بإسلامه إذا كان لا يحد له نكاح مسمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها (قوله
كنسوة) فممنه أنه وشرط كونه كرا من نسب نكاح الحرة (قوله ولا تكون أحدها أصل
مثلا) هي منه الكحل والعمى والسمن وغيرها مما ذكر في السلم أولا ويفرق بأن هذه الأمور
تصد في النكاح لأن المراد به المنع ولا كذلك الرقيق مما مر في السلم المقصود منه الخدمة وهي
لا تختلف هذه الأمور فيه نص . والظاهر الثاني لم يذكر فيه (قوله والروحة حره) أي وإحال .

فالأظهر صحة الكحاح
ثم إن بان خيرا عما شرط
صح الكحاح ، ولا يعنى
مافيه . الثاني أنه يفيد أن
عدم ثبوت الخيار وحده
يتجه صحة الكحاح فيهم
أن ثبوت الخيار مدرع على
عدم صحة الكحاح وليس
كذلك (قوله أى والحرية
كذلك) أى وهو ضعف
كأهم ، أى لى لكن نصيره
أى عيه أن مسئلة الحرية
لست فى الأنوار وسى فى
فى كلامه ستم الأنوار
ولى مسحه بدل الحرية
أى فقهوى الأصوب (قوله
أى من يرد سها) يؤهم
أن صورة الحق نصيره على
مسح السبب وليس
كذلك (قوله فى الأولى)
نسع فى هذا التفسير الجلال
الحلى وكذا فى قوله الآتى
فى السنة مع أنه لم يقدم
فى كلامه ما يبرر عليه
ذلك والحلال الحلى ذكر
بعد قول للمفسر البارون
بان دونه مانعه كأن شرط
نهار حرد فست أمة وهو
حر نحل له مكاح الأمة
وقد أدن السيد فى مكاحها
أوانه حر فاس عند وقد
دن به السيد فى المكاح
وإروحة حره ، فصح له
المعبر المذكور على أن
ما ذكره الشارح ها
سند فى كلامه ما يعنى عنه

فروحهم من عمرو فمطلق حره (ثم) إذا صح (إن بان) توصوفى غير بعد لى مرة وه
مثل ما شرط أو (خبرائى شرط) كإسلامه وتكرره وحره بدل أصدره صح الكحاح وحيث
(ولا حذر) لأنه مسبو أو كفى ، وفريق الخيار فى مسعة شرط كحره فست مسعة بان للبحث
م القصة وقد برى فى الكفاية (وإن بان دونه) أى الضرر (ففى الخيار) بحذف ، فإن
رصفه وأولها الخيار إذا كان الحذف فى السبب هو البسبب ، وقصبة إعلانه ثبوت الخيار
فى السبب مضمنا وهو مرجحه السكى وقال السببى إن التامى رجحه فى حاف شرط سب
روح ، ومثله شرط سبب ، سكن لأصغر فى الروضة كإصاف والشرح المصير ، وقصبة ما فى الكبير
وهو المعتمد أنه إن ساواها فى سببها أو سببها لأحر لى وإن كان دون السروط ، وحرى
عليه فى الأنوار ، وجعل القصة كالنسب أى والحرية كدك (وكذلك) الخيار (فى الأصح)
أى إذا لم يرد سببها على سنة وه سببه على خلاف فى حصة ضرور فكل مهم الفصح فور ،
ولو لم يرد فاص كما قاله السببى وإن حث روى أنه كتب الكحاح ، وأما فى لأحر لى نصيره من
السبب ، غلاق ، وقصبة كلامه أنه لو كان الروح فى الأولى عند ثبوت الخيار ، وأما فى صحته
السببى ، وحرى عليه ابن السببى ، وهو المعتمد ، وكفهما مع نسبه من سببها ، ونه لو
تاب الروح فى السنة منه ثبوت الخيار ، وهو مخرجى حاشية ابن السببى ، وهو المعتمد
مر روى السيد وإن حرى فى الأنوار على مقابلة كظاهرة فيها ، وقال التركى
رجح ، وعلى مؤلفه خبر سنده دونه ، خلاف سبب السبب لأنه يحسد على مكاح عند
المعيب (ووصف مسعة أو حره) ولم يشطه (فى كسبية وأمه وهى لأحر لى) ولا
يار (له مهم) (فى الأنوار) لنصيره بطل الحديث والشروط كماله من تسع كاسا ملاما يكن
ثانى له الخيار لأن مخرج لار لإسلامه والخبر به ، فدا حث دك ثبوت الخيار ، وهو من حرى
مخرج مسعه مهمى كالو دك أنه كما قاله التركى (وإذا دك) لو أنها (فى روحهم) بن سنة
كاف (لها) (فمن مسعة أو بركة مسه وحره لأحر لى) نصيره كونها بركة مذكر .
فت (ولو دك) الروح (معيب نوعه) وهى حره وثبوت سنة فى الكحاح (فام الخيار)
م (ولله نعم) أما لأول وهو معوم على مرت أول الباب بموافقة مضمنا من الدلالة للباب
فى الناس وأما الثانى فلا أن يقص الرق يؤدى إلى نصيره ، فمسا سنده له عيب نصيره

قوله فروحهم من عمرو) مراده ذلك أن عب الكحاح مقتضى للمفسر بوضعه من غير شرط
لو شرط فهو عب كحاح كعدم خبرها برص خبر وإن كان الأول أشد من الثانى اه
مات ، ومثل ما ذكره قال لو كفى روحه لأنه فقبل له كحاح غيرها فانه حسن أما لو رأى
مات ثم روج غيرها فالكحاح صحيح ولا خيار له ، ونه بعد أن صوره بدل العين من شرط
مات (قوله فى السبب مطعون) سواء كان سببها مسبو أو لا ، وأما كون قصة إعلانه مضمنا
مات حقه كان ذلك قصصه (قوله وإن كان دون السروط) سنده (قوله فكل مهم السبب) أى
مات قول فسحت الكحاح (قوله و كان الروح فى الأولى) وهى ملو أدن السيد فى مكاح العبد
ونصيره كونها حره فست أمة (قوله وعنى الأول) هو قوله ولحق السبب (قوله خلاف سبب العيوب)
أى فإن الخيار لها وليست لها على ماضى فى قوله وينحصر بتعارف حبوب مح (قوله أما لأول) هو قوله
معينا وقوله للمالك فى الناس أى حيث أحجب ثبوت الخيار ، وقوله وأما الثانى هو قوله أو عند

(قوله شرط) كان يسمى
 زيادة لام فيه كافي للتحقة
 ليقى المسمى على سويته
 (قوله وهو وكيل عن
 مالكها) سأل في كلامه
 تصوره من تلك أيت
 (قوله أحد من كلام الإمام
 في ذلك الخ) حاصل هذا
 البحث كما هم من شرح
 لروص وعنده من العرائ
 فأن من العري المتقدم
 على العمد مؤثر متقدم
 بالنسبة لبقية ولد وث
 الإمام بشرطه شرعي
 أن يتصل بعقد أي عرف
 وأن يذكر على وجه
 الترغيب في التكاح فلو
 أنشئ شرط مهم فيه ردد
 له والشارح م يسه على
 كونهما متباينين في
 لذكر الثاني بعد الأول
 موقع في كلامه وقوله وهو
 مفهوم مما قبله الأولى
 صوبه وهو فرد من فرد
 ماقبله وأقوله هو، مما ذكر
 للتحلاف ولم يفهم معنى لأنه
 إن أراد به كلام الإمام فهو
 غير صحيح لما عرفت أنه
 فرد من أفراد كلام العري
 فهو عن واقع بينهما وبين
 أراد كلام العرائي فهو غير
 صحيح أيضا لأنه لم ي
 ذكر لإفادة الحكم بحيث
 لا يفتى عنه كلام الإمام
 لا لعدم الخلاف فيه فتأمل.

و أنه لا يفتى لا بد منه بحسب وبغير ولاية في آية ، وما ذكره هو العتمد وإن اعتمد جمع
 بأحرون نص الإمام والبول على أنه لا حرج كالمسوق فيه رذ يظهر الفرق لأن الرق مع كونه
 أخش من بدوه ماره وبو بعد العري بخلاف المسوق ، وسما بعد التوبة (ومن مسح) العقد
 (كلام) شرط أو من (حكم) مهر والزجوع به عن العري منه في العبد (فما سقا المهر فم
 بود ، لبعده ولا بعده ، ولا جمع به أو بمره حتى العا وحكم مؤثر أروحه في مدة بعدها
 لأن من هو ككل مسح كالحج ، ما لم تدكعب أو ضرور وبو جملا على ما قص
 دفع في سكه كالمسوق ، والأصح وحده الكي (و مؤثر) المصحح حذف الشرط (م
 عار العقد) من وقع شرط في صفة كزوجة هـ حره وهو وكيل عن مالكه أو حتى
 أنها حره أو شرطاً أن حره لأن المهر وسما في العتود ، كالمسوق ، كما مؤثر
 يرجوع عنه لانه لا بد من شرط كونه مبرر لصح العقد بل يكفي فيه تقديمه على العقد
 مست أو ماره مروي مع قصد التبع في التكاح أحد من كلام الإمام في ذلك ، وهو
 مفهوم من قوله الأولى ، وإن كان كالمسوق ، وإن كان في سببه أن الفسخ رفع العقد أصلاً فاشطط
 شبهة على موجب الفسخ أقوى على دفعه من بعده ولا كذلك قيمة التوبة ، وما وقع بالشرح
 مما حذف ذلك غير صحيح لأنه يوجب عدم التبرير من ضمن الفصل بالعقد كالمسوق فيه
 فانه مؤثر في الفسخ (ولو سراً) حره أو عند (حرته تمة) كحجها ، وشرط في انعقد حرها
 (ومحجها) أي التكاح من قبل من حذف التبرير لاستلزامه مع وجود شروط تكاح الأمة فهو
 أول نصحه بأن قلنا إن خلف الشرط يطله أو لعقد بعضها (فالولد) المحدث (من أمه) فهو
 تمة حره (ولو كان زوج عبد) عتده على أن الولد ينسبه ومن ثم لو وطئ عبد تمة بامرأته
 زوجته الحرة كان الولد حر ولد من زوجته الحرة ، زوجها عبد ، زوجها تمة فانه لا حر ولا تمة
 فيما عدا ، والفرق بين الحر والأمة أن الولد يولد له من شيء ، ولو فوط أمه أمه أمه
 ما عرفت به بعد هذا الحال كان له ولد من أول ولد بعد مدة شهر وهو حق ولا بد كما قاله الورع كشي

(قوله وما ذكره) أي المصنف (قوله لاسيا بعد التوبة) فيه آية في ذكر أن المسوق هو كان
 بالزنا ثبت لها الخيار (قوله وتم ككل مفسوخ) أي وتم في قول سبعة مدس في العبد
 (قوله في سكه) أن لعده عن المسح لا بعد كونه حاملاً كما صرح به في العقد في نص
 الحديث أنها حر ، يمكن بعد قول السبع وأن من الدفن جمع الخ ، وفي العدد في نص
 سكه لعده مطلق بعد قومه ويجب لعده مفسوخ الخ (قوله إذا كانت كذلك) اسم الإماء
 جمع إلى قومه من وقع شرط في صلته (قوله بل يكفي فيه تقدمه) قال سم على مسح قومه
 فكفي فيه تقدمه ج سبعة من أي كان يكي حره كان قبله بين العبد وجوده حره
 لأنه لو لم يكن من قبل لطلأها كذا وحده م ر نخطه من فرائده على ولده ثم يفتى
 من جهة تمة تضع على ماله من كلامهم (قوله وشرط في العقد) أي أو يقسم على
 العقد مطلق أو مطلقاً من عرف مع قصد التبع في التكاح كما مر (قوله أو قبله) سببه
 من قبل الخ (قوله من ولد سبعة) أي الص ماله عارضة أقوى منه كما تأتي في المألو وطئ زوجته الحرة
 ينسب الأمة حيث اعتد حره لأن حره يفتى في من الأم أقوى من صفة (قوله فوط أمه أمه أمه) أي
 خلاف النسب من قبله من الزرع يفتى في الشرط ج جمع

ما لم يمسها بخاره أو نصريح بإسقاطه ، نعم غير المكاتب يؤجر حرماً لكانها أهدته من ولده ،
والعسفة في عدة طلاق رخصي لها اختار سوتها يسير نوع من عيب السج (قال قس) بعد
أن أحرقت السج وقد أرسه (جهاب العنق ص دعت عسفاً إلى فكن) جهاباً بحدادة من لا
يكذبها به ظاهر الحال (بأن كان المقتن غالباً) عن محبة ومقتن لعنده خلاف ما كذبها
ظاهر الحال ككونها معه في بيته ولا قرينة على خوفه ضراً من إفساد عسفاً كما هو واضح
فلا تصدق بل الزوج يمينه ويبطل خيارها (وكذا إن ذات جهاب أخرته) أي العنق فصدق
تسم (في الأظهر) لأنه ما حتى على حال الناس لا يعرفه دون الخوص والثاني مع ذلك
وسطل حارها ، وعمل أحرف كإفادته لوردى سداً حتى صدقها وكذبها ، فما من عيب صدقها
كالمحتمة فتوكله مقبول بعد وكذبها من كانت حجة السج ، وعرف ذلك منهم فغير مقبول
قطاً ، ولو عرفت أصل الخبر وأنسب جهاباً دور به صدقة جهاباً كما رجحه من التقوى وهو
المتعمد كنظيره من العيب والأحد ما نسبه وفي قوله وبه هو سوء كذب جهاباً العبد ، إلا أنه لا
لأن ذلك مما أشكل على العامة فعلى هذه أولى (فإن فسحت) من عيب عيب رفق الكاح
(قبل وطء فلا مهر) ولا مئة وإن كان الحق لسيدتها لأن المخرج من جهاب وليس لسيدتها
منه (أو) فسحت (بعده) أي الوطء (يعني بعده وحده المسمى) فسحت ردة (به) فسحت
بعد الوطء يعقن (قوله) أومعه بأن ، بعد عسفاً لا بعد التماس من ، منها (فبه) من لا يصدق
المسح إلى وقت وجود سببه وهو المسمى الوطء ، سداً كونه في كاح فله (وسداً)
نكح (المسمى) بقرينة بعده ، وما وجد منهما سببه لوقوع الوطء ، فوجد سببه المستد ،
وقع في ملكه ، وما عرفت به من الزمة به من سببه المستد له مع يوفى المسمى وإن نكح
وقوع الوطء ، وهي حرة لاني ذلك لأن العقد هو الوطء ، وصح في وقوعه في ملكه (وله عيب)
مضرب أو كونهت أو عيب عند حبه منه (وحده) كاح رفق في موصوفه وعنده غيره
في الثالث مع ذلك من إخراجها من إخراجها

(فخصم)

في إعتد

(بدم ولد) أخرت ولو بعد الموت أي في أسبابه كاهو ماهر دى ثم المثلتين
وكان أمي أو حتى وغير مكاتب وكافراً ،

(قوله منه بمسها) أي يطأها (قوله يؤجر حرماً) أي وعرف رفق الناحر فسد مع بعد الكمان
من شاء (قوله فما اختار سوتها) أي فلا يسقط حبه بذلك من وجهات لها لخيار عتق
(قوله أشكل على العامة) أي حيث اختلفوا فيه (قوله وما وجد منهما) أي مهرتهما ونسبي
(قوله بوقوع الوطء) أي سداً وقوع الخ

(فخصم)

في إعتد

(قوله في الإعتاف) أي وما يتبعه ككرمه وصد الأب أمة ولده ودمه فيصير على إعتاف لأنه لا يتعد
(قوله ما يأتي في العتقات) أي بحيث لا يصير مكاتباً مكاتباً كان السب مع من أس دس .

[فخصم]
في الإعتاف

نعم بها لأنها صارت أمه (وكذا ابن صبيح) ولو لم يصر عوض أو أغنى الأمة (بغير) كغشور أو ربه (في الأصح) بخلافه بغير عذر لأنه يفتقر إلى نفسه ودهره أنه لا يقبل منه العزم على عدم عودته فصار منه وير من صدقه (والثاني الملح فإن الأب قصد قطع النكاح وصرق الأمة أن يكون مستولدة أو غيرها وإن عذر من يربح في شرائها وحاف ربيبة منها أو شدة شغلها، ولا يحل النكاح في عذر رجعة، وسري بمطابق ومرة صالحة في مسحت نكاح نفسه وسأل عما كان خارج عنه حتى لا يبعد منه إنفاق كما قاله القموني ويتبعه انعكاسه عنه بخلافه فصرقته على رجعت نفسه من ذم قصص، لكن قولهم في العلس إن الحجر متى توقف على صبر أحكم لا يثبت إلا سكته (في ذلك) وإنما يجب إعفاف فاقدم مهر) وثمن أمة لا وحدها وهو سدده على نكاح كما قاله الشيخ أبو طي، وحزم به في الشرح الصغير وإن جعله في الكسر على الحرف في النسبة في كتاب الكسب على التصحيح بد الفرق بينهما وبين مهر بغيره فثبت على ذلك الكسب بد خلاف مهر وثمن أمة ولأن المدة لا تقوم بدون المدة ولأن كسبه بد الحرف فيها خلافه بد ظهر من ذلك بما إذا قدر على تحصيله به في مدة معينة بد فثبت لا يجوز له من العرب به مشقة لا يحتمل جسد (بمباح إلى نكاح) أي وطء مشقة بوطئه بوطئه بوطئه من الصبر عنه وإن أمس ربا أو إلى عقده لخدمة نحو مرض وتعين صبره لثمن كسبه لا حتى إنفاق كما أفاده الشيخ، وبه أحسن إلى استمتاع بمهر الوطء لنحو صفة ثم ربه أوله دلت كما هو عشر كاتمه بد حجة ركبته (وصدق) الأصح (إذا ظهرت) منه (الحاجة) أي أمه، ها هو مجرد فوطئه إن بد حجة ربه إن لا علم إلا منه (بلا عين) لأن تحصيله على عزمه، ثم ثم نفسه كاد في كسبه بغيره أحسن كسبه فاق.

(قوله أي وطء) إنما حمل النكاح على الوطء لقول المتصنف إجماعا (قوله لخدمة نحو مرض) وظاهر أنها تكفي هنا وإن كانت شوهاء قدر جمع

(قوله وأغنى الأمة بغير) رجع بشاري وهو (قوله بخلافه بغير عذر) هل من ذلك مالو كان عنه شوهاء، أو صبره فاشقة بغيره بد دفع بد مشقة نفسها الأب سهمها على ما مر أنه المعتدل فيجب الخدمة عذره بد عسها أو لغير الأب لزومه بالتوزيع فيسه نظر والأقرب الثاني، ويجب المحدث به (قوله وإن من صدقه) وهو قيل فيما رجع على لص صدقه وحقت ضروريه بحيث حشى عليه كسبه، أو مرض سهمه بد كسبه لا أخرى لم يدها حج وهو قرب بل لو قيل وجوبه بد وإن بد من صدقه فيما قال بد بعد حدث حجب هلاكه أو وقوعه في الزنا (قوله ويرى المداق) هل بد يرى عرق ديك منه قبل إعدامه، ولا بد أنه إلا صلب لغير عذر لأجل الجديده وأنه صانع رجعا ثم رجع ثم صدق تراث ثم مدت، وقوله ثم صدق تراث أي بعد ذلك صبر، ثم يثبت في سهم على منهج (قوله ومرة ضابطه) أي وهو من صلب تراث صبر وهو في راحة ومبارته ثم فإن كان مطلقا من صلب بعد الحجر أو قبل كما هو صبر تراث وجب وثمنه، وكسبه بد صبر ولو في راحة واحدة فيما يظهر (قوله من غير قصص) معناه (قوله نعم يظهر شيئا ذلك مع) معناه (قوله من انصرف فيسه) ذكره المصنف المعنى بالآية ومن (قوله كسبه) أي العقد للخدمة (قوله وإن لا يحجب) أي تقو

صديق يمينه وفي شهر حيث احصل صدقة وروى عن يده (و حرره عيسى وطه) ثم ولد له
 الذكر وذاتى وابن سفل بالإجماع (ولدته وحيد) بعد سنة له على ابن ربه لأمه
 ردا وصفا على ما سحرتم محسونا وأسن كاره و (مهر) ولد في سنة حرره غيره وابن
 مدونه في أرحح القويين ، ثم لا كابر كالح لانه عشت ، وعنه ابن له حبيب أو أحدهم وتاجر
 الإبرار عن معده الحشدة كما هو العال ، فان أحباها وسده إله على دعائها في مهر ولا
 أرض لأن وصاه وقع بعد أومع اشتغالها إليه لم يأتي أنه ، كها في (لحن) وروى
 وإن كانت موطوعة فرعه أو ، ولده له كما عده كلاما وصه في مواضع وحرى على الأسوى
 وعنه ، وحرره من يده في المدي وهو العمد وابن تين في الرهبة عن نحره ، وروى عن الأصحاب
 أنه يحب عمه ، وقد قطع عنه تصور ، وكذلك يدل وأصل في حديث ابن عباس في صحيحه أن
 ومالك لا يثبت « واتمة » لإسلاف إلى هو من حسن ، فعنه فاشه ما روى في سنة ولأن الأصل لا يسن
 بولده بعد رحمة بولده أمه ، وشمل ذلك ، وروى في ربه ولا حد ك ، وصلى الله عليه

(قوله صدق يمينه لما يظهر) لعل المراد في شهر أنه ، اجمع في ذلك من كلام الأدرعي
 كما في شرح التلخيص (قوله لحقه تعالى) أي لحن الدرس اه شيخنا روى عن ابن عباس
 وسبق المصنف في أن كونه النهر ، من سن لاس ه ، هو حسن عده وأنه نهر لأنه ابن وحا
 من الأب في حقه ما غصه ثم لا نهر له في موضع ك ، وحده له منه نهر ، والأمر بآول لأنه علق
 حضر الإمام فان عتيقه بذلك يتبين أنه ، فعنه حيث ربه عايه مناجه (قوله ومهر لولده)
 أي مهر ثبت اه سم .

(قوله كما اقتضاه كلام
 اروضة) أي في المستولده
 (قوله في ذلك) أي في
 الحد

فرع — قال في العتبات ومن روى أنه أمه نحه فومش ، ثم روى عنه مهر لولده ومهر لروح ه
 أمه الذي للثلاث فهو في مضاف لولده ، وأما من روى فهو لولده ه روى عنه (قوله في دمة
 لحر) هل ولو صحب لأنه ناك وروى عن ربه في ربه وسعه بعض يده في ربه ه
 والصهر الثاني ثم روت قول المشرح بالسنة سنة له ولد وسعه نهر حرره امه وهو مؤيد
 ذكره (قوله وابن مدونه) ه (قوله لم يكابر كالح) أي فيكون في دمه (قوله
 لما يأتي أنه يملكها قبل الاحبال) ويظهر أن القول في التقدة وعدمه قول ذات حمه إله لاعم
 الأمه ، فان شك فهو محل نهر لأن لأصل عدم ربه له وخصص بهما ، ر ، بلان من
 الأمر الأصغر فيه ، فحكمه لأصل ويتبع هم أنهم يرحلون ه ه لخصوصه فهو قوي ، ومع ذلك
 الأمر الأول لأن لأب امتار عن غيره عما يوح حرره عن حد احص ه حج (قوله
 في اقتضاه) أي عدم الحد في المستولده (قوله لعدم تصور ، كها في) أي المستولده (قوله
 ومالك لا يثبت) أي يجب عليك أن تكون مع والده كمنه له بحيث لا يخالفه فيما أمره به
 ولا فعل معه ويؤديه ، ومعنى كون مال له أن ماله بمنزلة مال أبيه تصرف عنه ه ه يدفع
 ححه فكان له في مال ولده شبهة تقتضي دفع حده عنه (قوله وشمل ما روى في درنا فلا حد)
 أي خلافا لحج .

إن تكفل المهر والنفقة (أي كملهما وهو موصوفان أو آتاهما ولو معسر) (ولا خدمة لخدمتهما)
 (خدمة خنوق السكاح على كسبه (أو بن استخدمة) مهر) (بلا سكاح) أو خدمة بلا استخدام
 (لزومه لأقل من حاجة مثل) بهمة لاستخدمه أو لحسن أي من استدانته إلى وقت البطالة (وكل
 مهر) (حال أحدنا عامر) (والنفقة) أي تؤمنه مدة أحد ذيك أنصافا أو كس مهر أو كان وهو
 مؤجل كما عرفت من غير به فالأقل من النفقة وأخره كما هو ظاهر لأن أخره من رادف ظاهر بأنه أسيدته
 ومن نصت له بمره الإقليم به فإرفق به واستخدمه حتى فاته بمره أخره المثل مصفاً ويؤخذ
 من ذلك أن استخدام به سكاح وخدمة به لا يخدم ولا تكفل لأنهم عده فيه لانه الضرر
 على المروحة منه بوجه وخرج به رادف أو استخدام به مهر ولا بمره في متايد الليل شيء أو يتعين
 فرصة ومن عمله بها أو لا كالأزواج في حين في حقه كالنهار كمرور في استخدام به لا يعطى شغله
 مهر (وقيل بمره مهر والنفقة) مصفاً لأنه رادف كسب في ذلك اليوم ما يبيع بالجميع ورقة بأن الأصل
 خلاف ذلك وعلى وجهي رادف به مدة نحو الاستخدام كما مر وقت مدة السكاح (ولو نكح
 فاسد) بعده الدفن أو عند شرط كخدمة مأدوني (ووصى به مهر مثل) (تحب) (في دمه) (لحصوله
 به صام) (حقه) نعم يؤد له السب في السبب خصوصه يعني بكسبه ومال خاتمه خلاف ما هو
 أصلي لا يصر به التصحيح بعد (وفي قول في رده) لأنه رادف ويخرج الخلاف في حقه بامانة
 عرفت منه مصفاً صاحب سبب بخلافه أو ثمة ما به سببه من قبله شره من ذلك يعني برفقته
 دونه خدمة كما عرفت لأدعى وهو مهر (وإذا وجب السبب أتمه) غير ككسبه كرامة
 محبته سواء بحرمه وعندها (استخدام) كسبه أو بانه ما هو قدره على قدر ما عده ما بين
 السرقة والاركة واحده ما وثق بانه لأجله لا يبرم من الاستخدام نظر ولا حاجة (نهار)
 أو أخره من شغل به منكه وهو من يروح إلا بصفة الاستماع خاصة (وسامها للزوج بلا)
 لأنه ملك مفعول استخدام وجمع ما هو وادع التمسك بزوج فصوله لأخرى يسمونها في النهار
 دون لمن لأنه من الاستراحة والاستماع .

(قوله إلى وقت البطالة)
 أي والصورة أن استخدام
 أو حسن باقي سنة
 ماله (قوله كالنهار) أي
 فيزومه هو الأقل أيضا
 كما صرح به حج (قوله
 كما مر) أي من مطلق
 كون الليل في حقه
 كالنهار وإن كان عامر
 في عليه للاستماع وهو
 في لزوم الأقل المذكور
 (قوله وفي استخدام ليس
 لا يصر به) (مراد أنه
 إن كان عمله ليلا يعطى
 شغله بهما يلزمه الأقل
 المذكور وإن كان عمله
 القليل نهارا هكذا ظهر
 وتراجع

(قوله إن تكفل المهر والنفقة) قال بعضهم وجميع ما سبق في عدم كسوف أمه العاهر عن الكسب
 حمية فالظاهر أن للسيد البقرة واستخدمه حضر من غير البراء شيء هـ مع على النهاج
 وأقره الشهاب الرضائي (قوله أي من استدانته) مجرد تصوير لمراد الأقل من الأجرة ومدة الاستخدام
 (قوله أحد رشت) أي مدة لاستخدام والحسن (قوله مصفاً) أي قف أو أكثر (قوله
 لاسفه الضرر على مروحة الخ) أي لزوم السيد أقل الأمر من أخره والنفقة والمهر (قوله
 وإلا كالأزواج) عبارة لمصاح وأزواج زوجات رسون من لأزهرى هو للحمام وخصاصة وجمعه
 يعرب على ما بين ما بين نساء عن القرى وهن أخوهري هو منس فان والنعامة كخدمه ويقال هو
 موبد وهذا التول ضعيف بالنقل إلى جرح أن العرب جمعه على نساء وأن يسكن أنوف من باب
 تعد أقام اه (قوله في حقه كالنهار) أي فلا يسلك خدمة النهار ويبرمه أقل لأمر من أخره
 خدمة الليل (قوله والنفقة مطلق) أي سواء كانت قدر لأجرة أو رادف عليها (قوله ما بين الجميع)
 أي جميع المؤن البسة والراحته (قوله سواء بحرمه وعندها) إيماء على غير محرم لأنه قد
 يتوهم عدم حوز استخدام حوله من أن يؤدي ذلك إلى الحرة أو نحوها (قوله لا يبرم من
 استخدام) أي على أنه لا يبرم كون الدنف ذكره .

أما الكتابة فليس له استخدامي لأنها مألوفة في الأديسي وغيره والقياس في لغة هذه
كان ثم مهاباة فهي في نوبتها كالحرد وفي نوبته سيده ككسة ولا فكسة ومردة بالمثل وقت
فراغها من الخدمة عادة فتقول الكسي في الوحي إن وقت أحدهم مضي ثلث نيل من مربي
كانت محرفة (ولا تفسه) ولا كسوة (على روح جيت) أي حين استخدامي (في الأصح)
لأنه التسليم والتسكين الاسم والذي تحت وجود السام وحب . والذي تحت تصرفه نور
لما على الرمان فهو سمي لا وسهرا وحب قصه (ولو أي) السيد (في دره) أو في محل حرد
(بيتا وقال للروح محلوها فيه لم يزمه) ذلك (في الأصح) لأن الحياء والمروءة معناه من دخول
ذلك ولو فعل ذلك فلا حنة عليه . والذي يرمه ذلك لتدوم يد السيد على منحه مع سكن
مروءة من الوصول إلى حنة وعلى هذا يرمه أنه . ثم و كان روحه ولدها وكان لا يمولاه
إسكانه سبه أو مروءة وجيف عليه من ارادة فسه ثلث السيد ثلث لاسه المعنى المعنى في حق
ولاه مع صممة عدم الاستقلال ولو كان لاسه للروح لا سهر الميرمه إكسه و تحت الأديسي
ارومها إذا كان (روح من دأوى إلى أهله لئلا كادس إن سهره من عده فاستعده عدد
هو قال السيد أسهمه بيل على عده الس منة وصفت روحه دشت سهارا راحة فيه فاستهر كفاه
خلال الدقي .

(قوله وإن كانت محرفة)
هو قيد في قول المصنف
استخدمها نهرا أي ولا
يلزمه تسليمها للزوج
حيث إن كانت محرفة
وقال الروح دعها تحترف
في بيتي وعادة الهبة :
وأخذها بالروح لئلا في
غير ولو صاحبة احترام

(قوله أما سكاته) أي كانه صممة (قوله ولا فكسة) أي من مهيبة وقصته نه
استخدمها وبو . لا وسهرا ولا يرمه لم شي . في مثله حرد المحرفة ولعن وجهه أنها لم تفس
البنات مع مكافئ شصت حنتها . في تحريف سهر .

فرغ - حسن روح الأمة عن السيد الا وسهرا من يرمه اسفه و تحرد مناه فليتأمل
سم على منهج . أقول : القياس لرومها لأنهما لسين مختلفين وهما التسليم والتوب على
السيد ومن بالدرس عن قصصه ما هو منه (قوله حين استخدامي) قصته أنه بعد سقط من
الكسوة ما يقابل الرمن الذي استخدمها فيه فظل وفي من مدي انور ثلث كسوة الفسر
باستخدام بعضه ولو يوما والسقوط لا يتوافق على إن لم يحصل تحرد لا مع من الروح و
ثمة اليوم سقط استخدام قصه على مبادئ في سهر قص اليوم (قوله لأن الحياء والمروءة)
مسيه أنه و عين السيد ما حوارة . فلا وحرد على الروح الكفي فيه لا تتفاء ما حال به من
ن المروءة والحياء لم سها . كان الروح إذا سها سكن بالأحرد وكان محل الذي عنه السيد
مما جرت العادة بالمجاره أيضا وطالب منه أن يسكن فيه ويدفع الأثرة لصاحبه على العادة وعلة
من مراد (قوله ويوم ذلك) أي الإخلاص في حب السيد أو حدة فله فسه أي حيث
سخدمها السيد ولا وحت عليه فسا مو له بيل وسهرا (قوله لم وكان روحه ولد سدها)
م يخرج اوصى والفهم وعاره شيجد الرمدى وبو كان الروح حب ولديه سيده وهي م ميم
لما في جمع (قوله أو مروءة) أي كونه حرد (قوله فسه ثلث السيد ذلك) أي ولزمه قوله
بعضه (قوله ولو قال) أي السيد (قوله لم يرمه) أي الروح (قوله وحت الأديسي لرومها) أي
الإحانة (قوله عن لا يأوى إلى أهله) معتمد

ولم يرد في كذا قوله لأمته إن دخلت الدار فأنت حرة قبله شهر مثلاً ثم تزوجها في الحال
ليصح النكاح

(كتاب الصدق)

هو صريح الدار ونحو كسرها وجمعه جمع فيه صدقة وجمع كثيره صدق ، و يقال فيه صدقة يصح
فيثبت ويصح أو فتح فسكون و جمعها وجمعه صدقات وله أسماء جمع بعضهم عينية منها في قوله
صدقات ومهر محلة وفريضة حياء وأخرى غير علائق
وراد آخر الطول في قوله

مهر صدقات محلة وفريضة صول حياء غير أخر عداق
ماوجب عند نكاح ويأتي أن العرض في التفويض وإن كان يوجب به مبدأ العقد فهو الأصل
فيه أو رد ، أو يوجب بصره كزواج ورجوع يهود ، وهذا على خلاف العاقل أن المعنى
السرعي أحسن من المعنى إذ هو مشتق من الصدق لإشعاره بصدق رغبة بآدمه في النكاح الذي
هو الأصل في إيجاده و يردفه انهر على الأصح . والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع (نسق
سميته في العقد) « لأنه صلى الله عليه وسلم : « ينحل نكاحاً منه » ولتلا يشبه نكاح الواهبة
فسما له صلى الله عليه وسلم ، ولأنه أرفع بحسنة ، و يثبت لأن امرئ الأعظم الاستمتاع
وتو حقه وذلك بقوة ناروحى ،

(قوله ولم تعنى للدور) أو إن سر الله عند نكاح فأنت حرة لم يصح النكاح وإن مضى بعد
قوله زمن يسع العتق ولم يعنى للدور لأن العتق موقوف على صحة أى النكاح وهى متوقعة عليه
ولأنه حال العقد شاك هل هى حرة وأما كالأول ه شرح الزمخشري

(كتاب الصدق)

(قوله هو صريح الصدق) أى شريفاً كما يؤخذ من قوله وهو صريح على الخ (قوله أصدقة) أى كالأ
قدس وقلة ، ويؤخذ الجمان المذكوران من قول الألفية :

في سم مدكر ماعى عند

وفولها أو فعل لامة وماعى عند

الح ه سم على حج (قوله مدح) أى صدق وقوله فسدت أى للدال وقوله ويصح أى للصاد
(قوله وجمعه صدقات) أى جمع اللغات فيما لحقته الهاء مما ذكر وكتب أيضاً بطلب الله به قوله
وجمعه صدقات أى بالوجود السابقة منه من جمع السائمة صاع بهرته (قوله وراد آخر الصول
أى وراد آخر الصول والنكاح والخمس على التماسه الأولى فقال

وصول نكاح ثم حرس عاها

(قوله أو وطء) عطف على قوله عند نكاح (قوله أن المعنى الشرعي أحسن) أى ويكون قوههم
في بوجه سميته صدق في شاعره بصدق رغبة بآدمه في النكاح بخصي احصاه على مدكر في العقد
لتلاشمن ماوجب تفويض الصريح بهراً وماوجب بوجه الشبهة (قوله ورادفه) أى الصدقات (قوله
نكاح الواهبة نفسها) أى مع أن ذلك من خصوصية صلى الله عليه وسلم

(قوله كما يقال لأمته ح)
هذا التشبيه لشيء محذوف
في الشرح وهو في شرح
الروض وهو قوله بعد
تقرير الدور لأنه حال
العقد شاك هل هى حرة
أوأمة ثم قال كما لو قال
لأمته الخ .

(كتاب الصدق)

(قوله ماوجب) هو حرس
هو لامة (قوله والأصل
فيه) أى امرئ أو
الوحيوب (قوله وهذا على
خلاف الأصل الخ) أى
لأن المعنى للمعنى لما
من الصدق لا يثبت
إلا ما يثبت في النكاح فقط
(قوله لم ينحل نكاحاً منه)
أى وأما الواهبة نفسها
فم يوقع لها نكاحاً
(قوله وراد لم يجب)
عسيرة القوب ولأن
المقصود الأمهر من
النكاح الاستمتاع فكان
ركنه الزوجان دون
الصدق .

[illegible]

(قوله إلهنا تعويت
حاصل $\frac{1}{2}$) عذرك في
حسوثي شرح الروح
عزى من الأحكام أي
بالسنة الموت معدوم
وشبه الجحيم وله تركه
بالصحة ومثبت دعوت
حاصل إله الصع يقاوم
حق عمن إلهها
فمن قوت عليها حقها
لا من حيث كل من لا ي
حاصل حقها مع الله
وسأئل فيه على ما فيه
من حراب (قوله وو)
إعنا يظهر وجهها بالصفة
الزئج الآي وألعه ومن
ما يستأئل .

خرجت أمره . والباقي لأن تمسكها بـ (م) حصل بكرة . هل وهذا أقيس وهو المعتمد (ولو استعملت) هي أو وبها (لضعيف ونحوه) كإزالة وسع (أهلت) حتماً وإن قصت المهر للخبر لتعق عليه « لا تفرقوا النساء بلاحى تمتد الشعنة وسجد العيبة » قال المنولى فإذا مع الروح انساب أن يطررها معاصرة فما أوى (ما) أى رما (رادقاص) من يوم أو يومين (ولا يحاور ثلاثة أيام) لأن عرس النطيف يسمى فيها (لا) شهر وسكن ولا (ينقطع حيض) ونهاس وضوم وإحرام لإمكان اجتماعها في مسجد مع سول رما ، وقول يركشى إن قياس ما ذكره في لامها للضعيف أن يهر الخاضع إلى أن ترد مدة حيضها على مدة النطيف وصريحه في التثنية أحسن عند إمامها (إذا كانت مدة حيض رما على ثلاثة أيام وإلا فمهل مردود) (ولا اسم صفة) لا من الوطء (ولا مريضة) وهو (مريضة عارض لا يتيقن نوطء) (حق برول منع وطء) لأنه لما تكلمه شرط الشهوة على الجماع فتتضرره ويكره لولي صغيرة ولنحو مريضة التسليم قبل الإبداء وتكون وطءه مذموم لا تكلمه ويرجع منه شهده أربع سنين وسيله عيمة لا عرس عارض وإن لم يحصل جماع لأنه لا يهر ولا تكلمه عند الوطء لأنه إن خاف إفساده ولو دل ساهو على ولا أنه ساهو (وهو) أى ساهو مريضة صغيرة كاهرى عليه ابن المقرئ لكن شرط أن يكون سنة .

(قوله العيبة) هو بضم
ايه وحكى للمعجمة
والثنية المعجمة وهي
التي غاب عنها روج أو عليها
أعاب (قوله من يوم أو
يومين) عبارة للجمعة
من نحو يوم أو يومين
فسميت الثلاثة أيام
ولا يمتنع ذلك ليسمع مع
الثنى كما لا يخفى قلل لفظ
نحو سجد من الكثرة
(قوله ويكره لولي صغيرة
الح) هذا هو أنراد من
« من ومن ثم قال العلامة
حجج عقب قوله ولا مريضة
أى يكره الوى والأحرز
أى لمريضة وأهريه ذلك
(قوله إن خاف إفساده)
أى أو ما لا يمتنع عادة .

(قوله العيبة) أى من ساهو روحها هي صفة اسم وكسر العين بعدها صفة لأن في المساج
وأعاب امرأة بالألف ساهو روحها هي صفة اسم وكسر العين بعدها صفة لأن في المساج
وإن من (قوله ولا اسم صفة) هو في روض وشرحه فيوسل له صفة لا نوطء مريضة سليم
بهر كاشفة وإن ساهو عند حديث نوحه في ساهو روحها كالوجهين فيما يؤمنست بالاعتر
ومد دور الروح إلى تسليمه ذكره الأئمة ومعه رجميع عدم استرداده أه سم على حج
قال في الروض وشرحه أص ومن أقصى امرأته نوطء . هل إليه حق نبراً البره الذى لو عاد لم يخذلها
وبعد عدم البره كفى وقت ساهو الطرح في ذكره هو « فقل وى » الصفة لا تكتمل الوطء
فذكر الروح عرفت على أربع سنين ساهو ثبات فيها أو رحيين محرمين لاصوره وكالمحرمين
لمسوحات أه وقد سئل في الصغير بين النسوة والرحيئ الأهرمين بأن قياس المدواة
امتنع للمحرمين مع وجود النسوة إلا أن يفرق بأن المدواة تحتاج من تكرار النظر وغيره
ما لا يحتاج إليه هنا فكان ماها أحسن ثم قد سئل التقييد بأهرمين بأن النظر الأحاط حائز
لنحو حاجة الشهادة على الرما والولادة وماهره عدم التوقف على فقد البهر أه سم على حج
(قوله ولا مريضة) أى لا يجب تسليمها لقوله بعد ويكره لولى صغيرة الح ويحل عدم الوحو
بد لمريضها الروح دليل قوله الآتى ولو قال ساهوها لى ولا أقرها أجيب إلى تسليم مريضة الح
(قوله حتى برول مانع وطء) أى ولا يفتق لهما لعدم التمكن ، ونسب أن منهما من ستميات
سحو الضعف وكل من عارت في عدم التمكن (قوله إن خاف إفساده) أى أو ما لا يمتنع
من إشقة أه سم على حج (قوله شرط أن تكون ثقة) أى ولا يشترط انتشار الذكر ولا
بكرة المورد

(و يستقر مهر بوطء) معيب خشعة أو قدرها من فاقها سواء أوجب سكاج أو عرض كافي لغوصة ولا يبرئ منه أن يكون م حصل به الحيل خلافاً لبركشي (و إن) حره (ك) و طء (خاص) أو في در كادن عليه ان من لا يستمتع ويستحل ماء و يد به كاره لا آله و اراد استقراره الأمن عليه من سقوط كله أو بعضه نحو حلاق أو مسح (و ثوب أحده) في سكاج صحيح لا فاسد قبل و طء لإجماع الصحابة و خفاء آثار السكاج بعدد من التوارث و عده وقد لا يستقر بديوت كما مر في نوقبات أمة نسب أو قلها سيدها وقد سقط بعد استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد و حشها و قبل فمضها بالصد في لأن السبد لا شئت له على فيه من ابتداء كذا فقه معصوم وهو وجه الأصح عدم سقوطه إذا الدوام أقوى من الابتداء فان كانت قبضته مودة شامسة وكأخره السكاسة والمصعة وقد لا ينجح صلاحاً كل أن من عرض أمة لا ينجح سواء فتر زوجها و آخر ثورنه عنهما فانه يستمر السكاج ولا مظهر للدور إذ لو وحب رق بعضها في بعض سكاجه فستحل المهر (لأنه في الحد يد) لمهوم قوله تعالى - و من مضى مومن من قبل أن يمدوهن - لأنه والنس الجمع والدم يتأثر بالمدوه في السكاج الصحيح حيث لا مانع حتى كرس ولا شرعى كحيص لأنها حادثة مضية الوطء وما يستدل به له من أن الخفاء لا يشدين بموانه بالخوة مستضع ولا يستقر بها في سكاج فاسد إجماعاً

[فسر]

في من أحكام التسمي الصحيح

(فصل)

في بيان أحكام التسمي الصحيح والفاصد

(سكاجها) أي لا يملكه كائن ممتلكها (عمر أو حر أو مملوك) سواء أصرح بوضعه كذا ذكر ثم أشار إليه فقط وقد علمه أو جهبه (و حب مهر من) لتسمية التسمية و بقاء السكاج وعمل ذلك في السكاج أما السكجة الكفار فقد مر حكها (وفي قول رحمه) أي بدله بغيره غير قسا والمصوب بموكا والخمر خلا أو عصبها أو عند من يرى لها قيمة على ما مر في ذلك وردت أنه لا عده بغيره لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرورة إليه مع سهولة الرجوع للبذل الشرعى المتبع وهو مهر المثل ولو مسمى نحو دم فكذلك ويعاقب الجمع بأن العقد أقوى من الخمر أقوى هو .

(قوله ويستقر المهر بوطء) أي ويصدق في عهدة الوطء (قوله و براءة بكارة بلا آله) أي فان سقطها بعد وحب لها الشطر دون أرش البكارة فان فسح السكاج وذهب مهر وحب أرش الكارة كذا يعلم من سم على مسح (قوله وقد سقط) أي ابتداء وقوله عدو عنها أي و طء وروج ما (قوله أقوى من الابتداء) أي سبق في دمته حتى يعق و يرول ملكها عنه فتعاقب كسبه (قوله إذ لو وحب رق) أي كان وحبونه يثبت دس يرق به عنها ثم سم على حجج (قوله ولا يستقر بها) أي خلوه .

(فصل)

في من أحكام التسمي الصحيح

(قوله كذا) أي أو وصف مبر وصفه كعصير أو رقة أو عيون له (قوله على ممر) أي في ممر من المسقعة (قوله ويقارق الجمع) أي حيث لم يحصل مع تسميه و وقع الدلاق رجحاً ثم سم على حجج

(قوله والمصوب بموكا)
قد يقال ما دلل على ذلك
مع أن له قيمة في نفسه
(قوله من يرى لها)
أي الخمر .

ليس في كتاب الله فهو « (والمهر) لأن شرطه لم يرخص بالمسعى إلا مع سلامة شرعه ولم يسم
 فوجبه مهر نس (وإن أحسن) الشرط بقصود النكاح الأصلي (ك) شرط ولي الزوجة على
 الزوج (أن لا ينفق) هذا مضاف إلى نفقته وهي محسنة له وأن لا يمتنع بها (أو) شرط الولي
 أو الزوج أن (يضمن) بعد زمن معين أولا (بطل النكاح) للإحلال المذكور ولا تكرار في
 الأحرار مع مصرية في المهرين أما إذا كان الشرط لعدم الوطء هو الزوج فلا بطلان كما في
 رخصة وده وهو محتمل لأنه حتمه فيه تركه ولم يرخص له موافقته في الأول من شرعه حتى يصح
 ولو موافقتها في الثاني مصرية شرعها حتى يطل تعليقا لجانب المتدي فأنيط الحكم به دون المساعد
 له على شرعه رده مضرص وأن إذا لم يتحمله فشرطت عدمه مطلقا إن أيس من احتمال
 له كره أو إلى من حبه فلا يفسد كما قاله البعوي في فتاويه لأنه نصريح بمقتضى الشرط .
 وإن ادعى فهو كابت مباحة وحرمانا وطأها وشرطت تركه احتمل القول بفساد النكاح
 بوقعه فحتم واحد من خلافه لأن أحسن من بعده رده إن كان دامت له وهذا أوجه .
 ومن هذا القسم كما يراه من أحسن وجه من أن يفسد ما يشرع أن لا يشرع أو يشرع أو يفسد
 عنها غيره وإن صحح الدعي الصحة وفساد الشرط وتعين مضرص في شرط في الإرث كما يشرع
 في إعدام في سائر النكاح والأمة وهو رزوج كسنة أو ثمة حتى أن لا يشرع ، فإن أراد مدام
 المهر فأنصح صريح النكاح لأنه صريح في معنى العقد وإن أراد مضرص فاحتمل مقتضى
 النكاح وإن ضمن فلا وجه لفساده لأن ذلك هو الواجب له ، واحتمل امتناعه فلا للعقل على
 أن لا يعمل (أو كسح سورة مهر) واحد كان روجه من حبه من ثمة من أو وكيل أو يمين
 (فلا يفسد في المهر) يحتمل عدمه كالمسح خلافا مع اختلاف مسحق ومن ثم لو روج
 نفسه من .

(قوله وهذا وجهه)
 شعين أن يحيد فيه
 النقصان في المهر
 كما في سورة مهر
 الإرث ورئيس الله مع
 أشار إلى ذلك (قوله
 على أن لا يعمل) يفسد
 مع قول الأصوليين إن
 الفعل لا عموم له ، ولعله
 سقط من النسخ لفظ
 مطلقا أو نحوها

(قوله ليس في كتاب الله) أي أنه لو فرض فوجبه الشرع خلاف ما هو عليه ، وإن ثبت بغير
 القرآن (قوله أن يطلقها) أي بخلاف شرط أن لا يفسدها ولا ينفقها فلا يؤثر كما هو مضرص لكن
 في الكلام في أنه من المهر من يقتضي العقد أو من الخلفاء العبر المخير أو سمع على حج والظاهر
 أن مفسد المهر وجب به مثل (قوله مع مضرص في التحليل) أي لأن ما ذكره هو وقع
 على سبيل احتمال من جن مفصاه ، ومثله لا يبعد تكرارا لأنه ليس مقصودا بالذات (قوله فله
 تركه) قال المحي بعد ما ذكر خلافه فيها أي حذف ما لشرطت هي عدم الوطء فلا يصح ،
 ومهره ووثاق روج غير مهي بغيره ، غير أن قوله وفيه نظر بل الأقرب الصحة فيه ما دام
 وجب غير مهي ، نكاح لأنه موافق مقتضى النكاح (قوله ولم يفرق موافقته في الأول) وهو
 ما كان شرط عدم الوطء منها (قوله إن أيس) لعل المراد بحسب ظاهر الحال وإلا فالقرناء يمكن
 أن ينفقها (قوله وحرمانا وطأها) أي على الزوج (قوله واحتمل خلافه) أي القول بالصحة
 (قوله وهذا وجهه) وجهه حيث تم في خلاف ما لشرط أن لا ينفق وإن رل لم ينع غيبس ما يشرع
 من أن يطلان في شرط عدم إرث الكسنة وإن رل لم ينع غيبس ما يشرع (قوله ومن هذا القسم)
 وهو ما أخر منقضاء (قوله صريح النكاح) عدمه هو ما في مصرية في شرطه عدم الوطء ، القرء

وهو أصبح لأن الولي مؤثر أمرها إلى زوجها أي جعل له دخلا في إحداه سره الآتي وكان
قياسه وإلى الحاكم لكن لما كان كتابه لم يحتج إلى ذكره إذا (فان رشدة) نكر أو نف
أوسفة مهمة كما عمن كلامه في الخبر ولها (روحي لا مهر) أو على أن لا مهر (فزوج
وأي مهر أو سكت) عنه أو زوج بدون مهر أش أو غير سد الله أو مؤجل (فهو نفويص
صحيح) كما عمن من حقه وسباني حكمه. وخرج قوله لا مهر مالم يوفى روجي فقط قد يكون
مؤثرا لأن لا مهر نفويص على مقتضى الشرع والله قد من دابة لا سحيات من ذكر مهر
وأي مهر إلى آخره ماله سكتها مهر من خلا من سد الله به سح لمعنى أو مهر قد الله
أو بدون مهر أش لف التسمية به نف سكر كما لو سكت عن مهر ، وعمل فقهاء التسمية
الاسدية مهر مثل بلغة في سحر النفوس ، وبطلت روجي لا مهر خلا ولا لا ويرى حري
وطه فهو نفويص صحيح كما حرمه في ذمار وأصغر له امر كشي لا سد وإن كان به أو اسحق
وصاحبا المذهب والبيان وغيرهم كما في سائر الشروط السد ، وقد الأدرعي به الذي نفسه
إبرار جمهور الفقهاء كافه بعض دونه فهو نكح (وكان لو قال سيد أمة زوجتكها لا
مهر) يذهبو مسحقا كاشده وكذا لو سكت ، وسهر أنه لو أن لاخر في روج أمته وسكت
عن مهر فزوجها الوكيل وسكت لا يكون نفويضا لأن الوكيل يلزمه الخط لموكاهه فيعقد مهر
أش بمصر عامري وي أدب له وسكت ، والمكاسة كسانه صحيحه مع سده كجوه كحبه
الأدرعي ، ولا ينال به ما يأتي من أن النفويص تبرع ، وهي لا تنسب به إلا دون السد لأن
سدسه لذلك متضمن للادن لها فيه ، ولو روجها على أن لا مهر ولا نفقة لها أو على أن لا مهر
لها وتعطى زوجها ألفا وقد أدت بذلك نفوضة لأنه أبلغ في الدوس (ولا صحح مؤثرا
غير رشدة)

(قوله لأن الوكيل يبرمه
لحظ الخ) قد يقال كان
فصية ذلك أنه يبرمه ذكر
مهر المثل فأكثر في العقد
(قوله ولو زوجها على أن
لا مهر ولا نفقة) يعني
ارشيده أو من في معناها
من سر

(قوله وهو أصبح) لعل الأصحية باعتبار كثرة استعماله في كلام الفقهاء ، وإلا فمثل ذلك لا يصبر
فيه معنى الأصح فان الله من لم يورد على معنى واحد (قوله كنهه) أي كسب الروح
(قوله نكر أو نف) تعميم (قوله أو سفهة) أشار إلى أن هذه ملحقة بالرشدة وليست معها .
والذي قدمه في أول السبع أن المراد بالرشيد في كلام الفقهاء سبب المحجور عليه فهو سر . وإلا
فالرشيدة كما تقدم من بلغت مصلحة دينها ومالها (قوله مهملة) بأن نص رشده ثم يدرى وم
محجور عليها أو فسقت (قوله أو مؤجل) أي إن لم تكن من قوم اعادوا التحيل ولا فيعهده
بما سمى أخذا عما يأتي (قوله وسباني حكمه) أي في قول مصنف ويد حري مؤثرا سح (قوله
أو غير نقد البلد) هذا عن ماسق في قوله ولا أو سد الله أو مؤجل ، والله ذكره بوضحة
قوله وصار كما لو الخ على أن هذا ساقط من بعض السح (قوله وبين حري وطه) من تبه
السيعة (قوله وإن قال به أبو إسحق) أي لا سح (قوله وسكت) أي سيد ، وقوله
زوجها الوكيل وسكت ، ومثله مالم يوفى روجي لا مهر (قوله ولو زوجها على أن لا مهر)
أي روح الولي لحره واليد أمة مكاة (قوله وقد ثبت) أي أخره والكاسة في السورين
ومثله سيد الأمة لكن لا سوق على يد من الأمة .

كغير مكانه وسهبة محجور عليها لأنها غير أهل لسرع . أما إذنها في الكساح المشتعل على
 المويض صحيح (و إذا جرى نمو من صحيح فلا يظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) وإلا
 لتشتت تضاد فيل وطاء ، وقد دس القرض على شيء لا يستحق غير سعة ، واعترض قوله شيء
 أنه أوجب شيء هو أحد أمرين إما أن يكون مائة مائة مائة به وذلك معين برأيهما أو بالوجه أو بالموافاة
 وقد يشك في من إشكال إمام ، وأنه لو دس فيل وطاء لم يجب شيء لعدم شيء ثم يجب
 شيء من المال أصلا عن العقد وإنما يرد المال لصاري قرض أو وجه أو موت فوجه مستند
 وإن كان العقد هو الأصل فيه (فإن وطئ) الموصلة ولو عساه (مهر مثل) لها لأن البيع حق
 لله تعالى ، إذ لا سحر بالإباحة ، ومن في كساح اشتركت أن الحريين لا التمييز أو بعدوا أن
 لا مهر للمصونة مع عدم إمام وإن أسلمها قبل الوطاء لتسقط استحقاقه وطأ بالمهر ، وكذا لو زوج
 أمه عنده ثم اعتفها أو أحدها أو باعها لآخر ثم دخل الزوج بها فلا مهر لها ولا للبايع
 (واعتبر) مهر من شيء صدقها (محل العقد في الأصح) لأنه يقتضي وجوب والثاني تحصيل
 الوطاء لأنه وقت الوجوب ، ومن الأول عن الأكثرين لكن المرحح في الروضة كاصلها ، ونقله
 رافعي عن القدرين ، وجرى عليه من يرى وهو بعد وجوب الأكثر من العقد إلى الوطاء
 لأن البيع ما دس في صلبه وأمر من به ، وفي وجب الأقصى كالمقصور ببيع الله به ، وأما
 منه أن الأوجه فيما نوب من كونه ، وجميع اعتبار الأكثر أيضا خلافا لبعض المتأخرين ، إذ
 ابيع قد دخل في صلبه بالبعد وأمر من به لغيره وهو انوب فكس كالأولى (ولها قبل بوجه
 مطالبة الزوج بأن يرض لها مهرا) لتكون على بصره من مسلم نسبه واستشكاه الإمام بأن
 إن قلنا يجب مهر مثل ماتت ثم معنى لمقوضه وإن قال له يجب شيء فكيف طاب ما من شيء
 لها . هل ومن طمع أن يبيع على الأشكال بما هو بين دس مستحيلة وأحب أن
 معنى لمقوضه من الأول حوار إجمالا ، في العقد عن التسمية وكى بدفع الإثم عنه فائدة ومعنى
 (قوله كغير مكانة) مثل غير لرشد (قوله لما يندم) أي المحجور عليها بسفه للعالم بأن غير
 مكانة لا يصح إدها

(قوله أما إذنها في الكساح)
 مثل مل على المويض
 صحيح (يعني أنها إذا
 أدت في الكساح وفوقه
 صحيح الأدب بمسألة إلى
 الكساح لا إلى المويض
 (قوله من إشكال إمام)
 يعني - وإن إشكال
 الإمام فهو على حد
 مساف أو في العقد وجوب
 سقط من التسمية

فرع من سمى على مبيع وهو يرض المريضة صحيح إن صحت ، فإن مات وأخر
 الوارث صحيح وإذا فلا شك أنه حر عن خط والده اه . أقول : ويبني تصوير ذلك بما لو
 ثبت أن روج بدون مهر لمثل ويكون من تقويض المهر وإلا فلا وجه للفرق بين إجازة الوارث
 وعدمها بل لا معنى له لأنه بالنوب يجب مهر مثل ولا يترفع فيه وسوء في ذلك خبر الوارث أو رد
 (فونه من إشكال إمام) أي من جواب عن إشكال إمام وحاصله أن العقد لم يجب به
 شيء ، ورجوعه للوجوب (قوله أو باعها) أي وباعها معا (قوله أي صدقها) عساه
 حيج أي صاعها بالمائة فيه اه وعليه فكان الأولى جعبه مقترا بعد الحار في قوله كان العقد ،
 فيقول ويعبر تصديقه إمامه حال العقد فكان الأولى للشرح أن يقول أو صدقها (قوله
 ويفتح منه أن لا وجه) في لأحد من دس نظر لأنه لم يصر ن بالعقد يناف في مسئلة لموت
 (قوله حازة لبعض المتأخرين) هو حيج حيث اعتبر وقت العقد (قوله مصدرة الزوج) أي
 ما كان أهلا ، بل فيها مطالبة الأولى فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كما ستأتي الإشارة إليه (قوله
 وكذا بدفع الإثم) بصفه أنه لو ترك التسمية عند عدم التقويض ثم ، وهو بخلاف ما مر من

وإنما طست ذلك على الذي لأنه جرى سب وجوبه فالعقد سب لوجوب سبجو النكاح لأنه
 موجب للمهر وفرق ظاهر بينهما (و) لها أيضا (حسب نفسها) عن الزوج (سفرس) هـ
 مهر ما مر أنص (وكذا التسليم لمروص في الأصح) كما في ذلك في المسمى في العقد بدفعه
 بعده بمرة ما سمي فيه ، والثاني لأنها ساحت بالمهر فكيف تناس بقدرته ، ولو حافت النكاح
 بالتسليم طار لها ذلك قطعا (و شرط رضاها من سره الزوج) ولا فكاك لو فرض أن
 الحق لها ، نعم إن فرض لها مهر منها ، عرفها جدا من بعد بداهة لم يغير رضاها كما نقله ابن
 دود عن الأصحاب ، وبصرفه الأذرع لأنها إذا رفضته حاكم يرض لها سره فاستأجرها
 عت وعقد (لأنها تقرر مهر المثل في الأنهر) لأنه ليس بدلا عنه بل عوضا له والذي
 بشرط عدمه ، فبصرفه سبب أن الواجب سدا وما يرض بدل عنه ، وعن الخلاف في قول
 الأصول أما بعده فلا يصح بقدره ولا بعد عنهما بقدره فولا واحد لأنه قيمة مستهلك فانه
 يسوردي (و يجوز فرض مؤجل) بنارضي (في الأصح) كما يجوز تأجيل المسمى ، والذي لا
 ساء على وجوب مهر المثل سدا ، ولا مدح التأجيل فيه فكذلك بدله (و) يجوز فرض
 (توق مهر مثل) ولو من غير حصة بمرأته غير بدل (وقيل لا إن كان من حصة) أي
 المهر لأنه بدل عنه فلا يرد عليه ، وجوز البعض عن مهر مثل في خلافه في الإسم (ولو
 امتنع) زوج (من الفرض أو ما عا فيه) أي قدر موقوف ووقع الأمر حتى يدعوى
 صحيحه (فرض الناصي) وإن يرضى بغيره لأنه حكم منه ومنه فليس لخصومات (قد
 السد) أي بد الفرض فيما يقرر ، ولا بغيره البصر سدا لأنه لا يستلزم الفرض حضورها أو
 حضور وكيلها ، فاعبر على الفرض أن حل هذه الصورة أولى وإن عسر الفرض أو عسر
 فقد ذكروا في العسر قدره أنه لا يمتد بها إلا إن كان بها ، فإنها لو عسرت وإلا عسر
 بهن إن عسرت له ، ولا عسر فربهن لبدن ، قال بعدد معرفتهن أحدت أحببت بداه
 كما يأتي والخاص بل أن العبرة في الصفة ببدن ، أو سدا وكذا فلا يكون إلا من عند تلك البدن ،
 في قدره سدا .

(قوله «عرفها») قد
 في كونه مهر منها (قوله
 وعن خلاف الخ) عذرة
 التوب ذكر المودى
 قدر المهر بعد الأصول
 وأن الحاكم يشتره فإن
 حكمه هنا تصور على
 بقدره دول إنعاده لأنه
 وحسب الأصول إن قدره
 الزوجان م يصح بقدرهما
 لا مع عنهما بقدره
 فولا واحدا لأنه هنا قيمة
 مستهلك (قوله ولو من غير
 حصة) كذا في المسح
 و ينبغي حذف لفظة غير
 لأن مقصود العاية مخالفة
 القصور ، لأن (قوله في
 الصفة) أي صفة المهر .

استحباب التسمية إلا فيما استثنى ، وليس هذا منه (قوله نعم إن فرض) أي زوج (قوله
 لأعنها) في نسخة لأعنها وهي عن حظه اه حجج (قوله وعن الخلاف) هذا السد لاحده
 له لأن الكلام فيما يقرضه نراصيا وما ذكره ليس منه قال الوند بحدود وجوب مهر المثل ،
 فاستحب عنه بحث أهله موجب لها بوجه (قوله «مستهلك») مع اللزم ، فقال هذه كذا وسها كذا
 معنى ه مختار (قوله ولو من غير حصة) عار به حجر ولو من حصة وهي أولى لأنها
 في مائة قوله وقيل لا إن كان من حصة (قوله ونحو الشخص) أي رضا (قوله بدعوى
 «حجة») أي كأن كانت كحجة بولي وشهدي بدل وصدي بالمهر وأصلها (قوله أنه
 بغير بداه) أي ولا بد الفرض (قوله إن كان بها ساء فربها) أي وهو في البدن العبرة
 سدا لمرء أو وكيل وإن لم يكن به أحد من قرانها كما يعبر من قوله والخاص الخ (قوله أو
 بعين) أي ولو كس أعتد ، وكان الأقرب سدا بغير بداه كما هو ساء هذه العار وبعده في
 في بغير المحصرات مهن وبغيره موقوف لها

فردى إلى آخره (حذ) وإن رضيت بغيرها أو اعتيد ذلك لما مر أن في البصع حق
له تعالى بل هو اعتد سائر الناحية لم يؤجله ويفرض مهر مثلها حالا وينقص منه ما يقدر
لأحد ، وفيه من ذلك مما لو اعتدوا فرض العروس أن يفرض نقد ، وينقص من ذلك بقدر
ما يقدر ، والعروض (قلت ويفرض مهر مثل) بلا زيادة ولا نقص لأنه قيمة البصع ، ثم يفرض
العسر الغير الواقع في محل الاجتهاد بأن لم يتقارب به نظر ما مر في لو كبر ، وقصة كلالهما مع
الرشد والنقص وإن رجب ، وهو منحه بغير مهر ، وإن حذر الأدرعي خلافه ، وقول الأدرعي
وهو أن رجب حرج الحكومة عن بلو النص ، وكلامه إذا فصلت الخصومات حكم ما
مردود من مهر مثل حكمه ، من دفعه رده في خلافه وبدونه أو أكثر منه لأحد
رجه (و شرط منه به) في قدر مهر مثل (ولله العرف) حتى لا يرد عليه ولا ينقص
منه لأنه مصرف ماله لا نقل التمس كونه شرط حو ، تصرفه لا يعود به صادقة في نفس
الأمر ، لأن قول سدي ذلك علة كالمهم أنه شرطهما ، بدفعه لخصي مع طهر غير نافذ
ومن صدق الحق (ولا يصح فرض أحس) وهو (من منه) مهر بدل روج ، سواء الذي
والعين (في الأصح) وإما حذر أن من غيره من غير إرادته لأنه من حق ثم عقد مانع منه ،

وهو يفرض به مهر لما تقتضيه العدة وحرف فيه ثم من غير العقد ومردود ، وثاني أصح كالأمر
أدى الصداق عنه بغير إرادته ورده ، نعم ، من أن يكون لكل لأحد سدد روج أن يصح
الفرض من منه ، وكذا وكان فرض له بمره بصدقه وقد دل في الكاح مؤدى عنه وولى
تعرض من محجوره من مال محجوره ، ولا يصح إبراء لمصلحة عن مهره ، ولا يفسد فرضها قبل
العرض ووجهه فبما أنه في ذل إبراء عنه حب ، وفي النكاح كإبراء روحه من غيرها من
مطالبة روحه ، ولا يصح الإبراء عن المتعة قبل الطلاق لعدم وجوبه ، وهذا لأنه يرد عن
مجهول ، وبه فسد المسمى وأثبت عن مهر مثل وهي تعرفه صح والإبراء ونوعا ما أنه لا يرد على
أليس وينقص عنه نفقته من مهره (والعرض الصحيح) منهما أو من القاض

(قوله وبدونه أو أكثر
منه الخ) أي وحكمه بدونه
أو أكثر منه لا يحجوره
رصاصا به .

(قوله سدد فردى) أي وإن عدل عن مهر العرض (قوله فرض العروس) أي وإن
رجب (قوله بغير ما مر) أي من أن القاض لا يفرض غير نقد البلد الحال وإن رضيت
بغيره (قوله لا يدل التمس كونه) أي مهر (قوله أنه شرطهما) أي حو ، التصرف والنفود
(قوله مهر العاقدة ومردود) أي كوكبه (قوله من مال محجور) منهوه أنه لا يصح فرضه من
مال منه وليس مردود في مهر (قوله من مطالبة روحه) أي قبل فراق مدة (قوله وبعده)
أي ولا بعده (قوله وهي تعرفه صح) من هذا يعلم أن غالب الإبراء الواقع من النساء في رجب
غير صحيح لأنها جهول مؤخر الصداق بحسب مؤخر أو فراق ، وهذا علة فسد المسمى وموجب لم
لعل عاد وقع الإبراء من نكحته عنه من مؤخر صدقها وهو كذا ، ثم يصح ، فانظر في صحة
الإبراء في مسألة الصداق بعض قدر من نكحته عنه ثم بعد من الصداق في مقابلة ذلك
القدر (قوله ووجبت أنه) أي مهر مثل (قوله وينقص) قصده أنه لو سبق بينهما ذلك ،
يصح الإبراء ، وفيه ما مر في النص خلافه بل من أنه وإن كان من معين معقدا أنه لا يفسد نكحته
فإن أنه يستحقه بغير إرادته ، وعن بعض محرمات

(قوله والتعبر نصف القيمة) أي كذا في المتن (قوله في كلام الشافعي والجمهور) أي كما أنهم عروا أيضا قيمة النصف فاشافعي والجمهور ناره عروا هذه وتارة عروا هذه خلافاً لجمهوره - ياق الشارح ، ثم بين عبارة الشارح ومعاودة وجهها أن التعبر نصف القيمة النصف معنى نصف القيمة أي لدى هو المراد كما سجد عليه كلامه ، ومادة النصف والتعبر نصف القيمة ونسبة النصف وهي أقل وقع في كثر الشافعي والجمهور فإما أن يكون ناقصاً وهو متجه كغيره وإما أن يكون مؤذناً عندهم واحداً وعينه حتم ثور ذوقاً أو ثوراً إذاً أن لم يأت من النصفين على حدته ويحتمل عكسه بأن يراد قيمة النصف منها للنصف الآخر والأوجه من ذلك كله ما في المتن وهو أنه في الرواية أنه يرجع نصف القيمة لدى هو أكثر من قيمة النصف وعابه إلى آخر ما في الشارح (قوله قبل الشارح) أي وبعد الإصداق قرينة ما يأتي .

عند الفرق لم لا الإصداق ووقع لبعض الشراح عكس ذلك وهو غير صحيح فإن غنى ولومع العراق عاد له (ما زاد) الصداق (عنده) أي العراق (قوله) كل لربادة مستقيمة أو مستقيمة أو مستقيمة لحدوثها من ملكة أو من مشترك بينهما أو قص بعد الفرق في يدها صحت الأرض كنه توصفه بعدت بينهما له بعد طلبه أولاً أي لأن يدها عليه يد ضمان وملكه له نفس الفرق مستقر وبه الفرق بين هذه ومما فيها لو تعبر الصداق عنه قبل وصفها لأن ملكها الآن ، سفير فم يقع على إحدائهم أرض كما علم من مرة توفي بده فكذلك إن حي حبه حتى أوهي (وإن طلق) مثلاً (والمر) الذي قصته (باب) ولو حكما (فيه نصف بدله من مثل) في مثل (أوقية) في مقوم كالورد لم يسع فوجد منه ثلث (وإن تعبر في يده) من نحو الصداق (فإن يسع) الزوج (به) أي نصفه معيها أحده بلا أرض (وإلا) بأن لم يقع به (وصف قيمة سنة) ونصف مثله سنة في المتن والتعبر نصف القيمة في كثر الشافعي والجمهور في موضع معنى قيمة النصف المعبر بها في موضع آخر مؤذناً واحد إلى النصف رجوع الأولى وإلا فهي بعد الفرق لأن النصف ينقص بغيره ، ولد حوث في الرواية رجوعه نصف القيمة أي هو أكثر من قيمة النصف رعايته كما روعيت هي في تحريكه الآن مع كونه من صلبها (وإن تعبر قبل قصها) له نصفه وحيث به (قوله عنده) ربما يلاحز (ولا أرض لأنه حالة نقصه من ضمانه) فإن عاد تحريكه وأخذت أرضها (أي وكان إحدى من ضمن الأرض) وإن لم يأخذ ل وإن أراد عنه من يورده سنة (فالأنسج أن له نصف الأرض) مع نصف العين لأنه بدل نصفه وبه الفرق ربيعة مستقيمة ، والذي لا شيء له من الأرض كما يده مستقيمة (وهذا) إذا فرق وجوده (ربادة) قبل الفرق (منه صلبه) كوله ونحوه وأخره وفي يده يرجع في الأصل أو نصفه أو يده دونهما لحدوثها من ملكها ، والفرق بين النصف من حبه وجوده لأجله كرجوع أو هب ، من في ولد الأمة الذي لا يميز بين قيمة أمه لأصلها حذر من المعركة أخرى وإن قل أحد النصف شرط أن لا يفرق بينهما فيما يقهر ويكون لولد حمله عند الإصداق .

فيه يكون مرتبة مستقيمة بالنسبة كدهن لأحدهما جمع كان لأحدهما وكسب نصف الله به قوله والإعداد للوذي . وأما في السمع فيعود معنى إلى الشارح مصنف كما في الشارح في حيز العيب بعد قول النصف ونحوه من دون المسح ردة واحد مثل النسخ (قوله عند الفرق) أي أن المسح رفع العقد من حبه فرجع المهر للزوج إن كان أهلاً ثلاث ولستاء حين الصداق إن لم يكن أهلاً ولما منع صار حبيب (قوله فيه كل ربيعة) أي في المسح وقوله أو نصفه أي في العداق وقوله من ملكه أي إن مسح السكاج وقوله أو مشترك أي إن مسح (قوله صلب نارس كذا) أي إن كان الفرق منها أو نسبها وقوله أو نصفه أي إن لم يكن منها ولا نسب (قوله توفي بده فكذلك) أي أي يجب كل الأرض للزوج أو نصفه (قوله ووحكما) أي كأن شفعه (قوله والتعبر) مستحق حره معنى قيمة النصف (قوله فإن عاد) أي فده به العيب قبل النصف وما هو أن يحبه حيث له مسح (قوله مستقيمة) أي سواء فرق سبب مفرد أم لا أحداً من قوته لأي ولها فيما يفرق لأسبب مقرون الخ (قوله يرجع في الأصل) أي إن كان مسح وقوله أو نصفه أي إن كان سبب وقوله أو بدله أي كلاً أو نصفاً إن كان الفاء (قوله تعين قيمة أمه) أي نصف قيمة أمه وقوله لأصلها أي الأم فيما لو طلق وقيمة الأم كذا لا دها في أو مسح وقوله وإن قل أنه

وهو عين السحق لا أثر له لأن عينه سبب التاكيد أنه لا شيء له ما يستحقه ساق
فيما سببه من مسنة العرس فكانت حجة عليه وخرج عن كبره ووجهه فقد لحقه في الرجوع
عنه قطعاً وما لو وهبه له قبل فقه في حقه يصير على الذهب ووجه كلامه في حقه
(وعلى هذا) الأظهر (لو وهبه النصف) في نفسه له (في نصف الباقي) وهو ربع
(وربع بدل كله) لأن الهبة وردت على متعلق النصف فتشيع في آخره وما ثقته (وفي
قول النصف الباقي) لأنه استحق النصف الباقي وهو واحد فخصر حقه منه ومن ثم سمي
هذا قول الخضر (وفي قول يتخير بين بدل نصف كله) أي نصف بدل كله كما في خبره وكأنه
أشرف مرة أنه يمكن رد إحدى العبارتين إلى الأخرى (و) يعني أنه ورد لا نصف في
مدحول بين (نصف الباقي وربع بدل كله) منه بحتة صريح الناطقة إن هو عيب (و
كان) لهر (دما) عاين روحه (وقوله) وهو سببه منه في حق من يوطأ (له رجع
عليها) يثني (على الذهب) لأنه ما يبرهنه كما لو شئ بهن حكم به ثم ترأسته للحكم
له ثم رجع لم يفرما للحكم عليه ثم والآخر من الذي في قوله أو ذهب العرس وهبه
والله أن هبة كهيئة عين (ومن حوى عنوش عدي على حدة) كبر يوش وجوهه
والذي منه حصة الكاح في لأنه أرواح لأنه ليس يمكن من ربه في ربه في ذلك فهو هي
فدسرا لكل له أو فهو هو قد استكمل لا في ربه من ربه من العبد عده وسد به
لأنه له شروحه أن يكون وفي ثاؤه وحده وأن يكون في المدحول وأن يكون كبراً صمداً
وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الباقي ساق منه مع أنه ص وأوجهه من المدحول
من غير البعد في استحقته وله نصف الباقي وإن جاءها على جميع الباقي صح في مدسرها
صبيبه ويثبت له الحار بين جهن المستعارة فصح عوض الخلع رجع عنه ثم مدسرها وإلا
نصف الباقي وإن جاءها على النصف الباقي في ما بعد الفرقه صار كل المداق له نصفه عوض
الخلع وبهذه يستلزم وإن نصيب النصف من بقية الباقي لا يسترد ومع العوض مدسرها
مهم فلم عليه رجع اسمي وبه عيبه لأنه أرواحه حكم مدسرها وعوض الخلع ونصف مهر
لأن حكم ما سدد من الخلع وإن جاءها على أن لا سعة في عليه في لم مدسرها وحصلها حتى
ما بقي لها منه

(قوله أنه يرجع نصفه)
أي نصف الدين (قوله
والألف نصف المداق)
أولى وإلا فقهه كذا
في روض (قوله وحده)
عنى مسبق لها (عبارة
أروضة ومغناه على
ما عني الخ) ولعل ما في
الدرج يحرف عنه من
«كثرة»

قوله فكانت حجة عليه) أي المداق (قوله وخرج ثاؤه كبر) أي في قوله نصف منه (قوله
مالو لم يسه لفظ الهبة) أي كان ثاؤه أخرجه ثاؤه كبراً صمداً هبة مدسرها لقبه
قوله وبه شروحه) أي للتقديم (قوله استحقته) أي العبر وقوله نصف الباقي أي مع العوض
لخالع عيبه (قوله صح في صديها) أي هو النصف (قوله ويثبت له الخبير) أي من
الفسخ في النصف الذي عاد إليه والإجرة (قوله رجع عليها غير ثقل) أي وسقى لمهر مدسرها
مهما (قوله على ما بقي لها منه) أي وهو نصف

(فصل)

في تنعة

وهي تضم ايم وكسر هاء التتبع كلتا تع وهو ما يمتنع به من الخوايج وأن يزوج امرأة يمتنع به
 بماتم يركها ون يسم حجة عمره وشراء مال بدفعه أي وحواسن في قوله أو سيدها بشرط كما
 فان (نكح) على مسم وحر وصداق (نفسه) وتوذية أو أمة (قبل وطء متعة إن لم ينجس لها
 بشرطها) أي فوجب وم يرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ومعهن - ولا عليه - حد
 على شغل أن شاء أو حب محسن كما وخرج تصانف لموقعها روحه لأن سم يفسر
 بحدس روحها وهو مسم بها ، وكذا لو مات هي أو ما به لا يحدس وم ينجس أي آخره من
 وحب لها شطر نسبه أو مرض في السوء من ذلك حد الإكراه نعم له روح أمته (نفسه) وحب
 شطر ولا متعة (وكذا) حب (بوصوه) حدت طلاق حقه وإن رجع من النساء عدا
 وسكر سكره كما أفق به أو به حقه الله أي أو ما (في الأسهر) عموم قوله تعالى
 ولا ضمان من شيء منكم - وخصوص منكم منكم - وهن مدحول بهن ، ولا نظر للهر
 لأنه في ما به - عدا - عدا في البيع بغير عدا ، خلاف بشرط سواء في ذلك أفوض علاقها إليه
 فثبت أم نسبه عليها مسمب والآن وهو القام لامتعة لها لاستحقاقها مهر ودية عسة عن امتعة
 وذم إذ ، نسجها مع الشطر مع الكل أو (وورقة) من ودية أو عده (لا نسجها كطلاق)
 في إختاب متعة سواء أكانت من الزوج كإسلامه وورقة ولها من أم من أجنبي كوطء بعصه زوجته
 شبهة أو إرضاع حوائمه ، وصورة هذا مع توقف وجوب المتعة على وطء أو تفويض وكل
 منهما مستحيل في الطقة أن يزوج أمته الصغرة ، أو يبيعها أو كافر بدينه الصغرة ككافر بقوله
 وسدده أن لا مهر عتقة ثم يرضعها عوا أمه فيرضعها إيت فتنص لها عتقه أو أن يزوج طء
 بكسبه وبعده ثمها ، ثم كان نسجها كإسلامه وفسحه بعينها وعكسه أو نسجها كإسلامه
 معا ، وكذا لو نسجها كإسلامه في البحر عن النص أي النسب أنه فراق من جهتها وأنه لا يفسخ
 مذهب الذي لا يفسخ تلك الحدة ، بخلاف الزوج من كان صغرا أي أو يحسبوا أحسن من
 هذا متعة

(فصل)

في تنعة

(قوله وسكر سكره)
 عدا به ووقى العدا
 وحاصل في ذلك حج (قوله
 وسمت) أي أملا وأمه
 سمه من الكسبة (قوله
 أو أن يزوج حقه كسبه
 الخ) هذا لا يسح تصويرا
 لقوله ويرجع حوائمه
 لها فكان الانسج - أن
 قول بدله وإرضاع نحو
 أمه لا يكون معا وفاقا على
 أصل حكم (قوله كن
 ارتد مع) به مستند
 بعده لفت فلا متعة أو
 نحوه من الكسبة

(فصل)

في تنعة

(قوله وهو ما يمتنع به) أي وطلق ألت لناع على ما يمتنع به الخ (قوله وأن يضم حجه عمره)
 في معرفة هذا المعنى ويضع به في لغة عرب لا أن قال السك كان معلوما لأهل اللغة فلا مانع أن
 يصعوله وم يمتنع به فيتأمل ون فيه عاقبه اه سم على حج (قوله طلق طلاقا رجعيا)
 أي حلاق لحج (قوله وسكر سكره) أي وإن لم تقض متعة الطلاق الأول (قوله وفيه عنية)
 أي كد به (قوله فتنص متعة) أي لها (قوله أو أن يزوج طفل) أي تفويضا (قوله أو بسببهما)
 أي فلا متعة ش حج فعل هذه متعة من كلام الشرح

والمعتد خلافه ، وكذا لو ملكها مع أنها موهبة لاسيما وقرق التامى بين المهر والمنفعة من موجب
المهر من العقد حرى تلك النافع والمنفعة إنما يجب بالعرفه وهي خاصه بحدوث الروح فكيف يجب
هي له على نفسه ولذا لو باعها من أخيه فطلبها روح من وطء كان المهر مباح كما مر ويؤكد
معه كات المنفعة للمشتري (و سيجب أن لا ينقص عن ثلاثين درهماً) أو مساوياً . وليس
أن لا يسلم نصف مهر المثل كما قاله ابن مقرئ وابن سبته أو حاوره حذر بإسقاط الآية . قال الدمشقي
وعنه ولا ترد أى وحبوب على مهر المثل ولو بدكره تنهى ويحب ما إذا قرصه الحكم ويشهد له
من كلام الأصحاب نظائر : منها أن الحكم لا يبلغ بحكمه عضو مقدره ، ومنها أن لا يسلم بالعرف
الحل وغير ذلك ، أما إذا اتفق عليها الزوجان فلا شرط ذلك و حمل على هذا كلام من اعتبر من
على السمسرة وقال الأوجه خلاف كلامه . من مضى السائر أن لا يحل إلى مهر المثل إذا قرصها
بفاسد وهو ماهر (قال - ع - فترها السمسرة بشاره) أى أحبده (بعضه حالهما) أى ما به
بفسده ونحو سمسرة وصفاها الباقى فى مهر المثل (وليس فيه) كذا - على الموسع فسده وعلى
المشتر قدره - ويرد بأن قوله تعالى بعد - وللطوائف منافع بالمعروف - فيه إشارة إلى اعتبار
حالها أياً (وقيل حالها) لأنها كالمثل عن المهر وهو مفسده وحده (وود) لمعبر (أو)
مال) يجوز جعله صدقة أو من المهر بالراضى

(فصل)

فى الاختلاف فى المهر والتخالف فيما سمي منه

إذا (اختلف) أى الزوجان (فى قدر مهر) سمي وكان مستعنه الروح أن (أو) فى (صفته)
من نحو جنس كدناير وحاول وقدر أجل ومحة وضته ولا سنة لأحد من المهرى (سماها)
(تخالفاً) كما مر فى البيع فى كيفية البيع ومن بدنه . نعم سمي بالمهر لثبوت حاشه بفسده
الصنع له وخرج بمسمى ماله وحب مهر المثل لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل وحلتها فيه ،

(قوله والمعتد خلافه) أى فلا معة له ، وقوله وكذا لو ملكها أى فلا منفعة لها (قوله وما عداها)
أى لهذا الفرق المذكور (قوله وليس أن لا يسلم نصف مهر المثل) أى وإن كان النصف ناقص
عن ثلاثين درهماً فسمى بفسده . ومن فاسد السنة لأولى لأنه من امتناع الرأفة حتى نصف مهر
المثل (قوله فلا شرط ذلك) أى عدم مجاوزتها مهر المثل (قوله وهو ظاهر) وعنده فهل يكون
نقص نفس متمول أو لا من نقص ماله وقع عرف فيه نظر . وظاهر إطلاقه الأول (قوله معناه)
حالهما) أى وقت الترافى (قوله ورد من المهر بالراضى) مجرد كونه بالراضى لا يصلح ليرد على
هذا بوجه فانه ميسر . وقيل أهل مال يجب فى الصداق بل قال يجوز جعله صداقاً ومعلوم أن الحفل
إنما هو بالراضى

(فصل)

فى اختلاف فى المهر

(قوله فى سمي منه) أى ولو حكماً ضمنه ولو سكر الروح السمعة من أصاب

(قوله بل مقتضى
الظن الخ) هو من عند
الشارح وفيه نوع سكر
مع ماهر والمعتد هو
شيخ الإسلام (قوله فيه
بشاره الخ) أشار الشهاب
معى إلى النوع فيه

[فصل]

فى الاختلاف فى المهر
(قوله ومن يسدأ به)
سمى حاشه . أى له
لاستبدانك وليس هو
فى عبارة النجاشي

أن وهو موضع من حين عند ولا آخر يومه فمدح وقها به ، والأصل فعلها بعد التحول أي
عقده لأنه صلى الله عليه وسلم يوم على نفسه إلا بعد التحول فمدح الإحاطة إليها من حين العقد
وإن حذف أنفس خلافا لما حكي عن السككي في إسناده ، ولا يقول بطلاق ولا موب ولا بطون
الرمز في يظهر كاعتينه (وفي قول أبو وحه) وجبة جمع أنه قول ، وهو القياس لأن مع مثله
وهو عم (وحده) عما يحذر ، أولم ولو نشأ ، وحملوه على البدل لحبر « هل على »
غيره ، أي الزكاة ولا لأن بطون وخبر « ليس في المال من سوى الزكاة » وهي
صحيحان ولأنها لو وجبت لكانت واجبة ، وصريح خرج من بدلت عدم كسر عظمها
كاعتنه ووجه ما يورد ثم أن فيه بغير سلامة فدل على بوجه وأصلها كاللحم ، ويؤيده
أنه من حديثه روح ميس في العسفة ، ويبحث لأدري رحمه الله أنهم لو كانت وعقدت
رواجت وفقدت عن كعب ، فإن نفسه بذلك استند ، البعد كما ذكره بعض متأخرين
خلافا لركبي رحمه الله ومدرسة بعضهم فيه بأن جعلتها كاعتنه فمدحهم بعدد من مطلق
مردود في شهر الذي فيها جوب فداد ، ليس خلاف ما هنا ، ونقل ابن الصلاح أن الأفضل فعلها
بلا لا في الأثر في مائة أمة بنية وقوة سجدته ونسب ، فإنها منهم فاستروا - وكان
ذلك إيلا ، وهو وجه إن نسبته صلى الله عليه وسلم فعله لند (والإحاطة إليها) بناء على أنها
سنة (فرض عين) لحبر مسلم « شر الطعام طعام الوليمة يدي بها الأمان ، وركب الله »
ومن لم يحب التوبة أي فتح الدال ، وقول قلرب الصمد ، خلوه منه .

(قوله لو حدثت الشاة) هذا
أي في مع قطع النظر
عمادته حديث ويا
أن لرواه في الكمال

(قوله إن وقتها موضع) أي في حق الحسرة أما الأمة فوقها ، منه إحداهما للوط ، وقر
بالمرس عن عمر بن الخطاب عن أنس بن مالك (قوله في حين وقته) أي العقد (قوله من حين العقد)
قصد به أن ما مع من الدعوة قبل العقد بغير بنية بعد لا يح في الإحاطة تكون الدعوة في
دخول وقتها ، والله في جواب لأن الدعوة وإن حدثت فهي لفعل ما تحصل به السنة ، وندبه
فالمراد بقوله فتح الإحاطة فتح أن الإحاطة يجب لها حدث كانت بعد العقد (قوله ولا طول
الرمز) هذا خبر من قوله أولا ولا آخر لوقتها (قوله أنها بواجب) خرج به ما يورد
أصلها ولا بد من العقد (قوله فإن لم يتجد) أي أن أتق (قوله ومدرسة بعضهم) مراده
حجج (قوله وكان ذلك) أي الصيام الذي وسر في شأنه ذلك (قوله فعلها بيلا) أي يوم نفسه
ذلك ولا يتم الاستدلال على سببه إلا بأنه عليه الصلاة والسلام فعلها كذلك (قوله ومن ،
يجب الدعوة) ليس هذا من أحداث وإنما هو مدرج من كلام أبي هريرة ، وعبارة الحافظ
الدموصي في شرح نفسه نصها : قال الحافظ حجج في التمكن لم يتعرض ابن الصلاح إلى بيان
ما نصب الصحابي عليه من الكفر والعصيان كقول ابن مسعود : من أتى عرفة أو كاهنا أو
ساحرا فصعد فم يقول فقد كفر ، أو قال علي محمد : وفي رواية ، مما أرسل الله على محمد ،
وكقول أبي هريرة فبعض لم يجب الدعوة بعد عصي الله ورسوله ، وقوله في الخارج من المسجد
بعد الأذان أما هذا فقد عصي أن القسم ، وقول عمار بن ياسر من صام الصوم الذي يشك
فيه فقد عصي أن القسم فهذا ما عرفت من حكمه مرفوع ، ويحتمل أن يكون موقوفا لجور حاله
الإم على ما صهر له من التواعد : ف : وذو أن صهر بل حكى ابن عبد البر الإجماع على أنه

مسند

كما قاله جمع ، وفيه قول السمع ونصم ، إذ أن محب بأن سبب التعليق أن قطرب يوجب
النصم « فقد عصى الله ورسوله » وإلزاما ولغة العرس لأهل اليهودية عندهم وللنجر الصحيح « إذا
دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب » ولا يحل إحداه لغز وبقته عرس ، ومنه وليمة النسرى كما
هو ظاهره ، وفيه تحريم ، واحده السكي رحمه الله عنه لأحمره (وقيل) فرض (كفاه)
ويصح الرفع لأن السكندر يظهر حذو من السطح وهو خاص بحسب العرس ، ووردت فرض
سليم ما علة به أنه يؤدي إلى استواء كل (وقيل سنة) لأنه حدث عال في تحريم ، ووردت
الأكل منه لأوجب ، أما على أنه واحد فلهذا لا يحل إحداه إلا في شروط أربعة كما
اقتضته غيره مروية (وروى) (إحدا على الصحيح) (أو نس) على مقابلة أو عند فقد
بعض شروط الوجوب أو في منه الولائم (شرب) خبثه بماء أو كونه أو سببه مع سنة
أو غير ما حرم عليه السكندر ، فإنه لا يحل سببه وفرضه من سببه أو قال له حصره
شبه ما من ظهر فرضه على حرمه ذلك على واحد أو الاستعاضة مع ظهور فرضه
في حرمه ، وتعمل عليه قول بعض الأئمة أن من شرب من سببه أو سببه أو سببه
يكون مسلما فربما يحل إحداه في ذلك ، روى عنه أنه لو كان نحو قريب أو جار ، ويأتي
في حرية حرمة أمين به ، لا يبرم ديب إحداه سببه ، وأن يكون في مال إمامي شبهه
أي قوية بأن يعلم أن في ماله حراما ولا يعلم عينه ولو لم يكن أكثر ماله حراما على ظهر حلاله
فقد حرمه كلهم من الفقهاء ، سببه فإنه عدم كراهة معصية ، والأكل منه بلا حجب ،
وردت أنه تحريم للوجوب مالا يخالفه بالكرهية لأنه لا يوجد لأن ما من علة عن شبهه ، وإن
لا يدعو امرأته أحده إلا كان من سببه محرم له أي يحقنها أولا ، وإن روح زوجته وسبب
هو الوليمة والإمام عيب الإحداه وإن لم تكن خلوة محرمة خفية الفتنة ، ومن ثم وكن كسب
وهي كربة وحدت الإحداه ، والأوجه أن دعوتها أكثر من رجل كذلك ما حمل جمع رجل
العادة معهم أدنى فدية أو ربه كما علم على أن حر العادة وسببه أحد الزوجين مع الشرع
عموم الدعوة أن لا يكون ولا يعرف ثم عرفت أن في هذا ما عرفت من أنه قد سببه
ومن صور وثمة امرأة أن يوم عن الزوجين ماله كذا في وفيه سببه ، إذ أدى يظهر حينئذ أن
في كلامه صواب ولا .

(قوله ومنه وليمة النسرى)
أي من القبرليوافي ما نقله
الشهاب سمع عن الأئمة
من عدم وجوب الإحداه
لوليمة النسرى (قوله على
الصحيح) يعني وجوب
إحداه عند كعدم عامر
أي وكذا على مقابلة
(قوله أنه لا يوجد حلاله)
يعني سببه الشهية وما
من ما عرفت كما يصرح
بذلك عند النجدة (قوله
وأن روح زوجته)
أي في الوثيقة التي يسهلها
(قوله أن في هذا
السر) أي ما ذكر
في كلامه صواب ولا .

(قوله كما قاله) أي التعليق (قوله أو عند فقد بعض شروط) حتى أن شروط وجوب
وجوب الإحداه هي المذكورة ، وهو شرط الخ فبصرفه إلى سببه عند فقد بعض الشروط
الشروط وذلك فاسد اه سمع على حجج (قوله ولا مردد) (أحد مسد) أي منه سواء كان
منه وبين الذي فراه ثم صدقة أم لا ، ولعل وجهه عدم وجوب الإحداه على واحد منهم بل يعود
الآخر إن سببه للوثة ، وهو مستف من السري وندى ، قل شجب ريدى ، وهذا بالنسبة إلى
ولا فهو مكاف بالفرع (قوله وسبب الوليمة) يدل على صورته ، فافهم الكلام في شروط
الوجوب وهو خاص بوليمة العرس ، ولا يمتنع عند الوقف ما يأتي في كلام الشارح لأنه في صور
به مجرد كون بوليمة من مرة وهو لا يقتضي السبب إلا أن يشار يمكن تصوره في حجب بوليمة
العرس بناء على وجوب الإحداه لسائر الولائم أو أنها عطلتها عن الزوجين أو امتناعه من
العص على ما يأتي (قوله ويتصور اتحاد الرجل) أي سراده (قوله أن لا يكون) أي يوجد
(قوله ومن صور وثمة امرأة) قصة هذا الصوري أن بوليمة منه في حق امرأة حينئذ وسبب

وبكبح حديد في الصري وباب عندها بلا بركة قصه للخصمات وذوي أن سوى عمن في
سائر الاستماع ولا يحل لتعقها به من الدهري وكذا في له عاب لمسة في بهر خروجا من
خلاف من أوجب القسوة فيها ثياب (وواغرض عمن أو عن الواحد) انه أو عند سكال
الوثة بالنسبة لمن (المشم) أن تمت حقه ولأن في دعة السبع مبعي من بخته (و)
مكن (يستحب) به (أن لا يمتحن) أي من ذكر الشمن ووحده وكثير من الجمع
ولمات تحسنا لمن شلا في د رهن أو جدارهن كما كان عند مبر به وآه
عليه أو عيهم ومن ثم احتار جمع قول ادوي تكاد لا من ومن وما يسع الآخر صها يص
كان ظاهرا ثم بانت منه فيلزمه القضاء على حج عرفة الشمنى وعبد من لأعلى روحه
في كل أربع ليل من ليلة عرفة أربع روح وش من في خمس واحد كما في الخواهر
حاشا لا عذر في الانفراد سيما إن حرم على ذلك (و) حتى القسم مرصه) ما سافر من وحب
سبب المارص فلا قسم به إن سبقت الحصة كما في العشي من ا ودي وفوه (و) ساء
وقرباء وعمومة يؤمن من ومصره (و) حائض ونسوة) وحرمة ومول أو مسافر من وكل رب
عذر شرعي أو عمن أن مضوء لا من لا وجهه وكما سبقت كل الحصة (لا بركة) أي حاجه
عن مدحه بأن خرج من إراده أو منعه من جمع بها أو منى سب في وجهه ووجهه ووجهه
الذي كرهه أو منعه عن ووجهه ووجهه لا شمن الموت ومعونه

(قوله نظريته الشرعي)
أي أن يعيد المقام ومن
أي يتصلى من يومين
بدل ليلتين أو انصافه
كذلك وليس في هذا
حجب سبب الوحوب وهو
لا يحل خلافا لما في النجفة
لما بينه الشمن من في
في حوشه من أن هذا
من سبب عذر من أن
الحق الواجب أو حبوب
إعادة وحوب الحصيل
مأخوذ من سبب حبوب
لأوحوب سبب الوحوب
(قوله وعتقه) معلوف
على قول حجب بشره

(قوله وبكبح حديد في الصري) هو بحر نسوة ولا يفسد سبب بعض سبب في نسوة
تقرعة ثم قصص للسلاب كائنا (قوله في بركة قصه للخصمات) خرج من ذكر معه وحده من
رمدية فيقسم سبب وبين حديد مدد في سبب (قوله وكذا في البرعاب) أي لأحب إليه
فيها (قوله بطريقه الشرعي) أي وهو عودها لعصته (قوله لا عذر في مدد) أي سبب
(قوله وسحق القسم مرصه) سبب في سبب حبوب ليلتين حتى القسم ولا رمدية من
الامر من الأحكام من سبب في سبب حبوب ليلتين حتى القسم ولا رمدية من
ولا كتمان من سبب حبوب من الموت من مدد مدد في سبب حبوب ليلتين حتى القسم ولا رمدية من
وقوله لأن هذا سبب في تسلطها عليه هذا التعليل لا يأتي أن وكان هو الحق ووجهه
ها فسخ سبب الحتام ويأتي التعليل الثاني وعنه فخر كذا في دفع السور من سبب حبوب ليلتين
حرب من الموت فلا يكون سبب حبوب ليلتين ولا حبوب ليلتين من سبب حبوب ليلتين على ما رده
منها أولا فيه نظر والمصدر الأول (قوله وكل رب عذر) كره سبب حبوب ليلتين على ما رده
للسيد (قوله أو منعه من الجمع) أي وهو حبوب ليلتين من سبب حبوب ليلتين على ما رده
منه فإن عذر كان كان به من سبب حبوب ليلتين من سبب حبوب ليلتين على ما رده
في ذلك من بدل قربة فونه على كذا (قوله أو منعه من الجمع) وخرج سبب حبوب ليلتين
وشتمه فلا يفت شورا (قوله أو تسمى الصلابة كذا) من مثل سبب حبوب ليلتين على ما رده
منه فطلب له لعمه وقومه صد وسبب وقومه صاعرا وحرمة تمكيتها فيه نصر ولا بعد
أن مشاعها عذر مسقط لأوحوب القسم على الروح ثم إن عاب على ظها صدقه في من وجب
عليها تمكيتها أو كرهه حرم التمكين

ومحسوسة وأنه لم يتم سببها ومساورة بأذنه وحدها لحايتها كما لا تنفقه لمن ، وهو الرواى ولو
 ظهر ربه حتى به مع سببها وحقوقه لتسدى به من عليه في لأم وهو أصبح القولين بعد
 وأذوجه رخص مقابلة ويناقى قول الخلع من صرح به ، ويظهر أن محل الخلاف يذهب ظهر ربه
 في عسمة لا يذهب ويستحق عليه القسم زوج عاقل أو سكران ولو صراها ، نعم إثم حوره على وليه
 إن عسره أو قصر ك هو واضح على أن لعنه من هو حرى على العبد فمعه يمكن وطؤه
 كذلك والأدب أن عسره أو قصره بعد من وصفت الباقيات بياته عندهن لزم وليه إباحتهن لذلك
 وسر ، وإثمه على سببها ، ثم يجوز أن يؤمن صرره وآده الوطء فلا قسم ورب ثمن
 وعسره سبباً ، وعسره به وفي الطوف به من كالأو منه نوده ، أو مال إليه هدد كنه إن
 ثمن حبه أو مصلط وقت وفاة ، ولا رعى هو وقت الإفاقة قوله ، وقت الحول شرطه
 ويكون الكل واحد بوجه من هدد ، وفي لا بعد لو قسم بوجه من عسره وثق في بوجه
 أخرى قضى برفق محرق في من عسره سبباً وعلى محسوس واحد وقد يمكن من النساء العسمة
 ومن هددت من هدد حيا إن صرح بمعه سبباً من هددت شهر (فإن لم يحدد سبباً) وأرد
 الله (أرأيت من في يومين) بوجه من هدد (وإن انفرد) بمسكن (فالأفضل المصطفى إليهن)
 دون من (وله دونهن) بمسكنه ومسكن الإفاقة لأن لك حقه من المتعبد أى وقد لاق مسكنه
 به فبأنه لا ينفق له إلا ذات حده بعد ذلك ورده له كما قاله لموردى واستحسنه الأدرعى
 وسدس وبن سبباً روى في ودد نحو ممدود من هدد أو يرسل لها مركب إن أن فت
 مع ما سببها من خوف مار (وذا صرح حريم هددت من هددت وسبباً من هددت) إن مسكنه من هددت
 بإحش وقد في بعض من هددت على من من برك العدل وبني لا ، كاله المسافرة بعض دون بعض
 (إلا حرص كرت مسكن من هددت) أو خوف حريم من هددت دون غيرها فلا يحرم
 دسها بإحش حرمته من هددت فسر قال دسرى وكاب حرص ذهابه بالعبادة بالخوف
 عليها ودسوه من سببها الأئمة منها غير مكس على كاله ، وسبب ، و صبط أن لا يظهر منه
 التصيل والحبس من هدد وقوله (أو خوف) عيه نصف على قرب ،

(قوله ومساورة بأذنه)
 لا يقال لو قال وهو يذهب
 لكان أحسن وليس كالث
 مشأه عدم الإذن من هدد
 من حوى لأشوق تكرر
 مع قوله دسرى شرح
 من هدد (قوله لا سكون
 لكل واحدة بوجه من هدد)
 سبباً من هدد (قوله قضى
 برفق) وهو من يقضى
 بلا حوى من هدد عند ذلك
 في من عسره راجع
 (قوله وقوله أو خوف عسره)
 (الح) أى قول سبباً

(قوله ومحسوسة) صهره ووجها أو حسبه روح حقه سبباً (قوله والأوجه ترجح مقابلة) وهو
 محرق الله ودفع البتة وعمر ذلك (قوله لا يذهب) أى لا يحل له ذلك قطعاً لراه به رقت العقد
 (قوله ودسره) أى غير لغير (قوله وآده الوطء) أو أو بهى أو بوجه غير حج (قوله
 ودسره) فدايته منها ، وسبباً لا يحل على وليه وعانه فشكل على من في العقد حيث يجب عليه
 سبباً من هددت بوجه من هددت بوجه من هددت على ماصراً مع الفرق بينه وبين الحج
 وقد ، من هددت بوجه من هددت بوجه من هددت مع أنه ليس مكلفاً خفص في أمره وليه حتى توقف
 المحسوس على سبباً من هددت بوجه من هددت بوجه من هددت على طلب التخلص عما لزمه على الفور
 (قوله وبوجه توقف عسره) أى هو احتلف أوقات الإفاقة صولا وقصراً من عيه تصادق لأصول
 والتقصير من هددت بوجه من هددت بوجه من هددت بوجه من هددت بوجه من هددت بوجه من هددت
 السوية ها أو يكون لكل واحدة من صادف بوجه من الإفاقة قصر أو طأ (قوله بوجه من هددت)
 أى وبوجه من هددت (قوله إلا ذات حصر) أى شرف (قوله أو يرسل لها مركباً) أى وعيه مؤسسه
 الله مع ذهابها وإياها (قوله وقوله) أى للصنف .

صرح فيها ذكره فهو ما في ثمن لا عكسه (و تعبر أن يسمي مسكن واحد) سواء ما كان أو ما كان
أو غيرهما ولو لم يكن هي فيه حال دعائهم في شهر (و يدعوهن) أي البقيات (إليه) غير
رصاص ما مر فإن أحسن فيها سبع ، وحينئذ يصح عود قوله إلا رصاصا هذه أضافت نحن
فمنه وهي قسما آخر (و أن يجمع صريحا) أو روضة وسرير (في مسكن) متجاورا أو
بعضها كخيمة في حصر ولو لم يكن أو يوسمها من المسكن (ولا رصاصا) لأن كل واحد
ولهما الرجوع ، ثم لا يبعد رصا السرية بل يعتبر رصا روضة فتم ونحوه الرجوع هنا ثبوت ، أما
خيمة السفر فله جمعها فيها بعد إفراد كل خيمة مع عدم دوام الإقامة ويؤخذ منه عدم جمعها
في محل واحد من سقيته ثم بعد ذلك في كل محل يصرف مثلا ، أما إذا تعدد مسكن ، عرّف كل
تجمع مرافقه نحو مطبخ وحش وسطح ورحله وكرسيه وذاق قار مصاع حشا وإن كان من دار
واحدة كغرفة وسنن وإن تعددت ودعاها في شهر بدالعرض عدم ثبوت كذا في يؤتى في
التحريم ونحوه لغير الخارج عن مسكنين لا يؤتى إلا بعدد إيه كاحد لغير من يؤتى في
كل منهما ، ولأوجه أن عدد الرضا في هذا العدد في كل مسكن رجا كاحد بعض راوي
لأن الأشكال فيها يؤتى في التحريم كما هو صريح وكذا عدد واحد مع غير آخرى ولا يرد
إجماعه لأن الخبر ، والرواية يأتيان ذلك ، ومن ثم صوب الأثر على الخبر ، وتكون حجة على ما إذا
تدلى على رؤية عوره محرمة أو قصد به الإصرار والتدويل على خلافه (وبه أن ربا القسم على إيراد)
وأولها مختلف باختلاف أهل الحرف في غير ذلك من كل حرفة منهم العلة كما في من الرقة
وآخرها البحر خلافا للبرخس حيث حدثها غروب الشمس وطلوعها (و جزم صحتها) لأنه
انقصود حاصل بكل لكن تقديم الليل أولى للجروح من خلاف من عساه لأنه لدى حذبه إلى ربح
الشرعية (والأصل) لمن عمله بالنهار (الليل) لأن الله جعله سكنا (والظاهر سبع) لأنه وقت
التردد (فان عمل سلا وسكن سهار كس) وأبوى سبع ثبوت وصحة التوفيق مع شديده وقد
تختلف وهو وفاد الخدم أو غيره سنة إلى أن يكون وهو أحدود الحشر والمصاص ذكره في القاموس
(فمكاه) كعكس ما ذكره كان يعمل نارة ليلا ودره سهار له تحريم سهاره عن ليله ولا عكسه
أي والأصبر في حقه وقت السكون سقاوت العرض ولو كان معمر بعض الناس وبعض النهار فأوجه

(قوله صريح) حرم بعد حرم وكان ذلوى ثم يقول عطف على الخ ، ثم رأسه بالصب في حج (قوله)
وسرية) أي لمن ظلها وبو سوداء (قوله وللحرة الرجوع هنا) أي فيما إذا كان معها سرية
(قوله ما لم يغير إفراد كل) أي بخيمة وبين رب على ذلك أي لها أو لإحداها لمنقة مع عدم
دوام الخ ، وإيراد أن من شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المنقة لا يكف العدد (قوله كذا)
(سفر) وللحرة في ذلك الرجوع حيث كانا لأنهما هما (قوله من ثوبان) أي للجن (قوله أو)
فصد به الإصرار) ونحوه يمكن في هذه الحالة على المرأة أصلا لأنه يفرق بين معصية (قوله)
وآخره البحر) قصته أن الأصبر لا يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف منه منه كما يختلف
أحوال أهل الحرف في أوله كذلك يختلف في آخره (قوله وهو أحدود) أي حشره

(قوله متحد الزايق)

قال الشهاب مع قضيته

حوار الجمع في مسكن

متعدد بل في مسكن قضيه

قوله وأما إذا تعدد السكن

الخ خلافه اه (قوله)

وسطح) قال الشهاب

الذكر الظاهر أن المراد

أنه لا ينبغي أن يكون لهما

سطح واحد لأنه لا

أن يكون لكل منهما

سطح بذليل قوله الآتي

كذلك وسئل لأن الظاهر

في مثله حذف العوا

اصح اه (قوله مع عدم

الأخرى) عبارة غيره

بمحصرة الأخرى (قوله

أو غيره) هذا تفسير

الآتي في أصل التامة وإلا

فالمراد به هنا وفاد الحمام

خاصة أي أو نحوه عن

عمدة لا (قوله عكس

ما ذكر) هو باللام أوله

خلاف لما يوجد في النسخ

فهو علة أي علة العكس

عكس العلة المذكورة

في المعكوس

سوى (فتجس بوجه كالمعروفة هنا) لأن شخص ورث بلا حاش وبو حاش على حقها عوصا ربه رده لأنه من عيبا ولا منعة في حق ل الكس يقضى لها لأب لم تسقطه عما وعمر أن مذهب قبل عمر روج رجوعه لا يقضى ومعلوم أنه لا يصح هذه رجعية قبل رجوعها وسقط السكك مما عشا ومن جلع لأحصى حوز النزل عن الوظائف بعوض ودونه والذي استقر أنه عليه حل بدل العوض منقذ وأحده كان النزل أهلا لها وهو حينئذ لا يستحق حتى النزل فهو مجرد اقتداء وبه فرق مع سبع حق الحجر وشبهه كما لا يتعلق حتى ينزل لها أو شرط حيوة له بمرور بغيره بصفة بولقة من تسمية بصفة السرعة وو غير النزل وو الرجوع عن الهبة متى شأنت ويخرج بعده مورا ولو مات في بولقة واحدة عند غير هائم ادعى هبته أو كبره

(فصل)

في بعض أحكام النزل وسوائه ولو اختلف

إد (شهر أمارت نوزع) كذا وحو - ومعلوم من ملاقة وإعراض بعد إقبال (وعندها) أي حرمها حق - لا يضر - يستوفى من النسخة الآخرة بعد إقبال - والذين كفون شورهم

هكذا شهر وأما

(قوله كما هـ) أي في

منه التسم

[فصل]

في بعض أحكام النزل

(قوله من بدل العوض منقذ) أي سواء كان النزل أهلا أو غيره على ما هو الظاهر من قوله وأحده من كان النازل أهلا وأذله أن لم يرد بالإسلاق عدم شرط حصولها له أو عدمه ويكون قوة لأي أو شرط حصوله إلخ على ما عليه وحينئذ فقوله بعد بل يلزم ناظر إلخ لغير الانتقش فهو غير أهلا (قوله وهو) أي العوض (قوله ولو عذر النزل له) أي ولا رجوع على النازل كمرور في بولقة محمولة بعد استيفاء حقه فلا ينزل له فقط له الرجوع قبل أن يقرر كهيئة منقذ وحينئذ لا يجوز أن يقرر غير النازل حيث لا يجوز له عذر له حجج وكتب عليه من ماله قوله ولا رجوع على النازل بعد ممره إذا كان بدل العوض على مجرد النزل أمالو بدله على النزل وحصوله فدعى رجوعه له وهو له الرجوع فيه بغيره وخلافه وسقوط حقه بمجرد النزل له ماله من قول في ماله أنهم النازل للنزل له زيادة معلوم الوظيفة على النزل الذي استقرت العادة بصره وتبين بعد ذلك للنزل له خلافه فهل للنزل له الرجوع ماله فيه غير الظاهر عدم الرجوع لأن النزل له مقصر بعدم البحث (قوله هذه) أي إن من على عهده ولا يلزم عنها في محل آخر من البيت (قوله بلا شبهة رجعيين) أي فإن لم يمتها وحبهم لقضاء

(١) (قوله هكذا شهر

في جمع) هاشم بن

سوف صرح به من

عنده الخ في حاشي

اشي

(فصل)

في بعض أحكام النزل

(قوله وسوائه) أي ظهور الأمارات وقبوه ولو اختلفت أي كعت الحكيم (قوله كشوة جواب)

أي بعد من هـ حجج

فما هو من - و معنى أن يدكر لها حجر الصالحين «إذ لم يأتها حره من شروحه لها» فلا تنكح حتى
 تصح: (لا حجر) ولا صرب لاحمال أن لا يكون شورا لها بعد أو صوب وحسن ش
 يستعملها شيء وإراد في حجر بقوت حتمها من نحو قسم حرمة حشد خلاف حجر في
 النصح فلا يحرم لأنه حقها كما مر (فإن تحقق شوز) كسج تمتع وخروج من غير (ولا يتكرر
 وسط وحجر في تصحيح) ينتج الحسم أي لو طء أو انقش أو غير الآلة لاقى الكلام الحرمة
 لكل أحد فيما زاد على ثلاثة أيام إلا أن بعد به ده من العسة وإدراج ديسها لاحتماله ولا
 لأمرين فيما يصهر لحوار المحر بعد شري ككون بهجور نحو فاسق أو مسدع وكذا
 دية أو من الصحر ومن ثم حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم والثالثة من حبوا وهي الصحة
 عن كلامهم ويحمل على ذلك أيضا ما جاء من مهاجرة السلف (ولا يصرب في ديسها) لعدم
 ما كد محمية بالنكر (فإن الأصهر صرب) أي يحوز له بشرط عهده (وإنه صرب)
 كما هو ظاهر القرآن وم يؤيده في «سنة الأولى» لوضوح الفرق بين الصحرين (فإن
 تكر صرب) إن عم ديت نص مع وعطلة وحجره والأولى العفو ولا يجوز صرب مدم ومبرح
 وهو كما هو واضح ما يعظم الله عرفا وإن لم يبرح ولا به حرمة الصحر وشبهه كما نرى ولا في قول
 «رواى عن الأصحاب يصهر بها عهده من مسوف أو بسدة لا سوط ولا عهده ميانى في سوط
 عسود والله بر لأنه ما كان الحق له له العفو في حقه أو حلف فيه من حلف
 في غيره على أن الأوجه حوارة سوط وعده أي لا على وجه أو ميثاق ولا لحو حقه
 من قصته وقد استعمل عهده ولا أن منع صرب حره أو عهده أو غيره من شرا غير أنه لا يحد
 ويحرم لأنه عقوبة مستعمل عنها وإلى صرب نأخذ والعمر مضافا والله اعلم أن حقه ثم و
 عن «رفع هذا الحكم لمنقه» لأن التدرج له كذا أهده قوله معنى - فإن أمعكم فلا
 سوا عابهن سبيلا -

(قوله بخلاف مهرها في المصحح) هذا ينص على أحد حكم سهور أماره السور ونقصه في الصحر
 وهو خلاف ما اقتضاه قول المصنف فإن تحقق الخ وقد يقال المراد أنه إذا لم يتحقق حله المحر في
 صحح وإن تحققه طلب منه (قوله صحح ضم) قل صحح لرجل وضع حبه بالارض وانه
 مع ه مختار (قوله ككون بالمحور نحو فاسق) أي وإن كان حجره لا يبعد تركه النفس ولا البدعة
 ثم لو علم أن حجره يحمله على زيادة النفس فمعنى مناعه (قوله الثالثة من حغو) وهو كعب
 من مالك وصاحبه حرارة من الربيع وهلال من ثمة هروص قول ويجمع ضمها بعد
 ذوات مكة ونساء بأنهم باعتبار لأحر حكة (قوله مائة من مهاجرة السلف) أي ترك بعضهم
 كلام لبعض (قوله في المنة الأولى) وهي ولو صهرت مائة السور (قوله إن عهده) أي
 أنه بعيد (قوله والأولى العفو) أي بخلاف أولى الصى فالأولى له عدم العفو لأن صربه يندب
 مساحقة له وصرب الزوج زوجته مساحقة عهده شرح روض (قوله ما عهده أنه عرفا) طهره و
 يخش منه محذور تيمم لكن صرح حجج بخلاف ذلك (قوله ولا على وجه) أي وإن لم يبرح (قوله
 وإن صرب) أي صرب التصحى (قوله والله بر مقتضى) أي فاد أملا

(قوله أي بوجه أو الفرس)
 أي وإن أدى إلى تفويت
 حتمها من القسم لما هو
 معلوم أن الشوز يسقط
 حقها من ذلك وهذا
 فرق ما مر في الرقة وإلى
 غير المصنف بالمحر في
 «صحح إشارا للفظ الآلة
 كذا هو عاذته في هذا الكتاب
 لشارح وإلى صر انراد
 «صحح (قوله لا على وجه
 الخ) معطوف على قوله
 ضرب مدم (قوله وقد
 يستعمل عنه) لعله سقط
 من قوله نطق بالبرح من
 النكسة كذا هو كذا في
 حقه (قوله وإن صرب)
 هو بوجه أو الفرس كذا هو
 واضح أي وبما حاز
 الصرب أي من لحاكم
 بهجه وانحرز الخ وقد
 ذكر الشهاب مع أن
 اشرح صرب على هذا
 فإن مع قوله حج وقال
 هذا لا يصح لأن الزوج
 لا يحد ولا يبرح لحق الله
 به أي هو كذا قرأ صرب
 مديا له بل فاسل .

من سكن النفس الحرة لأنه من باب الحرة لا النسخ ، ويؤيد غيره منهم شروا صيغة شهاده
ولا نحو حضور خصم ، ويؤيد من ذلك إلا كساء عدل وهو (ومع الهمزة) من صفة
سفيه ثوب مرة مرة مرة ، وباب يعرف ويعرفه مشددا ، وكان الدرق ثوبه شفة من حيث إن
البارع جعله وباعه في الأذن فاحتجته تحتها (فإن شئت التقي) أي الخلاف (عند
الدعي) وهو لأنه لأنه من باب رفع الدعي ، وهو من لبروس العامة على الدعي
(حكما) ومن كونه (من أهله وحكما) ويسبق كونه (من شيء) ولكن حكم واحد من لاند
من ثوب نظرا في أمرها بعد اختلاف حكم كل به وعدده من مدد (وهي وكلان هذه) لأنها
رشيديا في روي سببه في حقه ، الدعي حقه وحده (وفي قول) كما كان (موردان
من) حجة (حكم) اسمتهما في لانه حكمين ، وقد روي عن ابنه كانه من (حكم) من
التولية على النفس لالذاته وما هنا اختلافه (على أدول) طرعا (و) من دعي في حكمين
كاتب وإسلام وحرة وعدده وعدده ، المقصود من هذه كورة وثوب عنه فلهما
ذلك مع أهمها وكلان من وكا به (حكم) كافي لانه (حكم) راجح (حكمه)
بش (صديق وفوق عوض جمع دية كل) روجه من شوب (حكم) من عوض
للجمع (وفوق صلافة) ثم بعد ذلك الأصح من صبح فوري ، فإن أحد من رشيدها
الدعي أمسك عندهم ، فما على شيء ، فإن عجزا من فقهنا في الدعي وسوق
حيث لم نعلم ، ولو أنعمي على أحد أرواحي فوج من دعي مع أنه أحد من بعدهم ، فلهما
صحة التولية ، ولا يجوز لو كس في ماله أن تدفع لأن موكله وإن أمده ماله فويل له
الرجعة ، ولا يوك في جمع أن على بعد ، وهو قال كانه من ماله ، فلهما ، فلهما على
أن أحد ما من لها شرب مدد أحد من الدعي ، وكذا قال من ماله رشيدها كما
يقه في الروضة عن صحيح العوي وفقره لأن كان مدد أحد من ماله ، فإن كان
الواو للترتيب ، فإن قال عتق مدد من ماله حار مدد أحد من ماله ، فلهما مدد
فإن الأذني وكا يوكيل من حبه روح ، وكا يوكيل من حبه أرواحه ، فإن
حد ما من ماله ثم حسبي

(لو أنه ولو أنعمي على أنه
أرواحين الخ) في
وس قبل هذا مادته
فإن أنعمي على أحد
أرواحين أو حن ولو بعد
أنه تعلم في حكم رشيدهم
بهم حكمهما وإن أنعمي
على أحدهما إلى آخر ما في
الشرح .

(قوله) ويؤيد من ذلك إلا كساء ، وقوله) إن زهني كعد ومرد (قوله
وهو مدد) أي وه في ثوب مرد (قوله) كورة) أن كان من ماله راجح (قوله
مسح) أي المثل حتى ينفذ (قوله) وقال كانه من ماله) أي الذي هو حبه
بده (قوله) ثم حسبي) أي فشره عيه أحد من ماله ، فلهما جمع من أحد من
م

موطئا للنقص الذي هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى لئن لم يفرقه الله ما كنتم لبعضكم لبعض في الدنيا حتى تنصبروا على ما كنتم تكذبون والوصف المذكور شرط لا شرط ويدل على هذا صيغة في اللغة التي هي حيث قال وشرط فيه أنه يشترطه فأبطل دليل على أن النقص لا هو شرط الركن لذاته (قوله أي صدوره من زوج) هذا يتناسب ما ذكرته في الفتوى منهم لا ما أقول به الشرح ليس قاض (قوله فإن كان بشره بدله الخ) لم يبين فيما سياتي الشق الثاني من هذا التخصيص وهو ما إذا كان بذاته وقد بينه في التمهيد فراجع (قوله من مال السفيه) كذا في النسخ ويجب حذف أمط مال كذا في نسخة أو فصح أو فصح (أي فصح أو فصح) أي ويستقرى على أنه قد اتجهت بيوت منسوبة من ثمة إذ عتق بأحداهم وقع بالأحد بالبدل ولا غناك (قوله ليصح جعده من أصله التكليف وحبس وبالمسمى الخ) غير نعمه لا بشرط في صحة الخلع من أصله الرشد وسيأتي في جلع السفيه خلافه وكان لأصوب إتيان على طاهره نعم يرد على التي صحة خلع الأمة فيبخر (قوله نعم الخ) أو آخر هذا الاستدراك عن مستدرك عليه لكان أوضح (قوله أو عين اختصاص) إذ قد باع لأجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين المسمى

بمعروفه وبيع وحده وصيغه (شرعه) هي لذاته صفة لا يسهل كونه ركبا (روح) أي صدوره من روح وشرطا روح أن يكون بحيث (تصح صلاته) لأنه خلاق فلا يصح لمن لا يصح صلاته من في سنة (موجع حيا أو محض عليه سنة) روحه معها أو مع غيره (صح) أو في شيء ولا إذن ذلك لكل مهملة تصان محض أو (ووجب) على المصحح (دفع العوض) العن أو لاس (أي مولد) أي العقد لأنه ملكه فخره غير المذون له سببه في أوجه الوحيين وكذا كتابه سببه وكذا (مصحح حيا أو في سنة) ساء على دخول الكتاب المذون في هذا فإن كان مضافا في شخص حره (وراه) أي السببه كسائر أموره فإن دفعه له كان مضافا في أموره (أي في نفسه) فإن كان غير مضاف في نفسه فصح (أي في نفسه) في أوجه الوحيين مولد غير مضاف في نفسه رجوع على الخلع مضاف في نفسه أي لذاته منه تعالى عند لا يسهل بدو في نفس صحيح بغير شرح بالمسمى أصالة في دونه لعدم بعض الصحيح وسواء الخلع من السببه أصالة له فإن كان يسهل لم يطلبه نعم لو قيد أحدهم بطلاق أو مع له أي أو غير مضاف أو مضاف أو بياض جاز لها أن تدفع إليه ولا ضمان عنها لأنها مضافة ببيع العتق كما أنه لا يسهل عن المأوردى على أنه عند الدفع ليس ملكه حتى يكون مقبولا بغيره ولا يسهل هو ملكه ثم يملكه بعد وعلى الولي المأذنة لأحداهم (وشرط فيه) أو مضاف من روحه أو أحسن ليصح خلعها من أصله التكليف وأحسن وبالمسمى نعم (أي في أملاك السببه) وأصل المال إليها يقع بالمسمى (إطلاق تصرفه في المال) أن يكون غير محجور عنه أصالة أو في ذلك لا يسهل الركن لفق هو المقصود منه (فإن احتجبت أمة) وعنده في رثته هو مضاف في نفسه غير مضاف في (الزنا) أو (بشرط) (أي أو عن ماله) أو مال غيره أو عن اختصاص كذا (بوقعه) بعوض فاسده نعم إن قيد بتجديدها العين أو نفس (وبدو في دونه مضاف)

(قوله روحه مع) أي روح كذا (قوله أو مع غيرها) أي كأحد في قوله نعم مضاف له أي في الخلع (قوله وكذا الكتاب) أي كذا أنه صحبه أحداهم من العتق (قوله ساء على دخول الكتاب مع) أي وهو لم يمتد (قوله خص حره) أي حره مضاف مع أو جامع في قوله السببه لكل العوض بالسببه (قوله فإن دفعه) أي ساء (قوله مضاف) أي الولي وقوله صحتها أي الولي وقوله رجوع أي الولي (قوله ذن صباه) أي عوض خلع (قوله ذن مفسدة) أي لعدم إمكان تحملها بدون لدفعه وليس له بالاضطرار أن يكون مضافا إليه (قوله وعو لولي المأذنة لأحداهم) من قصر ضمن على مضاف في العتق (قوله أو أحسن صحيح) أي الزنا والعوض (قوله وبالمسمى) عصف على قوله من أصله اسمي سم على حج أي وشرط فيه يصح اختلاعه بالمسمى بطريق مفسره الخ (قوله نعم مضاف) أي عن أصله يطلق التصرف (قوله وإلا فكالمسبة) وجهه أنه يقع رجوعا ولا من وده حره ولو من مال السببه أدن لها في الاختلاع به فليراجع التمهيد سم على حج أقول وسمي ووقعه في هذه ساء لأن لم يرد للعوض في أحسنه هو السببه (قوله أو عين اختصاص كذا) أي له أو أودعه (قوله مطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم إيراد أمال أو أدن لها السيد في الاختلاع بعين فالنتيجة أنها نص

بمعناها بعد العلق وله (في صورة العين) يدعو لمرأى حديثه ولو جاعته حال وشرعته
 بوقت العلق فيه ويرجع ظهر لمن ومعرفة السكينة فيه شرط يورث من مقتضى العقد فيصير
 بفساده مردودة أنه ليس بمقتضى هذا روي كما يحتمل عليه للضرورة وفي قول جمهورهم بوقوع
 وبإلغائه (و) له (في صورة من يسمى) كما صحح في ربيع طرقي الصواب ويسمع به
 بعد عتقه ويسره وفي قول جمهورهم ويسمى ويسمى وحده في محرز ، وجرى عليه كقول
 لأهم حدثت به بلانيرم (وروى) ما السبيل في الإجماع (وعلى عتقه له) أي من ماله
 (وقرئ) في رسمها كانت ربح (وروى) ربح (يعني) في مؤلف عملا
 بإلغائه ، نعم إن أصل لما أن صحح به وهو عتق حر أو كافر لا يسخ لأن عتق العبد ليس
 فيه معة ومن ثم لم يعلق بالحق بوجه لم يوفق بوجه بوجه طرقي (و كسبه) حدثت بعد طبع
 ومال عتقها لدى مسمى به دين (في دين) في المال عملا به بغيره فيمكن ماله
 ولا مذنبه في ذمتهم تسع به بعد عتقه بغيره وخرج بمقتضى ما روي على أن يكون فيه عام
 يسع بغيره بعد العلق (وروى) في (ب) أن لم يكرهه ذلك ولا بعد (فمضى مهر من)
 أي منه (من كسبه) كقولهم كسبه من ماله بغيره كما هو أنه لم يكرهه في الدكاخ فان
 راد عليه وبكاه مرة أم المصنوعة بـ حدثت على ماله وبكاه مرة أو على ما يملكه البكر
 وبكاه مرة أو على الأمر أعني كل حكمه كقولهم كاه كاه في جميع ما ماله كما صححه
 المصنف كالرافعي في باب الكتابة أيضا للأجمهور . وهذا كلام ربيع في ماله عتقه في واحد
 بدين بلا إذن قال الواجب عام مهر منه في ماله بغيره بغيره كما به بعد عتقه
 في ذمتها وما وقع في أصل بوجه من ماله بغيره وبمقتضى أن بغيره بدين كقولهم
 لا يطابق ما في الرافعي بل قال في المهمات به عقد (وروى) جامع سمعه (أي محجورا) عدم
 بألف (أو قال طلقك على ألف) أو على هذا فثبت أو ثابت إن ثبت في ماله بغيره بغيره
 طارقي ألف بغيره (فثبت بغيره رجعا) وإذا ذكر المال وروى أن لم يورث فيه عدم أهليته
 لأمره ، ومن لا ولي صرف ماله في عتقه وجوده وإن بعيت المصلحة فيه كما اقتضاء إطلاقهم
 بكنهه محجور على ، إذا عتق على ماله من أوجه ، يمكن دفعه إلا بالخلع فلا أوجه حواراه أعني
 صرف المال في طبع أحد من ماله على مسمى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ومحل مقرر فيها بعد لدخول وإلغائه بغيره بغيره المصنف أما لو قال لما إن أبرأ من
 مهرها فأتى في قرائنه منع لأن معنى ماله ،

(قوله ولو جاعته حال الخ)
 بـ كانت الصورة أن مال
 دين كما هو المأثور فكان
 لذوي خبرها عن مسئلة
 الدين الآتية (فمسوله في
 الثانية) الأصوب حذفه
 (قوله لم يسخ) عدم سره
 التبعة فكاه مرة في الأمة
 أي فيصير مهرها من ماله
 النسخ عدم معة اسمي
 (قوله بغيره بغيره) أي في
 الدين وبذلك في العين كذا
 فيه صحيح بغيره بغيره
 مقابلة من مهر المثل أخذا
 بـ مرة في جميع (قوله ولم
 يمكن دفعه إلا بالخ)
 كائن الصهر أو أمكن
 فتأمل (قوله دفع جائز)
 أي حال من مال الأولى

(قوله بمعناها بعد العلق) شامل للكتابة وبها كانت تلك انتهى مع على حجج وسأثنى في ذلك حج
 أنها كتاب الأمة فيما به حدثت من بلا إلا الخ (قوله كما صحح الرافعي) أي بدين وقوله بعد
 عتقه أي كله (قوله لم يعلق) إلا بدين من ثبات حرة سمى حج أي ، أقل بـ الخ
 (قوله ولا مذنبه) أي في الحارة (قوله نعم كسبه) أي كسبه (قوله جامع سمعه) هذه
 سواء علم سفيها أم لا (قوله محجورا عليها سمه) أي حب دين بغير معة بغيره بغيره بغيره
 عليها القاصي أو شرعا بأن بلغت غير مصلحة لأحد (قوله فلا أوجه حواراه) أي
 هذا وقوع الطلاق رجعا لعدم صحة المقام وعدم ثبات زوج وركب طرقي بغير ضرورة سمى سم
 على حج (قوله أما لو قال بما) أي السبيل

(قوله الحرمة جراحها) يؤخذ منه أنه حيث لم يرد عليه جراح ، بأن كانت في ملكها مثلاً لا تتبع فليراجع (قوله ويحكم
 "إبراهيم") أي مما إذا قل جازت على عشرة دراهم مثلاً كما هو واضح ، واسترشد به معتد له عليه السلام كما في هذه الأثران
 (قوله ويصل بملكه) أي من العاقب (قوله وما حكم الناقصة) أي فليس قوله أردتها ولا يطي ولا يعطاء الخالصة من
 أي نوع وله أن يرد عليها الخالصة ويصلها بالمشوشة كما في شرح الرزق (قوله وما يمكن له أن يعود بملكه) كما
 في بعض النسخ وفي بعضه عدم عود ملكه وكلام عمر صحيح ، فإنه كره وسقط ، وعامة والده الشارح في جوابه
 شرح الرزق إلى هي أصل ما ذهب إليه ، فأن إذا ملكه ما عد إليه (٣٩١) إلى آخر ما في الشارح ، فقوله

فأما إذا ملكه له ساقط
من الشارح مع تحرره
قوله بعد إيسه . واعلم
في قول الشارح كوالده
أنه تعرض عنه الخ
جواب ٤٦ . وحاصل
مقاي المستداه أن المصنف
في التروية ذكر حكم
مألو شعظه لغوشة
عقمة عوده فت طاهر
كلامه لتأنيل بحال أنه
لا يستحق في العيش ختارية
في حب المصصة و كواب
كما سمي في مستداه
الآله اه وتعد به
روص لا نه را
و ترجيح فمهم شريح
إسلام في ترحه وهو
لسراده نصهم في كلام
الشارح أن مستداه العمل
شبهه بها في مارد اشترى
وأنه لها ثم طهر بها
فردّها حيث يقع.

[illegible]

لها ، فأخذ منه ما ذكره عنه الشارح ، وأورد الشارح ما حصل من المعنى في ذلك مما إذا أعرض عنه الشارح
في كتابه لم ينع وهذا هي التي تعود في المعنى الشارح إلى ط ، ومنه ، أمكنه في مع وهذا ، لا يعود في المعنى وهي
في ، وحينئذ لا يصح الأخذ بكور ، أم الشعر في الشارح سؤالا وهو أنه كان مقتضى التفتيش في مروج إلى تلك
الشيء إذا منكنه له الزوجة نظير العمل المشبه به في ذلك قوله وإني أحتاج إلى هذا من ما في الشارح كالحوشي ، ولك
أن تقول ما لا نفع من كون مسألة العمل المشبه به هي مبدأ ، أعني أنه معجزة من المعنى يصح مقتضى كذا حواه في أبواب
المع ، وحينئذ يكون التفتيش تماما من كل وجه ، ومنه في أحد نسخ الإسلام لكور من أصله ولا يحتاج إلى أن يؤول في الشارح
كوالده عما هو مبني على أن المشبه به مسألة رتبة لادب معجزة فاعمل .

لأن سر نوح الرق ثلاثة أن الذي دعير وصر له جمع نقلا ودليلا (فعلى الأول لو جرى نشر
ذكر مال واحد مهور مش في الأصح) لأمره العرف خبرا به محل مخرج عند الاعلاق للرد وهو
مهور من كاجمع مجهول ، وفصله وقوع الطلاق حزما وبما اختلاف من يجب موصى أولا ،
والذي في الروضة أنه عند عدم ذكر المال كناية ، وحمل جمع مالى الكتاب على ما إذا نوى بها
مجلس فموجب فمكون حينئذ صريحا لما يأتي أن نية العوض مؤثرة هنا فيكدا بية قبول
ماله عليه وهو أحد الخلع ونحوه مع قبولها وما في الروضة على ما إذا نفي العوض ونوى الطلاق
منع جمع وإن ثبت فعرف أن صريحه مع ذكر من يثبت ونوى التماس قبولها وإن مجرد
بغير الجمع لا يجب عوضا حزما وإن نوى به طلاقا فيه نظر لا يخفى ، هذا والأوجه أنه لو جرى
معهم وصريح بالعوض أو غيره فثبت أو جرى عن ذلك ونوى الطلاق وتضمن التماس حواها
وقد ثبت وقوعها من مهور حواها ونوى به رجعا ، إلا فلا ، وخرج معها مالو جرى مع
أخرى فثبت صدقها ، ومهورها وكينها مشه (ويصح) الخلع بصرائح الطلاق مطلقا كما عزم
على من (كتاب الطلاق مع النية) بناء على أنه طلاق ، وكذا على أنه مخرج بغير نية (وبالجملة)
قطعا ، وهي ماعدا العربية لاتقاء المعطى المعديه (ولو قال بعنك فثبت كذا فثبت اثبات)
أو خود كمال (كتاب (مخرج به جمع) وهو البرقة بعوض ، على الطلاق والفسخ ونس هذا من قاعدة
ما كان صريحا في أنه ذلك هذا .

(قوله وحمل جمع) أى من
حيث حكم لا خلاف كما
صرح به حجاج (قوله
وقد ثبت) أى بالبرقة مع
شئ ، كما هو في المتن وكذا
القول في بعده (قوله وخرج
معه مالو جرى مع أخرى
فانها تطلق عانا) هذا
لا يفي في أول الأقسام وهو
ما يرد من مخرج العوض
أو غيره ووقع القبول كما
لا يخفى (قوله بغير نية) أى
الزوجان كما صرح به
الأدري في قول فيه لا يرد
أو أحدهما لم يقع

أن يجعل قوله وما من منه عطف فمصر على الخلع معبر معنى وما اشترى من إجماع صريح ،
وعنه فاسق منه ومن بعده على ما فاده قوله في : ما أدى على وما اشترى منها أن المفادة ترد
اسم متعول ، قال فثبت أنه مخرج مفادة ومصدرا لكن ذكر المفادة من المال وحملها على
مادة في أنت مفادة كذا فثبت على إردده سم مجهول ، هذا وإن كان قوله في باب الطلاق
فصل به الطلاق أى ما اشترى منه رجعا ، وكذا الخلع ومفادة وما اشترى منهما على ما مر
في الباب الذي هو مخرج من الخلع صريح حيث ذكر معه من أو نوى ومع ذلك فهو كناية
كعبه من مخرج (قوله لأن صرائح الصديق تدين) وعلى : الطلاق والعرق والسراح (قوله
وفصله) أى قوله تحت مهور (قوله على مخرجها) أى الصيغة (قوله وإن قبضت)
أى ونوى خمس قبولها ه حجاج (قوله وجه صريح) أى في آخر (قوله والأوجه) يسمى
جران هذا الفصل في الأخرى وختم به مع مخرج فوافى ه سم (قوله ناس) شئ به ذكره
أو غيره ، وقوله أو جرى عن ذلك أى ذكره من وسته (قوله وقع ماله) أى مهوره ، وقوله
وخرى أى الصديق ، وقوله وإلا أى من لم هو الطلاق (قوله فثبت بطلان) يسمى أن عمله حيث
لم يذكره فلا يرد من نوى الصديق فقط وإن أقصر خمس قبوله وقبل ، وعبرة سم قوله
والأوجه يسمى جران هذا الفصل في الأخير ، وختم به مع مخرج فوافى ه (قوله بصرائح
الصديق مطلق) أى نوى ولا قبل هو طلاق أولا (قوله وبالجملة) أى وبمن عرفت (قوله
على الصديق) أى على قولى الخ (قوله ما كان مخرج نية) أى ووجه هذا في موضوعه
لا يكون كناية في غيره

لم يحدد نقادا في موضوعه فاستأوه منها غير صحيح وإن ساكه جمع كثر كشي وندمري
 (وإذا بدأ) الروح (الصيغة معاوضة كظنك أو حاجتك لك وفيما الخع ضلوق) وهو راجح
 (وهو معاوضة) لأحده عوضا في مداه الصع امتحون له (فيها شوب بعض) لتوقف وقوع
 الضلاق فيه على قول مال كنوقف الضيق لمعنى شرب عليه . أما رد قد فتح فهو معاوضة
 محضة كاسيع (وله الرجوع قد فوضا) كما هو شأن معاوضات (وشرط فوضا) أي الخسعة
 بالمدقة (بلفظ) كقبت أو جعلت أو صمبت أو غير كاختار الألف كما فيه جمع مستعملون
 لكن صاهر كلامهم خلافه . ثم لم يرد في شرب مفهوما . والكسبة مع اللفظ فقوم مقام يقطع
 (ثم مستعمل) كلامه . بر صان كما يأتي آخر الفصل . وكذا السكوت كما مر في السبع وله
 بشرط توافق لاختار والقبول هذا . (وهو حسب اختار وقول كظنك ذلك نفس اللفظ
 وعكسه أو مذهبك ثلاثا تألف فثبت واحد ثبت ألف فهو) كما في السبع فلا ضلاق ولا مال
 (وهو قال مذهبك ثلاثا تألف فثبت واحد تألف فالأصح وقوع الثلاث ووجود ألف) له اسم
 كالمهم هذا في المال لمعنى فوضا لأخيه . وما أحدهما في الضلاق في مقادير وروح مسئلة به موقع
 ما أراد عليها . وبه اندفع ما قيل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث . جمع ما من غير محسوس
 ومارق مالو باع عبيدين تألف فثبت أحدهما ثم من السبع لا يسمن ثم ثربند والثاني تبع
 واحد منه تألف نظرا إلى قبول . والثالث لا تبع لأحدهما (إحسان والقبول) (وبين يذنب سبعة
 دقيق كقبي أو مقى ما) رائدة للتأكيد أو أي وقت أو حين أو من (مطلعي) كالألف
 بابق (فعلني) من حاشه فيه شوب معاوضة أكن لا نظر إليها . لا لا حاشه لها . كبر
 من صرحة فم سطر ما فيه من نوع معاوضة (ولا) ضلاق قبل تحقق الصفة ولا معنى لثبوته
 حاشه عقه . ولا (رجوع له) عنه قول الأعطاء كذا الدعاء . (ولا بشرط السؤل انصاف)
 عدم انصاف الصفة ذلك (ولا دعاء في الخاسر) من كني بعد عرفهم منه . لا لأنه على
 استعراق جميع الأزمنة صريحا فم تقو قرينة المعاوضة على إختار الدعاء . وإياها وحسب في قولها
 من مطلق ذلك ألف ووقوعه فورا لأن حاشها بعد فيه معاوضة خلافه . وفهم مثله أن مقى أي
 ونحوها . بعد كقول لآخر حتى إن . أما ما كني . بعضي أنه قد مر في قبور فمضيق فمضيق
 من يمكن فيه الأعطاء . فم عطلة (وإن قل ب) سكر (وإذا) . وهما كل ما يندب
 إلى الزمن الآتي (أعطيها فكذلك) أي لا رجوع به . ولا بشرط السؤل . لأنهم حرفا
 ملحق كقبي . أما المفتوحة كما قاله السوردي وإذا فاعرف مع أحدهما .

وقوله لم يحدد نقادا في موضوعه (أي لأن حظ السبع صريح في ذلك من العين فمن
 مخصوص . وهو غير منصوب . هذا لأن مع رجل زوجه حره كانت أو منه غير صحيح (قوله
 فاستأوه منها) أي الضاعفة (قوله محضة كاسيع) . تألف وجه ذلك من العبد شوب بعض
 وجوده فيه فإنه لو لم قبل لم يكن مفسدا (قوله أو صمبت) فمضيق عن حجب (قوله كما
 قاله جمع) معصم (قوله لكن صاهر كلامهم) ومن الشاعر قول السبع وشرط في الصيغة ما مر
 في السبع (قوله لإختار وقول) أي في المال كما رأى (قوله وسري) . أي حيث فيه استعمال
 انتهى سم (قوله بل يكفي بعد تفرقهما) أي وفي مال من حاشه (قوله وفوضا فورا) أي
 وقوع تطبيقه فورا (قوله خلافه) أي حاشه . وقوله مضيق أي ضلاق . (قوله كل ما)
 أي السبع

يقع بها حالاً وبغير شبهة ، يحوي أحداثاً تدل على السلاق ، وصاهر كزمنهم ثم مع السبوبة
 لا مال به علم صاعداً ، ووجهه من مقصى عنه ثم دلت له على الصديق وأنه قصده (يمكن
 شرط) إن كانت حرة ، ثم لم يلق بها البعثة وقد كانت سوا حاضرة والعائلة عتبت علمها
 (إغناء على التور) ولقد ردت في عهد الملك محسن سواحب ابنه في أن لا تحال كلامه وسكوت
 صومل عرق ، وقد جاء سفيراً ثم مر في حصارهم لأن ذكر العوض قرية تنصلي النجيب
 إذ الأعوض من محسن في العودات وذلك هذه الآية في محو من لصراحها في التأخير كما مر ،
 خلاف من زاد ذلك من على من أصلاً ، لأن من مسهاها من عام ويسمى إدار من مطلق
 لأنها من أوطى معموداً وقد ردت في نص من وعنده في إن انضج أنه يوقين
 من ثم صرح أن من على ثوباً شت دولاً شتاً لأن عدم دلالتها على زمن لا تصلح
 حواء سفيهاً من في من عن الرمن ، محل الله به من في في لانسب ثم التي حواء
 ثمور خلاف إن كانت في لامة شتاً شتاً صفت وبن من ليعبر إعصتها حالاً ، لا ملك
 لها ، ومن ثم كان البعض أعطاه حواء ثم شرب العود ، قدرتها عليه حالاً ، وفي الأول إذا
 ألبسه من كسبه أو عذبات حواء السبعة ويرد الزوج الألف لبالسكها ، ومن مهر لاد
 إليها مع به عذباتها ، وقد ردت عذباتها من العود أنه وقال روحه الأمة إن
 أعني في ثوباً شتاً من حيث دعه ، عذباتها من ما كرهه لأن الإعطاء في حجابها كسبه
 لا عذبات صوطاً ، لكن عذباتها في من في من إن أعني ثوباً ، إذ لا يمكن تمسكه لحباته
 لصا كاعتاد ، لخرم عذباتها ، وعذباتها من أعني أن ثوباً شتاً (وبن بدت
 عذباتها في) كعذباتها ، أنه من ثوباً ، وعذباتها في ذلك على كذا (فأجاب) هذا الزوج
 (فعوضه) من حجابها ، مع في مع به عذباتها (مع ثوب حواء) لبدتها العوض به
 في من عذباتها عذباتها ، وهو الذي من عذباتها كالعامل في الحفالة (فلما ارجوع فسل
 حواء) كعذباتها عذباتها (وشتاً ثوباً حواء) في محسن الثوب عذباتها عذباتها
 عذباتها من عذباتها ، خلاف حواء ، مع كاهن ، ومعها عذباتها عذباتها عذباتها
 (لانسب ، فمع رجع ، عوض)

(قوله يقع بها حالاً) آخر
 هل هو في الصاهر والناهن
 وبن لم يكن أعطاه ثم
 وفي الصاهر فقط مؤاجده
 له ما قراره لا عير (قوله
 صاعداً) أي وكذا صاعداً
 هو صاهر لأنها لم تلتزم له
 شتاً فليراجع (قوله لعدم
 عذباتها) هو من كلام
 العود (قوله لأن
 لا إعطاء الخ) هو وجه
 لعدم المسافة .

(قوله يقع بها) قاله من على حجج (قوله وكاهن) وفاس من مر في كاهن من أنه
 حاله على عوض به من ردت عذباتها ، كان أو عذباتها ، ثم من أنه عذباتها عذباتها
 ولا تمسكه وسفيراً له في عذباتها من (قوله وسكوت دول) أي كل منهم بدت من ما
 في قول لانسب ولا عذباتها عذباتها (قوله صديقاً مر) أي من يترقى أحدهم لآخر
 عذباتها (قوله لأن ذكر العوض) عذباتها عذباتها عذباتها (قوله لصراحها) أي
 من (قوله صرح أن من) أي في الحجاب ، وقوله لأنها أي إن (قوله أما الأمة) عذباتها قوله من
 كانت حرة (قوله وفي ردت) أي عذباتها (قوله عذباتها عذباتها) أي كعذباتها من كعذباتها
 في معذباتها ردت (قوله في ارجوع) أي من بدل عذباتها عذباتها أو عذباتها عذباتها
 أو عذباتها (قوله كاهن) أي في قوله ردت ، حب في قولها الخ (قوله حمل على الاشتاء) فلو قال
 عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها
 عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها
 عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها عذباتها

أن الشرح في اللفظ معهود به فكيف من فيه كائن ما على أن لا يزوج عدت ترد أنه
 لا يزوجها على معاوضة بوجه ، ثم الأمر الذي كائن من من أعطس ألف فلا خلاف
 في بوقه على إعطسه (وإن كان ضممت إلى ألفا فأت طالق) أو عكس (فصمت) بل بعد
 الصبر في بصر لا يزوجها كالمرب ، وإن بحث بعضهم نظرا للفظ العلق عليه (في الفور) أي
 بحسب الواجب (ت و م و م) بوجه العقد المستعني بالزواج ونحوه ، وخرج به خط
 التماس بحد كعدت أو شئت أو صحت فلا خلاف ولا مال ، وكذا أبو أعطسه من غير قطع ولو
 كانت صدقي على كذا فقال أن صحت من شئت كان رد ، منه في دفع الإلزام والامتناع
 حيثما كان هو حذر (وإن كان من صحت) في صحت فأت م و م (في صمت) كما مر (طقت)
 لأن من لا يزوج ولا يزوج له كما مر (وإن صحت دون ألف لم تطلق) لعدم وجود العلق عليه
 (وإن صحت من صحت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 يعني أن تلك صفة معاوضة صدق التوفيق كما مر وإلا فصل الألف في رد فهو أمته عسده
 (ولو كان صدق صحت من صحت في رد) في حسب الواجب كما قصده الله (طقت)
 وصمت أو كنه) أي صحت من صحت (ب ص) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 فيما قول واحد فاستوى الأمر والحد ، في رد في م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 أن صحت من صحت أو كنه (ب ص) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 ما مر في رد في رد م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 في صمت معاوضة فيه فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 م كنه في صحت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 التصديق لانه عزم أن هذا وقع في صمت معاوضة فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 خلاف ما في وما يزوج م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)

(قوله وخرج به)
 الصبان غيره) من العبر
 المرادف كالتزمت فكان
 معنى ذكره مع مخرج
 (قوله لمعنى عسده) أي
 معنى له سوى وقوع
 العلق على صحت
 به وادعاه من صحت
 أن معنى الأصحاب
 فأت م و م (في صمت)
 وطبقه نسبا معنى
 (قوله في صحتك فأت م و م)
 صحت من صحت
 في الحد مكنها الطلاق
 بألف نصمه في فأت م و م
 هو معنى طبق صحت من
 صمت وأما من الذي
 يصر بهيته فأت م و م
 اليك لا الصلاق

(قوله أما الشرط) مقابل ما مر من أن على أن في صحت كنه فأت م و م (في صمت)
 أي فور (قوله وادعاه من صحت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 أو قول هي له اسد فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 وقوع العلق رجع وأنه يدس في وادعاه من صحت فأت م و م (في صمت)
 فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 كائن قال إن صمت الألف فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 المعوض رجع فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 على الألف فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 خلاف ما في فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت) فأت م و م (في صمت)
 ووطى انراحي طاعت رجع عدم رجوع المعوض فأت م و م (في صمت)
 أي وهو الصبان ، وإما كان عوضا لحد ورة ماضته دينا في ماضته المطالبة به (قوله ولا
 الزام) أي ولا هو الزم (قوله وهو) أي حصنة العكس فأت م و م (في صمت)
 سار المعنى وإثره إلى أنه لا فرق بين صيغة ذكر وعبره (قوله فأت م و م) أي كلام المصنف

تسمى به لأن لا عطاء يقتضى التمسك ، وهو معبر في المعسوب مادام معسوباً بخلاف المحسوب
والثالث تطلق عن ذكر كاسمك لأن الروح لا تملك المعطى ولو كان معطى كلف كي مر ، ثم إن
قال معسوباً طبق به أنه يعين صفة جند فيلزمها مهر مثل لأنه لم يطلق محسوباً ولو أعطته عدا
لحب معسوباً طلق به لأنه لا يقع حرج عن كونه معسوباً (وله مهر مثل) في غير محسوب
لأنه لم يطلق محسوباً ، ولو علق بإعطاء هذا العبد للمعسوب أو هذا الحر أو حوله فأعطيه نائب
المثل كما لو علق بحجر (ولو ملك طلقه) أو صدقين (فقط نائب صدقين ثلاثاً نائب فقط الصدقة)
أو الطلقتين (فله ألف) وإن جهلت الحال لأنه حصل عرصه من الثلاث ، وهو المسمو
الكبرى (وقر ثلثة) أو ثلثة بور بها لثلاث على الثلاث (وقر إن عمت حال نائب ولا
ثلثة) أو ثلثة ، وثم كلامه ما لو وقع بعض طلقه فيستحق الجميع أيضاً ، وهو ذووجه عملاً
، توهم المار أنه أنادها البيتونة الكبرى ، والصابط أنه إن ملك العبد لمسئول فحسبه به فيه
المسمى أو بعضه فله قسطه وإن ملك بعض المسئول وسبب مسئول أو حصر متصوفاً على وقع
فله المسمى ولا ورع على المسئول ، ولو ملك على الثلاث فمات صدق ثلاثاً نائب فطلق وحده
ألف وثلثين عاماً وقع الثلاث محسوباً دون الواحدة على ما قاله الإمام ومن معه وفيه في روضة لأنه
حسب محسوبة بعد أن استبعد ما يرد عن الأصحاب من وقوع الأولى بثلاث ، وهو أنه في
العقاب ، ولا وجه الأول ، وبأنه الفرق لأن في قول جواز ذلك صحت واحدة بثلاث
الألف وثلثين عاماً ، وفي الأولى ثلثة فقط أو ثلثين عاماً وواحدة نائب الألف وقع الثلاث
إن كانت محسوبة وإلا فثلاث ، ولو قال طلقك ثلثة واحدة نائب وقعت الثلاث وحده معها
ثلثة كما قاله الأصحاب ، وحري عليه ابن المقرئ والأصموني والمحاربي . قال في الروضة وفيه
كلام الإمام السابق فعلى قوله لا يقع إلا ثلثان رحمة وإن عجز عن هذه ابن المقرئ غير
ماسبق له للفرق بينهما ، وهو أنه في تلك لم يوافق في العبد إلا بعد محله ما قبله منها من
بورع الألف على الثلاث حيث وقع ، وحده نائب بخلافه في هذه ، وإن نائب صدق واحدة
نائب فمدها ثلاثاً أو ثلثين استحق الألف ، وهو أنه في حواشي والألف في مئة ما وقع كما
حرم به في الأنوار ، وقال في السحر به المذهب (ولو طلق بصفة ألف فطلق) نائب ثلثة

(قوله وثم كلامه الخ)

وجه التمسك أن معنى قوله

فمن الطائفة وقع الطائفة

أي وهو معطى

الطائفة بدفعه

(قوله وحسب به في العبد)

أي وقوع الأولى ثلثة

عربية ما به (قوله

ماسبق) أي سبق

في كتبه بوضع دل ذكره

، هذا وإن لم سبق ذكره

هذا (قوله وقع واحدة)

أي نائب (قوله في مقابلة

ما وقع) انظر هل للحلاف

فائدة في غير التعليق

(قوله طلق به) أي ويقع بانها مهر مثل (قوله وهو ذووجه عملاً) توهم (قد قدم ما حاشاه
حيث قال بعد قول المتن ولو طلق واحدة لم يمسك له نائب واحدة نائب فقطين أصحها نائب
نصف المسمى لأن يقال ذلك مدروس في ذلك كان ثلاثاً على الثلاث أو أن المسمى مرجع
لغيره وبدل عليه قوله ثم يؤيده ، وهذا هو القاهر (قوله والعبد) أي على إراحته
(قوله ولا ورع) وعليه بوفات صدق عشر نائب فقطين واحدة استحق عشرة لأن نائب
الواحدة لأكثر أو طبق عشرة أو ثلاثاً استحق نائب (قوله ولا وجه الأول) هو قوله على ما قاله
الإمام (قوله وفيه كلام الإمام السابق) هو قوله وقع الثلث الخ ، وقوله للفرق بينهما
الفرق المشار إليه في قوله وبأنه الفرق الذي الآتي (قوله سبق) لمراد مقدم قوله
وبما ملك عليها الثلاث الخ من وقوع الثلث محسوباً وعدم وقوع الواحدة ولا في سبق التصريح باب
المري في كلامه (قوله وبأنه) ع

وفد حرمه الى صبي في بيته ووفد كشي به بستانى الحسن فعند انه من علم الروح
تقدم صحة تعنى لإبراء وقع التلاقى رحمه فوصف صحته ومع شمل له ووفى بذلك الوالد
رحمة الله تعالى

(مضامين)

في الاحكام في جمع نوى بوجه

و (نعت حنفا فأسكر) أو قال طال العمل بين لفظيا بأن سألته الطلاق بعوض فطلب بدون
ذكره بوجه فطلب على مطلقا ومن مستصحب من الرخصة أو نحو ذلك ولا سيما (صدق
نبيه) لأن الأصل عدمه مطلقا أو في الوقت التي تدعيه فيه فإن أقامت به يمينه فلا يكون إلا حدين
يات ولم يطالبها بالمال لأنه ينكره ما لم يعترف به ، قاله الماوردي لأن الطلاق بوجه وهي
معرفة به وهو الأوجه وليس يشك فيه من غير وجه ، فذكره ثم عطف ذلك من إقراره به من إقرار
لأن ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مر في نظيره في الشفعة (وإن قال قائل كيف قال) لم يصدق
أوجهه في (نعت) أو قال العمل بين شرا وبات ، حوسك (نعت) بمراده (ولا عوض)

وع (نعت) أن حرمه من أجل ووجهه فطلب له أن يرضى به أو لا
صحب ، أدت في ذلك من شراي ، ثم سألته بها إلى أن أنه من معلوم وهي رتبة الطلاق
بوجه لعلها على وجه صحة الرصد وقد وجدت لأبائنا لأنه لم يأخذ بعوضا في مقابلة الطلاق لصحة
الدية قبل وقوعه وبك كل شراي منه بمجهول لا ردة ولا وقوع فتنبه له بأنه دقيق كثير الوقوع
وقد حج وجهه من الإقرار ، أنه ، أنه فاستدرك الطلاق ورأى أنه ، فوجهه صحة
المراد من حسن على ما فيه من شراي وهو يشترط به مع غلبة الدية فها هو وأندى في الشراي محمول
على ما فيه من كان ص ، فله مع ما يستدرك من السابق الوقوع هل هو رضى أو باتن وأنظر أن
في كلامه لأن ح لست في ما فيه من شراي (قوله وقع باتن بغير الشراي) ومثله مالوكا العوض مجهولا
كأن قال له الأب وبك ما فيه من شراي ، أو عني ما فيه من شراي وكان مجهولا أو محمول ومثله أيضا مالو طاقما
عني إستدركه من الحدية وبقي مالوكا عليها على رصاعة ولله سنتين مثلا ثم مات الولد قبل مصق
لمده فهل له الرجوع عدم ، شجرة مدس ، فليس به من لده أو انقسط من مهر المثل باعتبار
مدس به من لده فله بسر والأغرب الذي لأن ما في من لده ، فله من لده ، وبوجه مع
حكم في العوض فهو المثل (قوله تضمن) أي بأن قال عني طلاق (قوله وأقوى بذلك) أي
قول من كشي به معالج

(مضامين)

في الاحكام في جمع

(قوله نوى بوجه) أي وما يسمع ذلك كالمواضع شرف ووجه (قوله أو نحو ذلك) كأن
قال قصد الاستيفاء (قوله وهو ذو وجه) أي خلافا لحج .

[مضامين]

في الاخلاف في الخلع
(قوله وإن لم يوجد)
قرر به (ع) كذا في
نعت النسخ كالتحقة وفي
نعت مدسه ما لم يعترف
ويعترف به قاله الماوردي
لأن الطلاق لزمه وهي
معرفة به وهو الأوجه
وليس كمن قرر مدسه
شراي ، فذكره ثم صدق
لا بد من إقرار جديد من
المقر لأن ما هنا وقع في
ضمن معاوضة كما مر
تدبره في الشفعة اه
وانظر أهله رجع إلى
هذه المسألة بعد أن نسخ
الرخصة في الأولى فذكر
(قوله وهي معرفة به)
أي بالمثال

عليهما كالإتلاف لكن
لم يلحق ما يلحق بهما
على أن خطاب الوضوع
لم يتعلق بهما في جميع
أحوالهما بل في نحو
الإتلاف خاصة كما ذكرنا
بله في العبارة في كلامه
(قوله والله في لا تقر بها
الصلوة مع) جواب عن
سؤال معترض بذكره كيف
يقال إن الذكر لا من
هذا التكليف مع أنه جواب
له في الآية وأجاب عنه
بما ذكره الذي حاصله
أن الخطاب فيها ليس من
نحو خلاف بل هو
كأن اتفاقا (قوله ومن
أدنى عليه التكليف
مع) ما يشير به إلى أنه
لا خلاف في حقيقة أن
الآية في قوله غير مكلف
لكن هذا لا يثبت
بعبارة الأصح فصار
الخطاب في نوب الخلاف
(قوله كان الله
أعجى مع) وكأن
صرفه العارف بمدلوله
من معناه واستعماله في
موضع آخر على ما هو
من التقدير (قوله ومن
كان في بعض أئمة
في فلا بد من الظهور
في كلاله بين خلاف
المرجع فإن ظهري
إلا التناقض وإن احتمل
عنه فهو ضعيف كقسط

وهو يرتد الأحكام بالأسباب بعد ثبوت نفعه وأحق منه في عبادة غيره فلا ترد التمس
والمنون على أن خطاب الوضوع قد ذمهم به ككون النفس من المقتضى والله في لا تقر
الصلوة وأتم سكران في أوائل الفتوة جاءه عند نفس من نحو خلاف بخلاف من ران
سببه هو نصير في مظروحات ثم لا ومن أشد في عبادة التكليف أراد أنه بعد جحود مكلف تصدق
وأه بحرر عليه أحكام المكاتب وإلا رخصه جوده وعبادة (بفتح) السرى (نصر عنه) وهو
ما لا يخفى من مخرجه غير أن فرق ومن ثم وقع إجماع (أما) في قوله لا تقر من العرف مدون غلظه
فلا ينافيه ما يأتي من اشتراط قصد العقد بالطلاق بعد الإجماع كفي بعد جروحه فلو كان منه أعجى لا يعرف
مدلوله بقصد لفظه أو مع مدلوله عند أهله وسببه من كلامه أن في كراهة من المخرج كونه
(وبكناية) وهي ما احتمل التعلق وشبهه وإن كان في عدمه فهو كونه (أي) (بفتح) في قوله
ومع قصد حروجه أيضا فلا لم ينو لم يقع بالإجماع ويرى أن من حرره كونه في مدونه بحرمه
لا حين لي فلهذا وعبر به كونه بروح في مدفع جواب دعوى فورا وفوري مع صدقه
لا مع صدق حدث كان حريته في لو لم يكن من مدونه بحرمه بخلاف الفارق

(قوله وهو رطل الأحكام) أي وقوعه في قوله لا بد من أي (قوله ككون
النفوس سدا لثقت من) أي فاعين ونحوه لا بد من شأنه مع أن وجوب انقضاء
بالقتل من خطاب الوضوع أي حيث دخل التحصيل في شأنه بعد وجوب ذلك التمس أن يكون
التحصيل من غيره يعني بقضية كمالها (قوله لا بد من) هو ما لا بد من وجوب خلاف الشبهة
بأنه ما به يقابل شأنه إذا حيز في وشبهه كونه في انقضاء (قوله تدعى عنه) أي
السكران (قوله نحو مدله ووصوه) وأما مرأى في المدلوله ودين حوزة ونا من
السكران وقع عليه الله التي ينتهي إليه السكران (قوله ومع الفارق) أي من
يصح مدله ولو سكران (قوله ويرى كان) أي الذي (قوله كونه حتى) وما به مدلوله
فعلت كذا فليست بروح أو إن فعلت كذا ما سبى بروحه أو ما كونه بروحه فلو كان
أحق است لي بروحه أو ما فليست لي بروحه فلو كان كذا ما سبى روحه فلو كان
أوماعدت تكويني لي بروحه فإن بوي في ذلك كله التعلق ومع من وجوده مع علمه وإن
فلا اه حجب بالمعنى وقول حج أو إن فعلت كذا ما عاد الخ انظر وجهه في هذه الصورة وأما
أن المعنى فيه أنه يسوي في ذكر الخطاب أنه لا يبي منه مع روحه بل بحسب مدله في مدله
(قوله ما لم يقع جواب دعوى) هل شرطها كونه مدله مدله على حج فقول
أما هو أنه لا يشترط حتى يودع عليه مرة ثم روحه حسب مدله لا مدله مدله كونه
است بروح كان إقراره بطلاق مدله عند الفضي اه (قوله فشرط) وبتدعيه وهو
الطلاق مدله أما هذا فإن كان صدق حرمة مدله ولا فلا مدله كونه الذي (قوله وما في)
في أثبات مدونه (قوله حدث كان) أي مدله مدله في قوله أن مدله في مدله

الطلاق في حوزة مدله بروحه فإن انظر مدله الفارق وإن احتمل معه الفارق من الوثائق فهو ضعيف فتم (قوله ما لم يقع
جواب دعوى فإقرار) رغب يأتي له في التناوب واليمينات ما يخالف هذا فمراجع

[illegible]

لآتى وليس المراد أن فى
أن هذا ليس من محل الحجة

بـ بل هو صريح في حقه قطعا فليارج

الوقوع

الموقع

لآتي وليس المراد أن في لسانه عجزا حقيقيا عن النطق بالطاهر
أن هذا ليس من محل الخلاف بل هو صريح في حقه قطعا فليراجع

و برق منه و بين قوله لو حدث لسمع به شيء و بين يدي ثم انه لا يرد عليه ما مضى على
سببها و الذي لا يفي به محض انفسه خلاف مستند فان وقوع كلامه جوابا لكلامها
و قد صرح به بعد ذلك في محض انفسه لم يقع و كذلك ما يوضحها و جعلا ثم قال حسبها
ثلاثا فلا يسمع به شيء و بين يدي من اوضح (و بانه في) أي كل له له صريح أو كناية (كناية
صديق و عكسه) أي كل من له صديق صريح أو كناية كنه ثم للدلالة على انهما على إرادة ما يملك
هم انما صحت حجة أو ثمة قد عني بعد أو ثمة و سمي في رحمت بعد ان نوى لعلم تصور
معها و هو خلاف ما في حديث أبي وجع حجر من حجه و لحاصل أن الروحية تشملهما
و برق محض ما في حديث أبي وجع حجر من حجه و سمي في حجة و سمي في حجة و سمي في حجة
ساده و الذي في حجة في حجة و سمي في حجة و سمي في حجة و سمي في حجة و سمي في حجة
كناية في لا يسمع به شيء و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله
و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله
في عموم كلامه كناية في حجة و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله
و أفنى ابن الصلاح في إن عبت و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله
النية فلها بعد معيها و انفساء عدم روح و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله
و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله
شخص قال عن روحه حضورها على ما في قوله لا يسمع به شيء و قوله لا يسمع به شيء
أخبر عن نفسه أنه قال لا يسمع به شيء و قوله لا يسمع به شيء و قوله لا يسمع به شيء
يتمتع بنفسه على ما في قوله لا يسمع به شيء و قوله لا يسمع به شيء و قوله لا يسمع به شيء
عني (شدة) و هبة هذا الفرق أن محل عموم وقوع إطلاق قوله لا يسمع به شيء حيث لم يقع جوابا
لكلامه معني به فلا قالت له هل أنا طالق أو هل هي طالق فقوله طالق وقع و قوله لا يسمع
به شيء و ينبغي أن مثل ذلك ما لو قال زوجة أنت طالق أو أنا طالق و ذلك وقع عنه صدقة واحدة
و ط بقوله الأول أنت طالق و يفتو قوله و يفتو قوله و يفتو قوله و يفتو قوله و يفتو قوله
الأقرب وقوع الثلاث لأن قوله أنت طالق و قوله أنا طالق و قوله أنا طالق و قوله أنا طالق
يؤي (قوله تشملهما) أي الروح و واحدة فصحت إصدقه بكل منهما (قوله و برق محض
سببها) و صرح إصدقه أحده من نفسه (قوله بعد محضه) أي أنه لأمنه فكنايه عن (قوله
كناية) أي أنه كناية الحجة و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله و قوله
و قوله (قوله كناية) أي في قوله لا يسمع به شيء كان كناية و حجة به حجة و لم يحرم طلاق و قد
يخالف كنه الإطلاق فإنه إذا توعد حجت به حجة و سمي (قوله و سمي روحه) معتمد (قوله لأن
شكك لا يسمع به شيء) يؤخذ منه جواب حذره وقع السؤال عنها في لئس وهي أن شخص أو
عني روحه النية ثم حجت بالصدق أن لا يتم لها أحد و غاب عنها ثم رجع و فتح لها هل يقع
لطلاق أولا وهو عام وقوع إطلاق في ذكره الشارح (قوله أنها لا تنطق) وهو موافق لما
قدمه من أن نكح لا يسمع في عموم كلامه و عبارة حجج تطلق (قوله بأنه إقرار بزوال
روحية الخ) قد يقال نعم به الإقرار بأنه إقرار بحق سبب لعدمه و يفسد على ما ذكر لأنه سبب
لإحرازه سبب العينة و حد حتى يكون ذلك إقرار عن الطلاق بعدها فكان الأقرب أنه كناية
كما قدمه عن حجج في نحو إن فعلت كذا فبني روحه .

(قوله وقوله بوليها راقح
إقرار) كأن الفرق منه
و بين قوله لم روحه
حيث كان كناية فيه أن
الولي يملك بزوجها غيره
تخلوها و لم يرجع (قوله
إقرار بعد لا في) أي
و قد عني العينة كناية
عنه حجج (قوله لا يسمع
في عموم كلامه) أي
أي عمومهما و أنه
لا عموم له و العموم الذي
اقتضاه إصدقه امرأة في
العموم براداد و ما
يتم في العموم في
النية و يقال إن غيب
لا يسمع في حذره كان
واصحا (قوله بأنه إقرار)
لا يخفى أن هذا بالنظر
للظاهر و انظر ما الحكم
في الباطن إذا قصد به
إشياء العشق

فكسبة على راجح الوحيين وبه فرق به وبين ما مر في جعله ثلاثاً لأن ذلك أثر - وهو حمل
الواقع واحدة ثلاثاً وهو متعارف يمكن كناية مع ذلك بخلاف هذا فإن مؤيداً مرة ، وكذا روحى
لخاصرة طلاق وهى غنة (ومنس الطلاق كسبه صهر ونكسه) وهى شركا فى إفاة التحريم
إفاة استعمال كل فى موضوعه فلا عرج منه لمساعدته لشبهه أن ما كان صريحاً فى أنه ووجد
نفاذاً فى موضوعه لا يكون صريحاً ولا كسبه فى غيره ، وسأنى فى أنب مسائل كظهر أمى أنه
لو بوى صهر أمى طلاقاً حر وقع لأنه وقع بها فى لفت صهر وقع مسعداً (ولو قل)
روحه (أنت) أو نحو ذلك (على حرام أو حرمتك) أو كافر أو مسلمة أو كافر (بوى ملاق)
وإن بعد (أو صهر خصل) مائة ذوقه ، كل منهما التحريم على أن نكح منه ، حرام ولذا بقى
هذه القاعدة المذكورة لأن إحداهما لكسبه عند الإطلاق من من باب الصريح والنكس به هو
من قبيل دلالات الأنطاط ومدلول اللفظ تحريمها . وأما إيجاب الكسبه فحكم ربه الشرع عليه
عند قصد التحريم أو الإطلاق لدلالته على التحريم لا عند قصد طلاق أو نكاح . لا كفاية فى لفتها
(أو بوى) أى الصديق والصهر معا (حرمة نكاحها) منها دعى به فمذهبنا فى الإطلاق
بمع السكاح والصهر شتمه (ودين صديق) ذنبه فبوى لإزالة ذلك (بوى صهر) ذنب الأصل
بمع السكاح . أما لو نواها صرنا نفاه على الاكتفاء بقرن السنة بخلاف من لفظ الكناية ومحرر
و لفت ما حثاره أياب منها ما على مراحجه من دعى كسب النفس ما حجه فى الأول من أن
المبوى أولاً إن كان الظاهر صريحاً معاً والطلاق وهو بوى الصهر و بوى وقت السهر راجح
صريحاً ولزمه الكسبه وإلا فلا وهو ما فيه أن أحد وهو المسمى والآخر من الطلاق
بمع بوى آخر اللفظ فذكرى بين مسمى الظاهر والآخر بوى بوى ما حجه وقوع بوى
مرتبين كما أوقفهما وحينئذ يتعين الثانى (أو) بوى (تحريم عيها) أو بوى (حرمة)
بى رواه الله فى أناس عدس سانه من قولك فقال كسب لفت بوى روحك عايك عروا ثم
أول سورة التحريم (وعليه كسبه على) أى منها خلا وولم يصح كما به أنه ذنبه أحد من فقه

(قوله فمذهبنا على
أرجح الوحيين) الصاهر
أنه كسبه فى الطلاق
ولم يرد ولم يراجع

فرع - وقع السؤال عن راجح من حرمة راجح فلهذا أتت فى ثم كسبه بوى
وفال لى بوى كسبه ألف مائة ولم يعهد طلاقاً فبوى يقع عليه طلاق راجح فمذهبنا فى الأول والخلاف
عنه بأنه حيث لم يقصد بقوله الثانى زودتك الخ الطلاق لا يقع عليه إلا المطلقة وحده فبوى بوى
أنب لى وله مراحجه ، ماد من العدة فيه وممكن سنها سنها (فبوى فى حجب لفت) أى
حيث لم تقع به شىء وبوى على الأصح (قوله أن ما كان صريحاً فى أنه) فبوى الاقتصار فى
العلل على ما ذكر وكذا قوله لى وسأنى فى أنت طالق الخ أن كلاماً من كناية الصديق والظهر
يكون كناية فى الآخر وهو صاهر ذنبه كسبه الله فى حيث احتملته أحجب الظاهر أصح ،
وكذا نكسه فى كل منهما من أشهر البعد عن المرأة والبعد يكون كل من الطلاق والصهر
فرع - وقع السؤال فى الترس عما لو قال شخص : على السكاح لأفعلن كسبه هو صريح
أو كسبه والخلاف عنه أن الصاهر أنه أس صرحت ولا كسبه لأن بوى السكاح لا يحمل الطلاق
لأنه أن من يد كرهه بوى الله بوى عن بوى السكاح (فبوى قرن السنة) معتمد (قوله
بوى الأول) هو قوله على مراحجه من بوى (فبوى وحينئذ يتعين الثانى) وهو معتمد والثانى
هو قوله مراحجه فى الأول

ولا) صديق (في الأصل) عدم قراءة مع إياكم وبعث العرب الناصي في مصر ذلك لأن العادة في
حكاه أن يقرأ عليهم الكتاب فتعد إعلانه دون قراءة نفسه خلاف ما هنا وأما ما لعرب
الأصح بعدة بعض زيادة إعلانه به خلاف الصلاني والذي يظن لأن المقصود سماعه على ما
الكتاب وقد وجد (وإن لم يكن فترتد ترى شهاب صحت) من غير روح شهابية لأن القراءة
في حق آدمي تحمله على الإصلاص على ما في الكتاب وقد وجد بخلاف ما إذا جعل خطأ فلا تطابق
تصر في حبيبه أنت قال الأديبي مفهومه شراط قراءة عليها وهو سماعه وفهمه أو قرأه
من ثم أخرجه بذلك من معنى ما ذكره به ويختصر أنه كما في ذلك إذ العرض للإصلاص على ما فيه
وفي ما لو على من رآها وكتاب في نفسه وهو غير ثم سكت القراءات أو تحت ثم عدم كتاب هل يصح
به أنه غير عادي عنه قراءته ثم عدمه من سمعته ووصف كتابه من سكت قراءته عنه هابطا
ذلك في أن به غير في عدمه بنفسه لاكتفاء في الأولى لذلك ولا أقل عندى فيها .

(فصل)

في تعويض الطلاق إليها ، ومزيد من حسن النية

(قوله قال الأدرعى مذهبهم)

يعني مني انك (قوته ولا
نقل عيني قوما) هو
حزب كلام الاذرعى فكان
يعني للشارح ان مقتله
قوله هـ

[۱۰۰]

في مرض الصدف

[illegible]

(فصل)

في دعوى من المصلاي إليها

(قوله في نحو: من الصرق) أي وما سعه من وقوع واحد أو أكثر (قوله واحتجوا له) إنما عر به
بقليل في الآلة دليل على بوجوه الإطلاق من مجرد الحجة بين المقام والعراق فمن احذر
لأمر في تلك الأماكن ومن ثم قال تعالى - فيه ليس - الآية (قوله في آخرة) أي قال الخ ولما يق لآلة

والأوجه أنه لو قال لها طلقيني فإني أنت صديق بلا كان كانه إن بوي أسود من ر. وفي
تطبيق بعضها صفت وإذا فلا تميز بوي مع القبول من إياها عدد وقع وراد فواحدة وراد
كما ترى وهو فاقص الصلاق امرأته إلى رحيل قصص خدعها وحده ولا حيلة ولا ذوجه كقول
السديجي في المعتمد لدى حصة ذهب أنه جمع وحده لا فهد منها وحده إياهم فمردودت
ما بقا عنه ويستعمل ما حمله فيه (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
للقبول (فشرع لوقوعه طليقتها على فور) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
القبول من الإختام ثم صفت مع جمع (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
فأنت صفت وقع لأنه أصل (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
مثل به وأن الأصل بالأحسنى (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
ولو أحتملها كالتحج وفي السنة ما فقهه وعن مرممة على أن ثبت في حق مرممة شريفة
فور. وفي مقتضى الحديث (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
وهو حب لأب أو زوجه في الأب من الأصل وهو (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
كما مر منه في الجمع (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
أما في الصلاة (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
الأحسنى (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
والشئ يشهد لأن القبول من ضمنه (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
ولو أنى هذا ثبوت حار الشئ قصص (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
أن الأصل منه عدم اشتراط القبول مقبولا لعدم (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
لكن قول القائل (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
لأنها أنت على نفسه قوله صديق

فرع في ضم على حج بوكنت لها في بيت كان كانه بوي ص كما هو صها (وهو ثلاث)
(قوله كان كناية) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
وقع) ظاهره أن ما يورع مع نفوذ ذلك بوي (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
أحدها واحدة) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
ذلك في زمان واحد أم بوي (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
كلا أنى بما أدن له فيه غايته أن ما أراد على الواحدة من أنواع بيت (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
في المعتمد) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
من أن القبول من (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
وهو صها صها من أن (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
(قوله وهو المعتمد) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
فأنت تطلق رجعا ونامود كر. (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
(قوله كما قصه) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
قال القاضي الصبري لدى عيني (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)
سم على حج وقول سم يقع الصلاق في رجعا (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)

(قوله كان كناية) (وهو ثلاث)

(قوله ولو) (وهو ثلاث)

بوض طلاق امرأته إلى

(وهو ثلاث) (وهو ثلاث) (وهو ثلاث)

أعدد كما هو مذهب إمام

أدنى بعد الإلزام

كل حال ولا يخرج إلى

بوض (قوله لأن طليقتها

عنها من ضمنه لقول)

هذا مدغم من تحجير

بوض هو المعتمد لقوله

بوض وقوله طليقتها

على فور كفي التحفة وغيره

وهو هذا التعليل كقوله

في التحفة أن طليقتها

بوض جواب بوض

كسوله وصونه بوي (قوله

ل مدغم بوض)

الشرط ذلك

كلا صيغ إسلامه خبر «لا» في «ق» أي «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 شره مسير وانه قول وصدر منه خبر «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 وانه كل التلاق معناه على صفة ووجد «نكر» خبر «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 كانوا حرمين كبرهم ، وفي رواية «رحم الله تعالى» خبر «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 نصبت لندرة الإكراه فيها ، ولو أكرهه على طريق واحدة «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 يرى المكروه الإيقاع لكنه الآن «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 بوجه «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 عتاق إحدى امرأته مهنه «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 أو «نكر» (نكر) وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 أو «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 والله على «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 منه اليوم فوجه .

(قوله كذا يصح إسلامه)

أي نكاحا مقترنا بالحرية

أي «نكر» وروى في «نكر»

(قوله كذا يصح إسلامه) أي «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 ولأنه (أي التلاق) قول في وكل ما كان كذا «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 تقدم «نكر» (قوله «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 وكذا لو يرى المكروه أي «نكر» (قوله «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 وجود من «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 وجعل «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 موهومة أنه «نكر» على التعيين بأن قال له «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 ظاهر (قوله «نكر») هو «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 كسيت بكذا عن كذا وكنوت أبدا كسيت «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 بقول سماه «نكر» التكنية «نكر» وضع الالكية والأكية «نكر» وروى في «نكر»
 وعن «نكر» اللغة ، وأما عند أهل الشرع فهي «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 «نكر» المراد لحماة فهو نية أحد احتمالات اللفظ لأنه «نكر» وروى في «نكر»
 روحته «نكر» أي «نكر» من «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 (قوله فوجدها حائضا) أقول ، إنه «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 وهي «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 طرقها الدم عقب «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 عدا «نكر» الطعام «نكر» «نكر» وروى في «نكر» وروى في «نكر»
 أظف الله به قوله فوجدها حائضا ومثل ذلك ما لو وجدها حائضا «نكر» وروى في «نكر»
 وصدق في ذلك لأنه لا يعلم إلا منها

في قصوعة من الكعب أو ارفع وسعى أن يكون على خلاف في أن اليد هل تنسب إلى المسك
أولاً (ولو قال أنت مسك مني وبوي طيبها) أي إشباع الصلابة عليها (صحت) لأن عبثه
حجر من جهتها لا يسكح معها نحو أنها ولا أثرها سواء مع ما لها عنه من حقوق وبؤن
فصح إضافة الطلاق إليه على حل السبب القسطنطيني ضد المخرج مع السبب وقوله مسك كالروضة
من كماله لأن بوي ومن ثم حذفتها المدايري ثم إن التحدث زوجته قد عرفت وإلا فمن قصدها
(وإن لم يوافق) أي إيقاعه (فلا) يقع عليه شيء لأنه بإضافته لغير محله خرج عن صراحته
فاشترط قصد الإيقاع نصير وره كسبه كسر (وكذا إن لم يوافقها) وإن بوي أصل
الطلاق أو صلاحي منه حرقاً مع لائق (في الأصح) لأنها المحل دونها والمالك عطف له فلا
يعد من بوي رقة تجعل لأصالة له إضافة له ولو فوجئ بها بطلاقه فقد لا يفسد من
في أصل التهوريص والثاني نطق لو حود بيه الصلابة ولا حاجة بسبب على المحل بصفه أو
نية (ولو قال أنا منك) مرة أنه غير شرط (بش) أو نحوها من الكسب (اشترط به الطلاق)
كسائر الكسبات (وفي) نية (الإضافة) إليها (الوحدان) في أنت مسك مني وأصح اشتراطه ولا
يستثنى عن هذه بما قبلها بظهور الفرق بينهما وهو القطع بنية لأصالة له وأن شوي قد
أصل الصلابة والإساع والذاتة. وتم لأحمران وقد أي نية إساع الطلاق لا يرد وبصحة
إليه وقول الروضة إن نية الإيقاع مستلزمة من الصلابة من و إن صحح إذا سواها
التقرير لا مع حسن التصريح عم الفيد لذلك (ولو قال أستبرئ) أي أنت (رحمى منك) أو
بعدة مسك (فبوي) وإن بوي به الطلاق لاستعانة في حقه (وقيل إن بوي مطلقاً وقع) لأن المعنى
أستبرئ رحم إلى كاتى مسك

(فصل)

في بيان محن الصلابة والولاية عليه

(خطاب الأهمية بطلاق وبعيته) بالرفع ويصح حرد عنه أنه يوم شره الحب فيه وامن

(قوله هل نطلق إلى المنك) والراجع أنها قد من إلى المسك في بقى من معنى المدح ووقع
الطلاق بإضافته له وإن قل (قوله طلق) وقد هي بغيره وقوع الصلابة وإن من الروح أم ليس
لها ذلك وقال إنما ذكرت ذلك لظني أنه ليس لها مدحان به لغيره وأنه لا مدحاً ويوافق مدحاً
وهو لو حسب روحه بالطلاق خلفاً أحسنه حيث عين الوفوع أن العدة في العود ونحوها في
عس الأمر وقوله على ما أفنى به الخ معصمه وقوله شهاد أي قول أحمد (قوله فصيح بإضافة الطلاق)
عبارة حجج فصيح حمل إضافة الخ وعليه فعلى على بابها صلة حمل وأن على إسقاط عقد حمل فصح
أن على معنى اللام وبها عبر المحلى (قوله فقد مرة) أي وهو أنه كناية.

(فصل)

في بيان محن الصلابة والولاية عليه

(قوله والولاية عليه) أي المحل (قوله غير أنه) أي إن حرد بوجه الخ وقوله بوجه به أن احصل

(قوله وهو الفصح بنية
لإضافة هذا) أسلوبه مع
قول المتن وفي الإضافة
الوحدان (قوله إذا
أراد بوي هذا التقرير
الخ) هذا التعليل لا يصح
أن يكون تعليلاً لصحة
في الروضة كما لا يخفى
وعدة مدحاً من حب
صرح في أصل الروضة بش
نية الإيقاع تستلزم نية
أصل الطلاق فاستلزم
قيل استلزم هذا
التقرير الخ.

[فصل]

في بيان محن الصلابة
والولاية عليه

وصوب ذلك امر كسي وقته عن عمر واحد أو عدد صرحه وقع لا ، وفي الكافي لو كان عدد
سنت هذا الخوص ولم يعم فيه سنت وقعت وحده كافي أنت صافي ورر درهم أو ثلث درهم ولم
يسو عددا ، ولو قال بعدد شعر فلان وكان مائة من مائة وثلاث أكان له شعر في حقه ولو أكانه
وقوع ثلاث لاستحالة حلق الإنسان عادة من ثلاث شعرات أو ثلث صافي كك حبت حرم
فواحدة أو عدد مالا ح بارق أو عدد ما شئ الكك حافيا أو عدد ما حرك ذنبه ، ومن ههنا
رق ولا كك طاعت ثلاثا كما أني به اولا رحمه الله تعالى ، أو ثلث صافي أو ثلث من الفلاق ولا
بينة فواحدة ، بخلاف أني به أو أحاسا منه أو أصنافا كما استظهره الشيخ رحمه الله تعالى ،
وبه أنه ثلاث فاحسب ، عاق ولا به فواحدة ، ويرى برضا جواب على ما في طلق نفسك
ثلاثا فاحسب حبت ولا به ، وأوقع الثلاث لأن الين في سنت مائة ثلاث في حقه في هذه ،
وبه مائة حبت ، ثم قال حبتا ثلاثا مع شيء أو ثلث صافي من لث أو مائة حبت أو ثلث
الطارق أو أكرهه مائة حبت أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه
من طاعة أو أكبر من مائة حبت أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه
وقال هي عاق في ثلث مائة حبت ، ومن ومن يدرى كافي وهو غير مائة حبت أو ثلثه أو ثلثه أو ثلثه

(قوله ولم يعم فيه سنت) أي سواء أكان ذلك بالحدث عن حوص أم لا والظاهر أنه لا يعميه تحت
ولا يعميه لأن الأصل عليه وقوع مراد عن الواحد (قوله كك حبت حرم فواحدة) أي وعنده
وبه راجع من صافي ، وإنك أملا به ، وبه يدرى شهر أم يدرى ، وله كك حبت حرم
الطارق ثم راجع من صافي ، لأنهم مدام في العدة هي عن مائة حبت وكك حبت في الككر
في أنت عتقها من الصفة مائة حبت كك حبت حرمه على ذلك الحس ، من عاق
هذا الككح ثم أنت في حجت هذا الحس كافي في مائة حبت حرمه مائة حبت في شهر كك
، يؤيده وعنده نص ، ولو قال مائة حبت كك حرمه مائة حبت في كك حرمه من عاق
عليه أنت طلق كل حالات حرمت وقعت واحدة إذ يدرى كك حرمه مائة حبت في الككر
مائة حبت (قوله سنت ثلاثا) أي في الدور ثلاث (قوله أو ثلثه أو ثلثه) أي فانه يقع ثلاث في الدور
الثلاث (قوله فاحسبها بالطلاق) أي بأن فل أنت مائة أو أنت (قوله ثم من حرمه) أي الواحد
(قوله وقعن) يتأمل هذا مع ما تقدمه بعد قول كك حرمه لأن في الخ من قوله ومن مائة حبت
طاع ككر رحمه الله في نحو أنت طلق وهي مائة وهي ثلث وهي مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه
حرم مائة على الباطن وما هنا على الظاهر لأن أحصاه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه
ما تقدم لأن الفل لم يقع حوائج أي مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه
قوله وقعن وفي نسخة ولا يدرى كافي حوائج مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه
أول رحمه الله تعالى فمن شجر مع روحه في أمر آخر مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه

فرع — قال في العباب فلو قال أنت طلق من ال مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه
سنة على حجت مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه
من ال مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه مائة حرمه

(قوله كك حبت حرمه)
ظاهره وإن قصد خط
حرم الطلاق وكك
الطارق رحمه وراجع
وفيه وقعة ثم رأيت حجج
صرح بوقوع حبت حرمه
(قوله ونو حبتا رحمه ثم
قال حجتا ثلاثا) تقدم
هذا في كلامه أو ثلث الحات
(قوله وقعن) قال حجج
في قوله ناسا وحسان
فصحت لا اه وفي نص
هو مش عن الشارح أنه
ناسا وكك حرمه
عن قصبة دوى
وهذا الزرح وعن شرح
روص

ولكن ذكر بين هذه الشركة عطل المارق في بعضها ومن قال وقعت يدك في سدس حصة
 وبيع حصة وثلاث سدس من ثلثي ذلك من الآخر ، وحصةها مشعور اسمه كل جزء بينهما ،
 ومثله كما رجحه الشيخ رحمه الله سواء وقعت يدك في حصة ولتته وسنة (قوله) ثم قال
 لأخرى شركاء معي وثلاث كهي (أو جعلت شركاء أو منها) (قوله) ذلك الملاق
 المسخر (صعب وإلا و) ذلك كونه أما وسيس صدق وحته بدخول الدار مثلاً ثم قال لأخرى
 ثم كنت معهم رجوع ، قال فليس الأولى لا حتى حتى تدخل الأخرى لم يقبل لأنه رجوع عن
 التمس وهو منع أو منع في الأصل بدخول الأولى أو بدخول نفسها صحيح ، قال الله
 في سورة (وكذلك قال آخر ذلك لأمريته) فإن نوى طلق والإفلا لأه كناية ولو طس هو أو
 غيره أمرته من يرق لأمريته شركاء معها ، فإن نوى أصل الطلاق فواحدة أو مع الله
 وسدس لأه حصتها واحدة وصعب عن ما صح ، لكن فإن راد بعد معها في هذا الطلاق لو حصة
 ثم لأخرى بدقت ، في نفس واحدة حصتها ، وهو دخول في يد نوى شرك
 واحدة معها في الله ، وإذا فواحدة معها ، وبوعدت من شركاء كبرى ثلاث لقال
 الذي أصدرت مع مع من أصدرته في ذلك زيادة على الثلاث لمو كما قاله ، نعم إن نوى به
 بدورها سقطت ثم أصدرت في الله كونه نوى ، وبهذا كذا الدوى أنه من
 كبرى واحدة من وأ في شركاء ، ثم إن نوى شركاء كبرى
 ثلاث معاً على الصفة

(قوله أو قال بكه في شرك
 أي وإن قصد به
 الطلاق أي خلافاً للتولي
 إذ لا عبرة بقصد ما زاد
 على ذلك)

(قوله ولكن ذكر بين هذه الشركة) في جواب الماروق عن ما سأل عن ما سأل من
 (قوله أو كهي) قال في شرح روضة الطالبين في الملاق فيمن وبن
 وكذا ما شرح به أبو الفرج البرزالي في نظيره من الظهار اه سم على حج (قوله أو بدخولها
 «سها صحيح) وبقى ما أطلق هل يلحق حملاً على أنه قصد إلحاق الأولى في طلاقها بدخول الثانية
 أو حملاً على «في الملاق إلى الملاق الأولى أو على «الحاق طلاقها بدخول نفسها فيه نظر ،
 وأقول الثالث لأنه من إن شركاء مع ذلك من شركاء معها في الصفة متى قامت
 «(قوله من نوى من «في) بدقت في مذهبنا أنه لا بد من أن يكون في الصفة من شركاء
 (قوله «التي» حصة) في لأمريته من كان مروجاً لثلاث أو الأولى أو الثاني ثلاثاً ثم
 قال لثلاثة شركاء مع فلا في هذا الطلاق ثم قال لثلاثة شركاء مع الثانية في صدورها (قوله
 حدثت الله تعالى) في أنه حصتها ، لأن شركاء مع الله تعالى (قوله «ولا واحدة»
 أي من فسد الشرك في أصل الملاق أو من (قوله من نوى من «في) أي الصفة ، وقوله
 «وذهب إلى ما عدا» وقوله «فمن قال» أي من «سواء وقع على كل من الصرافين صدقه» ورجح
 الشافعي في فقهه من وما زاد عندهم فهو من نوى راد على لثلاثة لا يقع ما لم يوه به بإجماع
 (قوله «لثلاثة» أي منه قصد به الملاق واحد من عدم في الشركاء لكن قصته بطلاق الشارح
 أنه لا فرق وإلا لم يكن في مذهبنا كذا فائدة

(فصل)

في الاستثناء

(صحح الاستثناء) لوقوعه في الكتب واسعة وكلام العرب ، وهو الإخراج بالآ أو إحدى أخواتها
 تحذف أو تنديرا واذن ، والى استمع ، ولا ريب لما هنا بل إطلاق الاستثناء عنه
 محذوف ، ومثل الاستثناء في معنى استثناء شرعي للمعنيين بالمتنوع وغيرها من سائر التعليقات فكل
 مدعى من البروح معناه الاستعراق في المعنيين (شرط الاستثناء) فمدعى منه عرف محذوف
 بعد كلاما واحدا ، واحتج به الأصوليون بحجج من أمته ، وبهذه المعنى خلاف من عارض
 بشدوه عروض محته عنه (ولا حصر) في ذلك من سكنه عن وعي) وسواء كعروض
 عطف أو سؤال والركوت للتذكير كإفلاذ في الألف ، ولا يسمي اشتراط قصده في الرفع لأنه
 قد قصده ، ولا يسمي بذكر العدد لأنه لا يسمي به ، بل ذكر سر لا يسمي فاصلا حرف ،
 ثم لا في الكلام آخرى ويرى من لا يسمي به في وقته من أحد من فوده لوقوعه في صبي
 ثم لا راحة من شاء الله صحح الاستثناء ، وعلم بذلك ما صرحوا به ، وهو أن الاتصال هنا أبلغ
 منه من حيث كونه معوقا ، ودعوى أن ما شرع في معنى كونه معوقا في موضع من وسكت ثم
 إنما ستر عرف له حصر وإن يدعى نحو سكنه بنفس حرفه . لأنه يعمل من كلام من
 صلا يعمل من كلام واحد (رقت و انما أن يرى الاستثناء) ولحق به ما في مع ذلك
 طابق بعد موثى كما علم بما قدمناه (فمروغ الخ في الأصح ، ولله شعر) لأنه رافع لعرض ماسى
 لا حصر قصده لرفع حصره بعد فروع على وجه ما على محكده جمع ، خلاف ما لو قيد
 كله ولا خلاف فيه ، أو أنه فقط أو آخره في أو أنه في وجه فجمع كاشف ذلك كلامه في
 هو ، وتجهز في أن في آخره من شأن من شأن في آخره إلا واحدا ، أو من حيث من
 في آخره من شأن من شأن في آخره لم يجر خلاف في إتيانها كما في هذا لا يمكن الفرق بأن

[فسر]

في الاستثناء .

(قوله) حرف مألوف
 (كأن) هذه المخالفة بالنظر
 لما تضمنته المخالفة قبلها
 من عدم اللزوم إلى هي
 مفهوم اللزوم بهذه المخالفة
 الثانية هي مطوق اللزوم .

(فصل)

في الاستثناء

(قوله واذن) هو قوله تحقيرا ، وقوله والثاني هو قوله أو غير (قوله ولا حصر) أي الذي
 (قوله ر يسمي) أي التعليق (قوله واحتج له) أي لصحته ، وقوله ولا ينافيه أي السكوت
 (قوله لأن مدكر يسر) قصته أنه وعين نحو العمل وهو غير صريح ، وفي شرح الإرشاد للشرح
 أم أطلقوا أنه لا يصح عروض سؤال ، وسمى عدده ، وحذف حرفه ه سم على حجج (قوله
 يارية) فمروجه من له به بعد ، لأن يكون من عدده في تخليصه اه سم على حجج
 (قوله ولحق به) أي الاستثناء (قوله كأي) أي في بعد موثى (أي) أي أن أي يثبت من
 فروع في (قوله من فروع الخ) قال في شرح الإرشاد : إن حصره وإلا فة ر الاستثناء به في
 محذوفه ولا وجه أنه لا يشترط قصده في الاستثناء ، ولو شرع في قصده حال إتيان به أنه استثناء
 من يأتي مكان له وجه وجهه ه سم على حجج وفوق سم ر آخره أي الاستثناء عن الصفة

عند قوله طالق (ثم جهلها) منحوا نسيان (وقف) حبها الأمر من وطء وغيره عنهما (حتى يذكر)
 تشديد الالام بالجمعة كما صطلح بعضهم أي سذكر حرمة إحداهما بقية ولا دخل للاختلاف
 عن (ولا يطالب بيل) (بمن صفة في إيهول) بها لأن حقهما من كدسها وهدرت وحدة
 وترعت أمها اطلعة طواب من حبها أدم طلبة ولا يمنع منه حبها ومن حبها من كل
 حلفت وقضى لها من قالت الأخرى ذلك فكذلك ولو كانت كل منهما أو إحداهما أنه يعرف إلى
 عندها بالطلاق وسألت حبيبته على أن يسميه بذلك وقد كان له من النسيان فلو حلف بكائه لم يرد
 سمع دعواها وتقدمه على ذلك سكتة في معنى مرجوح عدم نسيانه في الدعوى عن الروحة أنها
 اعلم في أحد المكاين (ولو فها واحد) أو أمة (إحدا كما طالق وقال قصدت الأختية)
 أو الأمة (من) قوله (في لأصح) من ذلك يصح إرادهما والثاني لأن وطئ
 روحته لأما من الضارفة يصرف عنها في أحسنه ولا شك في غرضه لو أورد
 حسن من يشو له أنه يصرف بالصحح لأمره في حب واحد من ذلك لدية له وهنا حسد
 تسمي السنة مصروف أي روحته أنه لم يكن في حلفه روحته بغير وكات الأختية مطلقة
 منه أو من غيره لم يصرف بروحه كما حلف لأمره في أحسنه صدد واحد مع تسمي
 حب الروحية وكما لو أعني عن دعوى له بعد آخر أحدا كما حلف لا ينفق دحا ومما قد قال
 لزوجه ورحل أو دابة فلا يدين قوله يصح أحده من ذلك من قولها ولو دل أنه روحته
 بذلك طالق ثم قال أردت إبتها التي سكت روحته في صافي أو بغيره اسم من دعوى ولا سكته
 لم يدين روحته أو إن فعلت هكذا فإحدا كما طالق ثم فعله بعد موت إحداهما أو بغيرها يعني
 الإلقاء في الباقية كمن في الأثر رحمه الله على حلفه في أحسنه أو بغيره أو بغيره
 بحالة وجود الصفة لأعمال التعليق (ولو دل) صدد أو بعد سقوط الشرط (رب حلف)
 وهو اسم زوجه واسم أختية (وقال مصنف أحسنه) حسن (عن الصحيح) مخرجه
 بدس لأختها وإن بعد إذ الاسم العلم لا اشتراط منه ومع ذلك لا ينفق مع ذلك لا يرد
 إلا في الروحة خلاف فانه يتناولهما وضعا تناولا واحدا فأثرت نية الأختية حينئذ
 ومضى قد يمينه لأحسن اللفظ لذلك كما في التي قلها وقرق الأول بينهما عما حلف
 كحج امرأة بغيرها وأخرى فاسد وأسم كل منهما من قولها من دعوى وهل رتب فاسد

(قوله لكه) أي سماع
 الدعوى (قوله ونو قال
 به وأختية الخ) وجه
 حول هذا كالمعنى بعده
 في الترجمة أن فاسد شكك
 باسمه إيمانا (قوله فانه
 مصروف لا يصح) أي
 لا يصح الصحيح بأن يدل
 على الطلل الحلال (قوله
 لأنهما على حد واحد) هو
 وجه عدم الإشكال (قوله
 لأحسنه) عليه للتبيين
 وقوله إذ الاسم عدم الخ
 علة لما في المتن .

(قوله عند قوله طالق) قصيته أنه لأنك في النية عند قوله من مامر في أمهات لا كنهه
 بذلك (قوله فالوجه كما قاله الأذري الخ) ضعيف (قوله من قوله في لأصح) سمعه اه حج
 (قوله وكما لو أعني عنده) أي أو أعني عنده عن الأخت وقوله كما في أحسنه عن قوله
 لصديق اللفظ (قوله وأما إذا قال) أي من (قوله فلا من قوله) فسميته أنه يدين ومن مامر
 فيما لو كان بيده عصا وقال هي أو حلفه من رتب في أمهات من مسئلة العقد عدم
 القبول لأحدهما ولا باطلنا (قوله صدق) أي وإن كان نطقه به على إرادته لروحة كأن
 قال ذلك بسبب محاصمتها له في شأن زوجته أو حوالم لقوله حسن في وسئل على ذلك مبرني في
 قوله ولو قال اعتداء أو بعد أو في الخ (قوله تعني الإلقاء في البية) وهو قول من عند
 قول واحد كما طالق التي سكت فاسد من قولها ولا يبعد أن يكون

فإن عكس قول قس، إذ صار له نفسه فيه السرحى وسدده واستدحه الرمي وهو في روضة به
متعب، ونعت النقيض أحد من العبد نفسه إن إذا لم يكن على ليلتين وإلا أقرع نظرا
لحق العبد في العتق وعند في الرق لوقى منه دسه وإن يظنوا هذه إلى الهمة في ذكر ولا لها
في بعض ما شتهر قوله في الأظهر يقول من ورثه لأبها شهر يسار ظهور نصحه في كل من
الصرين المتعربين، وألف فيها عزم من يمكن الوصول به إلى الحق وهو القرعة جمع مسدده مع
الهمة ولا كذلك ثم (من قرع من العبد وارثه) رجاء خروج القرعة بعد لثمة في بعض
دون الطلاق كما قيل شهده رجلا وامرأتين في الميراث في من دون الميراث (فإن قرع) أي
من خرجت القرعة (أي) من رأسه من أبي في صحة وإذا من له، وهو فائدة
القرعة، وربما هي من صدق على أن الحث فيها وهو من (أو قرع لم يظن) بدلا من
القرعة في السارق وإذا دحب في العبد بعض الكسور في قرع في تركه لإثبات رد وتصحيح أنه
لا يرق (سبح فكمسرك كما حصه لأن القرعة غير مؤثرة في خرجت عنه في غيره وفي فسق
لهم كما كان، ولا يتصرف في الوارث فيه بدلا من بعض، والذي رقى ذلك القرعة بعد
في الرق والعتق فكما يعني إذا دحب عنه رقى، إذا دحب على عدله ورد شهره من مؤ
في عدله ولا يؤثر فيه

(قوله وليس في روق)
قسمه أن القرعة تؤثر
في روق كسب سيئ فربما
خلافة (قوله وم يمتروا
هنا إلى الهمة الخ) عبارة
التحفة بأن دحب : م
يتموها إلى الهمة وما
ذكر وم يمتروا إليها في
بعض ما شتهر قوله فالأظهر
يقول من وارثه وقت
لأنها في شرح الشارح
نصرف فيه عما لا يصح
وكان لوقع له في ذلك
ما في بعض نسخ التحفة
خرجه فان قلت م
يتموها الخ ولا يخفى فساد
(قوله لمع غيره) أي غير
الطريق

(قوله فإن عكس) أي بأن يثبت في العبد (قوله وببحث البلقين الخ) معناه (قوله على أنه
دس) شامل لما إذا حدث الدين بعد الموت كان دس إذا دسوا وأما ما شتهر من أن دسوا
مبين يورث (قوله وم يمتروا) لله (الهمة) عبارة جمع قال قس : م يمتروا الله بهمة كما ذكر
ولم يمتروا إليه في بعض ما شتهر قوله في الأظهر يقول بيان وارثه وقت ذهابها إلى أبي وهي واحدة فاسم
انصرفوا إلى الهمة هو حيث لم يمتروا من الوارث وم يمتروا إليها ثم حيث قبلوا بيانه مع احتمال
أن يكون له عرض في نفسه في واحدة منهما الكسوم مسدده والأخرى كناية (قوله ولا يتصرف
الوارث فيه) ويدعي عدم وجوب القرعة عنه لأنه سعدن دحونه في ملكه وكون في دس
بما أن ثم عني مسدده لاسم

تم الجزء السادس

ويلا

الجزء السابع، وأوله . فصل في بيان الطلاق السني والدعي

- ٥٨ فصل في بيان مرض الخوف والرجى به
انقضى كل مهمل للحجر عليه فيما راد
على الذئب
- ٦٨ فصل في أحكام معلقة للموصى به وله
٧٤ لوصى لهما فانت بولدين لهما بالسوية
لأننى كالدكر
- ٧٨ يدخل في وصية الفقراء المساكين
وعكسه
- ٨٣ فصل في أحكام موصى به للموصى به مع
بيان ما يفسد عن الميت وما ينعى
٩٠ حجة الإسلام وإن لم يوص بها بحسب
من رأس المال
- ٩١ فلا تخشى أن يتكلم عن الميت بعد إيداعه
في الأصح
- ٩٤ فصل في الرجوع عن الوصية
٩٧ في الإيصاء
- ١٠٠ شروط الوصية
- ١٠١ الأصح حوز وصية دى
- ١٠٣ شروط الوصى في أمر الأطفال
- ١٠٩ كتاب الوديعة
- ١١١ شرط الودع والمودع
- ١١٤ للوديع الرد كل وقت
- ١١٨ الأمور التي توجب ضمان الوديعة
- ١٣٢ كتاب قسم الرق والقسمه
- ١٤١ فصل في العنينة وما يتبعها
- ١٤٤ لا يحسم السب على المشهور
- ١٤٧ لا يعطى من معه أكثر من فرس
إلا لفرس واحد
- ١٤٩ كتاب قسم الصدقات
- ١٤٩ ماهو الفقير
- ١٥١ لا يشترط في الفقر الرمانه ولا التعفف
عن المشبه
- ١٥٢ ماهو مسكين
- ١٥٣ ماهو العامل ؟ وما المؤلفة قلوبهم
- ١٥٤ ما المراد بالزكاة وما العارم
- ١٥٥ ما يدبر الله ؟
- ١٥٦ ما من الدين ؟
- ١٥٧ فصل في بيان مستند الأعصم وقدر
المعطى
- ١٦٢ فصل في فدية الزكاة بين الأديف
وتماها وما بعدها
- ١٦٨ فصل في فدية الصنوع
- ١٧٣ ك. السكاح
- ١٧٥ طرف من خصائصه صلى الله عليه وسلم
- ١٧٨ السكاح فقره أحكام كثره
- ١٨١ من سحب سكاحها
- ١٨٣ من مر به السكاح
- ١٨٤ من يحرم غيره من العودة وما هي ؟
- ١٨٨ يحرم من الأمر
- ١٩٣ ما سمح الشتر ومن الأحكام
- ١٩٧ فصل في الخصصه كبر الح.ه
- ١٩٩ يحرم الخلية على الخصصه
- ٢٠٠ ما الذى قوله من استمر في خطب
- ٢٠١ يستحب للحاطب فعنه
- ٢٠٥ فصل في أركان النكاح وتوابعها
- ٢٠٧ لا يصح النكاح إلا بلفظ الزوج أو
الانكاح
- ٢٠٨ يصح عقد النكاح بالعجمية في الأصح
- ٢١١ لا يصح نكاح الشغار وما هو الشغار
- ٢١٣ شروط شهادى النكاح

تحفة

٢١٤ لأصح اعتاد السكاح في الروحين
وعقدوهما

٢١٩ فصل فمن بعد السكاح وما بعده

٢٢٣ ثلاث روائح السكر صالحة وكثيره
يعبر إذا

٢٢٤ لا يروح البس إذا

٢٢٦ أحسن لأولاء الروح

٢٣١ فصل في مواضع تولد السكاح

٢٣٦ لو غاب الأقرب إلى مرحلتين زواج
الطائر

٢٤٠ ما أتوله وكل الوي الروح

٢٤١ يرم الله روح محمود صالحة ومحمود
سهر صالحة

٢٤٤ ما الحكم فيما : روحها أحد الأولياء
بدا وآخر عمر

٢٤٨ فصل في الكفاء

٢٥٠ بوصفت من لاوي لها أن يروجه
الطائر سر كفه فصل في صحيح

في الأصح

ما هي جمال الكفة

٢٥٦ فصل في تزويج المحجور عليه

٢٥٨ روائح المحجور أب أو جد بن طهرت
مصلحة

٢٦١ لو نكح السفية بلا إذن من وليه
باطل نكاحه

٢٦٢ نكاح عبد بلا إذن سيده باطل

٢٦٣ الأظهر أنه ليس للسيد إحضار عبده على
النكاح

٢٦٥ ما يحرم من النكاح

٢٧٠ ليست مباشرة بشهوة كوطء في الأظهر

تحفة

٢٧١ لو طرأ مؤبد تحريم على نكاح
قطعه

٢٧٢ يحرم جمع امرأة وأختها أو بنتها أو جدتها
من نسب أو رضاع

٢٧٣ من حرم جمعها بنكاح حرم جمعها
في الوطاء بذلك

٢٧٥ إذا سبق الحرمة فلا والعدد طهريين لم
حل إلا بشرط

٢٧٨ فصل في نكاح من قام رفق ووالده

٢٨٠ لو وجد حرمة مؤخر أو بدوي مهر
مثل فالأصح حل ثمة في لأوى دور
الثانية

٢٨٣ لو جمع من لا تحل له أمة حرمة وأمة
مطلبة لأمة لا آخره في الأناظر

٢٨٤ فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه

٢٨٦ الكتانية النكوح الإسرائلية
وغيرها كسنة منكوحه في ممة
وكسوة وتسم وطلاق

٢٨٧ تحرم متولدة من وثق أو مجهول
وكتانية جزأ وكذا عكسه في الأظهر

٢٨٩ باب نكاح المشرک

٢٩٢ لو أسلم ثم أحرم بنسك ثم أسلمت وهو
عزم أقر النكاح بينهما

٢٩٤ لو تزاع إلينا في نكاح أو غيره دمي
أو معاهد ومسلم وحب علينا الحكم

٢٩٥ تقر الكفار على ما تقرهم عليه وسطل
مالا تقرهم عليه

٢٩٦ فصل في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم
على أكثر من مباحة

صحيفة	صحيفة
٣٥٨ فصل في المنة	٣٠١ فصل في مؤنة المسعة أو لزمته
٣٥٩ « في اختلاف في المهر والنكاح فيها	٣٠٢ باب الخيار في النكاح والإعفاف
سمي منه	ونكاح العمد وغير ذلك مما ذكر بها
٣٦٣ « في وثيقة العرس	٣٠٥ لو حدث بروح عبد تحرت المرأة
٣٦٤ حكم الإحصاء بها	بعد دخول
٣٦٥ شروط لإحصاء إلى الوثيقة	٣٠٦ الفسخ قبل دخول يسقط المهر
٣٦٩ يأكل الضيف مما قسم له فلا لفظ	٣٠٧ لا يرجع روح بعد النسخ بالمهر
٣٧٢ كتاب السم والنور	٣٠٨ شترط في الفسخ بالفسخ رفع إلى
٣٨٢ فصل في بعض أحكام النشوز	الحاكم وكذا سائر العيوب
وسوته ومعه	٣١٠ لو نكح وشرط في العقد ثم إسلام
٣٨٦ كتاب الخلع	فأحلف فالأظهر صحة النكاح
٣٩٧ فصل في الصيغة وما يتعلق بها	٣١١ لو أذنت في تزويجها عن ظنته كفوًا
٤٠٢ « في الألفاظ المألوفة للعوض وما	كان فسقه مثلاً ولا خيار لها
سمها	٣١٢ لو عرّ حرّ أو عبد بحرية أمة نكحها
٤١٢ « في الاختلاف في خلع أو	ومحنته فالولد قبل العلم بأنها أمة حرّ
في عوضه	٣١٥ فصل في الإعتاق
٤١٣ كتاب الصداق	٣١٨ إما يجب إعفاف قائد مهر محتاج
٤١٩ رخصة الطلاق بالمعصية سريع على	إلى نكاح
المدف	٣٢٢ فصل في نكاح الرقيق
٤٢١ كتاب الصرق	٣٢٠ إذا تزوج السيد أتمته استخدمها تباراً
٤٢٢ الاعتاق كناية طلاق وعكسه	وسمها بروح ليل
٤٢٨ فصل في تفويض الطلاق إليها ، ومثله	٣٢٨ كتاب الصداق
بعض العتق بقر	٣٣٢ لو قال كلّ لا أسلم حتى أسلم في قول
٤٣١ فصل في بعض شروط الصيغة والاعتاق	شعر هو
٤٣٤ ولعمري نكحى بالطلاق بالعربية وما	٣٣٥ فصل في بيان أحكام النكاح الصحيح
يعرف معده له يقع	والفاسد
٤٣٦ شروط الإكراه على الصداق	٣٤٠ فصل في التفويض
٤٣٩ فصل في بيان محال الطلاق ولولاياه	٣٤٥ « في بيان مهر المثل
عليه	٣٤٩ « في شرط المهر واستنوصه

صحيفة

٤٤٣ للعبد صفتان فقط

٤٤٤ فصل في تعدد الطلاق مرة واحدة فيه

أو ذكره وما يتعلق بذلك

٤٤٨ لو أراد أن يقول أنت حرة فماتت

ملا قبل تمام طلاق أو معه لم يقع

٤٥٥ فصل في الاستبراء

٤٥٧ الاستبراء من نبي إنست وعكسه

٤٦١ فصل في النكاح في الصلوة

٤٦٢ وهل إن كان رد العاثر عريان أو

صالح وقف آخر إن لم يكن ممرق

أو من وجه حاله لم يحكم بطلانها

مهما

٤٦٣ وقال لها وأحببة إحدكما

وقال فسدب الأحببة فسد قوله

في لأصح

٤٦٣ لو قال أنت حرة فماتت فسدب الأحببة

فلا يقع على الصحيح مذهب

صحيفة

٤٦٤ لو قال لزوجته إحدكما طالق وقصد

معينة منهما طلقت

يقع الطلاق في قوله إحدكما على

مالة حرما إن عن وعلى لأصح

إن لم يعين

٤٦٥ بوفى في الصلوة لمعين مشرأ إلى واحدة

هذه مطلقه فسدب

لو ماتنا أو إحداهما قبل بيان للمعية

وعين للبيعة بقيت مطالته بالبيان

أو العيين

٤٦٦ لو مات الزوج قبل البيان أو التعيين

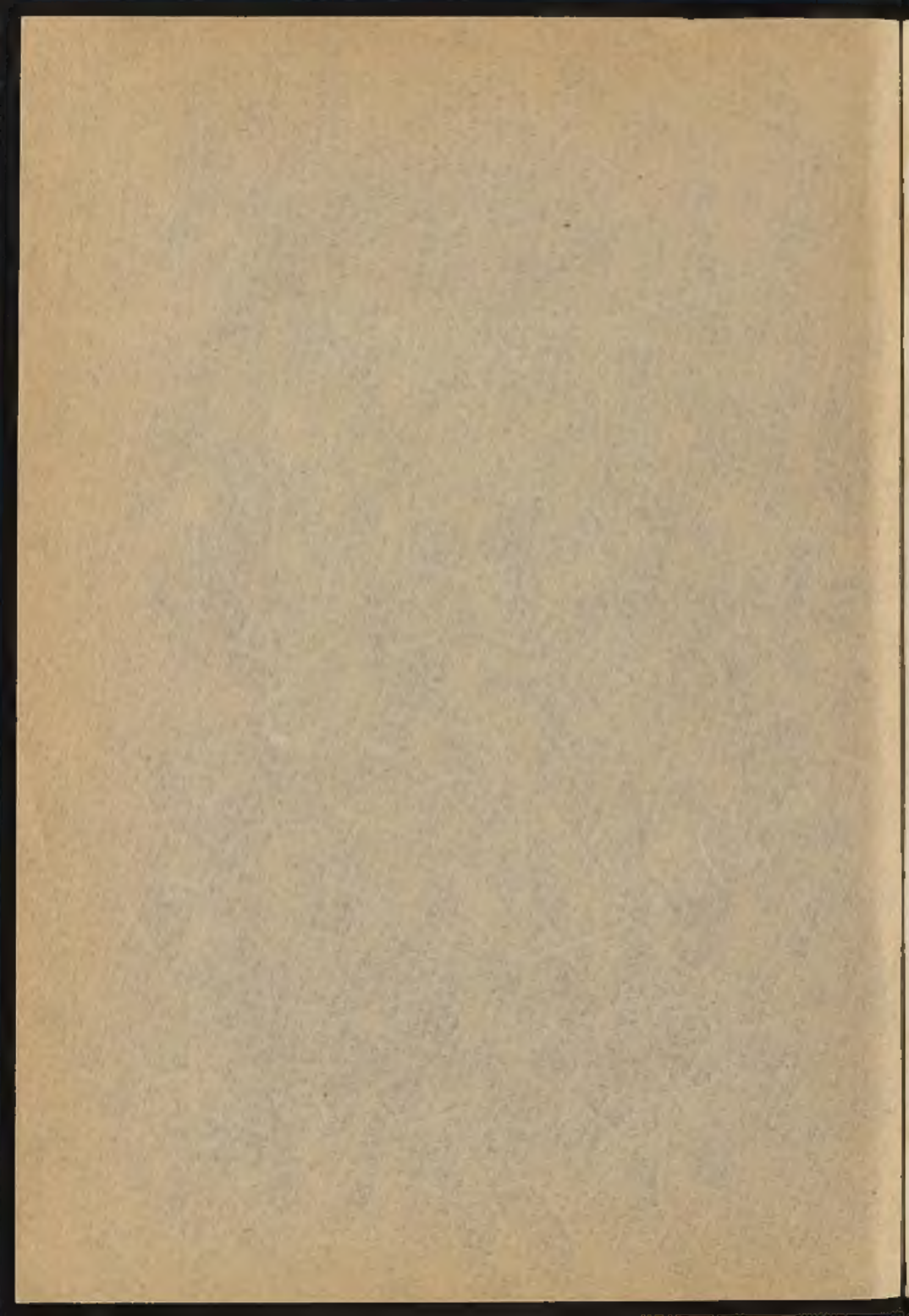
فالأظهر قول بيان وارثه لا تعيينه

لو قال إن كان هذا الطائر عربا فامرأتى

طالق ، وإلا فعدي حرة وجه حال

المرء وقع أحدهما متهما ، وإن لم

يقبل من البوارث على المذهب





COLUMBIA UNIVERSITY



0026815931

893.799

R145

v. 6

JUN 1 1961

